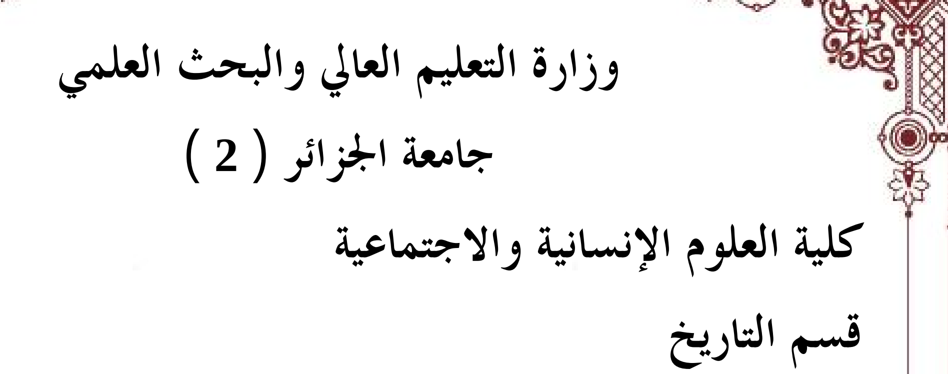


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (2)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

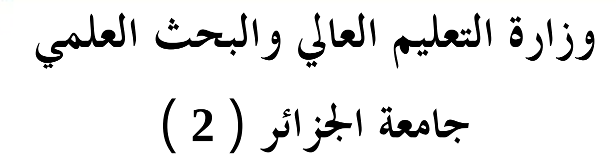
التّأثير الفرنسي في الحضارة الشرقيّة
من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي
دراسة تاريخية تحليلية مقارنة

أطروحة معدّة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ المعاصر

اعداد الطالب: مصطفى عبيد اشراف: الأستاذ الدكتور جمال يحيـــاوي

السنة الجامعية: 1434 - 1435 هـ

2013 - 2014 م



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (2)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

التّأثير الفرنسي في الحضارة الشرقيّة
من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي
دراسة تاريخية تحليلية مقارنة

أطروحة معدّة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ المعاصر

اعداد الطالب: مصطفى عبيد

لجنة المناقشة:

1- الأستاذ الدكتور مصطـــــــفى نويصر رئيسا

2- الأستاذ الدكتور جمال يحيـــاوي مشرفا ومقررا

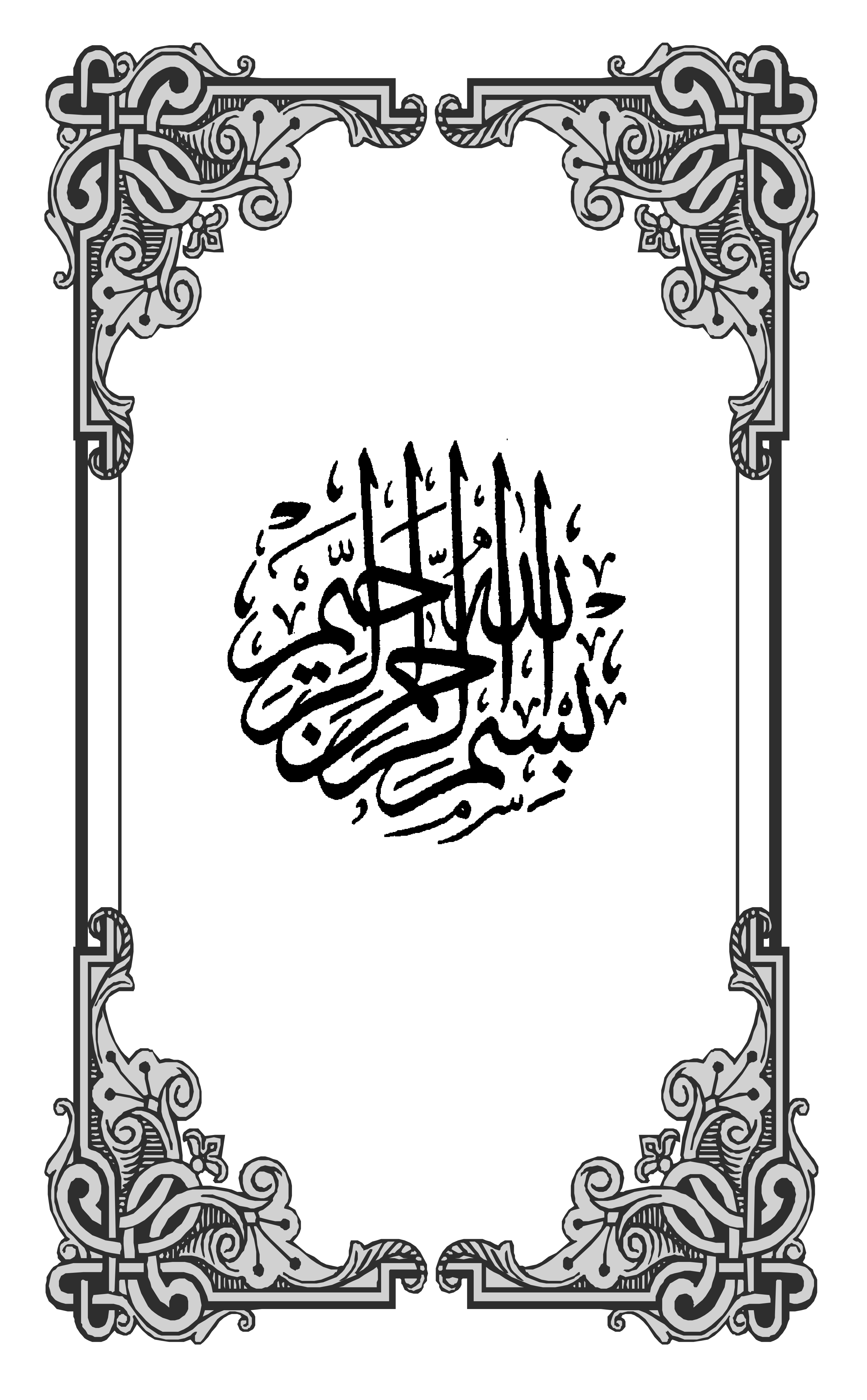
3- الدكتور أحمد مسعود سيد علي عضوا مناقشا

4- الدكتور معمر العايــــــــب عضوا مناقشا

5- الدكتور كمال حمـــــــــزي عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1434 - 1435 هــ

2013 - 2014 م


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أستاذي: الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله تعالى

روح أبي رحمه الله تعالى

أمي الغالية حفظها الله تعالى

زوجتي الكريمة حفظها الله

ابني عبد البارئ حفظه الله تعالى

إلى كل أساتذتي ومعلّمي وإخوتي وأخواتي والأوفياء من أصدقائي.

الشكر والتقدير

أقدم شكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور جمال يحياوي الذي وافق على الإشراف على العمل بعد وفاة الأستاذ الدكتور: أبو القاسم سعد الله رحمه الله تعالى.

فله مني جزيل الشكر والتقدير.

قائمة المختصرات المستعملة في الأطروحة

(دون الإشارة إلى المختصرات المعروف منهجيا كالجزء والطبعة ...)

Archives Nationale d'Outre Mer: ***A.N.O.M***

Bulletin Officiel des actes du gouvernement: ***B.O.A.G***

Revue Africaine : ***R.A***

Revue du Monde Musulman: ***R.M.M***

Société Archéologique de la province de Constantine: ***S.A.P.C***

Société Géographie et d'Archéologie d'Oran: ***S.G.A.O***

Recueil des notices et des mémoires: ***R.N.M***

Bulletin des Travaux Archéologiques d'Alger: ***B.T.A.A***

المقدمة:

إن موضوع التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي، دراسة تاريخية تحليلية مقارنة، يهدف إلى دراسة تلك التأثيرات التي قامت بها فرنسا كدولة غربية في بَلَدَيْ مصر والجزائر كأنموذج للحضارة الشرقية. وذلك لأن الموسوعتين لم تتطرقا إلى الحضارة الشرقية بصفة عامة، وإنما تطرقتا إلى مصر في الموسوعة الأولى (موسوعة وصف مصر)، وإلى الجزائر في الموسوعة الثانية والتي هي موسوعة استكشاف الجزائر العلمي. كما أن المقصود بالشرق عند الفرنسيين آنذاك هو مصر والجزائر، لأن علماء الحملتين كانوا يسمّون مصر شرقا، ومنها جيش الشرق وهو الجيش الفرنسي في مصر. كما كانت فرنسا وعلماؤها يسمون الجزائر إفريقيا ومنها جيش إفريقيا. وجيش إفريقيا الفرنسي هو سليل جيش الشرق وفرنسا في الجزائر كانت تريد تطبيق ما طبقته في مصر.

ويعتبر هذا الموضوع، موضوعا جديدا من حيث نوعية الدراسة ومصدرها، لأن موضوع التأثيرات الفرنسية قد تناولته بعض الدراسات من حيث هو سياسة استعمارية، وليس كونه تأثيرا فرنسيا. أما دراستنا هذه فهي تركز فقط على التأثيرات التي أحدثتها فرنسا في البلدين. أي الأعمال والنشاطات التي قامت بها فرنسا في مختلف الجوانب الذهنية والمادية لتحقيق أهداف الحملة التي جاءت من أجلها بجيش من العلماء للبلدين، بغية تحقيق الهيمنة الفرنسية عليهما، وبغية فصلهما عن خصائصهما العربية والإسلامية، ومحاولة منها لطمس معالم الشخصية الوطنية بالبلدين، وربطهما بالاستغراب والعلمنة. مدعية أنها ناشرة للحضارة، مستغلة التطور الذي كان قد حصل في فرنسا وأوربا بصفة عامة بعد أن خطت خطوات هامة جدا في جانب الحداثة، عكس مصر والجزائر اللذين عانيا التخلف والانحطاط، والابتعاد عن الركب الحضاري لتطور الأمم، منذ عهد المماليك في مصر لاسيما في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر بمصر. ومنذ عهد الدايات في الجزائر، لاسيما بعد ظهور الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. واختلال التوازن بين أوربا وشمال إفريقيا. هذا التخلف الذي أعطى لفرنسا فرصة التشدّق بنظرية تفوق العنصر الأبيض على غيره من الاثنيات البشرية. فحاولت استغلاله للتأثير على نفسيات الشعبين بالبلدين لدفعهما إلى تقبل أفكارها الاستعمارية المتسترة تحت شعارات: الحضارة والتمدن وخدمة الإنسانية...

فالجديد في هذه الدراسات إذن، هو الاكتفاء بتلك التأثيرات المرتبطة بالأعمال المدرجة ضمن نشاط مؤلفي الموسوعة والمهتمين بها. ويدخل في ذلك، الأعمال التي طبعت في إطار مضمون الموسوعتين. وكذلك تلك التآليف التي صدرت عن جهات علمية أسسها أولئك المهتمون بالاستعمار العلمي. وهذه الأعمال هي أعمال المعهد المصري كدورية العِقد المصري بمصر، وسجل (Tableau) وزارة الجزائر والمستعمرات بالجزائر، والجمعيات الجغرافية والأثرية بالجزائر أيضا. ونشاطات علماء الآثار بمصر الذين جاءوا خصيصا لاستكشاف مصر واضطروا إلى بناء المتحفين المصري والجزائري، وإلى تأسيس الهيئات العلمية كالمكتبة العامة وأكاديمية مدينة الجزائر... هذا، إضافة إلى تلك الأعمال التي كتبها الفرنسيون في شكل مذكرات أو تقييدات تخص نشاطهم العسكري وتخدمه، وكانت على قدر كبير من الفائدة في الاطلاع على أوضاع مصر وخصائصها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. هذا إضافة إلى مؤلفات الكتّاب الفرنسيين المنتمين إلى تأييد فكرة كتابة الموسوعتين سواء من العسكريين أو من العلماء الذين رافقوا الحملتين. فلابد أن يعلم القارئ أن دراستنا هذه ليست دراسة في السياسة الاستعمارية بصفة مطلقة. فليس هذا من اختصاصها، وإنما تهتم فقط بالتطرق إلى تلك التأثيرات التي حصلت بمجيء الفرنسيين بسبب الحملتين، والتي (التأثيرات) كانت مظهرا من مظاهر الاستعمار، ومظهرا من مظاهر القضاء

على هوية الأمة وسلخها عن حضارهّا. كما كانت أيضا مظهرا من مظاهر إعادة بعث الحضارة الرومانية من جديد انطلاقا من مصر والجزائر بصبغة فرنسية.

والملاحظ أن هذين الموسوعتين لم تتم دراستهما بالشكل اللازم في إطار الدراسات السابقة، وإذا كانت موسوعة وصف مصر قد ترجمت من طرف المصريين من خلال زهير الشايب، واعتمدت في أبحاث المصريين. فإنّ موسوعة استكشاف الجزائر العلمي ظلّت مكنوزة في رفوف المكتبات والأرشيفات. والأكثر، بل والأخطر من ذلك كله أنها بقيت مجهولة حتى لدى أغلب الباحثين الأكاديميين، و لم تستفد منها الدراسات التاريخية الجزائرية.

ولما كانت آثار أي عمل لا تكون متزامنة معه زمنيا إلا في ماهو مادي كتأليف كتب أو بناء مؤسسات، فإن التأثير الفرنسي لم يظهر في محتوى الموسوعتين وإنما ظهر بعد الانتهاء من تأليفهما، اللّهم إلا التأثيرات (المنجزات) المادية كما أشرنا؛ وهي تأسيس المعهد المصري، والمتحف المصري، واكتشاف تمثال رمسيس الثاني، وبعض التوابيت، وتأسيس المجلات، ونشر المذكرات، وترجمة الكتابة الهيروغليفية وما تبعها من اكتشاف حضارة مصر وتاريخها القديم... وتأسيس الجمعية التاريخية، والجمعيات الأثرية والجغرافية بالجزائر، وتأسيس المتحف الجزائري، وأكاديمية الجزائر... أما التأثيرات الأخرى فقد جاءت بعد ذلك لكن تبعا لما كان يريد علماء فرنسا وتبعا لتلك المعارف التي اكتسبوها عن البلدين بعد أبحاثهم المنشورة في الموسوعتين. ولذلك نجد التأثير العلمي والقضائي والاقتصادي جاء كله بعد الانتهاء من عمل الموسوعتين. وهو موجود في غيرهما من الكتب.

***- أسباب اختيار الموضوع:**

كان كتاب وصف مصر، وكذلك موسوعة استكشاف الجزائر العلمي يشغلان بالي منذ سنوات الماجستير،وخاصة الموسوعة الثانية باعتبارها مصدرا هاما جدا من مصادر تاريخ

الجزائر عبر العصور، وفي مختلف مجالات الحياة. وقد كان هذا الدافع هو السبب الرئيسي الذي جعلنا نطرق باب هذا الموضوع الواسع.

كما أن اهتماماتنا بموضوع السانسيمونيين بالجزائر من خلال تجربة توماس أوربان فيها بين سنتي 1837 – 1870، والذي خصصنا له مذكرة الماجستير تحت عنوان: "الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان"، كان له أكبر الأثر في توجيهنا إلى دراسة موضوع الموسوعتين. لأن كتبة الموسوعتين كلهم -تقريبا- من السانسيمونيين، سواء بمصر أو بالجزائر، ويظهر ذلك في كتابنا الموسوم بعنوان: الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 – 1870، الذي يكشف عن النشاط الكبير الذي كان للسانسيمونيين بالبلدين، وقد كان لهم مفهوم معين للاستعمار، وطرق خاصة لتنفيذه. أساسها فهم المجتمع والأرض قبل بداية التنفيذ. وقد حاول السانسيمونيون تطبيق أفكارهم في مصر بعد احتلالها سنة 1798، حين سار نابليون بونابرت بجيشين، الأول عسكري والثاني علمي. وواصلوا العمل على ذلك حتى بعد خروجهم الرسمي سنة 1801، والذي تبعه بقاء تأثيراتهم في مختلف مجالات الحياة المصرية وخاصة على عهد محمد علي وعهد الخديوية من بعده، وهي تأثيرات تهمنا في عملنا هذا وقد تطرقنا إليها. وتواصل هذا الاهتمام حتى حفظ الفرنسيون ما سجلوه عن الشرق (مصر) خلال الفترة الممتدة بين 1798 و 1822 وطبعوه في كتاب سمّوه (وصف مصر).

ومما كان دافعا لي في متابعة البحث في هذا الموضوع، هو أنه ورغم فشل مهمة السانسيمونيين في مصر إلا أنهم واصلوا عزمهم على انجاحها في الجزائر، ولذا سارعت الإدارة الفرنسية إلى تأسيس اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي سنة 1837 والتي بدأت نشاطها الفعلي سنتين بعد ذلك (1839) واستمر نشاطها هذا إلى غاية سنة 1867 أنجزت من خلاله تسعة وثلاثين مجلدا تناولت دراسة الواقع الجزائر أرضا وشعبا وثروات.

إضافة إلى عدد كبير من الدراسات التي تولى القيام بها أعضاء لجنة الاستكشاف، و لم تطبع في المجلدات المذكورة. ومنها ما كتبه بيربروجر ونشره في المجلة الإفريقية إلى جانب نشر مواضيع أخرى في ما تم طبعه من الموسوعة، وبيليسيي أيضا، وغيرهم مثل وارنيي وأونفونتان وأوربان ... ويهمنا من تلك الأعمال ما له علاقة بالدراسات التاريخية تبعا لتخصصنا وما يدخل في العلوم المساعدة له كالقضاء والتعليم والآثار... على شرط أن يكون التأثير الفرنسي فيه واضحا. مع ضرورة الانتباه إلى فكرة وهي أن أعضاء جيش الشرق وجيش إفريقيا كانوا أعضاء في لجنتي الاستكشاف بالبلدين، بل ومنهم من عمل بمصر ثم بالجزائر أيضا، مثل بيرون على سبيل المثال.

*- إشكالية الموضوع ومنهج الدراسة:

من خلال ما سبق، وبعد البحث في الموسوعتين، والتوسع في الاطلاع على واقع مصر والجزائر وخصائص مختلف ميادينهما من المصادر والمراجع المتخصصة والمتنوعة، تبين لنا ضبط الإشكالية كالتالي: ما الاهتمامات الفرنسية بالبلدين (مصر والجزائر)؟ وما التأثيرات التي قامت بها فرنسا والتي نصت عليها الموسوعتان؟ وما أهداف فرنسا من وراء ذلك؟

وإذا كانت الموسوعتان هما الفعل الاستعماري وهما مصدر الدراسة، فإن التأثيرات – منطقيا- جاءت بعد انجاز الموسوعتين كما ذكرنا. أي أنّ التأثيرات ستحملها الكتابات التي تلي انتهاء علماء الحملة من كتابة الموسوعتين. ولذا جاءت الموسوعتان بصيغة الوصف أكثر منها بصفة التأثير. وذلك بفعل خصوصية المرحلة (بداية الاحتلال وبداية التواصل مع الشرق الذي لم يكن معروفا لدى الفرنسيين). أما الكتابات والأعمال وما استجد في البلدين بفعل فهم الفرنسيين لطبيعة البلدين وخصائصهما من خلال عمليات الاستكشاف العلمي الذي قاموا به والذي نشروه في الموسوعتين فقد كانت كثيرة ومتعددة. وكادت فرنسا أن تصل إلى تحقيق هدفها العلمي بالبلدين، مما ترتب عنه البقاء بالجزائر قرنا وثلث القرن، رغم

المقاومة الشديدة، والحركة الجهادية المتمثلة في الثورات التي لم تتوقف. بينما خرجت من مصر بعد سنتين بفعل ظروف مرحلة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. لكنها بقيت مؤثرة إلى حد كبير في مصر، متحكمة في الدواليب الأساسية المحركة لها، وهي على الخصوص: ميادين التعليم والقضاء والاقتصاد المصري، الذي عمل علماء الحملة من البداية على تنفيذ تأثيراتهم لربطه بفرنسا. وكذا العمل على تكوين الإطارت المصرية بالمدارس الفرنسية. ولا تهمنا هنا السياسة الاستعمارية بالبلدين بالمفهوم الذي تعودنا دراستها عليه، ولا تهمنا أيضا أي تأثيرات أخرى لم تتضمنها الكتابات التابعة للموسوعتين أو الصادرة عن الجهات المؤيدة لعمل الموسوعتين. وقد حاولنا أن نعالج ذلك متبعين المنهج التاريخي الذي جمعنا فيه بين الوصف، والاستقراء، والتحليل، والمقارنة التي تجنبنا فيها التكرار، لأنها واضحة من خلال عرض التأثيرات الفرنسية في كلا البلدين حسب كل مجال على حده. فالذي يقرأ محتوى الأطروحة يتبين له بوضوح نقاط التشابه والاختلاف وطرق التأثير وأساليب الإدارة الفرنسية فيها دون الحاجة إلى تخصيصها بالدراسة تجاوزا لتكرار محتوى الفصول بين العرض والمقارنة.

***- تبويب المذكرة:**

عالجنا موضوع التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية (أي بمصر والجزائر) لأنهما موضوع الموسوعتين من خلال ستة فصول، تناول الفصل الأول منها الحملتين الفرنسيتين على مصر والجزائر ومحتوى الموسوعتين العلميتين. فبيّنا فيه عوامل ضعف المماليك تحت الحكم العثماني، والحملة الفرنسية على مصر من حيث أسبابها وسيرها وأهم معاركها. كما تناولنا فيه أيضا المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر ثم الحملة الفرنسية عليها وسيرها من طولون إلى سقوط مدينة الجزائر. وقد كان واضحا وجليا أن الاختلاف في ميزان القوة هو من صنع الفارق في نهاية المطاف بأن تسبب في استطاعة فرنسا احتلال البلدين. كما كانت

الرغبة الاستعمارية والتنافس الأوربي على حوضي المتوسط، وخطط نابليون وإستراتيجيته في جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية... كلها قد ساهمت في دخول البلدين تحت الاحتلال بعد أن عجزتا عن مقاومته عسكريا. ثم تطرقنا إلى محتوى الموسوعتين. باعتبارهما الوصف الأول الذي سارت عليه الإدارة الفرنسية بالبلدين. فبيّنا مختلف الموضوعات التي كتب فيها علماء الحملتين سواء بمصر والجزائر، وقد اتضح أيضا أن هذه الكتابات كانت شاملة لمختلف جوانب البلدين، كما تميزت بكونها كتابات موجهة لخدمة أغراض الحملتين الفرنسيتين، من خلال الاصرار على توجيه الرأي العام إلى ما يخدم العلمنة والتغريب، فصلا للبلدين عن هويتهما وعن حضارتهما الشرقية الإسلامية كما أشرنا.

أما الفصل الثاني فخصصناه للتأثير الفرنسي بالبلدين في مجال الهيآت العلمية والآثار. وتناولنا فيه انشاء الهيآت العلمية بالبلدين والتأثير الفرنسي في مجال الآثار. وقد حاولنا فيه أن نبين كيف عمل علماء الحملتين على خدمة أهداف الحملة من خلال اقامة المعهد المصري والجمعية العلمية بمصر، وتأسيس اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي والمتحف الجزائري والمكتبة الوطنية والجمعية التاريخية بالجزائر. وقد كان الهدف من تلك الأعمال هو التأسيس لفكرة استعمارية خطرة، كانت هي الهدف الأسمى للحملة، مفادها أن كلا من مصر والجزائر إنما هما بلدان مسيحيان عبر تاريخهما محاولين توجيه التاريخ بالتركيز على تاريخهما القديم –قبل ظهور الإسلام- وعلى دراسة آثاره المختلفة التي تخدم المسيحية والرومنة لفصل البلدين عن حضارتهما العربية الإسلامية. أما الفصل الثالث فخصصناه للتأثير الفرنسي في مجال التعليم في مصر ثم في الجزائر. وقد ركزنا فيه على نفس الأهداف الاستعمارية التي تحاول طمس معالم الشخصية الحقيقية بالبلدين من خلال فصلهما عن التعليم العربي وعن القرآن والسنة، والخصائص الإسلامية، وربطهما بالفرنسة والعلمنة. وهكذا مع الفصل الرابع الذي تطرقنا فيه إلى التأثير القضائي الفرنسي في البلدين، وذلك من

خلال لمحة عن القضاء بالبلدين قبل دخول الفرنسيين، ثم التأثير القضائي بمصر ثم بالجزائر بما كان يخدم أهداف الحملتين الفرنسيتين على البلدين. أما الفصل الخامس فقد خصصناه للحياة الاقتصادية في مصر من خلال الموسوعة والتأثير الفرنسي فيها. وذلك من خلال التطرق إلى الزراعة والصناعة والتجارة، وكيف أرادت فرنسا الظهور بمظهر المتفوق الاقتصادي، رابطة تفوقها الاقتصادي بأساليب الحداثة الغربية من أجل دفع مصر إلى الاستغراب كما ذكرنا آنفا. خاصة وأنها وجدت في الوضعية الاقتصادية المصرية على عهد المماليك بسبب ضعفهم وابتعادهم عن خدمة قضايا مصر واقتصادها، مشجبا لتعليق كل ما كالَتْهُ للدين الإسلامي والحضارة الإسلامية من تهم التخلف والانحطاط. فيما خصصنا الفصل السادس والأخير للحياة الاقتصادية بالجزائر من خلال الموسوعة والتأثير الفرنسي فيها. واتبعنا فيها ما اتبعناه في الفصل السابق حيث تعرضنا إلى مختلف المجالات الاقتصادية: الزراعة والصناعة والتجارة. مركزين فيه على كيف حاولت فرنسا توجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة مصالحها الاستعمارية وخزينة باريس ... وختمنا بخاتمة عرضنا فيها ما وصلنا إليه في أطروحتنا هذه. إضافة إلى عرضنا لقائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز هذه الأطروحة العلمية. وقد كانت متنوعة بين وثائق أرشيفية، ومخطوطات على قلتها، إضافة إلى أعمال علماء الحملتين الفرنسيتين بمصر والجزائر والتي شكلت أهم مصادرنا. دون أن ننسى كثيرا من المراجع التي عالجت واقع البلدين أو السياسة الاستعمارية فيهما، والتي استفدنا منها هي الأخرى (المراجع) استفادة كبرى لا تخفى أهميتها في ثنايا الأطروحة.

***- المصادر والمراجع:**

من أجل انجاز هذه المذكرة، وكما أشرنا في نهاية الفقرة السابقة، فقد عدنا إلى مصادر متنوعة وهامة ومتخصصة في الموضوعين إضافة إلى مصادر عامة للمساعدة على فهم ما استشكل من البحث. وقد جمعت هذه المصادر إضافة إلى الموسوعتين، الوثائق الأرشيفية من

أرشيف ما وراء البحار بأكس-اون-بروفانس بفرنسا إضافة إلى وثائق الحملة الفرنسية على مصر والمتواجدة بالموقع الالكتروني لمكتبة الإسكندرية. هذا إضافة إلى الحوليات والنشريات والمجموعات (Les Recueils) التي أنجزتها الحكومة العامة بالجزائر، مثل Bulletin Officiel des actes du gouvernement وكذا السجلات المتعلقة بالمنشآت الفرنسية بالبلدين مثل Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie. إضافة إلى المجلات المتخصصة كمجلة العالم الإسلامي ومجلة المجمع العلمي المصري ومجلة Société Archéologique de la province de Constantine ومجلة Société Géographie et d'Archéologie d'Oran... إضافة إلى مصادر هامة باللغة الفرنسية مثل l'Ecriture égyptienne, essai sur l'origine et la formation de l'une des premières écritures méditerranéennes لنافيل، Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition française en Egypte ليربو، وColonisation de l'Algérie لأونفونتان ، و Grammaire Egyptienne ou principes généraux لشامبيليون، و غيرها من المصادر التي تناولت تاريخ الفرنسيين في مصر والجزائر وأعمالهم ونشاطاتهم بهما.

***- الصعوبات:**

وكأي باحث صادفتني في بحثي هذا العديد من الصعوبات، والتي على رأسها صعوبة ضبط المادة العلمية، لأن الموسوعتين على سعة محتواهما العلمي كانتا تصف أكثر مما كانت تظهر التأثير الفرنسي على البلدين. وهذا أول مشكل كبير واجهني. حتى فكرنا جدّيًا رفقة الأستاذ المشرف الدكتور "أبو القاسم سعد الله" رحمه الله تعالى، في تحويل العنوان إلى "وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي. دراسة في الموسوعتين". لكننا وجدنا ضالتنا في نهاية المطاف بعد العودة إلى مصادر ومراجع أخرى تَبيّنَ لنا من خلالها، أن هذه التأثيرات كلها حدثت بناء على توجيهات وكتابات الرجال القائمين على الإدارة الاستعمارية بمصر

والجزائر. وهم الذين أسسوا اللجنتين وسعوا إلى الاستعمار العلمي بعد فهم البلدين لتسهيل عملية الاحتلال. وأن هذه التأثيرات التي ذكرتها كتاباتهم وهم أعضاء بلجنتي الاستكشاف سواء منها ما نشر بالأجزاء المطبوعة من الموسوعتين، أو مما لم ينشر، هي كلها معدودة ضمن كتابات الموسوعتين. فقد وجدنا أن أغلب العلماء الفاعلين بالموسوعتين والحاملين فكرة احداث التأثير كلهم كانوا يكتبون بالموسوعة وخارجها في الدوريات والمجلات المتخصصة... هذا إضافة إلى مشكل آخر صادفني وهو قراءة الموسوعتين، والأعمال التابعة لهما من دوريات ونشريات ومذكرات... بسبب محتواهما الواسع جدا.

*- التشكرات:

وفي الأخير أشكر كل من وقف في سبيل انجاز هذه الأطروحة، سواء من ساعدني بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وأخص بالذكر هنا المشرف السابق على العمل المرحوم بإذن الله تعالى الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، والمشرف الحالي الدكتور جمال يحياوي، وعمال وعاملات المكتبة الوطنية بالحامة، وكذا عمال وعاملات الأرشيف الوطني بقسنطينة والعاصمة، إضافة إلى عمال وعاملات الأرشيف الوطني بآكس أون بروفانس ومركز علوم الإنسان ومعهد البحث والدراسات في العالم العربي والإسلامي بآكس أون بروفانس، إضافة إلى المكتبة البلدية بمرسيليا.



الفصل الأول

الحملتان الفرنسيتان على مصر والجزائر ومحتوى الموسوعتين العلميتين

1- مصر من المماليك إلى الحملة الفرنسية:

لمصر تاريخ ضارب في أعماق التاريخ، فهي شاهدة على كثير من حضارات البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ، فقد شهدت الحضارة الفرعونية وكانت أرضا لبعض الأنبياء والرسل كيعقوب وأبنائه عليهم السلام، وموسى عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام... كما تعرضت لكثير من الحملات الصليبية وخاصة تلك التي كانت تقودها فرنسا باعتبارها قلب المسيحية وقائدة المذهب الكاثوليكي، فكانت الحملة الصليبية الخامسة سنة 618 هـ الموافق لسنة 1221 م، والتي قادها جان دي برس وانتهت بهزيمة الصليبيين. كما كانت الحملة الصليبية السابعة أيضا قد انطلقت من فرنسا باتجاه مصر سنة 648 هـ الموافق لسنة 1250 م بقيادة لويس التاسع والتي انتهت إلى أسره شخصيا في معركة المنصورة، بعد أن فقد جيشه أكثر من ثلاثين ألف قتيل و كثيرا من الأسرى.

أما حكم المماليك لمصر فيعود إلى سنة 1250 حين تولت شجرة الدّر الحكم في 21 ماي بعد مقتل توران شاه بن نجم الدين أيوب في فارسكور، فخلفته على عرش مصر، وقد كانت شجرة الدّر زوجة أبيه. ثم تزوجت من عز الدين أيبك وتنازلت له على العرش،[1] واستمر الحكم المملوكي على مصر وبلاد الشام إلى غاية حملة السلطان سليم الأول على المنطقة ودخول الشام تحت الحكم العثماني على إثر معركة مرج دابق في 24 أوت 1516 التي قتل فيها قنصوة الغوري،[2] ثم دخول مصر تحت الحكم العثماني على إثر معركة الريدانية

1- اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (لليونسكو)، **تاريخ إفريقيا العام**، مج 4، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، 1988، ص 380 وما بعدها. وكذلك: عبد الرزاق إبراهيم عيسى، **تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517 – 1798** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص 21، 22.

2- علي بن محمد اللخمي الإشبيلي، **تاريخ غزوة السلطان سليم مع قانصوه الغوري، ويليه الدّر المصان في سيرة المظفر سليم خان**، تحقيق وتعليق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 29. يقول المحقق عن اللخمي:" اجتهدت غاية الاجتهاد فلم أعثر له على ترجمة وذكر في كتب التراجم، ومما لا شك فيه أنه كان يعيش في عصر السلطان سليم، وربما يكون أحد العلماء الذين نسي التاريخ ذكرهم. وكتابه:

1517.[1] وانتقلت بذلك المنطقة من سلطة العباسيين إلى سلطة العثمانيين، كما انتقلت الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين إلى العثمانيين. لكن منطقة مصر وبلاد الشام تركها السلطان تحت سلطة المماليك الذين يحكمون باسم العثمانيين.

تميزت الفترة الأولى من حكم المماليك بالعدل والقوة، واتسع مجال حكمهم ليشمل مصر وبلاد الشام والحجاز واليمن. وسيطروا على طرق التجارة في المنطقة،[2] فأصبحت التجارة الأوربية؛ البريطانية والفرنسية في المحيطات تحت إرادة المماليك. وربطوا علاقاتهم التجارية مع البندقية، والولايات الإيطالية الأخرى فسيطروا على البحر الأحمر وعلى جزء من الحوض الشرقي للبحر المتوسط، إلى أن دب فيهم الضعف مع بداية القرن السادس عشر، حين انتصر عليهم البرتغاليون في معركة ديو Diu في 03 فيفري 1509 بالمياه الهندية، وتحطم الأسطول البحري المملوكي. وكان ذلك إيذانا ببداية تراجع المماليك عن قوتهم التي كانوا عليها منذ طردهم الصليبيين وهزمهم المغول في عين جالوت بفلسطين سنة 1260 م.[3]

يتحدث بإيجاز عن السلطان سليم خان، عن حياته وغزواته وسيرته عموما. وأصل الكتاب مخطوط بمكتبة بغداد كوشكي بإسطنبول – تركيا – تحت رقم (197)، ومصورا (كذا) بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وتقع (كذا) في (48) ورقة ذات وجهين، بكل صفحة (19) سطرا، كتبت بخط مؤلفها النسخي الجميل سنة (923 هـ)، يوم الثلاثاء عاشر صفر الخير، وطبع الكتاب عام (1962 م) في القاهرة بتحقيق المستشرق هانس أرنست طبع الحلبي.

[1] - عبد الرزاق إبراهيم عيسى، ص 22.

[2] - رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992. ص 33

3 - جلال يحيى، **أوربا في العصور الحديثة، عصر الفجر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1981، ص 499. وكذلك عبد الرزاق إبراهيم عيسى، مرجع سابق، ص 33. أما معركة ديو فقد كانت على الساحل الغربي للهند حيث التقى الجمعان البرتغالي من جهة والمملوكي بدعم من البندقية التي تتقاطع معه في المصالح التجارية من جهة أخرى. وتكمن أسبابها البعيدة في وقوع طرق التجارة البرية عبر الرجاء الصالح والبحرية عبر البحرين المتوسط والأحمر تحت السيطرة الأوربية وخاصة البرتغالية منذ بدايات القرن الخامس عشر الميلادي واشتد ذلك بعد الكشوفات الجغرافية حتى نهاية القرن المذكور. أما السبب القريب فكان شعور

نتيجة للضعف الذي ضرب دولة المماليك، وللطموحات التي كانت تسعى الدولة العثمانية إلى تحقيقها، وهي المتربعة على شرق أوربا والمزهوة بفتح القسطنطينية منذ 1453. ونظرا للأطماع الأوربية في المنطقة، دخلت مصر تحت الخلافة العثمانية على إثر انتصار سليم الأول على طومان بك في معركة الريدانية سنة 1517. وبعد أن أعلن العثمانيون عن مصر ولاية عثمانية، واستلموا الخلافة من العباسيين، وبايع حاكم الحجاز الشريف بركات سليم الأول خليفة للمسلمين، وأرسل إليه مفاتيح الحرمين. فضل سليم الأول ترك البلاد تحت حكم المماليك تسهيلا للإدارة وجمع الضرائب.[1]

المماليك بالخطر البرتغالي في المنطقة وما سبّبه من تضييق على المبادلات التجارية للمماليك سواء في استقدامهم العبيد من القوقازيين والشراكسة واليونانيين أو من التوابل من شرق إفريقيا أو الذهب من غانا التي كانت على علاقات متينة مع المسلمين في المنطقة. وذلك بعد أن حاولت البرتغال محاصرة المماليك من البحر الأحمر بعد أن سيطروا على موانئه الإفريقية ومنها سواكن و زيلع ومصوع وكذلك على المحيط الهندي، ثم نسّقوا مع ملك أثيوبيا المسيحي لتطويق المماليك. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، السعودية. 1995، ص 73.

1 - جلال يحيى، مرجع سابق، ص 405.

2- عوامل ضعف المماليك تحت الحكم العثماني:

واصل المماليك حكم الولاية العثمانية مصر من 1517 إلى 1798 تاريخ الحملة الفرنسية عليها، وخلال هذه الفترة استعاد البكوات المماليك نفوذهم إلى درجة جعلتهم يفكرون في الانفصال بمصر عن الدولة العثمانية، خاصة على عهد علي بك الكبير (1765 - 1773)، الذي قضى على كل خصومه السياسيين من البكوات والموالين للدولة العثمانية، بداية من عبد الرحمن كتخدا الذي نفاه إلى الحجاز بعد صراع بينهما دام سنة بأكملها من 01 جويلية 1764 وإلى غاية 19 جوان 1765. كما نفى عددا من البكوات من القاهرة إلى الصعيد والفيوم والحجاز. قبل أن يصفّي آخر منافس له على عرش مشيخة البلد وهو أهم منصب مع إمارة الحج في مصر المملوكية، صالح بك في الفاتح من سبتمبر عام 1768.

ويمكن حصر أسباب ضعف المماليك خلال هذه الفترة في الآتي:

1- الصراعات الداخلية بين البكوات المماليك من أجل الوصول إلى أحد المنصبين وهما مشيخة البلد وإمارة الحج.[1]

2- طموحات البكوات المماليك في الانفصال عن الدولة العثمانية وما ترتب على ذلك من كشف أجنبي لأسرار الدولة العثمانية وأقاليمها. وأبرز مثال على ذلك محاولة علي بك الكبير الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية بإيعاز روسي وإنجليزي، حيث ورغم مشاركة الأسطول المصري إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا، عرض علي بك على روسيا عن طريق قائد أسطولها في البحر المتوسط الكونت أليكسي آرلو Alexis Arlow اتفاقية حماية الحدود المصرية من الاعتداءات العثمانية مقابل تجسيد انفصال علي بك بمصر عن الدولة

---

1 - استمر الخلاف والصراع بين البكوات المماليك عن هذين المنصبين حتى بعد وفاة علي بك الكبير سنة 1773، فخلفه في حكم مصر محمد أبو الذهب قائد جنده السابق، الذي توفي هو الآخر سنة 1775 فخلفه إسماعيل بك ثم إبراهيم بك وأخيرا مراد بك الذي وقعت الحملة الفرنسية على عهده. وقد كان منصبا المشيخة وإمارة الحج يتناوبه إبراهيم ومراد بك. ينظر: رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص 223، 224.

العثمانية. مستغلا انشغال الدولة العثمانية بهذه الحرب التي انتهت بمعاهدة كوجوك كينارجي سنة 1774 بين روسيا والدولة العثمانية.

3- تدمير الأسطول المصري في موقعة جشمة في 25، 26 جوان 1770 أثناء مشاركته إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا.[1]

4- ضعف الدولة العثمانية وعدم مواكبتها التطورات الحاصلة في أوربا وخاصة في ميدان التسليح والخطط الحربية. وحتى الاصلاحات التي باشرها السلطان سليم الثالث جاءت متأخرة من جهة، ومن جهة أخرى تحاملت عليه قوى التخلف والرجعية من الجيش الانكشاري والعلماء الجامدين ورموه بالكفر والتشبه بالكفار.

5- سيطرة روسيا على الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر، إلى جانب الدول الأوربية الكبرى فرنسا وإنجلترا. مما أضعف تجارة المماليك على الطريق البحري الذي فقدوه أمام السيطرة الروسية في المنطقة.

6- سيطرة أوربا وخاصة البرتغال على الطريق البري الذي يمر عبر رأس الرجاء الصالح منذ إقامة البرتغال حصونها التجارية العسكرية في أرغيم Argum مقابل الرأس الأبيض، وحصن سنتياغو Santtiago قرب الرأس الأخضر وحصن ساو تومي Sao Tomé بخليج غينيا وهي لا تزال تحمل اسمه حتى اليوم منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، مرورا بما وصلت إليه البرتغال فيما بعد بفعل جهود الرحالة والمستكشفين البرتغاليين أمثال دييغو كام Diego Cam في الكونغو سنة 1484، وعن طريق بارثوليمو دياز Bartholemru Diaz واكتشافه لرأس العواصف سنة 1486، وبيدرو دي كوفيلهام Pedro De Covilham في السنة الموالية وملاحظاته التي قدمها لبني جلدته البرتغاليين حول البحر الأحمر وعدن والهند ومصر. وقد توجت هذه الكشوفات كلها بمجهودات فاسكو دي غاما Vasco De Jama إلى نهاية

1 - المرجع نفسه، ص ص 213 - 215.

القارة وتغيير اسم رأس العواصف باسم الرجاء الصالح واعتماده طريقا تجاريا مختصرا بين أوربا ومناطق نفوذها في الهند. ومنذ ذلك التاريخ تحكمت أوربا وخاصة البرتغال في الطريق البحري.

7- ازدياد تحكم أوربا وخاصة البرتغال في الطرق التجارية التي كان يستعملها المماليك في البحرين المتوسط والأحمر والمحيط الهندي والهادي أين تتعامل مع زنجبار في شرق القارة الإفريقية، وذلك منذ رحلة دياز سنة 1486 التي كشف فيها للبرتغال عن كل من الإمارات العربية القائمة بشرق إفريقيا والمتمثلة في سفالة، موزمبيق، ممبزة، مالندي، مقديشو، وزنجبار.[1]

8- الروح الإمبراطورية عند نابليون بونابرت وعزمه على جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وإحياء أمجاد المسيحية والصليبية.

9- تحطم الأسطول المملوكي في معركة ديو سنة 1509، واقتصار تفكيرهم الحربي على الفروسية دون اعطاء أي قيمة للأسلحة النارية والمدفعية التي بدأت أوربا تصنيعها ومن بينها فرنسا. حتى أن الجند المماليك كانوا فرحين بالحملة الفرنسية على مصر حين سمعوا بها، واعتدّوا بأنفسهم ورأوا الجنود الفرنسيين كحب الفستق في الكسر والأكل وتجاوز تفكيرهم الانتصار إلى كسب الغنائم.[2]

10- الثورات الداخلية في مصر: يمكن أن نسمي هذه الثورات بالثورة العربية ضد المماليك في مصر، لأنها اقتصرت على العنصر العربي في منطقة الحبايبة بولاية الشرقية والقليوبية وقد قادها زعيم عرب الحبايبة سويلم بن حبيب الذي اشتهر بالطغيان والفجور فسيطر على

---

1 - شوقي الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط 2، الرياض، السعودية، ص ص 67 – 70.

2 - حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر، ص 58.

الواجهة البحرية وأبق على علي بك الكبير شيخ مصر والقاهرة. فقطع الطريق بين القاهرة والبحر المتوسط، مما اضطر علي بك إلى عزله، فاغتنم فرصة ثورة عرب قبيلة الهنادى العربية بولاية البحيرة وانظم إليهم. وقد وجد البكوات الناقمين على علي بك فرصة القضاء عليه فانضموا إلى الثورة. كما انظم إليها أيضا كل من همام بن يوسف قائد عرب الهوارة بالناحية الجنوبية الشرقية لمصر، وعرب الجزيرة والصوالحة. فحققت انتصارات وقتل السنجق الموالي لعلي بك ولكن شدة علي بك وحملتيه اللتين أرسلهما قضتا على الثورة وقطع الجند رأس قائدها سويلم بن حبيب.[1]

بفعل هذا الضعف الذي أصبحت عليه دولة المماليك مع نهاية القرن الثامن عشر، وقلة الدخل بفعل الأسباب التي ذكرناها جعل المماليك من أبناء المصريين عبيدا وأجراء على أرضهم وأثقلوهم بالضرائب. وفسد القضاة، وانتشرت بينهم الرشوة والوساطات، واختل التوازن بين الدولة المملوكية وبين الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا النابليونية التي وجدت في تلك المرحلة الفرصة السانحة للانتقام من المماليك ورغبة في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية كما جاء على لسان نابليون بونابرت.

1 - رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص ص 203 – 208. هذا إضافة إلى ثورة حسين بك كشكش ضد علي بك سنة 1767 بدعم من الباشا العثماني في مصر محمد راقم. أما همام بن يوسف فقد مات كمدا بعد أن أحس بخيانة ابن عمه وقائد جيشه أبي عبد الله الذي والى علي بك. وكان همام قد اشتهر بالشهامة والمروءة وإجارة المستجيرين، وهذا ما ألب علي بك عليه رغم أنه كان يبعث بالضرائب بانتظام و لم يعلن خروجه عن سلطة علي بك. ولكن إجارته للبكوات الفارين من علي بك، وتزويده بالسلاح لمن استضعف جعله في دائرة المغضوب عليهم من طرف علي بك فجهز له حملة بقيادة محمد بك أبو الذهب في جوان 1769. والسنجق في معناها اللغوي العَلَم واللواء، أما اصطلاحا فهو الدائرة الإدارية. وكانت التسميات الإدارية العثمانية كالتالي: ناحية (بلدة)، قضاء (وجمعه قضاءات وأقضية)، سنجق، ولاية. ويسمى حاكم السنجق سنجقا، وقد كان السنجق قبل عهد التنظيمات (1839) حاكما عسكريا ومدنيا في الوقت نفسه، دون أن يكون له حق التدخل في شؤون العدالة والقضاء. أما بعد عهد التنظيمات فتحول السنجق إلى متصرف إداري. ينظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص 136.

3- الحملة الفرنسية على مصر:

دبر الفرنسيون ونفذوا مخططهم الاستعماري على مصر في غاية من السرية، وذلك خوفا من الفشل نظرا للحيطة والحذر التي كان المماليك يتميزون بها. قال فورييه: " إن الناس – ولابد – يتذكرون ذلك الانطباع الذي أحدثه في أوربا هذا الخبر المدهش عن قيام حملة فرنسية تتجه إلى الشرق، فلقد أعدّ هذا المشروع الذي أمعن فيه الفرنسيون النظر طويلا وفي صمت، بكثير من العناية والسرية، حتى أن يقظة أعدائنا التي لا تغفو قد خدعت. لقد عرف هؤلاء في وقت واحد تقريبا أنه قد ووفق على هذا المشروع، وأنه قد أعد ونفّذ. ولقد برّرته ضرورة تأمين تجارتنا من المظالم التي لم يكن يكف البكوات (المماليك) عن ممارستها ضدنا. ولقد خامرنا الأمل في تصالح يتم مع البلاط العثماني، عندما نقدم له – نتيجة لحملتنا هذه نفسها – زيادة في الدخل وتعاظما في النفوذ" في إشارة إلى أن فرنسا كانت في نيتها إعانة الدولة العثمانية على وضع حد للمماليك وخروجهم عن سيطرتها.[1]

أسباب الحملة:

1- رغبة بونابرت التوسعية وتنفيذ طموحه المتمثل في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية.

2- التنافس الأوربي على المنطقة بعد وصول البرتغاليين إلى سواحل الصومال والبحر الأحمر. وكذا رغبة بريطانيا في السيطرة على المنطقة.

3- التخطيط الفرنسي للسيطرة على الطرق التجارية بعد سقوط القسطنطينية سنة 1453 بسبب تحول التجارة الدولية إلى طريقي تجارة الحرير عبر محور الصين، أواسط آسيا، آسيا الصغرى، البلقان، أوربا. وإلى الطريق البحري لتجارة التوابل عبر مياه الشرق الأقصى

---

1 - فورييه، "مصر والحملة الفرنسية: مقدمة تاريخية". **بوصف مصر**، ج 01، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، ص 327.

والخليج العربي والبحر الأحمر. وبالتالي كلا الطريقين يتخذ من موانئ مصر والشام طريقا حيويا للتجارة.

سير الحملة:

مع عودة نابليون بونابرت من حروبه التوسعية في وسط أوربا من أجل نشر الأفكار الجمهورية والقضاء على الفكر الملكي والأنظمة الملكية فيها، استقبل في فرنسا استقبال الأبطال ثم سرعان ما قرر مواصلة الغزو من جديد، وكانت وجهته هذه المرة نحو مصر في سرية تامة من دون أن يفصح بذلك لقادته ولا لجنوده، وإنما اكتفى بتوضيح أهمية هذه الوجهة التي قال عنها:" أيها الضباط والجنود، من سنتين تولّيت قيادتكم حين كنتم مرابطين عند نهر جنوة، وكان الشقاء مخيما عليكم، والحاجة ضاربة أطنابها بين ظهرانيكم، وقد أنفقتم كل شيء حتى ساعاتكم لابتياع ما تسدّون به رمقكم فوعدتكم بإزالة شقائكم، وسرت بكم إلى إيطاليا حيث توفر كل شيء... أو لم أنجز وعودي لكم؟" فطبق الجنود الفضاء بهذه الكلمة "بلى". حينئذ استأنف بونابرت خطابه قائلا:" ولكن اعلموا أنكم لم تفعلوا حتى الآن شيئا مذكورا للوطن، والوطن لم يفعل شيئا مذكورا لكم. وها أنا ذا الآن ماض بكم إلى بلاد تأتون فيها أعمالا تفوق الأعمال التي يتعجب منها المعجبون بكم، وتؤدّون للوطن خدما يحق له أن يتوقعها من خواضي الغمرات الذين لا يشق لهم غبار. وأعد كل جندي بأنه يستطيع عند عودته من هذه الحملة أن يشتري ست مائة قصبة مربعة من الأرض. وستستهدفون لسهام مخاطر جديدة يشاطركم إياها إخوانكم الملاّحون، ومعلوم أنّ أعداءنا لم يشعروا حتى الآن بثقل وطأة قوتنا البحرية، أجل، إن مآتيهم لم تضارع مآتيكم لأن الأحوال لم تمكّنهم من ذلك، وإنما بسالة بحّارتنا مضاهية لبسالتهم وغايتهم التي يرمون إليها هي نيل الغلبة، وسيصيبون هذه الأمنية بالاتحاد معكم.

" أوقفوهم على ذلك الأمل الذي لا يبارى والذي سخّر لكم النصر أيّان سرتم، ومدّوا لهم سواعد المساعدة، وكونوا، وأنتم معهم على متون السفائن، شاعرين بالعواطف التي يمتاز

بها الأشخاص الذين لا تسمع ضمائرهم إلا أصوات الواجب عليهم ومحافظتهم على كرامة وطنهم، ويحق لهم أن يتقاضوا كما تتقاضون أنتم الوطن الاعتراف لكم بالفضل لهم في ما عانوه من الشدائد في فن الملاحة.

" تعوّدوا مزاولة أعمال الملاحة على ظهور المراكب، واقذفوا الذعر على أعدائكم برّا وبحرا، وتصيّروا جنود الرومانيين فقد تمكّنوا من تدويخ قرطاجنة في البحر والقرطاجانيين وهم في سفنهم في عرض اليمّ. فأجابه الجيش بصوت واحد: " فلتحيا الجمهورية".[1]

أقلع الأسطول الفرنسي من ميناء طولون في 19 ماي 1798، ميمّما الشرق دون أن يعلم نابليون القادة ولا الجند وجهة ومبتغاه كما مرّ بنا. فوصل كريت يوم 25 جوان ، وأراد بذلك تضليل إنجلترا الساهرة عينها على مصر بقيادة قائد أسطولها الأميرال نلسن.

قبل الوصول إلى الإسكندرية خطب بونابرت في جنوده خطابا حماسيا وتحذيريا، أعلن لهم فيه عن وجهته التي هي المماليك بمصر الذين وصفهم بأنهم مساعدي انجلترا وأعداء فرنسا. كما وضح الكثير من النقاط لأفراد جيشه، تتعلق بخصائص الدين الإسلامي الذي يعتنقه غالبية سكان مصر، وحذّرهم من النهب والاغتصاب والاختلاس ومن إرهاق الناس بالضرائب، مشيرا إلى أن عقوبة من يفعل ذلك هي الموت. وذلك من أجل كسب المصريين إلى صفه ضد المماليك.

خطط نابليون لدخول مدينة الإسكندرية عن طريق منطقة العجمي، وهي منطقة تفصلها عن مدينة الإسكندرية مسيرة ساعتين. ورغم استعداد سكانها للقتال إلا أن عامل المباغتة فعل فعلته، إضافة إلى البارود الذي كان أغلبه غير صالح للاستعمال الحربي بفعل قدمه، وفي صباح اليوم الموالي دخل الطرفان في قتال غير متكافئ، ولم تدم سوى ساعتين حتى سيطر

---

[1]- إلياس طنوس الحويّك، **تاريخ نابليون الأول**، مج 1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1981، ص 107، 108.

جيش نابليون على الإسكندرية[1] دون عناء كبير ليلة الأول إلى الثاني من شهر جويلية 1798، وكتب نابليون إلى حاكم مصر مراد بك الرسالة التالية:

" إن الحكومة الإجرائية في الجمهورية الفرنسية طلبت غير مرة من الباب العالي معاقبة بكوات مصر على تجريعهم التجار الفرنسيين كؤوس المهانة، إلا أن الباب العالي أجاب بأن البكوات المعروفين بمطامعهم وأهوائهم لم يكونوا يسمعون صوت العدالة، فهو لا يكتفي بالتصريح بأنه لا يرضى بوجه من الوجوه بأن يهان الفرنسيون أصدقاؤه الكرام القدماء بل يعلن أنه رفع عن أولئك البكوات ظل حمايته.

" وقد قررت حكومة الجمهورية الفرنسية أن تسيّر جيشا قويا لتضع حدّا لتعدّي بكوات مصر، كما كانت قد اضطرت غير مرّة في هذا القرن أن تعامل بهذه المعاملة بكوات تونس والجزائر،

" فأنت يا سيد البكوات مضطر إلى القيام في القاهرة وليس لك من السلطة والقوة سوى الاسم، وعليه ينبغي لك أن تنظر بطرف الابتهاج إلى قدومي إلى بلادك،

" ولابد من أن تكون قد عرفت إني لم أقدم لمناوأة القرآن أو السلطان بشيء من الأشياء، لأنه لا يخفى عليك أن الأمّة الفرنسية هي حليفة السلطان من دون سواها في أوربا،

" فخفّ إذا لملاقاتي، وشاطرني لعن ذرّية البكوات الكافرة ".[2]

بعد أن سقطت مدينة الإسكندرية تحت سيطرة جيش الشرق أذاع بونابرت على سكانها بيانا يبرر لهم فيه أسباب الحملة التي حصرها في إهانة البكوات المماليك للأمة الفرنسية

---

1 - نقولا الترك، **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام**، تحقيق وتقديم ياسين سويد، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1، 1990، ص 28.

2 - المصدر نفسه، ص 113.

ويعرقلون نشاطها التجاري. ويعيثون في أرض مصر فسادا وهم عبيد من شرق أوربا في محاولة لاستثارة المشاعر المصرية وتجييشها ضد المماليك الذين أظهرهم في مظهر الغرباء. كما أمّن المصريين على دينهم وحقوقهم التي وعد باسترجاعها لهم، ووعد بأنه وجنده يحترمون الدين الإسلامي، ودعا العلماء إلى القيام بمهمة التوعية هذه في الأوساط المصرية. ووعد المصريين بقوله:"فهنيئا للذين ينضمّون إلينا، فيصيبوا الغبطة في معيشتهم ورفعة المترلة في دنياهم وسعدا لمن يلازمون خطة الحياد فيكون لهم وقت كاف يقفون فيه على حقيقة حالنا وينحازون إلينا. ولكن الويل ثم الويل للذين يتشيّعون للمماليك ويقاتلوننا، فلا يبقى لهم من مطمع في الحياة بل ينتهون إلى أسوأ مصير".[1]

عيّن نابليون بونابرت الجنرال كليبر على رأس قيادة الجيش في الإسكندرية وسار على رأس فيالقه تجاه مدينة دمنهور وهنا ألحق بالمماليك هزائم فاصلة خاصة في موقعة الرحمانية يوم 21 جويلية، والتي قضي فيها على جزء كبير من الأسطول المملوكي وقضى على قوقم وأركان دولتهم، خاصة باستعمال سلاح المدفعية.[2]

معركة الأهرامات (معركة أمبابة) 22 جويلية 1798:

قبل بداية معركة مدينة القاهرة كان نابليون بونابرت قد وصل إليها في الثاني والعشرين من شهر جويلية، وأذاع البيان الآتي:

" يا شعب القاهرة، يسرّني تصرّفكم، فقد أصبتم في امتناعكم عن التمرّس بنا، قدمت لاستئصال شأفة المماليك وصيانة التجارة وأهل البلاد الوطنيين، فليسكن جأش الملهوفين، وليرجع إلى منازلهم هاجِروها، ولتقم الصلوات اليوم كمألوف العادة، وليثابر عليها دائما. لا يدخل عليكم الخوف من إصابة الضرّ لعيالكم وبيوتكم ومقتنياتكم ولا سيما دين النبي الذي

1 - فورييه، المصدر نفسه، ص ص 320.

2 - نفسه، ص ص 318 – 320.

أحبّه. وحيث كانت الحال تقتضي الإسراع في انتقاء أشخاص تفوض إليهم إدانة الشحنة لئلا تتكدّر حياض السكينة فسيعقد مجلس مؤلّف من سبعة أشخاص يجتمعون في جامع قير وسيكون منهم اثنان مقيّدين دائما بخدمة قائد الموقع، وسيهتّم أربعة منهم بالمحافظة على الرّاحة العامّة ومراقبة أعمال الشحنة".[1]

بعد إذاعة البيان، أمر نابليون جنوده بمحاصرة المنطقة وقطع الطريق أمام الجيش المملوكي هناك بقيادة مراد بك الذي وجد نفسه معزولا عن المدد الطبيعي بمصر العليا، مما جعله يقرّر مهاجمة الفرنسيين المتموقعين استعدادا لهذه الخطة الحربية. وحين اقتراب الجيش المملوكي من الفرنسيين أمر نابليون بإطلاق الرصاص ممّا أدى إلى سقوط ضحايا كثر، وانتهت بنصر فرنسي. وقد علّق نابليون على كل ذلك بما يلي: "... فاغتنمت الفرصة وأمرت فصيلة الجنرال بون المرابطة على النيل تهجم على المعاقل، وأوعزت إلى الجنرال فيال قائد فصيلة الجنرال مينو بأن يتوسّط بين الفيلق الذي هجم عليه والاستحكامات فينتهي إلى ثلاث غايات:

1- منع الجنود المصرية عن العودة إليها.

2- قطع خط الرجوع على الجنود النازلين فيها.

3- الهجوم عند مسيس الحاجة على تلك المعاقل من الجهة اليسرى.

بهذه الخطة، وقع جيش مراد بك في كمين القادة الفرنسيين، نابليون وجنوده فيال وبون، ورومبون، وقد أحدثت الفارق الأسلحة النارية التي كان الجيش الفرنسي يمتلكها على عكس المماليك الذين كانوا متمسكين بالفروسية وشيء من المدفعية. وقال نابليون:" وقد تيسّر لجنودنا أن يقفوا ويقابلوا الأعداء من جميع الجهات والحراب في رؤوس بنادقهم ويصبّوا

[1] - عبد الرحمة الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج 02، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 612.

عليهم مطرا من الرصاص. وكانت جثث القتلى تغشى ساحة الهيجاء، وتمكّن رجالنا من الاستيلاء على المعاقل". وفقد المماليك في هذه المعركة حوالي ألفي رجل من خيرة الجند والضباط، إضافة إلى مقتل وجرح الكثير من البكوات وعلى رأسهم مراد بك الذي جرح في خده. بينما كانت خسائر جيش نابليون، ثلاثين قتيلا ومائة وعشرين جريحا على رواية نابليون. وتمكن جيش الشرق من دخول القاهرة بتاريخ 24 جويلية 1798.[1]

بعد سقوط القاهرة تتبع نابليون جيش المماليك وبكواته، فهاجم الأسطول الفرنسي مدن الرشيد ودمنهور بعد أن طلبوا قنصلهم، وبفعل اختلاف الأسلحة استسلم سكان المناطق المذكورة. يقول الجبرتي:" فلما كان يوم الأربعاء العشرون من الشهر المذكور (محرم) وردت مكاتبات من الثغر ومن رشيد ودمنهور، بأن في يوم الاثنين ثامن عشره وردت مراكب وعمارات للفرنسيين كثيرة فأرسوا في البحر وأرسلوا جماعة يطلبون القنصل وبعض أهل البلد فلما نزلوا إليهم عوقوهم عندهم فلما دخل الليل تحولت منهم مراكب إلى جهة العجمي وطلعوا إلى البر ومعهم آلات الحرب والعساكر فلم يشعر أهل الثغر وقت الصباح إلا وهم كالجراد المنتشر حول البلد فعندها خرج أهل الثغر وما انظم إليهم من العربان المجتمعة وكاشف البحيرة فلم يستطيعوا مدافعتهم ولا أمكنهم ممانعتهم ولم يثبتوا لحربهم وانهزم الكاشف ومن معه من العربان ورجع أهل الثغر إلى التترس في البيوت والحيطان ودخلت الإفرنج البلد وانبث فيها الكثير من ذلك العدد كل ذلك وأهل البلد لهم بالرمي يدافعون عن أنفسهم وأهليهم يقاتلون ويمانعون فلما أعياهم الحال وعلموا أنهم مأخوذون بكل حال وليس ثم عندهم للقتال استعداد لخلو الأبراج من آلات الحرب والبارود وكثرة العدو وغلبيته طلب أهل الثغر الأمان فآمنوهم ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم

[1] - نقولا الترك، مصدر سابق، ص ص 118 – 122.

ونادى الفرنسيس بالأمان في البلد ورفع بنديراته عليها وطلب أعيان الثغر فحضروا بين يديه فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه وأن يضعوا الجوكار في صدورهم فوق ملابسهم". [1]

وصف أبو راس الناصري هذه الحملة فقال:" ... ودخلوا مصر مع طاغيتهم بونابرت أول ربيع النبوي من السنة المذكورة (1213 هـــ)، فقتلوا من وجدوا بها من الغز، واستباحوا ديارهم وأمنوا من المدينة كل بنا يتوقع منه سوء، وقتلوا كل من توجهت عليه الضنة في شأن الغز... وفر الباشا مراد وأهل دولته إلى أقاصي الصعيد وتركوا حريمهم في أيدي الكفرة وقتلوا كل من أثار فتنة أو توهموا فيه استنكافا... ودخلوا جامعها الأعظم فأهين أشد الإهانة وشتتوا خزائن الكتب التي به وداسوها بالأرجل وحوافر الخيل ، إنا لله وإنا إليه راجعون... وتمكن عدو الله من مصر وبنى حوله قلاعا كثيرة لتحصينها وبعث جيشا إلى جهة الصالحية ففتحوا تلك القرى على كثرتها وتخطّوا إلى العريش، إلى خان يونس... وموهوا بالعدل مكيدة حتى يحبهم الناس"[2].

1 - الجبرتي، ج 2، مرجع سابق، ص 616، 617.

2 - أبو راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة في 165 ورقة (21.8 x 15.6 سم) بكل ورقة 22 سطرا. تحت رقم: 1632، 1633.

معركة أبي قير البحرية:

في إطار الخلاف الفرنسي الإنجليزي حول غزو الفرنسيين لمصر، ركبت عشرة مراكب إنجليزية البحر[1] بحثا عن وجهة الأسطول الفرنسي، ووصلت مصر في الثامن من محرم 1213هـ، والتقوا حاكم الإسكندرية السيد محمد كريم مع أعيان المدينة، موضحين لمستقبليهم أن مهمة المراكب الإنجليزية هذه هي حماية مصر من حملة فرنسية محتملة، وأن المماليك لا قبل لهم بمواجهة الأسطول الفرنسي. وطلبوا المكوث بسواحل المدينة لحمايتها مع شراء الماء والزاد بأثمانها من المصريين. لكن رد السلطات المملوكية كان الرفض المطلق بحجة أن البلاد المصرية هي جزء من الخلافة ولن تكون لا فرنسية ولا إنجليزية. مبشرين بأن مصير الجيوش الغازية فرنسية كانت أو إفرنجية سيكون مصيرها الموت تحت دوس حوافر الخيول.[2] لكن الإنجليز تعقّبوا حركات جيش نابليون الذي كان قد سار في متابعة البكوات المماليك وتمكن من هزم قوات إبراهيم بك، وفي هذه الأثناء أنبأ كليبر قائده نابليون أن الأسطول الإنجليزي بقيادة اللورد نلسن قد ألحق بالأسطول الفرنسي خسائر جمة في العتاد والأرواح. ووصفها الجبرتي بقول:" وفيه سمع ونقل عن بعض الفرنسييس إنه وقع الحرب (كذا) بين الفرنساوية والإنكليزية، وكانت الهزيمة على الفرنساوية وقتل بينهم مقتلة كبيرة".[3]

إن الهدف من الحملة الفرنسية على مصر لا يمكن أن يتوقف على هدف بعينه وإنما هو للقضاء على وضع قائم واستبداله بآخر من صنع الفرنسيين. يقول فورييه:" ... إن ذلك الذي قاد هذه الحملة (يقصد نابليون بونابرت) لم يقصر أغراضه فقط على عقاب الذين

---

1 - يشير المؤرخ الثاني للحملة الفرنسية على مصر إلى جانب الجبرتي، ألا وهو نيقولا الترك بأن عدد المراكب الإنجليزية التي خرجت لمراقبة نابليون بونابرت هو أربعة عشرة سفينة ضخمة. ينظر: نقولا الترك، مصدر سابق، ص 27.

2 - الجبرتي، مصدر سابق، 616.

3 - المصدر نفسه، ص 793.

أعاقوا تجارتنا، بل إنه أعطى لمشروع هذا الغزو سموا وعظمة جديدين. كما طبعه بطابع عبقريته الخاصة. لقد قدر منذ البداية ما سيكون لهذا الحدث بالضرورة من سطوة على علاقات أوربا مع الشرق ومع أواسط إفريقيا، وعلى الملاحة في البحر المتوسط، بل وكذلك على أقدار آسيا. ولقد اتخذت الحملة لنفسها هدفا، هو تأديب المماليك والحد من طغيانهم، والتوسع في مشروعات الري والزراعة، وأن تحقق اتصالا دائما بين البحر الأبيض والخليج العربي (البحر الأحمر)، وأن تقيم مؤسسات تجارية وأن تقدم إلى الشرق المثال النافع الذي للصناعة الأوربية، وأخيرا أن تجعل ظروف وحياة السكان أحسن حالا، وأن تمدهم بكل المزايا التي أنتجتها حضارة متطورة".[1]

إن المتتبع لتاريخ دولة المماليك منذ قيامها سنة 1250 م يلاحظ جليا كيف كانت دولة بخصائص إسلامية على ما فيها من تنافس مع الأيوبيين. فقد أوقفت المد الصليبي وطردت المغول، و ازدهرت فيها الثقافة... لكن مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر بصفة خاصة تنازع بكوات المماليك وانتشرت فيهم عوامل الضعف التي ذكرناها فحق عليهم القول، ووقعوا فريسة سهلة للاحتلال وصدق أبو راس الناصري حين وصفهم في فوره قائلا:

مالت ملوكنا لحضيض راحتـــهم * وأكلونا كأكل الداجن العلـــــس

وأعرضوا عن جهاد الكفر قاطبة * حتى ارتمت (مصر)نا العظمى بمرمرس[2]

1 - فورييه، مصدر سابق، ص 329.

2 - الناصري، مصدر سابق، ص 01. ولشرح مفردات الأبيات يمكن العودة إلى: أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009. ص 303.

4- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر:

لم يكن احتلال فرنسا للجزائر وليد سنة 1830، وإنما كان نتيجة تخطيط طويل المدى، منذ القرن السابع عشر الميلادي، لم تسمح الظروف بتحقيقه إلاّ خلال السنة المذكورة.

ومع بداية القرن التاسع عشر كان نابليون يفكر في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، وكان يفكر في السير بحملة على دول المغرب العربي ولكن انشغاله بمصر وبالمسائل الأوربية، وحاجته الاستيراتيجية إلى الجزائر، لفت نظره عن هذا رغم تفكيره الجاد في الموضوع، واستشارة خبرائه الذين أشار عليه بعضهم بغزو الجزائر والتسريع في عملية الاستيلاء في ظرف ثمانية أيام وهو رأي القنصل الفرنسي السابق بالجزائر السيد جون بول سان – أندري، كما اقترحت مدينة تنس كمكان استراتيجي لنزول جيش الحملة الفرنسية ثم مهاجمة مدينة الجزائر برّا. كما تمكن القبطان بارج (Berge) سنة 1802 بتدوين معلومات هامة عن الجزائر حينما جاء مرافقا للأميرال ليساغ (Leissegues) للمطالبة بدفع التعويضات المتعلقة باحتجاز الجزائر السفينتين الفرنسيتين وضرب أخرى بميناء تونس سنة 1801.[1]

عاد نابليون سنة 1807 إلى التفكير في احتلال الجزائر بعد أن انتزعت امتيازات فرنسا بالجزائر وسلّمتها إلى الغريمة إنجلترا على إثر هزيمة فرنسا أمام إنجلترا خلال السنة المذكورة في ترافلغار، أو الطرف الأغر كما تسمى. وطلب من وزير الحربية إرسال أحد مستخبريه من الجيش للتجسس على الجزائر وتزويده بتقرير مفصل عنها ووقع الاختيار على الضابط بوتان (Y. Boutin) الذي دخل الجزائر في 24 ماي 1808، ومكث فيها إلى غاية 17 جويلية من السنة نفسها.

1 - أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 20.

تنقل بوتان من برج البحري شرقا إلى سيدي فرج غربا وجمع معلومات غزيرة سجلها في مذكرات ورسومات، لكن الإنجليز ألقوا عليه القبض واتجهوا به إلى مالطا، فرمى كل ما كتب واحتفظ بما بقي في ذاكرته. قبل أن يتمكن من الفرار والالتحاق بفرنسا في شهر أكتوبر، وهناك أعاد تسجيل ما بقي في ذاكرته تحت عنوان: "معلومات عامة عن المدن والقلاع وبطاريات المدافع تخدم مشروع الانزال والإقامة الدائمة في هذه البلاد".[1]

اقترح بوتان أن يكون عدد الجيش بين 35 إلى 40 ألف جندي مع العتاد، وأن يكون النزول في سيدي فرج ثم مهاجمة مدينة الجزائر برا مع ضرورة الاستيلاء على قلعة الإمبراطور المشرفة على المدينة والتي تحوي وسائل الدفاع والبارود. مع تحديد مدة الحملة بألا تتجاوز الشهر.[2]

أجهضت التطورات الحاصلة في أوربا مشروع نابليون في غزو الجزائر، فسقطت الجمهورية الفرنسية الأولى التي قادها نابليون وانعقد مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي اتفقت فيه الدول الأوربية على تحطيم البحرية الجزائرية. وفي 28 أوت 1815 تم تعيين القنصل الفرنسي بيير دوفال (P. Duval) الذي تسبب في حادثة المروحة يوم 29 أفريل 1827. وذلك بعد أن تناول الدّاي حسين في حديثه إلى القنصل قضية الدّيون المترتّبة للجزائر على فرنسا منذ حصار أوربا لها. ونظرا لسوء تصرّف القنصل أمام أنظار السلك الدبلوماسي المهنّيء للداي بمناسبة عيد الأضحى المبارك، أشار عليه الدّاي بمروحته طالبا منه الخروج وقد يكون لمسه بها. فرفع القنصل تقريره على أساس أنه ضُرب ثلاث ضربات بالمروحة، مما دفع فرنسا الباحثة عن حجة لتنفيذ مشروعها الهادف إلى احتلال الجزائر منذ مؤتمر فيينا 1815 إلى

1 - محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الشرق، ط 2، 1979، بيروت، لبنان، ص 140.

2 - المرجع نفسه، ص 140.

تضخيم الأمر وفرض حصار على الجزائر بداية من 12 جوان 1827 انتهى بالاحتلال على إثر حملة 1830.[1]

5- الحملة الفرنسية على الجزائر والنزول في سيدي فرج:

أقلعت الحملة الفرنسية على الجزائر من ميناء طولون يوم 10 ماي 1830 بقيادة وزير الحربية شخصيا السيد دو بورمون DE Bourmont والأميرال دوبيري. وقد خطب دي بورمون في الجيش معلنا الوجهة التي هي غزو الجزائر، في حملة شبيهة بالحملة الفرنسية على مصر سنة 1798. ومذكّرا بضرورة وحدة الصف والتحلّي بالآداب العامة والقيم الإنسانية. ومما قاله :" أيها الجنود، إن الإهانة التي تعرّض لها المركب الفرنسي تدعوكم من وراء البحار. لقد لجأتم إلى السلاح لتثأروا له. وما إن أعطيت الإشارة حتى ترك كثير منكم البيت العائلي ودفء المناخ. لا تعب المسيرات ولا قساوة الصحراء ولا شئ آخر استطاع زعزعة أولئك الذين سبقوكم، لقد كانت بسالتهم كافية لتجاوز تلك العقبات. ستقتفون نهجهم المجيد"

" أيها الجنود، إنّ أبصار الدول المتحضرة من العالمين موجهة صوبكم، وأمانيها مصاحبة لكم. إنّ قضية فرنسا هي قضية الإنسانية جمعاء. كونوا أهلا لهذه المهمة النبيلة. سيرى العربيّ فيكم محرّرين، وسيتضرعون إلينا رجاء التحالف، وهم الذين عانوا من قمع ميليشيا شرهة وعديمة الرحمة. ستحققون بذلك أماني الفرنسيين الغيورين على شرف فرنسا".

" أيها الجنود، لقد جاب أمير رفيع المقام صفوفكم، رغبة منه في الاقتناع بنفسه من عدم إهمال أي شئ ضروري لضمان نصركم وقضاء حاجياتكم. ستصحبكم رعايته السامية إلى

1 - سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 22 وما بعدها.

المناطق غير المضيافة حيث ستحاربون. ستكونون أكفاء باجتياز ذلك الامتحان العسير الذي جلب للجيش الذي كان تحت قيادته احترام إسبانيا وأوربا قاطبة".[1]

وصل جيش الحملة إلى ميناء سيدي فرج كما خطط له بوتان سنة 1808، يوم 14 جوان 1830، وهناك تزوّد بالخراطيش والمؤونة الكافية لمدة خمسة أيام.[2]

كان تعداد جيش الحملة أكثر من 60 ألف جندي منها 45 ألف من المشاة و 15 ألف بحّار،[3] "وأكثر من مائة سفينة حربية وأربعمائة سفينة وناقلة للمؤن والمعدات، وقد كلفت الحملة ميزانية فرنسا 43005000 فرنك، ولكن الفرنسيين يفتخرون بأنهم لم يقوموا في حملاتهم العسكرية بحملة انتهت باسترجاع كل مصروفاتها وفاض منها الشئ الكثير إلاّ هذه الحملة ضد الجزائر، فقد قدرت الأموال التي وجدوها في خزينة الدولة الجزائرية بـــ 55.864.527 فرنك".[4] وقد نهب الفرنسيون ثروات الخزينة وغيرها مما وصلته أيديهم وكانوا غاية في النهب حتى وصفهم القنصل الأمريكي بالجزائر السيد لي Lee بقوله:" إن من

1 - محمود باشا محمد، **الاستيلاء على مدينة الجزائر**، أو (ذريعة المروحة)، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005، ص 61.

2 - A. GAUDIN, **Nouveaux documents sur la conquête d'Alger** (par les français), Paris, 1864. PP 08 , 18.

3- هـــ. لي، "تقرير حول الغزو الفرنسي للجزائر"، بـــ محمد الهادي الحسني، **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة**، عالم الأفكار، 2006 ، ص 15. هناك إحصائيات أخرى أوردها المؤلف ناتمون (A. Nettement) في كتابه تاريخ غزو مدينة الجزائر (Histoire de la conquete de l'Alger) تشير إلى أن جيش الحملة الفرنسية على الجزائر " تشكل من المحاربين النظاميين والمتطوعين البالغ مجموعهم 37.331 فردا، منهم 110 قادة أركان، و 1345 مهندسون، و 1109 ضباط وعمّال إداريون، و 882 متطوعون، و 539 من الفرسان جاءوا إلى الجزائر غزاة على متن 675 حربية وتجارية ". ينظر: احميدة عميراوي، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط 2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 83.

4 - سعد الله، مرجع سابق، ص 18. بينما قدرها السيد دينيي (Denniée) المكلف العام بالمالية في جيش الحملة بـــ 48.685.527 فرنكا فرنسيا و 94 سم. ينظر: GAUDIN, op.cit. p 69.

المؤسف أن ألاحظ هنا أن القوات الفرنسية قد أجرمت بارتكاب العديد من الفظائع التي لا تلائم المتوحشين، ولكن البرابرة الذين قاوموا الفرنسيين لم يصدر منهم أبدا مثل ما صدر من هؤلاء... هؤلاء الجنود قاموا فيما بعد، وعن عمد مبيت، باقتحام منزلي السفيرين السويدي والدانماركي والسطو عليهما، حيث دمروا الكثير من المقتنيات الثمينة، وفي النهاية قاموا بالسطو على منزلي أنا أيضا حيث لم يجدوا الكثير لكي ينهبوه. ومما استطعت أن أعرفه عنهم أقول إن ميولهم للنهب والسلب تفوق بكثير ميول البرابرة، ولم يحاول أحد الحد من تلك الميول ولا بحالة واحدة من المعاقبة. لقد تم ارتكاب تلك الجرائم في الفترة ما بين 29 يونيو و 05 يوليو".[1]

نزل جيش الحملة بسيدي فرج التي تبعد بمسافة 12 ميلا غرب مدينة الجزائر، وانتصر في كل المعارك التي خاضها على الجيش الجزائري غير المنظم وقد وصف التقرير الأمريكي هذه المحطات كالتالي:" ... ولكن على الرغم من أن الجنرال بورمونت لم يواجه إلا مقاومة غير نظامية ولا ثابتة من العرب والبربر إلا أنه استغرق خمسة عشر يوما للوصول إلى مرمى مدفع من القلعة التي تكوّن نقطة الدفاع الرئيسي عن مدينة الجزائر من جهة البر. وطوال تلك الفترة لم يجابهه أبدا عدد يفوق عدد جنوده، بل كان عدد من يواجههم غالبا أدنى من عدده... ولا أعتقد أن عدد القوات التي واجهته قد وصل في أي وقت من الأوقات إلى 50 ألف رجل".[2]

وقد كان الجيش الجزائري بقيادة إبراهيم باشا الذي خلف الآغا يحي منذ حادثة ضرب السفينة الفرنسية لابروفانس يوم 03 أوت 1829، ورغم أنه قد زوّد بخطة فرنسا في احتلال

---

1 - لي، مصدر سابق ، ص 22، 23.

2 - المصدر نفسه، ص 15، 16. ولكن ناتمون قدّر الجيش الجزائري بحوالي عشرة آلاف جندي بما فيهم الفرسان الذين قدرهم بحوالي 6000 فارس. وكلهم يحملون بنادق الصيد. يراجع: Alfred NETTEMENT , **Histoire de la conquête d'Alger**, librairie jacques LECOFFRE, Paris, Lyon, 1867, P 367.

الجزائر بكل تفاصيلها من سيرها وقواتها لكنه لم يستعد لأي شئ. ومع اقتراب القوات الفرنسية من منطقة اسطاوالي تلقى الدعم من النظاميين بقيادة قادة الأقاليم أو خلفائهم، والمتطوعين بقيادة شيوخهم. فهذا باي قسنطينة قد وصل ومعه حوالي اثنا عشرة ألفا، وخليفة باي وهران على رأس ستة آلاف رجل، وباي التيطري ومعه ثمانية آلاف، وكذلك خليفة باي البيطري الذي جاء على رأس جيش مكون من ثلاثة آلاف رجل، وبين ستة عشر وثمانية عشرة ألف رجل من المتطوعين يقودهم شيوخهم. أما أمين بني ميزاب فقد جاء إلى اسطاوالي على رأس حوالي أربعة آلاف متطوع.[1] كما " انضم إليه ألف رجل ممن ينتمون إلى الحامية التركية المرابطة بحاضرة الجزائر، والتي كانت تضم 3000 رجل".[2] وقد قدّر ناتمون عدد الجيش الجزائري بعد هذا الدعم بحوالي خمسين ألف جندي.[3] وهو ما يتوافق مع هذا التفصيل.

معركة اسطاوالي: 19 جوان 1830:

ما إن بزغ فجر يوم 19 جوان 1830 وفي حدود الساعة الثالثة والنصف حتى التقى الجمعان بمدينة اسطاوالي. ورغم شراسة دفاع الجزائريين المتطوعين عن بلادهم، ورغم القصف المدفعي للآغا، وكذا التحفيز الذي لقيه الجيش الجزائري من الداي بمنحه 05 بياستر جزائرية (18 فرنكا فرنسيا) عن كل رأس فرنسي، مما جعل الجيش الجزائري معجبا بكثرته، واثقا من تحقيق الانتصار.[4] إلا أن عامل التنظيم الدقيق والخبرة الحربية واختلاف العتاد المستعمل في الحرب أنهى المعارك لصالح جيش الاحتلال الذي كان في كل تقدم له نحو مدينة

1 - سيمون بفايفر، "نزول الفرنسيين إلى البر وانتصارهم"، بـــ محمد الهادي الحسني، المصدر السابق، ص 69.

2 - الحاج أحمد أفندي، " سقوط مدينة الجزائر برواية شاهد عيان"، بالمصدر نفسه، ص 59.

3 - NETTEMENT, op, cit. p 373.

4 - GAUDIN, op, cit. p 27.

الجزائر يقابله فرار ومغادرة السكان من مدينة الجزائر إلى ناحية الشرق.[1] وقد كان جيش الاحتلال في كل ذلك منتشيا بانتصاراته في سيدي فرج حيث صرح الجنرال ديبراز (Desprez):" هذه العملية (انتصارات الجيش الفرنسي في سيدي فرج) وضعت بدون شك قوة تفوق جيشنا واستعادة ثقته مما سيحقق له النجاح الحتمي في حملته هذه التي أصبح الانتصار فيها مؤكّدا".[2]

الاستيلاء على قلعة مولاي حسن (قلعة الإمبراطور) 04 جويلية 1830:

في الوقت الذي حقق الجيش الفرنسي التقدم نحو مدينة الجزائر وفكّر في الخطط المناسبة للاستيلاء على قلعة مولاي حسن التي تشكل أقوى دفاع عن مدينة الجزائر، حيث ركّب بطاريات المدفعية وشق الخنادق،[3] وبدأت بطاريات مدفعيته بدكّ القلعة منذ الساعة الرابعة صباحا من يوم الأحد 04 جويلية.[4] إلى غاية اشتعال النيران بها بعد ثلاث ساعات أي في حدود الساعة السابعة، ثم انفجارها في حدود الساعة العاشرة.[5] كانت السلطة الحاكمة بالجزائر قد دبّ في صفوفها الوهن. فهذا الآغا منكسرا، وهذا الباي بومزراق يبرهن عن شجاعته بتولي إطلاق النار بنفسه على الفرنسيين، في ظل وجود جيش غير منظم ولا مجهز

1 - المصدر نفسه، ص 16، 17. وتجدر الإشارة إلى أن الآغا إبراهيم قد فرّ يوم الزحف هذا واختفى في إحدى الديار الريفية محطم المعنويات. ومن الأخطاء التي ارتكبها الداي حسين هو عدم عزل الآغا وتعيين رجل مناسب مكانه يقود الجيش المتطوع إلى الانتصارات، فقد أرسل الداي حسين حمدان خوجه إلى الآغا فأقنعه بصعوبة بالعودة إلى قيادة الجيش من جديد، ولكنه عاد بقلب منكسر و لم يستطع القيام بمهمته فعزله الداي وعيّن مكانه الباي مصطفى بومزراق، في حين كلف المفتي الحنفي محمد بن العنابي بالدعوة إلى الجهاد، ولكن الوقت كان قد فات. سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 43.

2 - GAUDIN, op, cit. p 20.

3 - المصدر نفسه، ص 24.

4 - GAUDIN, op, cit. p 58.

5 - NETTEMENT, op, cit. p 373.

أمام التجهيزات الحربية الفرنسية الحديثة آنذاك، وهذا داعي الجهاد محمد بن العنابي ما زاده حضر المدينة إلاّ خبالا، بحجة أنّ أمر سقوط المدينة هو قضية وقت فقط. وهذا الخزناجي المكلف بالدفاع عن القلعة طامح إلى عزل الداي والتولي مكانه والتفاوض مع الفرنسيين على شروطهم، ولذا نسف مخزن البارود الصغير الذي أحدث زلزالا في المدينة، ولحسن الحظ لم ينسف المخزن الكبير وإلا لكانت الطامة الكبرى.[1] وقد وصف القنصل الأمريكي الشاهد العيان على الأحداث ذلك بقوله:" بعد أربع ساعات من القصف تمّ اسكات مصادر النيران في القلعة، على الرغم من أن كبير الوزراء الجزائريين نفسه كان يقود المدافعين عنها معاونا بنفسه على تشغيل المدافع، وموزعا حفنات الذهب على رجاله كي يشتري خدماتهم، وفي النهاية أشعل النار في مخزون بارود القلعة ناسفا إياها. وكانت قوة الانفجار الناتجة عن ذلك على درجة من العنف تسببت في تشقيق حيطان منازل تبعد مسافة ميلين من القلعة ".[2]

سقوط مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830:

حينما اقترب الجيش الفرنسي من مدينة الجزائر ووصل إلى رأس كسكين وشرع في حفر الخنادق وتركيب بطاريات المدافع،[3] ووزع منشور بيان الحملة الذي كان له كبير الأثر على سكان المدينة، طلب الداي حسين استشارة أعيان المدينة والعلماء ورجال القانون، حول مواصلة المقاومة أو الاستسلام. وإذا كان الأعيان لم يجيبوا صراحة عن السؤال وتركوا له حرية القرار من أنهم مستعدون لمواصلة الحرب، وإن أراد تسليم المدينة فهم لأمره طائعون.

1 - سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 44.

2 - لي، مصدر سابق ، ص 30.

3 - المصدر نفسه، ص 30.

لكنهم أفصحوا بذلك يوم 02 جويلية في اجتماعهم بقلعة باب البحرية وأرسلوا رسولهم لدى الداي يخبره باختيار موقفه القاضي بتسليم المدينة حفظا للأرواح.[1]

حين اطلع الداي حسين على رأي أعيان مدينة الجزائر طلب من قنصل إنجلترا مرافقة كاتبه مصطفى والتوجه لمفاوضة دي بورمون فقبل القنصل الإنجليزي المهمة. ورافق الوفد كل من أحمد بوضربة وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة لتولي مهمة الترجمة.[2] وبعد المفاوضات اتفق الطرفان وأمضيا يوم الإثنين 14 محرّم 1246 هـ الموافق ليوم 05 جويلية 1830 على وثيقة سقوط مدينة الجزائر التي تنص على مايلي:

1- يسلّم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا).

2- يتعهّد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأن يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.

3- الداي حرّ في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدّده، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

4- يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا.

---

1 - سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 44، 45.

2 - المرجع نفسه، ص 45. وكذلك لي، المصدر السابق، ص 30.

5- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم، ونساؤهن سيحترمن.

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك. وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر المخيم أمام الجزائر، يوم 05 جويلية 1830.[1]

توقيع: الكونت دي بورمون ختم حسين باشا، داي الجزائر

وعلى إثر ذلك دخل الجيش الفرنسي مدينة الجزائر على الساعة الواحدة ظهرا، واستولى على القصر وعلى الخزينة والقلاع، وأنهى الحكم العثماني للجزائر واستباح المدينة وعاث فيها فسادا. وأطلق سراح الأسرى المسيحيين، وأرسل الداي وصهريه (زوجي ابنتيه وهما آغا الإنكشارية ووزير البحرية) وعائلاتهم وثرواتهم المقدرة بمليوني دولار إلى منفاهم الاختياري، ورحّل كل أفراد الإنكشارية العزّاب والمقدّر عددهم بـــ: 1200 شخص، أما المتزوجون الذين اختاروا البقاء في الجزائر فقد جرّدهم من أسلحتهم.[2]

1 - خوجة، المصدر السابق، ص 171، 172.

2 - لي، المصدر السابق، ص 32.

6- محتوى الموسوعتين العلميتين:

1- موسوعة وصف مصر:

لما نتحدث عن موسوعة وصف مصر فإننا نتكلم عن تلك الأعمال العلمية التي قام بها علماء الحملة الفرنسية على مصر بداية من 1798 تاريخ حملتهم على مصر، والتي استمرت إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر على عهد خلفاء محمد علي.

كانت مصر موضوع اهتمام الفرنسيين قبل تنفيذ الحملة، ولذا كان نابليون -وهو متعود على ذلك في حملاته على أوربا- يسعى إلى اصطحاب جيش من العلماء في حملته على مصر لدراستها دراسة علمية تسهل عملية الاحتلال وتضمن الاستفادة منه. ويقول السيد بانكوك في مذكرته إلى وزير الداخلية السيد سيمون :"كانت مصر موضوعا لعدد ضخم من المؤلفات، كما وصفت من قبل مرات كثيرة، لكن أحدا لم يتمكن، حتى وقت قريب، من الحصول على معرفة تامة ودقيقة عن هذه المنطقة من العالم. كان ذلك يتطلب في الحقيقة حدثا غير عادي، وظروفا مواتية لا يستطيع أن يهيئها إلا جيش منتصر، حتى تتهيأ الوسائل اللازمة لدراسة مصر بالعناية التي تليق بها".[1]

تجسدت الأعمال الأولى لموسوعة وصف مصر في تلك الملاحظات والمذكرات والدراسات التي قام بها علماء الحملة وعسكريوها بأمر من نابليون وبإشراف من مونج. وكذلك في تآليف المعهد العلمي المصري باعتبار أن نابليون قد أولى له اهتمام خاص، وجعل منه هيئة مسؤولة عن البحث العلمي في مصر. وأسس له المكتبة العامة والمتحف المصري ليكونا المكان الأمين لحفظ ما تم جمعه أو تأليفه في تاريخ مصر وحضارة البحر المتوسط منذ أقدم العصور إلى دخول الفرنسيين. خاصة وأن الفرنسيين كانوا على اهتمام كبير بتاريخ

---

1 - بانكوك، مذكرة مقدمة إلى وزير الداخلية السيد سيمون بخصوص إعادة طبع كتاب وصف مصر، بـــ: **وصف مصر**، مج 01، المصريون المحدثون، صندوق التنمية الثقافية، مصر، ط 03، 1992، ص 04.

مصر والشرق عموما، كما أنهم كانوا ولعين فخورين بما كتبوه عن مصر حتى قال فورييه وهو أحد علماء الحملة بمصر:"لم يسبق لأي بلد آخر أن خضع لأبحاث بمثل هذا الشمول وهذا التنوع، وفضلا عن ذلك فليست هناك بلاد أخرى جديرة بأن تكون موضوعا لأبحاث كهذه، فمعرفة مصر أمر يهم في الحقيقة كل الأمم المتحضرة".[1]

ويمكننا بناء على ذلك تقسيم الموسوعة إلى الأصناف التالية:

1- الملاحظات والمذكرات التي سجلها علماء الحملة وهي التي جمعت في بداية الأمر، وطبعت حفاظا عليها من الضياع بسبب الحروب التي كانت عليها فرنسا لا سيما بعد أسر نابليون بونابرت في معركة واترلو ونفيه فيما بعد إلى جزيرة سانت هيلانة. وقد تم طبعها في 28 مجلدا تحت اسم "وصف مصر" أو مجموعة الملاحظات والأبحاث التي أجريت في مصر أثناء حملة الجيش الفرنسي. ثم عدّلوا في مقاييس حجم المجلدات ونوعية صفحاتها، فاختزلوا عدد المجلدات إلى أحد عشر مجلدا مع بقاء المحتوى على أصله. وقد طبعت هذه الموسوعة خلال الفترة الممتدة بين 1809 و 1822. فأما الجزءان الأول والثاني فطبعا بأمر من "صاحب الجلالة نابليون الأكبر" قبل أسره، وأما الأجزاء التسعة الموالية فطبعت بأمر من الحكومة الفرنسية.

شملت هذه الأجزاء الإحدى عشر المجالات التالية:

المجلد الأول: وجاء تحت عنوان: المصريون المحدثون.[2] وضمت الدراسات التالية:

1- جيبار جوزيف غاسبار دي شابرول (شابرول دي فولفيك)، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين.

1 - منى زهير الشايب، **وصف مصر**، مج 01، المصدر نفسه، ص 04.

2 - علماء الحملة الفرنسية، **وصف مصر**، ج 01، المصريون المحدثون، تر. زهير الشايب، 1992.

2- بانكوك، مذكرة مقدمة إلى وزير الداخلية السيد سيمون بخصوص إعادة طبع كتاب وصف مصر. وهي في الأصل دون عنوان.

3- البارون لاري، دراسة موجزة حول البنية الجسدية للمصريين.

4- فوربيه، مصر والحملة الفرنسية، مقدمة تاريخية.

المجلد الثاني: وجاء تحت عنوان: العرب في ريف مصر وصحراواها.[1] وضم الدراسات التالية:

1- غراتيان لوبير، دراسة موجزة عن الجزء الغربي من ولاية البحيرة والذي كان يعرف قديما باسم إقليم المريوطية. أو جولة في إقليم المريوطية.

2- الجنرال أندريوسي، دراسة موجزة عن وادي بحيرات النطرون وعن النهر بلا ماء، حسب المعلومات التي حصلنا عليها من جولة استكشافية تمت بين 23 و 27 جانفي 1799. أو رحلة إلى وادي النطرون.

3- ج. مونج، دراسة موجزة عن عيون موسى.

4- ج. كوتل، ملاحظات حول طوبوغرافية شبه جزيرة سيناء، التقاليد، العادات، الصناعة، التجارة، الشعب والسكان. أو ثمانية وعشرون يوما في سيناء.

5- ب. م. مارتان، وصف هيدروغرافي لولايتي بني سويف والفيوم.

6- إ. جومار، ملاحظات عن العرب في مصر الوسطى. أو العرب والعربان في مصر الوسطى.

7- دي بوا، وإيميه غولوا، مقالة عن القصير وضواحيها، وعن الأقوام التي تسكن هذه المنطقة التي كانت في الأزمنة القديمة مقرا لسكان الكهوف. أو القصير والعبابدة.

8- دي بوا، إيميه غولوا، دراسة موجزة عن القبائل العربية في صحراء مصر.

---

[1] - علماء الحملة الفرنسية، **وصف مصر**، ج 02، العرب في ريف مصر وصحراواها، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

9- دي بوا، إيميه غولوا، دراسة موجزة عن إقامة العبرانيين في مصر وعن هروبهم إلى الصحراء. أو كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

10- أميديه جوبير، حصر شامل للقبائل العربية التي تقطن بين مصر وفلسطين ابتداء من خان يونس وغزة حتى نهر العاصي، والجزء الشمالي من الصحراء التي تفصل مكة عن سوريا.

المجلد الثالث: وجاء تحت عنوان: دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.[1] ويشتمل على ثلاثة عشرة دراسة، جاءت على الشكل التالي:

1- مالو، مستخلص عن الحالة القديمة والحديثة للأقاليم الشرقية لمصر السفلى. أو رحلة إلى شرق الدلتا.

2- أندريوسيه، دراسة عن بحيرة المنزلة.

3- شابرول ولانكريه، نبذة طوبغرافية عن الجزء من أرض مصر الواقع بين الرحمانية ومدينة الإسكندرية، وعن ضواحي بحيرة مريوط. أو رحلة إلى غرب الدلتا.

4- دي بوا، إيميه غولوا، رحلة إلى أعماق الدلتا.

5- جراتين لوبير، جولة بين بحيرات مصر.

6- دي بوا، إيميه غولوا، الحدود القديمة للبحر الأحمر (01).

7- دي بوا، إيميه غولوا، الحدود القديمة للبحر الأحمر (02).

8- كوستاز، دراسة عن النوبة والنوبيين.

9- إيميه غولوا، وصف مدينة الرشيد.

10- لانكريه، شابرول، دراسة موجزة عن ترعة الإسكندرية.

---

1 - علماء الحملة الفرنسية، **دراسات عن المدن والأقاليم المصرية**، ج 03، وصف مصر، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 423 ص.

11- غراتيان لوبير، دراسة عن مدينة الإسكندرية.

12- دي بوا، إيميه غولوا، مذكرة حول فروع النيل القديمة ومصباتها في البحر.

13- لانكري، مفكرة حول الفرع الكانوبي.

المجلد الرابع: وجاء تحت عنوان: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر.[1] وهو يمثل الجزء الأول من الدراسة الاقتصادية حيث تناول: الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة. من تأليف السيد جيرار.

المجلد الخامس: وهو الجزء الثاني من دراسة " الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر".[2] وتناول النظام المالي والإداري الاقتصادي في مصر العثمانية. وقد ألفه علماء الحملة الفرنسية بالاشتراك: لانكريه، استيف، روزيير وورروييه، كولليه ديكوتيل، بوديه.

المجلد السادس: وهو الجزء الثالث من الدراسة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر.[3] وتناول الموازين والنقود. وهو من تأليف صامويل برنارد.

المجلد السابع: وجاء تحت عنوان: الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.[4] من اعداد علماء جيش الحملة.

---

1 - ب، س، جيرار، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الزراعة**، ج 04، الصناعات والحرف، التجارة، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 392 ص.

2 - علماء الحملة الفرنسية، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر**، ج 05، النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 326 ص.

3 - صامويل برنار، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر**، ج 03، الموازين والنقود، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 284 ص.

4 - علماء جيش الحملة، **الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين**، مج 07، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 188 ص.

المجلد الثامن: الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين للمؤلف غيوتو.[1] من اعداد علماء جيش الحملة.

المجلد التاسع: الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.[2] من اعداد علماء جيش الحملة.

المجلد العاشر: وهو مجلد خاص بمدينة القاهرة، جاء تحت عنوان: مدينة القاهرة.[3]

وقد تناول ثلاثة دراسات هي:

1- وصف مدينة القاهرة لجومار.

2- الخطوط العربية على عمائر القاهرة. لمارسيل

3- سيرة أحمد بن طولون. لمارسيل.

المجلد الحادي عشر والأخير: وقد خصصه علماء الحملة للوحات والرسم والآثار التي سجلوها أو ألفوها بمصر خلال إقامتهم بها أثناء فترة الاحتلال وبعدها إلى غاية 1822 تاريخ طباعة هذا الجزء أول مرة.

2- الأعمال العلمية التي ألفها الفرنسيون على شكل مذكرات خاصة، كمذكرات العسكريين والسياسيين الذين جابوا مصر. والتي تحمل بدورها وصفا لمصر ولشعبها وحضارتها وعادت سكانها وتقاليدهم...

---

1 - غيتو، **الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين**، ج 08، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 284 ص.

2 - علماء الحملة الفرنسية، **الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين**، ج 09، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 438 ص.

3 - علماء الحملة الفرنسية، **مدينة القاهرة، الخطوط العربية على عمائر القاهرة، وسيرة احمد بن ظولون**، تر. تح. زهير الشايب، منى زهير الشايب (بعد وفاة أبيها زهير)، دار الشايب للنشر، مصر، 1992. 426 ص.

3- أعمال المعهد العلمي المصري، ونشريات جيش الحملة لا سيما دورية "العِقد المصري" (La Décade Egyptienne) التي كان يصدرها الجيش الفرنسي بمصر كل عشرة أيام.

2- موسوعة استكشاف الجزائر العلمي:

منذ أن دخل الفرنسيون أرض الجزائر فكروا في انشاء موسوعة علمية على شاكلة ما قاموا به في مصر بعد حملتهم عليها سنة 1798، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف كثيرة، كان أبرزها الحيلولة دون خروجهم من الجزائر مثلما حدث لهم في مصر، ولن يكون ذلك إلا باستخدام تجربتهم في مصر ومنها توظيف الجيش العلمي والاستفادة من أعماله. فأسسوا اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر رسميا في 14 أوت 1837، والتي جاءت أعمالها في 39 جزءا، على رأسها الاهتمامات التاريخية والجغرافية والفنية والآثرية، وهي موضوع دراستنا. وكان أبرز من كتب في هذا المجال هو السيد كاريت، الذي نشر بالموسوعة كتابا حول الطرقات التي اتبعها العرب في هجراتهم إلى الحدود الجنوبية للجزائر وتونس.[1] كما كتب سنة 1844 بحوثا حول جغرافية وتجارة الجنوب الجزائري.[2] فيما كتب سنة 1853 كتابه الثالث تحت عنوان:بحوث في أصول وهجرات القبائل الرئيسية لإفريقيا الشمالية وخاصة الجزائر.[3] أما كتابه الرابع والأخير الذي نشره في أعمال الموسوعة المطبوعة فكان حول منطقة القبائل وسكانها.[4]

وإذا كان كاريت قد ألف أربعة كتب نشرها في أجزاء الموسوعة، فإن صديقه بيليسيي صاحب مجزرة الظهرة بغار الفراشيش قد ألف هو الآخر كتابين، نشر الأول في أعمال

---

1 - E. Carette , **Etude des routes suivies par les arabes dans la partie méridionale**, 02 Vols.in l’Exploration Scientifique de l’Algérie, Imprimerie nationale, Paris, 1844.

2- E. Carette. **Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie mérodionale**, in l’Exploration Scientifique de l’Algérie, 1844.

3- E. Carette , **Recherches sur l'Origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique Septentrional et particulièrement de l'Algérie**. in l’Exploration Scientifique de l’Algérie, 1844.

ptentrionale et particulièrement de l'Algérie, 1853.

4- E. Carette **, Etudes sur la Kabilie proprement dite**, 02 Vols, l'un en 1847 et le deuxième en 1848.

الموسوعة، فيما نشر الثاني نشرا حرا، وهو من الموسوعة أيضا لأن صاحبه من الناشطين في تأليفها والداعين إلى ترسيخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر واحداث التأثيرات التي تبرز فرنسة الجزائر على جميع الأصعدة. وكان الكتاب الذي نشره بالموسوعة بعنوان: مذكرات تاريخية وجغرافية حول الجزائر. وقد نشره سنة 1844. أما الكتاب الثاني فهو: الحوليات الجزائرية.[1] كما ترجم ونشر بيربروجر هو الآخر كتاب الرحلة العياشية المعروفة بماء الموائد، وتطرق من خلالها إلى معرفة جنوب الجزائر ودول المغرب العربي ومكة وهي المناطق التي زارها العياشي وأرّخ لها في رحلته.[2] كما نشر الفرنسيون أيضا في مجال ترجمة الكتب ونشرها، فترجموا ونشروا كتاب تاريخ إفريقيا لابن أبي دينار.[3] وكذا كتاب خليل بن إسحاق المالكي الذي نشروه في ستة مجلدات كاملة.[4] وفي الآثار والفنون الجميلة نجد أن دولامار كان له الحظ الأوفر فيها، حيث خلّف لنا ثلاثة مجلدات أثرية. فيما ألف آمابل رافوازييه مجلدين متعلقان بالفنون الجميلة والدهن.

أما أجزاء الموسوعة الأخرى فهي لا تعنينا في الدراسة، لأنها كتب علمية، وإنما نشير إليها هنا حتى يتضح لدينا ذلك الاهتمام الفرنسي الكبير باستكشاف الجزائر استكشافا دقيقا. فنشر السيد بيرييه كتابا في جزأين عن الصحة بالجزائر.[5] كما نشر آمي كتابه في

---

1 - Pellissier de Reynaud, **Mémoires Historiques et Géographiques sur l'Algérie**, in 1844. et **Annales Algériennes**, 03 Vols, Paris, 1854. كما نشرت له الموسوعة أيضا وصف مقاطعة تونس الذي كتبه سنة 1853 وكان بمثابة الجزء السادس عشر والأخير في سلسلة الدراسات التاريخية بالموسوعة.

2 - Adrien Berbrogger, **Voyage dans le sud de l'Algérie et des états Barbaresques de l'Ouest et de l'Est par El- Aiachi Moula- Ahmed**, 1846. 09 Vol dans l'Exploration.

3 - Ibn Abi Dinar, **Histoire de l'Afrique**, 1845.

4 - Khalil Ibn Ishak Ibn Jaquob, **Précis de Jurisprudence musulmane**. 06 Vols (de vol 11 au vol 15 dans l'Exploration) 1848 – 1854.

5 - Perier, **De l'Hygiène en Algérie**, 1847.

جزأين أيضا حول الفيزياء العامة.[1] ونشر لوش سنة 1847 كتابا بعنوان التاريخ الطبيعي للثدييات اهتم فيه بدراسة الحيوانات الثديية.[2] كما اهتم بالطيور فألف حولهم كتابا من جزأين أيضا. وبعد جهده هذا، وضع قاموسا للزواحف والأسماك والطيور والثدييات[3] أما لوكا فقد نشر كتابا علميا عن التاريخ الطبيعي للفقاريات، جعله في أربعة أجزاء كاملة.[4] أما ديريو دو ميزونوف فقد كتب عن النبات بالجزائر في مؤلفه الضخم الذي جاء في ثلاثة مجلدات.[5] في حين اختار غيشنو البحث في مجال الزواحف، فألف عنها كتابا سمّاه التاريخ الطبيعي للزواحف والأسماك.[6] أما العالم دوصاييه فقد اختار البحث في مجال الرخويات حتى ألف عنهم كتابا من جزأين هو الآخر.[7]

وفي الآثار والفنون الجميلة نجد أن دولامار كان له الحظ الأوفر فيها، حيث ألف ثلاثة مجلدات أثرية. فيما ألف آمابل رافوازييه مجلدين متعلقان بالفنون الجميلة والدهن.

وإضافة إلى الأعمال المنشورة في الموسوعة نذكر أيضا أعمالا مكملة لها، وتعتبر هي الأخرى من صميم ما ألف علماء الحملة الفرنسية بالجزائر، نذكر منها:

---

1 - Aime, **Physique générale**, 02 Vols, 1845, 1846.

2 - Locas, **Histoire naturelle des mammifères**, 1844. et **Histoire naturelle des oiseaux**, 02 Vols, 1867. Et aussi **Atlas des reptiles et des poissons**, **des oiseaux des mammifères.**

3 - **Histoire naturelle des mammifères**, 1844.

4 -Locas, **Histoire naturelle des animeaux articulés**, 1844, 04 Vols.

5 - Durieu de Maisonneuve, **Flore de l'Algérie**, 03 Vols, 1846 – 1868.

6- Guichnot, **Histoire naturelle des reptiles et des poissons** , 02 Vols, 1850.

7- Deshayes, **Histoire naturelle des reptiles et des mollusque**, 02 Vols, 1844.

1- أعمال الجمعية التاريخية التي أسسها قادة الاستعمار العلمي بقيادة بيربروجر[1] خصيصا لدراسة تاريخ الجزائر عبر العصور وباعتبار أن الفرنسيين كانوا يطلقون على الجزائر تسمية إفريقيا ومنها جيش إفريقيا الذي هو الجيش الفرنسي بالجزائر، أسسوا لها مجلة متخصصة وهي المجلة الشهيرة "المجلة الإفريقية" التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أعمال موسوعة استكشاف الجزائر العلمي. لا سيما أعمال بيربروجر مثل فهرس النقوش الرومانية الحالية بمليانة (Inventaire des inscriptions romaines actuellement à Miliana) ودراسته عن قبر الرومية مثلا (Exploration de tombeau de la chrétienne) (Tombeau de la chrétienne) أو دراسات دوفو مثلا عن مساجد العاصمة (Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger) وكذلك دراسته عن آثار وطوبوغرافيا مدينة الجزائر (Alger, Etude archéologique et topographique sur cette ville)...أو دراسات بروسلار عن النقوش العربية بمدينة تلمسان (Inscriptions arabes de Tlemcen)، أو دراسة ماسكوراي حول آثار تيمقاد (Les ruines de Thamgad) ودراسته عن الشرق الجزائري حول بلزمة ونقاوس وطبنة وطولقة (Seriana, Le Bellezma, Negaous, Tobna, Tolga, Rapport archéologique) وخنشلة (Ruines anciennes de Khenchela (Mascula) ودراسة بول حول بشيلقة (Ruines de Bichelga (Zabi)).... هي فعلا دراسات كثيرة ومتنوعة، بينت بوضوح التأثير الذي أرادته فرنسا الاستعمارية بالجزائر حفظا لمصالحها الاستعمارية. وعملا كبيرا من أجل اظهار رومانية الجزائر في تاريخها القديم، في محاولة لنشر الروح الصليبية الرومانية،وفي محاولة فرنسية جادة أيضا لبعث الإمبراطورية الرومانية من جديد. وأرادت أن تكون أرض الجزائر المكان

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، 1500 – 1830**، دار البصائر، ط 06، 2009، الجزائر، ص 302، 303.

المفضل لهذا المسعى. ولولا المقاومة الشديدة والقوية أيضا ولولا اتساع رقعة المقاومة هذه لكن هذا التأثير خطرا كبيرا على الجزائر وعلى مستقبلها.

2- أعمال الجمعيات الأثرية التي أسسها الفرنسيون في قسنطينة خاصة دوريتها المتمثلة في مجموع نشرات ومذكرات الجمعية الأثرية لمقاطعة قسنطينة (Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine). وكذا نشرية الجمعية الأثرية بوهران ودوريتها "النشرية الفصلية لتاريخ الجزائر القديم" (Société Géographie et d'Archéologie d'Oran, Bulletin Trimestriel des Antiquités Africaines).

3- عمل وزارة الحربية باعتبار أن الجزائر كانت تابعة لها بصفة مباشرة، والذي ألفه الفرنسيون خدمة للاستعمار العلمي بالجزائر. ونقصد بالعمل، سجل الاستعمار الفرنسي بالجزائر (Tableau de la situations des établissements français dans l'Algérie)، فكانت مجلداته العشرين (1838 - 1867) مكتبة حفظ الأعمال والملاحظات والمذكرات الفرنسية التي سجلها عسكريوها وسياسيوها وإداريوها بالجزائر لتوضع تحت تصرف جيش الشرق للاستفادة منها علميا في تفعيل تجسيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر. وقد بدأت وزارة الحربية في تأليف السجل (1838) في نفس فترة التفكير الجدي في مباشرة لجنة استكشاف الجزائر العلمي لعملها (1839). وانتهى العمل بهما في نفس السنة 1867.

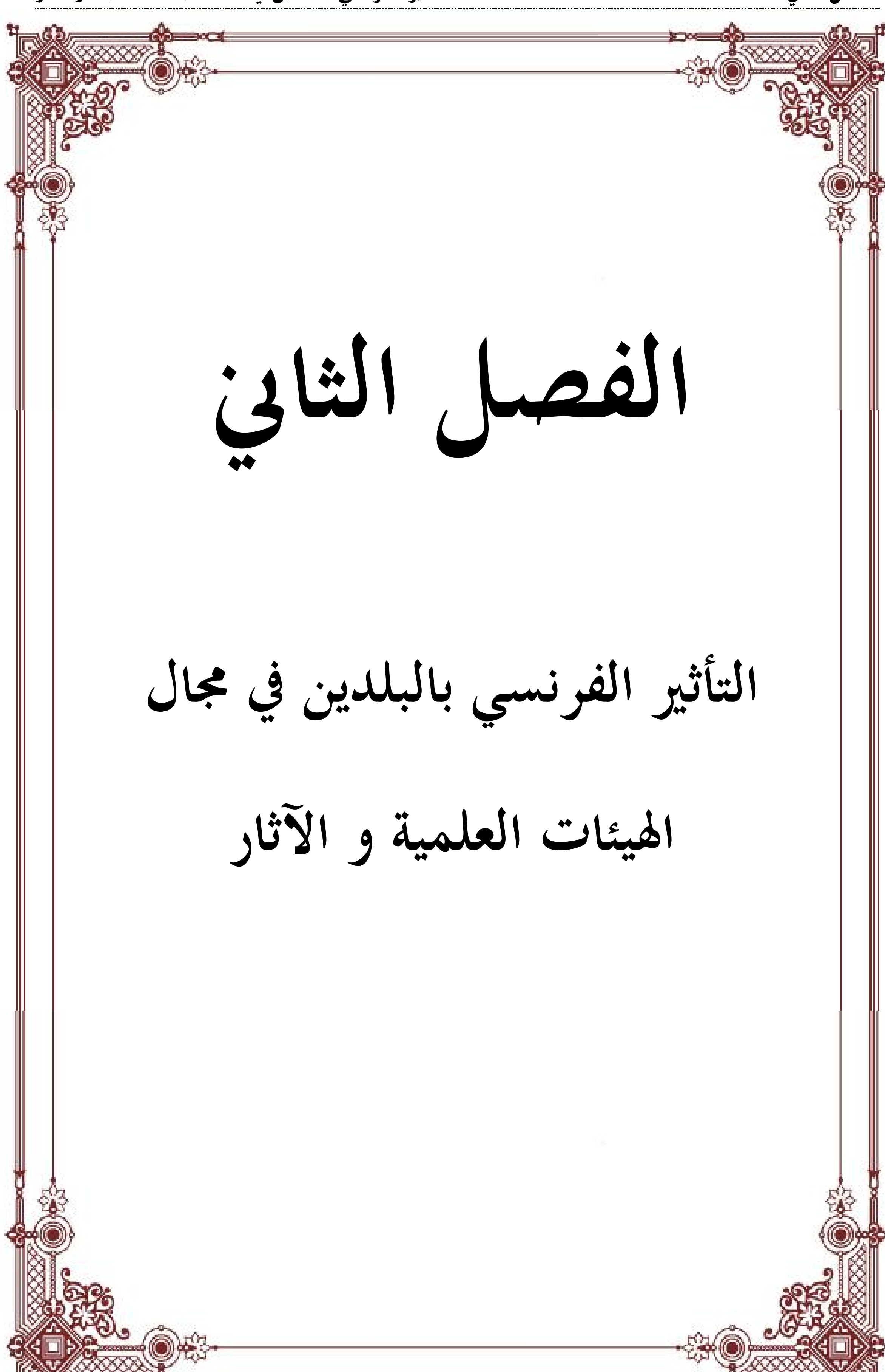
4- كتابات علماء جيش الحملة عن الجزائر وهم المؤيدين لمشروع اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر، بل وهم من أعضائها مثل أونفونتان، بيليسيي، أوربان، وارني، بيرون...

خلاصة الفصل:

إن تجربة الاحتلال الفرنسي للبلدين مصر والجزائر، هي تجربة فرنسية مكررة، حيث حاولت فرنسا إعادة تطبيق تجربتها في احتلال مصر على الجزائر. فإضافة إلى ظروف الحملتين المتشابهة في البحر المتوسط مع الفارق الزمني. حاولت فرنسا التذرع بنفس الذريعة، فقد تذرعت من أجل احتلال مصر، بالانتصار لشرفها الضائع بفعل إهانة المماليك لتجارها في البحر المتوسط. وقد تذرعت من أجل احتلال الجزائر، بالانتصار أيضا لشرفها الضائع بسبب حادثة المروحة بين داي الجزائر "الداي حسين" وبين قنصلها بيير دوفال، فادعت أن الداي حسين قد ضرب قنصلها.

كما أن الدارس لتاريخ الحملتين على مصر والجزائر، يلاحظ أيضا أنها كانت تنوي البقاء بهما، فهي قد حاولت وفشلت في مصر، فحاولت بعد خروجها سنة 1801، البقاء من خلال التأثير الذي عملت على ممارسته بمصر عن طريق علمائها الذين بقوا هناك. كما كانت نيتها البقاء أيضا بالجزائر أيضا وفق ما جاء في بيان المُخْبِر بوتان سنة 1808 تحت عنوان:"معلومات عامة عن المدن والقلاع وبطاريات المدافع تخدم مشروع الانزال والإقامة الدائمة في هذه البلاد". ولانجاح حملتيها على البلدين، ومما يدل على أن تسييرهما كان مدروسا، نلاحظ أن كليهما كان في نفس التوقيت مع اختلاف السنة. وحتى عمل بوتان الاستخباراتي كان في الفترة نفسها: بين ماي وجويلية من سنوات: 1798، 1808، 1830.

كما أن الحملة الفرنسية سارت بجيش من العلماء رافق الحملتين، وقامت بمحاولات الاستكشاف العلمي للبلدين بالطريقة نفسها. فقد أنجزت الموسوعتين بالطريقة نفسها، ومن أجل نفس الأهداف، وهي استكشاف البلدين لتحقيق أهداف الحملتين، والتي هي واحدة متمثلة في: تسهيل مهمة جيش الاحتلال، وتحقيق التأثير الفرنسي التغريبي الذي يفصل الشعبين عن هويتهما الحضارية، ويمحو منهما كل خصائص الحضارة الشرقية ويملأ الفراغ بعدها بالخصائص الغربية، أو الاستغراب والعلمنة...



الفصل الثاني

التأثير الفرنسي بالبلدين في مجال الهيئات العلمية و الآثار

1- انشاء الهيئات العلمية بمصر والجزائر:

بغية الاستكشاف العلمي لمصر والجزائر تحقيقا للأهداف الاستعمارية الفرنسية بالبلدين، سارعت الإدارة الفرنسية في كلا الحملتين إلى تأسيس اللجان والهيآت العلمية متمثلة في المجمع العلمي والجمعية العلمية خلال الفترة الممتدة بين 1798 و 1859 بمصر. واللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر سنة 1837 بالجزائر.

1- المجمع العلمي المصري والجمعية العلمية المصرية:

وبفعل الرغبة الفرنسية القوية في اخضاع البلدين وابقائهما تحت السلطة الفرنسية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة - في حالة خروج الفرنسيين من البلدين- وظفت فرنسا كما معتبرا من العلماء سار بهم نابليون في حملته على مصر وسار بهم دو بورمون في حملته على الجزائر تقليدا لنابليون من أجل تحقيق نفس الأهداف الاستعمارية، وكذلك من أجل تغطية الوجه العسكري الحقيقي للحملة بوجه علمي. ومن ثمة كان أول مظهر لتبرير مشروع الاحتلال هو تأسيس المعهد العلمي المصري بمصر واللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر بالجزائر كما هو واضح من اسمها.

تبعا لهذه الأهداف الاستعمارية إذن تأسس المعهد المصري بقرار من نابليون بونابرت بصفته رئيس المعهد الوطني الفرنسي بباريس منذ 1797، في 22 أوت 1798 بعد أن كلف يوم 20 من الشهر المذكور كل من مونج، وبارتولّي،[1] وكافاريلّي، وجوفرواي وكوستاز، ودي جونات، وأندريوسّي بصياغة القانون الأساسي المنظم لسير المعهد. قبل أن يصدر هو أمرية التأسيس في 22 أوت كما ذكرنا والتي جاء في بنودها مايلي:

[1] - Patrice Bret, **L'Egypte au temps de l'Expédition de Bonapart 1798 – 1801**, Hachette, Paris, 1998, p 206.

1) سنؤسس بمصر معهدا للعلوم والفنون وسيكون مقره بالقاهرة.

2) تتمثل مهام هذه المؤسسة في الآتي:

_ الاهتمام بتحقيق النهضة في مصر والسهر على ترقيتها.

_ البحث والدراسة ونشر الأعمال في مجال الطبيعيات والصناعة وكذا تاريخ مصر.

_ يكون بمثابة هيئة استشارية في القضايا التي تطرح على الحكومة.

3) سيشمل المعهد أربعة فروع أساسية.

4) الفروع الرئيسية للمعهد هي كالتالي: الرياضيات، الفيزياء، الاقتصاد السياسي، الآداب والفنون.

كل فرع من هذه الفروع يتكون من 12 عضوا.

5) تكون جلسات المعهد جلسات عامة، وليس للفروع جلسات خاصة.

6) تنعقد الجلسات مرتان كل عشرة أيام من الساعة السابعة صباحا وتمتد على مدى ساعتين.

7) كل الضباط العامون بالجيش الفرنسي لهم الحق في الدخول إلى كل الجلسات.

هذا، بينما نجد أن المواد من تسعة إلى عشرين تحدد كيفية تعيين ونوعية وظائف أعضاء المكتب.[1]

1 _ C. de la Jonquière, **Expédition de l'Egypte, 1798 _ 1801**, T 02, Paris, France, SD. P 554.

وقد نصت الأمرية على أن يكون مقر المعهد بقصر حسن كاشف بالقرب من قصر قاسم باي بالقاهرة، واهتم به نابليون حتى جهزه بتجهيزات كبيرة جعلته يضاهي متحف اللوفر بباريس.[1] كل ذلك من أجل الوصول إلى اكتشاف مصر واخضاعها طبقا للأهداف الاستعمارية التي سارت من أجلها الحملة. كما دعت الأمرية أيضا إلى أن يتكون المعهد من أربعة تخصصات كما ذكرنا ضمت العلماء الآتية أسماؤهم:

1- فرع الرياضيات: ويضم كلا من: بونابرت، فوربيه، كوستاز، نوييه Nouet، كاسنو Quesno، لوبار Le Père، جيرارد، لو روي Le Roy ، أندريوسّيه، ساي Say ، مونج، مالوس Malus .

2- فرع الفيزياء: ويضم كلا من: بارتولّي، دولوميو Dolomieu، كونتي Conté، جوفرواي، داسكوتيل Descotils، سافيني Savigny، ديبوا Dubois، دي جونات، شامبي Champy، دوليل Delille.

3- فرع الاقتصاد السياسي: كافاريلي، غلوتييه Gloutier ، سوسي Susy ، سولكووسكي Sulkowski، طاليان Tallien ، بوسيالغ Boussielgue .

4- فرع الآداب والفنون: بارسوفال Parseval ، فانتور Venture ، نورّي Norry ، ديتارت Dutertre ، دونون Denon ، ريجال Rigel ، رودوتي Redouté ، ومترجم يوناني. هذا، وقد عقد أعضاء المعهد المصري أول اجتماعاتهم في اليوم الموالي 23 أوت وانتخبوا السيد مونج رئيسا للمعهد.[2]

---

1 - Patrice Bret, Op, Cit, p 207.

2_ de la Jonquière,Op. Cit, P 555, 556. Et Patrice Bret, Op. Cit, p 206.

ومن هنا نقول، أنه من الواضح أن نابليون أراد أن يجعل من المعهد المصري هذا أداة فعالة لنشر أفكار وتاريخ فرنسا وحضارتها في الضفة الجنوبية للمتوسط، وترجمانا خادما لأهداف فرنسا في الشرق العربي خصوصا والحضارة الشرقية عموما. كيف لا وهو الذي يهدف إلى توظيف العلم في صناعة واقع حياتي مفروض على البلدين. وتعنينا هنا مصر وهو ما سنجد مثله تماما بالجزائر كما سنرى. وإلى توظيف العلم في صناعة طبقة مثقفة، أو عاملة، أو مستفيدة مما في المجمع المصري من آثار مدروسة، ومختارة على مقاس الفرنسيين. لنشر أفكارهم وحضارتهم، باسم المدنية التي اختبأوا تحتها، لتمرير مشروع الفرنسة والتغريب في مصر والجزائر، وفي كامل البلاد العربية على العموم. ويعتبر ذلك قمة التأثير الذي أرادته فرنسا في البلدين، تطبيقا لفكرة نابليون القائلة بالسيطرة على البحر المتوسط بضفتيه، لجعله بحيرة فرنسية كما كان يسميه. ثم يخلو له الجو للوصول إلى المحيط الهندي، وإلى الصين، وشرق آسيا، لمحاصرة الوجود الإنجليزي، والمطامح البرتغالية والإسبانية.

بالنسبة للمعهد المصري شارك في انجازه كبار علماء فرنسا من مختلف التخصصات، منهم الرياضيون والمهندسون والفلكيون والمعماريون والفيزيائيون والكيميائيون وعلماء الطبيعة والجغرافيون والدهانون وعلماء الطبيعة والموسيقيون وكان أغلبهم من المستشرقين... نذكر منهم : بارتولّيه Berthollet ، مونج Monge ، كونتي Conté ، كوستاز Costaz ، دوليل Delile ، ديجينيت Desgenettes ، ديفييه Devilliers ، فورييه Fourier ، جيرار Girard، جولوا Jollois ، لونكريه Lancret ، جومار Jomard ، أندريوسي Andréossy، بالزاك Balzac ، باليتست Belleteste، بارتر Bertre ، بوديه boudet ، كريستي Caristie ، كاستاكس Castex ، سيسيل Cécile ، دي شابرولDe chabrol ، كورابوف Coraboeuf ، دي كورانسيه De corancez ، كوردييه Cordier ، كوتال Coutelle، دي لابورت De Laporte ، دي كوتيل descotils ، ديبوا إيميه -Dubois

Aymé، دوشانوي Duchanoy ، دوترتر Dutertre، فافييه Favier ، فاي Faye ، فيف Fève، جراتيان لوبير Gratien- Lepere ، جيوفروي Geoffroy، جاكوتان Jacotin، جوبير Jaubert، لاري Larrey، ليسيسن Lecesne، لوجنتي Legentil، لنوار Lenoir، لوبير الأكبر Lepèr ainé، لوبير المهندس المعماري Lepère architecte، مالو Malus، مارسيل Marcel، مارتن Martin، نوري Norry، نويه Nouet، بروتان Protain، رافينو Raffeneau، راج Raige، ريدوتيه Redouté، روييه Rouyer، سان جيني Saint-Genis، صامويل برنارد Samuel Bernard ، سافييني Savigny، فيار Viard، فيوتو Villoteau، فانسان Vencent.[1]

بعد أن أسس نابليون بونابرت المعهد المصري من أجل الأهداف المذكورة، تم انتخاب كبير الرياضيين الفرنسيين آنذاك وهو السيد مونج رئيسا للمعهد، وانتخب السيد فورييه وهو رياضي أيضا كاتبا عاما.[2] واتخذ نابليون من قصر قاسم باي مقرا للمعهد، وهو مكان استراتيجي يبعد عن الأزبكية بحوالي كيلومترين فقط. ثم أراد نابليون أن يوهم المصريين ومعارضي حملته سواء منهم العثمانيين أو الانجليز أن أهداف المعهد هي أهداف بعيدة عن المخطط الاستعماري وإنما تتمثل فيما يلي:

1- تطوير مصر ونشر خصوصيات عصر النهضة الأوربية بها.

2- الاشتغال على الأبحاث والدراسات الطبيعية والصناعية والتاريخية ونشرها.

3- ابداء رأيه في مختلف القضايا وتحويلها إلى الحكومة للتكفل بها.[3]

---

1 - علماء الحملة الفرنسية، **موسوعة وصف مصر**، ج 02. ص 65.

2 - Patrice Bret, Op. Cit, p 206.

3- de la Jonquière, Op. Cit, 556. Et Patrice Bret, Op. Cit, p 206.

ومنذ الجلسات الأولى سارع المعهد إلى التأثير في الحياة الاجتماعية المصرية وفرنستها، فأسس لجنة لدراسة المقاييس المستعملة في مصر ومعرفة معادلتها بالقياسات المستعملة في فرنسا، تمهيدا لتطبيق الأنظمة القياسية الفرنسية بدلا عن تلك المستعملة في مصر، وهو ما تم فيما بعد. كما أمر بالاقبال على دراسة النحو العربي واللغة العربية واللهجة المصرية، وجعلها تحت تصرف الفرنسيين لتسهيل عملية تواصلهم مع المصريين .[1] تسهيلا لتحقيق التأثير الفرنسي في المجتمع المصري، وتمهيدا لدمج المصريين وتذويبهم في بوتقة الفرنسة والتغريب.

2- الجمعية العلمية المصرية:

لم تكتف إدارة الاحتلال بالدور الذي لعبه المعهد المصري في التغلغل داخل المجتمع المصري وضرب خصائصه العربية الإسلامية، واستبدالها بالقوانين الفرنسية وأساليب الحياة الغربية ... سارع جومار وهو عضو سابق في المجمع العلمي المصري، إلى تأسيس الجمعية العلمية في 06 ماي 1859. وحرص على أن تكون مؤسسة ثقافية حكومية، تستطيع فرنسا أن تحقق أهدافها من خلالها، لاسيما خلال الفترة التي ظهرت فيها وهي أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، حيث كانت مصر تعاني من الأزمات المالية، ومن الضغط الفرنسي والإنجليزي على الحكومات الخديوية المتعاقبة.

تألّفت الجمعية العلمية هذه، من خمسين عضوا دائما، ومثلهم كحد أقصى من الأعضاء الشرفيين، واشترطت الإدارة إقامتهم في القاهرة حتى يكونون قريبين من مقر المعهد وقريبين أيضا من مركز القرار في ظل وضع مصري لا تحسد عليه. وأصبحت الجمعية والمعهد هيئتين

1 - Fernand BEAUCOUR, "L'Institut d'Egypte et ses travaux", in www.napoleon.org.

استشاريتين لحكومة فرنسا في كل القضايا التي تهم مصر.[1] فأصبحتا، بذلك، مؤسستين فرنسيتين استعماريتين بأتم معنى الكلمة.

وحرصا على انجاح سياسة فرض الهيمنة والتبعية الفرنسية على مصر لم يكن جومار هو الشخصية المرموقة الوحيدة، وإنما هناك أسماء أخرى بارزة كانت تشتغل بهذه الجمعية العلمية نذكر منهم: كونينج بك (Kuening Bey) وهو الكاتب العام لمحمد سعيد باشا والي مصر، وأوغست مارييت (Auguste Mariette) المكلف بمصلحة الآثار المصرية، إضافة إلى تيربرا (Thurbira) وهو عالم اقتصاد وأحد التجار الإنجليز بالإسكندرية وكذلك الفرنسي الدكتور شاب (Dr. Shepp) الذي كان في منصب المندوب الصحي بالإسكندرية. وقد جمعت الجمعية في عضويتها بداية الأمر 47 عالما على مختلف التخصصات. قبل أن يرتفع العدد إلى أزيد من خمسين عضوا[2].

مثلها مثل المعهد المصري، كانت الجمعية تخدم أغراض نابليون وجيش الشرق من أجل احداث التأثير المرغوب في مصر. وكان "الغرض الرئيسي للجمعية هو درس جميع ما يتعلق بالقطر المصري وما جاوره من البلاد الأخرى، أدبيا وفنيا وعلميا. وتتكون من خمسين عضوا يقيمون في القطر المصري، وينتخبون بأغلبية أصوات الأعضاء الموجودين بهيئة اقتراع سري، ويوجد بها أيضا أعضاء شرف عددهم غير محدود".[3] وكان مقرها بالإسكندرية إلى غاية 09 جانفي 1880 حين نقلت مقرها إلى القاهرة.[4]

---

1 - Institut Egyptien, **Statuts**, juin 1884, S.D.L

2 - "المجمع العلمي المصري"، **جريدة الهلال المصرية**، مج. 1950، ص 517، بـ: وثائق مكتبة الإسكندرية: modernegypt.bibalex.org

3 - de la Jonquière, Op. Cit, 517, 518.

4 - Ibid, 517.

وخدمة لأهدافها الاستعمارية هذه، وعلى رأسها الفرنسة والعمل بكل الوسائل على ابراز الطابع المسيحي لمصر، عملت الجمعية على عقد الندوات العلمية والأيام الدراسية، وتنشيط المحاضرات من قبل متخصصين مصريين وأوربيين من كل من له اهتمام بتاريخ مصر عبر التاريخ على مختلف تخصصاته وميادينه. ولضمان التأثير عن طريق الفرنسة تم اقرار طبع الأعمال أيضا على شرط أن يتم طبعها بالفرنسية أيضا، حتى ولو أن تقديم المحاضرات لم يكن يشترط فيه اللغة، على شرط أن تكون اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية. بينما كانت المحاضرات تقدم بأي لغة كانت في محاولة لتسهيل جمع تاريخ مصر وتحقيق أهداف الجمعية. وقد طبعت الجمعية كل أعمالها والمحاضرات التي قدمت في إطار نشاطاتها وذلك "في مجموعة سنوية في مجلدين يحتويان على المحاضرات التي تلقى أمام الجمعية، وتقرر المباحثات ...إلخ، وتطبع أيضا رسائل في المواضيع الهامة".[1] وقد وصل عدد مطبوعات الجمعية إلى ما يزيد عن 22 ألف مجلد.[2]

وخدمة للتأثيرات الاستعمارية التي نتكلم عنها، داومت الجمعية، وكذا متحف مصر وتحت إشراف الفرنسيين، على نشاطات دورية جاب فيها علماء الآثار كل مواطن الآثار القديمة بمصر،بحثا عن كل قطعة أثرية مسيحية أو معلم تاريخي يعود إلى فترة ما قبل الإسلام، في محاولة منهم للبرهنة على أن مصر مسيحية وأن فرنسا المسيحية أولى بها من العثمانيين، أو المماليك المسلمين. حتى ولو كان الفرنسيون يعلمون مسبقا تجذّر الدين الإسلامي في نفوس المصريين من خلال دراساتهم الاجتماعية التي تطرق إليها العسكريون وعلماء الحملة. ومن بين تلك الأعمال الاستعمارية، نذكر تلك الأبحاث التي امتدت على مدى ثلاثة أشهر خلال الفترة الممتدة بين 22 ديسمبر 1910 و 07 مارس 1911 من أجل دراسة الآثار المنتشرة على

---

1 - de la Jonquière, Op. Cit, 517.

2 - **Le Musée Egyptien, Recueil de monuments et de notices sur les fouilles d'Egypte**, Publier par Maspero, T 02, Le Caire 1907, 517. 244 Ps.

منطقة النوبة وعلى مقاطعة الشرقية. ويقول الفرنسي ماسبيرو بعد أن تم تنصيبه في منصب المفتش العام للحكومة المصرية وهو مظهر قوي من مظاهر التأثير (شخصية فرنسية في منصب مسؤولية مصري) والذي كان يتابع تلك الأشغال المذكورة آنفا:" أنا ملزم بتغيير البرنامج المسطر... منذ وصولي إلى هنا في 04 جانفي 1911 راقبت الأعمال المنجزة وكذا الآثار الموجودة في تيبس وذلك خلال الفترة الأولى الموالية لوصولي 04 إلى 20 جانفي...". [1]

من خلال ما ذكرنا يتضح جليا أن المسؤولين الإداريين الفرنسيين كانوا يولون أهمية كبيرة إلى العمل في مجال الآثار، وذلك من خلال بداية ماسبيرو العمل يوم وصوله في 04 جانفي. ويذكر المفتش العام للحكومة أنه بعد مراقبته لتلك الأعمال والآثار المصرية انتقل إلى دراسة مناطق النيل وآثارها وقصر إبراهيم وأمادة والدر وسيباو ومحارقة والدكّا، ودندور، وقلابشي، وبيت الوالي، وتافة، وقرتاسي، وديبو.... إلى غاية الوصول إلى أسيوط. وبهذه المناسبة صرح المفتش العام للحكومة الفرنسية :لقد تابعت الأعمال التي قام بها بارسانتي (Barsenti) بين 1907 و 1910 وهي أعمال متقنة".[2] فرأى أن النيل قد تمت دراسته دراسة وافية وشاملة للآثار المتواجدة بالمنطقة سواء على مستوى كوم أمبو، وسيلسيليا، وإدفو، والكاب، وإسنا.

وفي إطار النشاط المسيحي أو التأثير الفرنسي التغريبي في مصر في مجال الآثار نذكر أيضا أن بارسانتي قد رمّم أعمدة وأسوار الكنيسة الرومانية القديمة المنهارة وأقام سورا جديدا من أجل حفظ المدينة الرومانية القديمة ليكون بديلا عن ذلك السور الذي تم بناؤه من طرف

---

[1] - Jean Maspero, **Rapport de service des antiquités, 1911**, imprimerie national, le Caire, Egypte, 1912, p 04.

2 - Ibid, p 04. ولما يصف مسؤول فرنسي الأعمال الفرنسية بأنها متقنة فذلك لا تفسير له إلا أنها تخدم الأهداف الفرنسية بالمنطقة وتخدم أهداف الحملة التي سارت عليها أول مرة بتاريخ 1798.

مورقان المفتش السابق والمكلف بمتابعة الأعمال الأثرية بمنطقة السباخين.[1] ولا يختلف اثنان في تفسير هذا العمل الأثري إلا أنه احياء لأمجاد الرومنة والمسيحية في مصر، وهو من بين أهم الآثار الكبرى التي كانت فرنسا تريدها في مصر.

وحفاظا على طابع المسيحية في مصر دعا ماسبيرو إلى ضرورة الحفاظ على الآثار المسحية الرومانية وكذلك اليونانية المتواجدة بمنطقة القرنق، وقامت الجمعية المصرية بجهود كبيرة في ذلك من خلال لجنة التفتيش التي يقودها ماسبيرو دوما، بناء غرف جديدة بقاعة الأعمدة الكبرى بالجهة الجنوبية الشرقية التي كانت الأكثر عرضة للحت والتأثيرات البشرية وقررت ترميمها باستعمال الآجر والإسمنت خاصة الأبواب التي لابد ان تعود إلى طبيعتها القوية الأولى.[2] على عكس الآثار الإسلامية التي لم تدعُ أي جهة فرنسية لحمايتها. وهو تأثير مسيحي استعماري واضح أيضا ولا يحتاج منا إلى طول نقاش.

وفي إطار حماية الفرنسيين للآثار المسيحية بمصر، ومحاولة التأثير في المجتمع بفتح السياحة أمامه من خلال فتح أبواب المتاحف وزيارة المناطق الأثرية هذه واقناعه على أن أثار مصر هي آثار مسيحية فرعونية بعيدة عن الإسلام والمسلمين اهتم باراز (Baraize) أيضا بالآثار الموجودة على الضفة الشمالية لنهر النيل وعمل على تعويض الصخور المتحطمة من تلك الآثار خاصة صخور دير المدينة، وقد جيء ببعضها من المعبد الموجود هناك. قبل أن يتحول إلى مواصلة نشاطه بمنطقة قرنة. كما تناول بالدراسة تمثال رمسيس الثاني،[3] ورمّم تمثال الفرعون رمسيس الأول بادخال تقنية جديدة آنذاك وهي تقنية صقل الحجارة

---

1 - Ibid, p 06.

2 - ibid, p 06.

3 - E . Grébaut, **Le Musée Egyptien, Recueil de monuments et de notices sur les fouilles d’Egypte**, Publier par Maspero, T 02, Le Caire 1907, 34 et suivante.

واستعمال مادة الكلس أيضا في عمليات الترميم وهي مواد لم تكن مستعملة بالطريقة العلمية قبل ذلك. كما تم التفكير رسميا في توفير الماء بالمنطقة لاستغلاله في خدمة المشاريع الأثرية وبنائها وتجديد ما كان موجودا منها منذ العهد الروماني.[1] وتمت مثل تلك العمليات دوما بقيادة باراز في مناطق دكّة والقلبشية، وكذلك فعل مع موقع ديار البحري من إيسامبول إلى أبيدوس. وفي محاولة للتأثير ثمّن باراز اكتشافه لبعض الآبار التي كان يستعملها الرومان وحتى اليونان بمصر وهي بئر نيلومتير أو مقياس النيل.[2]

لم يكتف الفرنسيون بهذا الجهد التغريبي الذي يعمل بوضوح على دفع المصريين إلى اعتناق الحضارة الغربية على النمط الفرنسي، وإلى الترحيب بالفرنسيين بكونهم مسيحيين وبكونهم يحاولون احياء أمجاد الرومان. وإنما درجوا على نشر الكتب التي أُلّفت في هذا المجال، ونذكر كتاب شامبيليون حول المتحف الملكي المصري الذي أرّخ لكل الأثريات المصرية سواء منها الرومانية أو الإسلامية،[3] وكذلك كتاب هنري أومون حول المهام الأثرية الفرنسية بالشرق والذي جاء في 1234 صفحة في جزأين اثنين، جاء فيها على أهم المواقع الأثرية بمصر على مختلف الحضارت لا يسعنا هنا التفصيل فيها.[4] هذا إضافة إلى المجاميع التي

1 - Jean Maspero, **Rapport de service des antiquités, 1912**, imprimerie national, le Caire, Egypte, 1912, p 04.

2 - J. Maspero, **Rapport de service des antiquités, 1911**, Op. Cit , p 07.

3 - M. Champollion le jeune, **Lettres relatives au musée royal égyptien de Turin**, Paris, France, 1826, P 130 et suivantes. وكان هذا هو الجهد الوحيد رفقة ما كتب أومون الذي يمكن أن نقول أنه اضطر إلى التأريخ للآثار الإسلامية في مصر. بينما الكتب الأخرى وخاصة الموسوعة ذكرت المصريين بأبشع الصفات فرمتهم بالجهل والتخلف والانحطاط . يراجع في هذا مختلف أجزاء وصف مصر دون استثناء سواء في المجتمع أو في الاقتصاد أو في الحرف.

4 - Henri Homon, **Missions Archéologiques Françaises en Orient**, T 02, Paris, 1852. 1234 Ps.

كان يصدرها الأثريون الفرنسيون حول الآثار التي توصلوا إلى اكتشافها بمصر، وهي ثرية وغنية جدا في هذا الجانب.[1]

وواضح أن الفرنسيين توجهوا إلى التأليف أيضا نظرا لأهميته في التأثير على المصريين من أجل استقطاب خصائص الحضارة الفرنسية، وبالتالي تقبل التأثير الفرنسي، وكانت أهم المؤلفات كالتالي:

Elliot Smith, Les Royal Mummies

Moret, Cercueiles de la dynastie Bubastite

Goutier, Cercueiles saites

Gean Maspero, Catalogue général.

كما تناولت الدراسات الفرنسية آثار الحضارة المصرية على عهد الأسر التي حكمت مصر قديما أو ما يعرف بالحضارة الفرعونية على مختلف الأسر التي مرت بها. وقد كان كتاب بلاكاس دولب أهم ما كتب في تلك الآثار الحضارية المصرية.[2]

وبعد أن رمّم الفرنسيون الآثار المسيحية بمصر، وبعد أن جمعوا المؤلفات المصرية منذ أقدم الحقب التاريخية، وبفعل الكتابات الجديدة المذكورة التي تعمل على اظهار مصر في طابع مسيحي بحت، أسس الفرنسيون المكتبة المصرية على هذه الأفكار المسيحية وجمعوا لها حوالي 1500 كتاب قال عنها ماسبيرو أنها صارت ملكا للمكتبة المصرية سواء عن طريق الشراء أو الاهداء أو التبادل[3]. ونحن نضيف أنه من الواضح أيضا أن الكتب التي كان يؤلفها

1 - E . Grébaut, Op. Cit, P 517.

2 - M. Champollion le jeune, **Lettres relatives au musée royal égyptien de Turin**, Paris, France, 1826, P 130 et suivantes.

3 - Ibid , p 07.

الفرنسيون آنذاك كانت هي الأخرى تدخل إلى رصيد المكتبة المصرية. لا لشيء إلا لتحقيق التأثير الفرنسي فيها تأثيرا فرنسيا غربيا مسيحيا.

3- تأسيس اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي 14 أوت 1837:

لا يزال الفرنسيون إلى يومنا هذا يعتبرون أن الاستكشاف العلمي للجزائر من طرف علماء الحملة الفرنسية عليها عملا رائدا، وهذا ما نستشفه من القول الآتي:"إن الذاكرة الحالية تحتفظ جيدا بصورة الانزال الفرنسي بسيدي فرج واخضاع قسنطينة والحملة على زمالة الأمير عبد القادر. ولكننا لا نذكر إلا بقليل من الاهتمام أعمال اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي على الرغم من أنها تأخذ مكانا على نفس الأهمية من الروائع التي سبقتها في الحملة على مصر بقيادة بونابرت والعلماء الذين كان على رأسهم موري والماريشال ميزون".[1]

كانت اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر هذه بمثابة الشبيه الأهم بذلك العمل المفخرة لدى الفرنسيين الذي قام به قائدهم بونابرت حين غزا مصر بجيشين الأول عسكري والثاني علمي. فكانت هذه الموسوعة تقليدا من الفرنسيين لقائدهم في اخضاع الجزائر عسكريا، وكذلك استكشافها علميا عن طريق هذه الموسوعة التي يشير الفرنسيون إلى أهدافها المتمثلة في: "التمكين لعودة سياسة الرومنة التي هي ملاحظة على مستوى الأرض والدراسات"[2] في إشارة إلى الآثار الرومانية المتواجدة بالجزائر، وكذلك الدراسات التاريخية والأثرية التي تشير إلى الوجود الروماني قبل الفتح الإسلامي للجزائر. وهو توجيه فرنسي واضح ومحاولة تأثير مباشرة على العقول الجزائرية أولا وعلى كل من اطلع على مضمون

---

1 - MONIQUE Dondin-Payre, **La Commission d'Exploration Scientifique d'Algérie**, Paris, 1995, P 07.

2 - Ibid, p 02.

أعمال اللجنة العلمية وعلى رأسها الموسوعة ثانيا. وفي ذلك اصرار فرنسي على دفع العقل البشري إلى التصديق برومانية الجزائر ومسيحيتها عبر القرون. وهذا ما يختلف مع الحقيقة التاريخية كما هو معلوم.

إضافة إلى اهتمامات نابليون بونابرت بالشرق والعمل على احتلاله واخضاعه، بل والسير بفرنسا إلى التوسع الكبير سواء على حساب جيرانها الأوربيين أو على الشرق العربي. فإن مهمة اكتشاف الشرق سادت بأوربا منذ ظهور الفكر الرومانتيكي وسيادة المدرسة السانسيمونية خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر. ولذا ظهرت اللجنة العلمية لدراسة الماضي الفرنسي القديم (La Commission des Antiquités de la France) سنة 1819 بنفس التنظيم والاهتمام الذي ستظهر عليه اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر فيما بعد. حيث كان كلاهما يهتم بالبحث في التاريخ الروماني والمسيحية بصفة عامة بمنطقة شمال إفريقيا، وعلاقة فرنسا وحملاتها الأولى كجزء من الإمبراطورية المقدسة. وهي نفس الاهتمامات التي قدستها أكاديمية النحوت والآداب الجميلة وواضبت عليها.[1]

مثّل ارسال قائد الأركان الفرنسي بجيش إفريقيا النقيب روزي في شهر سبتمبر من سنة 1831 لتلك المعلومات الهامة المتعلقة بالآثار الرومانية بضواحي مدينة الجزائر ووصفها لها على أنها آثارا رومانية يجب أن تلحق بالآثار الرومانية المسيحية، بداية توجه فرنسا للتفكير في انشاء اللجنة العلمية من أجل استكشاف الجزائر. خاصة بعد أن دعا وزير الحربية الماريشال سولت (الدوق دو دالماتي) أكاديمية النحوت والآداب الجميلة في نوفمبر 1833 إلى المساهمة في الأبحاث حول جغرافية موريتانيا، ودراسة تاريخ الاستعمار الروماني بها، والتأريخ

[1] - Ibid, P 08.

لحضارتها خلال الفترة الرومانية هذه. وقد كان الماريشال مهتما بإنجاز جغرافية دقيقة لكل منطقة موريتانيا القديمة ومنها الجزائر.[1]

من أجل ذلك، أسست الأكاديمية لجنة من ستة أعضاء برئاسة السيد ش. أ. والكناير (Ch. A. Walckenaer) وبإشراف ديريو دولامال من أجل تقديم عمل جيد في هذه المهمة التي تخدم التاريخ والحضارة الرومانية بشمال إفريقيا. وهنا الهدف الأسمى الذي كانت تريد فرنسا تحقيقه بالجزائر أو ما سميناه نحن التأثير الفرنسي بالمنطقة. و لم تمر إلا مدة محدودة حتى عرفت اللجنة أن عملا كهذا يتطلب وقتا طويلا، ومجهودا شاقا، وهو ما طالبت به حيث أعلنت أنها " تحتاج إلى سنوات عديدة، وأعمال علمية ضخمة ومتنوعة، واهتمام كبير بها".[2] قبل أن تقترح في جانفي 1837 التعاون مع أكاديمية العلوم وفق تنسيق مشترك مع مراعاة ضرورة الانتباه إلى الاختلافات في مهامهما كأكاديميتين علميتين وبين الاهتمامات العسكرية للجيش.[3] والمتمثل أهمها هنا في دعم الجيش لمختلف الأفكار التي تبث الرغبة في نفوس أبنائه من أجل الرفع من معنوياتهم ودفعهم إلى مزيد من العمل من أجل الاحتفاظ بالجزائر التي يدرسونها لهم على أنها فرنسية ورومانية مسيحية، وليست عربية إسلامية لتزداد رغبة الفرنسيين والمعمرين عموما في البقاء بها والدفاع عن مصالحهم عليها. بحجة مفتراة محتواها هو أن فرنسا أحق بالجزائر من العرب الفاتحين، وأن الدين المسيحي أولى بالتواجد بمنطقة شمال إفريقيا من الإسلام الدخيل على المنطقة. كما كانت تريده إدارة الاحتلال.

يعود، إذن، التفكير بصفة فعلية في تأسيس لجنة علمية مهتمة باستكشاف الجزائر العلمي إلى 14 أوت من عام 1837 تاريخ اصدار وزير الحربية الجنرال برنارد مرسوما أسس به "اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر" وحدد فيه المهمة التي ستتولاها وهي مهمة علمية

1- Ibid, P 08.
2 - Ibid, P 08.
3 - Ibid, P 08.

بحتة. ويتضح ذلك من خلال مراسلته إلى الحاكم العام بالجزائر آنذاك الماريشال فالييه. حيث أخبره بأن "طبيعة مؤسستنا في الجزائر هي إلى حد الآن طبيعة علمية بحتة وليست حربية ... وإن الوقت قد حان لتقوم باكتشافات هامة". فاهتمت اللجنة منذئذ بالبحث في كل مجالات الحياة بالجزائر وجمع كل ما يهم الآثار والتاريخ. وما من شأنه أن يحدث تأثيرا فرنسيا، ويخدم توجهها بالجزائر، سواء في الجغرافيا أو الصناعة أو العلوم أو الفنون بها".[1] فبجعل الاحتلال احتلالا علميا من خلال التنقيب والدراسة في كل ما يتعلق بآداب الجزائر وفنونها وفق ما يخدم مصالح الدولة الفرنسية.[2] أصبحت مجالات اهتمامات اللجنة واسعة، زادها اتساع الجشع الفرنسي الباحث عن المبررات وتقنين الاستعباد والاحتلال بطرق يبحث لها عن شرعية. فشملت دائرة اهتمامات اللجنة مجالات الطب: وجعلت على رأسه: سار Serre، والمياه والبحرية: فريسيني Freycinet، والصناعات الجزائرية: سيقويي Séguier، والميكانيك: بونسيلي Poncelet، والزيولوجيا: ديميريل Duméril، والنبات: برونيار Brongniard، والجيولوجيا: إيلي دو بومون Elie de Beaumont، والجغرافيا والطبوغرافيا: بوري سان فانسان Bory Saint Vincent الذي سيصبح رئيسا للجنة العلمية عند تأسيسها رسميا.

---

1 - Ibid, P 08.

2 - فريد حاجي، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر. المنطلق – السيرورة – المآل 1837 - 1937**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 82. وكذلك: Nabila OULEBSIR, **Les Usages du Patrimoine-monuments, musées et politique coloniale en Algérie 1830 – 1930**, Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, P 324.

تولى وزير الحربية الجنرال سولت مهمة اختيار علماء الحملة الذين يلتحقون بجيش إفريقيا لمساعدته على احتلال الجزائر، فاقترح الأمر على أعضاء أكاديمية النحوت والآداب الجميلة، واختار من بينهم من يثق فيهم. وقد ساعده في هذا الاختيار المعهد الفرنسي، الذي أضحى المشرف على عملية التأثير والاحتلال العلمي هذه. وتم اختيار اللجنة العلمية ووضع على رأسها السيد بوري دو سان فانسان واتجهت إلى الجزائر بتاريخ 19 سبتمبر 1839 حيث وصلت وهران واتجهت شرقا لتصل إلى قسنطينة مرورا بمدينة الجزائر. قبل أن تعود إلى مرسيليا بتاريخ 16 نوفمبر الموالي.[1]

من الواضح إذن أن هدف علماء فرنسا منذ دخولهم أرض الجزائر وما ترتب عليه من تأسيس هذه اللجنة هو البحث عن كل المصوغات ولو كانت غير موضوعية لتبرير الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر. ولذا نجدهم (العلماء) وكذا القادة العسكريون يبحثون عن كل ما يتشبثون به للتدليل على مسيحية الجزائر أو انتماء الجزائر إلى الحضارة المسيحية. فبعد العزم على تشجيع الهجرة الأوربية إلى متيجة لتكون الحصن المنيع في الدفاع عن مدينة الجزائر وعن السلطة الإدارية الاستعمارية بها أمام تقدم قوات الأمير عبد القادر. والتي قال عنها قادة الاستعمار "إن قضية الجزائر في الوقت الراهن هي تعمير المتيجة بالمسيحيين، وعلى الحكومة أن تعمل في هذا الاتجاه، وذلك هو ثمن نجاح فرنسا في إفريقيا".[2]

هذا وقد شعرت الإدارة الاستعمارية منذ سقوط قسنطينة أنها بدأت تتحكم في الوضع وتديره حسب ما تراه مناسبا لمصلحتها الاستعمارية ومصلحة المعمرين. فكشفت عن نواياها في تجاوز الحقيقة التاريخية بالتمهيد لربط الجزائر بروما وبالحضارة المسيحية. فأشار كافينياك إلى الوجود الروماني بالجزائر بقوله:" بما أنها (روما) قد حكمت هنا فما علينا إلا أن نواصل

---

[1] - حاجي، المرجع السابق، ص 82.

[2] - نفسه، ص 83.

عملها" وقد فسر الجنرال "أوبوس" مترجم حياة كافينياك مغزى كلام هذا الأخير، قائلا:" كان (كافينياك) يجمع بمنتهى العناية كل الشواهد المتصلة بالاحتلال الروماني مهما كانت صغيرة لكي يقتفي الأثر الذي تركه هؤلاء الفاتحون المثاليون. كان شديد الإعجاب بأساليبهم العسكرية ومجدهم الذي طالما تحدثت عنه الكتب. وكان خبيرا في الآثار، فاهتم اهتماما كبيرا بالحفريات، فأمر بإجرائها كي يستخرج الآثار التي تبرهن للبدو بأن للأوربيين حقوق قديمة في امتلاك البلاد". ويضيف أوبوس قائلا: "لقد قام بتجديد كنيسة قديمة...و لم يكن هذا الجمهوري يستاء إذا قيل عنه أنه من الرهبان ... فقد كان حلمه أن يجدد بناء المعبد المتهدّم فوق نفس الأساس القديم، وأن يهديه إلى روح الأسقف ريبراتوس. واستعان في مشروعه هذا بأحد الرهبان... فما كان منه إلا أن لبى طلبه وجاء لينحني اجلالا على رفاة سلفه، ولإعداد ما يلزم لاستئناف العبادة بين جدران كاستيلوم تانجيتانوم المشيدة".[1] وهذا دليل واضح على الروح المسيحية والدافع الكبير الذي كان يدفع الفرنسيين والمتمثل في ربط الجزائر بروما بمختلف الأدلة مهما كانت صغيرة. وقد تمثل هذا التدليل في تحريف علماء الحملة الفرنسيين للحقيقة التاريخية حين فسروا الاحتلال الروماني لشمال إفريقيا على أنه ليس احتلالا وإنما كانت الجزائر رومانية مسيحية. وذلك بغية احداث التأثير النفسي والاجتماعي في أوساط المعمرين والجزائريين وكذا في أوساط جيش الحملة.

ومن الملاحظات الهامة التي يمكن الإشارة إلى أن علماء جيش الحملة قد عملوا على تفسيرها تفسيرا مجانبا للحقيقة هي اهتمامهم بالتاريخ والجغرافيا وأصول السكان والرسم والآثار. وهو ما تجلى في كتابات بيليسيي وبيربروجر وكاريت وأونفونتان وأوربان ودولامار .... وغيرهم. ولذا كانت هذه المجالات هي كبرى مجالات اهتمامات دراساتهم من أجل التعرف على الجزائر التي كانت فرنسا تجهلها جهلا تاما تقريبا. حيث أن

---

[1] - حاجي، المرجع السابق، ص 84. نقلا عن مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص 283، 284.

"الفرنسيين لم يكونوا –باعترافهم- يعرفون عن الجزائر الشيء الكثير، ولذا بدأت نقاشات حادة بين الفاعلين من الفرنسيين حول موضوع الاحتفاظ بالجزائر فرنسية أم العودة إلى باريس. فأخذت فرنسا فترة دراسة وتجريب امتدت على أربعة سنوات على المستوى الرسمي (1830 - 1834) وهي الفترة التي تعرف تاريخيا بمرحلة التردد. لكن هذه الفترة –في حقيقة الأمر- قد تجاوزت ذلك في أذهان أصحاب القرار من الفرنسيين".[1]

كانت فرنسا تعتبر النجاح في مهمتها العلمية لتخدير العقل الجزائري أولا وكل المهتمين ثانيا ورسم صورة أخرى للجزائر تبعدها عن حقيقتها الإسلامية وتظهرها بمظهر المسيحية ذات التاريخ المشترك مع روما وليس مع العرب والمسلمين والحضارة الشرقية، فكانت تعتبر ذلك تحديا كبيرا على عاتق علمائها العاملين بالجزائر. وفي هذا الإطار تكونت اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر إثر قرار وزير الحربية بتاريخ 18 أوت 1839 من 21 عضوا، منهم 10 عسكريين و 11 مدنيا. قبل أن يأتي قرار 1840 الذي نص على عدم تجاوز أعضاء اللجنة الأربعة والعشرين عضوا في كل الحالات وأضاف هنا 06 أعضاء منهم عضوين اثنين أساسين هما رينو (Renou) ورافوازييه (Ravoisié) الذي عوض فودوييه (Vaudoyer) وعضوين آخرين إضافيين هما النقيب دولامار (Delamare). وكذلك غيشنو (Guichenot) ملحق مكلف بالتاريخ الطبيعي، والسيد بيرييه (Perrier) وهو جرّاح، وأخيرا مترجمين اثنين وهما: توماس أوربان، وسشوسبوا (Schousboa)، وكان مسؤول اللجنة هو الكولونيل بوري دو سان فانسان: (Bory de Saint Vincent).[2]

ولد بوري دو سان فانسان في 06 جويلية 1778 بآجان (Agen) عالم متخصص في علم النبات والحيوان. انخرط سنة 1799 في الجيش الفرنسي كمختص في علوم النبات

---

[1] - مصطفى عبيد، "أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1839 – 1841م"، **بمجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، ع 15، جوان 2013، ص 299، 300.

2- MONIQUE, Op. cit, Annex 03, p 79.

والحيوان قبل أن ينجح في اختيار الطب وهو بالجيش بمنطقة ران. وفي أكتوبر من سنة 1800 عمل كعالم حيوان مع النقيب بودان (Baudin) بجزر موريس (جزر فرنسا او الجزر الجميلة). قبل أن يعود إلى فرنسا ويبقى على التنسيق مع علماء أوربا آنذاك المختصين في علم النبات.. وفي 20 جوان 1808 اتجه إلى جيش البرتغال كمبعوث من أكاديمية العلوم، كما مر رفقة كل من ناي (Ney) ثم الجنرال سولت بالجيش الإسباني الذين رافقاه إلى ألمانيا سنة 1813. وهناك نشطوا في المهام العلمية خاصة علم النبات والطبوغرافيا. كما انتخب سان فانسان نائبا في البرلمان لكنه نفي سنة 1815 بسبب هزيمة نابليون بونابرت وأحداث ونتائج مؤتمر فيينا. قبل أن يعود إلى فرنسا سنة 1819. وانعكف على اعداد المعجم الكلاسيكي للتاريخ الطبيعي خلال الفترة بين 1822 و 1831. وحرر كثيرا من المقالات الهامة.[1]

ومن المهام الكبرى التي تولاها فانسان هي مسؤولية لجنة موري خلال الفترة الممتدة على سنوات 1825 – 1828 والتي تمثلت مهامها في تنسيق وترتيب الأعمال التي أنجزها علماء الحملة من أجل الاعداد لطبعها في الكتاب الضخم "موسوعة وصف مصر" قبل أن يعود إلى النيابة البرلمانية من جديد ممثلا عن أكاديمية العلوم، في نوفمبر من سنة 1834. وأصبح رئيسا للجنة العلمية لاستكشاف الجزائر إلى غاية سنة 1840 فتولى من جديد تلك المسؤولية الضخمة المشابهة لما قام به مع لجنة موري حول وصف مصر. وذلك بعد أن كان نائبا خلال ثورة 1830 واستقال من البرلمان بسببها.[2]

كما ضمت اللجنة أعضاء دائمون هم: السكريتير: النقيب أنطوان أرنست هيبوليت كاريت: (Le ^{Ctne} Antoine Ernest Hippolyte Carette)، وفي علوم الفيزياء نجد

1- Ibid, p 80.

2 -MONIQUE, Op. cit, Annex 03, P 80.

جورج آمي: (George Aimé)، والنقيب أ. دونوفو: (C[tne] E. Deneveu)، وجيرار بول دوساسي: (Gérard Paul Deshayes)، والنقيب ميشال شارل دوريو: (C[tne] Michel charles Durieu)، وأ. غيشنو: (A. Guichnot)، والنقيب جون جاك لوفايون: (C[tne] Jean Jacques Levaillant)، وبيار هيبوليت لوكا: (Pierre Hippolyte Lucas)، وهنري رافارجي: (Henri Ravergié)، والنقيب إيميليان رونو: (C[tne] Emilien Renoux)، وفايون: (Vaillant)

أما في علوم التاريخ والإنسان فنجد: النقيب أنطوان أرنست هيبوليت كاريت: (Le C[tne] Antoine Ernest Hippolyte Carette)، ولويس أدريان بيربروجر: (Louis Adrien Berbrugger)، وبروسبير أونفونتان: (Prosper Enfantin) صاحب الكتاب الشهير (Colonsation de l'Algérie).

أما الأعضاء المؤقتون فضمت اللجنة: نيكولا أدولف دو بارو: (Nécolas Adolphe de Barreau)، ونيكولا بوفي: (Nécolas Bové)، وقائد هيئة الأركان النقيب بريكو: (Le C[tne] Pricot)، والمهندس ليون فودواييه: (Lyon Vaudoyer)، وإيميل بيّون دو بوبلاي: (Emile Puyon de Boblay)، والدكتور جون لويس جونيفياف غويون: (Docteur Jean Louis Geneviève Guyon)، والدكتور شارل مونار: (Docteur Charles Monard)، والدكتور باسكال مونار: Docteur Pascal Monard ، والكومندون هنري جون فرانسوا: (Commandant Henri Jean François Edmonde Peléssier de Rrynaud)، والدكتور جون أندري نابليون جوانّي بارييه: (Jean André Napoléon Joanny Perrier)، والدكتور أوغست هوبار وارنييه: (Docteur Auguste Hubert Warnier). كما ضمت متخصصين في الفنون الجميلة، كان أرزهم النقيب بروسبير باكي: (Prosper Baccuet)، والنقيب أدولف إيدويج ألفونس دولامار: (C[tne]

(Adolphe Hedwige Alphonse Delamare)، وأمابل رافوازييه: (Amable Ravoisié)، ولويس أنسالم لونغا: (Louis Anselme Longa)، وأرثور مورلييه: (Arthure Morelet).

2- التأثير الفرنسي في ميدان الأثار بمصر:

1- انشاء المتحف المصري والمكتبة العامة:

ربما يمكننا القول أن الحضارة المصرية هي أهم حضارة في العالم من حيث الآثار التي جمعت من اليوناني والروماني والآشوري والفارسي والعربي والإسلامي والمسيحي. هذه الثروة الأثرية حاول علماء الحملة الاستثمار فيها والاقتصار على اظهار المظاهر المسيحية فيها دون التطرق إلى الآثار الإسلامية. ومن أجل هذا أنشأ نابليون بونابرت متحفا للآثار المصرية تابعا للمعهد المصري وفي خدمته. وطلب من كل أعضاء لجنة الاستكشاف بما فيهم الضباط العسكريين العمل على اثرائه بما استجد لديهم مما يخدم مصر المسيحية ومصر الفرعونية من دراسات ألّفوها عن الحضارة المصرية أو آثار اكتشفوها. ولذا كان نصب رمسيس الثاني من أوائل القطع الأثرية التي دخلت إلى المتحف المصري. وكان مونج هو مكتشف هذا النصب بالمنطقة الأثرية مومفي (Memphis)، كما اكتشف أيضا تابوتين يعودان للأسرة الفرعونية السادسة عشر بالمنطقة الأثرية ببولاق، وأخرى تحت مدارج مسجد الناصرية.[1] وبعد نابليون جاء دور شامبيليون الذي اقنع محمد علي ببناء متحف أثري يحفظ آثار مصر من النهب الأوربي من القناصلة والسياسيين وكذا من التجار.[2] كل ذلك من أجل اثراء المتحف بنشاط أثري موجّه يقتصر على تاريخ مصر القديم حتى يظهر للجميع وكأن مصر بعيدة عن الهوية

---

1 - Patrice Bret, Op. cit, p 214.

2 - عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، مكتبة مدبولي، ط 02، 1996، القاهرة، مصر. ص 229.

العربية والإسلامية. باعتبار أن تلك الآثار كانت كلها قبل الفترة الإسلامية كما هو معروف زمنيا.

وبتأثير من شامبيليون، أسس محمد علي في أوت 1835 المتحف المصري تحت اسم دار الآثار المصرية أو كما كانت تسمى أيضا بدار العاديات، وهو مصطلح كان يطلق على القطع الأثرية. وكان مقرها بالأزبكية، ووضعها تحت مديرية (نظارة) المعارف، وكلف موظفيه الذين زودهم بوسائل الحراسة بالتنقيب عن الآثار المصرية وجمعها. وظل البحث والتنقيب بالتنسيق مع علماء مصر لا سيما شامبيليون الذي كان مهتما بحضارة مصر القديمة بعد تمكنه من ترجمة الكتابة الهيروغليفية. وطبعا ليس غريبا أن يكون الاهتمام مقتصرا على حضارة مصر القديمة للسبب الذي شرحناه سابقا وهو اظهار مصر بطابع غير إسلامي.

كانت الفترة الممتدة بين 1830 و 1849 بمثابة المرحلة الأولى من التأثير الفرنسي في مجال الآثار المصرية على الطريقة التي وضحناها، إذ تم خلال هذه السنة الأخيرة تنظيم مؤسسة الآثار على الوجه الذي يخدم الأهداف الفرنسية. وذلك بتخصيص جزء من القلعة لحفظ الآثار المصرية التي تم جمعها، والتي كانت إلى ذلك الحين قليلة جدا حيث حفظت في غرفة واحدة من غرف القلعة. وكلفت نظارة المعارف في السنة الموالية (1850) الأثري الفرنسي أوجست مريت[1] (مريت باشا فيما بعد) الذي دخل مصر موفدا من حكومة بلاده لنفس الغرض وهو دراسة بعض ما يهم الفرنسيين في نهر النيل، فتحول رغبة منه إلى السهر على الآثار المصرية وتنظيمها وحفظها بطرق علمية. ونجح كثيرا في مهمته التغريبية باثراء المتحف بمختلف الآثار التي تعبر عن حضارة مصر القديمة.[2]

---

[1] - محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ص 82.

2 - عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص 229، 230.

تقدم مشروع مريت أكثر خاصة بعد مجيء إسماعيل باشا الذي "أمر في الحال بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها وافتتحها بحفلة رسمية في 05 جمادى الأولى سنة 1280 هـ، 18 أكتوبر 1863 م. وشاركت مصر في معرض باريس للآثار سنة 1867.

بغية تحقيق تأثيرهم النفسي والاجتماعي في أوساط المصريين من خلال الآثار ازدادت رغبة الفرنسيين في توسيع مجال الأبحاث الأثرية هناك، فالتحق علماء فرنسيون بمصر وعلى رأسهم ماسبيرو، فوسعوا دائرة التنقيب وجمعوا الآثار وأسسوا الجمعية الجغرافية المصرية لتسهيل مهمة الرصد من أجل البحث والتنقيب.[1] وبعد وفاة مريت باشا في جانفي 1881 نقل المتحف المصري إلى الجيزة سنة 1891، ثم نقل سنة 1902 إلى مكانه الحالي قرب النيل.[2]

وإضافة إلى المتحف المصري أنشأ نابليون بونابرت المكتبة العامة من أجل تحقيق أهداف الحملة الاستعمارية والعمل على اظهار مصر مرتبطة بالمسيحية وبروما واليونان عمل نابليون على استجماع كل ما تعلق بالحضارة المصرية ومنطقة البحر المتوسط الذي كان يسميه بحيرة فرنسية. واختار لها قاعة كبيرة بجوار قصر قاسم باي موقعا. وجهزها بتجهيزات هامة على وقتها كعديد الطاولات الكبيرة، وجعل أيام الأسبوع كلها أيام عمل باستثناء عطلة نهاية الأسبوع، وكلف مجموعة من العمال المكتبيين المتخصصين يسهرون عليها وزودها بالمطبعة التي كلف بها مونج وبورتليه بالسهر عليها.[3] وسخر لها أكثر من ثلاثين عاملا مهمتهم القيام بالشؤون العلمية للمكتبة، من خلال جمع كل ما وصلته أيديهم من كتب ومخطوطات ووثائق هامة... وكتابة المذكرات وترجمة الكتب على مختلف تخصصاتها. ولما خلف الجنرال مينو نابليون بونابرت في مصر شدد (مينو) على اثراء المكتبة بجدية أكبر

1 - محمد صبري، المرجع السابق، ص 135.

2 - عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص ص 230 - 233.

3 - كان تأسيس المطبعة جنبا إلى جنب مع تأسيس المعهد المصري.

بغية منه في الوصول إلى أمهات الكتب والمخطوطات المتعلقة بالحضارة المصرية. وكلف فورييه بإعداد الفهرسة وزاد في ساعات العمل اليومي بالمكتبة من سبع ساعات إلى 15 ساعة.[1] وفي هذا أدلة واضحة على ذلك التأثير الذي كان يعمل الفرنسيون على القيام به في مصر وعلى رأسه اظهارها بمظهر العالم المسيحي، وابعادها في المقابل عن خصائصها العربية والإسلامية. فكانت تلك الأعمال والمؤلفات تمارس مهمة التعتيم على كل ماهو عربي أو إسلامي في مقابل دعم كل ماهو مسيحي روماني فرعوني أو يوناني.

وبغية احداث ذلك التأثير فرض علماء فرنسا رتما مرتفعا في طريقة العمل لإبهار المصريين والاستحواذ على عقولهم وقلوبهم تسهيلا للدمج والانسلاخ والابتعاد عن خصائص حضارتهم العربية الإسلامية فكان للمكتبة نشاطا دؤوبا فاجأ علماء مصر، الذين تفاجأوا أيضا بذلك الكم الهائل من الكتب التي دخلتها ومن تلك الكتب التي ترجمت إلى اللغة الفرنسية لاسيما من طرف تلاميذ المدرسة المتعددة التقنيات بباريس الذين كان أغلبهم من أتباع التيار السانسيموني. وهو التيار المعروف بممارسة تأثيراته الفرنسية الغربية على الحضارة الإسلامية آنذاك، ومعروف بقاعدته الشهيرة التي جاءت على لسان قائده أونفونتان بأن يكون الغرب فاعلا والشرق مفعولا به. كما اعتمد الفرنسيون هنا على المسيحيين أيضا من مثل رئيس فرقة المترجمين الشاب السوري الكاثوليكي ذو الأصول اليونانية إبراهيم الصباغ المدعو ميشال، وهو حفيد زاهر عمر الزيداني وزير المالية السابق، والمبشر السابق بفلسطين. وقد استطاع الاشراف على ترجمة سور القرآن الكريم واعداد معاجم لمختلف اللغات الشرقية بقواعدها وجمع المخطوطات من المكتبات المصرية الخاصة بمختلف اللغات: العربية والتركية والقبطية...[2]

[1] Patrice Bret,Op. Cit, p 211.

2 - Ibid, p 212, 213.

2- ترجمة معاني الكتابة الهيروغليفية:

الكتابة الهيروغليفية هي كتابة المصريين القدماء الذين سجلوا بها حضارة الإنسان المصري على طول نهر النيل ببلاد الكنانة، وقد "نشأت نشأة محلية أصيلة واستمدت علاماتها الهيروغليفية من الحيوانات والنباتات وبعض الأواني والأدوات المستخدمة منذ العصر الأدنى للحضارات النحاسية الحجرية، مما يدل على أنها نتاج للحضارة المصرية التي نشأت على ضفاف النيل دون غيرها".[1]

والهيروغليفية كلمة إغريقية مركبة من لفظتين هما: هيروس (Hieros) وتعني نحت، و غليفوس (Glyphos) وتعني مقدس. أي أن الهيروغليفية هي النحوتات أو النقوش المقدسة.[2] وهي كل تلك النقوش المدونة على النُّصب والعمائر.[3]

ولقد حاول كثير من علماء عصر النهضة تفكيك الرموز الهيروغليفية لكن بقوا عاجزين أمامها وقد اعتمدوا في ذلك على المخطوطة الوحيدة التي كانت لديهم بمدينة البندقية الإيطالية لمؤلفها هورابولون (Hieroglyphica of Horapollon) والتي كانت قد وصلت إيطاليا سنة 1422، وكان هورابولون الإغريقي قد حاول ترجمة نصوص الهيروغليفية فعجز أمامها.[4]

وحينما نذكر تفكيك الكتابة الهيروغليفية فإن الفضل في ذلك يعود إلى الأثري الفرنسي جون فرانسوا شامبيليون (شامبيليون لو جون)، الذي تمكن من فك رموزها بعد ترجمة الكتابة الموجودة على حجر الرشيد. وذلك بعد "دراسته لموقع أسماء الأعلام وتكرارها

---

[1] - اسراء محمد عبد ربه، الكتابة المقدسة "الهيروغليفية" المجلة الإلكترونية **كان التاريخية** ، ص 55.

[2] - علي مهران هشام، "اللغة الهيروغليفية المصرية القديمة"، بوثائق مكتبة الإسكندرية.

[3] - أسراء محمد عبد ربه، المرجع السابق، ص 56.

[4] - نفسه، ص 57.

في النصوص الهيروغليفية تمكن من معرفة الأسماء نفسها وتمييزها في النص المصري".[1] وقد ساعده في ذلك معرفته للغات الشرقية ومنها اللغة القبطية، التي هي أيضا لغة مصرية قديمة. وبذلك كان "هذا الحجر (حجر الرشيد) بمثابة المنفعة الكبرى لدراسة حروف اللغة الهيروغليفية"[2].

كان اهتمام شامبيليون بالآثار المصرية منذ أن أقام بمصر خصيصا لدراستها بقرار مشترك بين السلطات الفرنسية والمصرية. وكان شامبيليون قد تقدم في ترجمته هذه لاسيما بعد ذهابه إلى إيطاليا واحتكاكه بالعالم الأثري الإيطالي روسيلينّي الذي صار صديقه الحميم. وانتقل معه إلى مصر حيث استطاع شامبيليون بالاشتراك مع روسيليني نشر 320 لوحة أثرية و 12 مجلدا يشرح تلك الألواح، وكانت بداية نشر هذه المجلدات في 1831 بأن يتولى أخ شامبيليون جون جاك شامبيليون المدعو فيجاك، مواصلة نشر أعمال أخيه الذي وافته المنية في 04 مارس 1832. كما تشكلت لجنة رسمية من أجل نشر أعمال شامبيليون ضمت كل من: ساسي، لوترون Le Tronne، شامبيليون فيجاك Champillion Figeac، لينورمون Lenormant، كلاراك Clarac، بيو Biot ، آيي Hayet. وقد صدر منها أجزاء خمسة بين 1831 و 1835. كما صدرت خلال الفترة الممتدة بين 1844 و 1879 مذكرات وصفية تعد تكملة لأعمال شامبيليون وروسيليني.[3]

كانت إذن، ترجمة الكتابة الهيروغليفية مظهرا من مظاهر التأثير الفرنسي في مصر، الذي أراد من خلاله الفرنسيون بعث رسالة مفادها أن مصر فرعونية لا إسلامية وأن كتابتها

---

[1] - نفسه، ص 58.

[2] - Patrice Bret, Op. Cit, p 214. وكذلك: روبير سوليه، مصر: **ولع فرنسي**، ترجمة لطيف فرج، هيئة الكتاب المصري، مصر، 1999، ص ص 81 – 83.

3 _ Jean François Champollion_, **Monument de l’Egypte et de la Nubi**e, vol 01, Paris, France, 1835, P 14.

هي الكتابة الهيروغليفية وليست العربية ... إلى غير ذلك من الأعمال ولو كانت تافهة حاول علماء الحملة التمسك بها مستهدفين الحضارة العربية والإسلامية في مصر.

كان إذن فك رموز الهيروغليفية من أهم الأعمال الأثرية التي قام بها الفرنسيون في مصر وذلك من خلال فك رموزها الموجودة على حجر الرشيد الذي يعود اكتشافه والتفكير في ترجمته إلى القرن الثامن عشر من طرف السيد دينشي سكولر جورج زوغا (Danish scholar Georges Zoega,). قبل أن يلعب دو ساسي دورا كبيرا في العمل على ترجمته من خلال التنسيق مع الحكومة المصرية، وعلى رأسها محمد علي لاستقدام شامبيليون. هذا الأخير الذي عكف على ترجمة معاني اللغة الهيروغليفية انطلاقا من تفكيك بعض الأسماء بعد مقارنتها باللغة اليونانية.[1]

وننقل هنا الفقرتين الأوليتين من الترجمة كما جاء بها شامبيليون:

"خلال حكم الملك الصغير الذي خلف والده كجلالة الملك صاحب التيجان العظيم الذي أنشأ مصر ومخلص للآلهة المنتصر على أعدائه والذي أعاد الحياة الكريمة للناس المشرف على احتفال الثلاثين عام العادل مثل هيفايستوس الأكبر ملك مثل الشمس. ملك القطرين الشمالي والجنوبي العظيم نجل الإله فيلوباتوريس المعترف به من قبل هيفايستوس الذي أيدته الشمس بالنصر الصورة الحية لزويس ابن الشمس بطليموس. فليعيش محبوب بتاح. في السنة التاسعة (أنا) أيتوس ابن أيتوس كاهن الإسكندرية والآلهة سوتيريس وأدولفي والآلهة أبورجاتي وفيلوباتوريس...

1 - by Muriel Mirak Weissbach, "Jean François Champollion And the True Story of Egypt", in **The 21 Century Review**, Winter 1999 – 2000, P 27 et suivantes.

في اليوم الرابع عشر من شهر كسانديكوس الموافق يوم 18 من شهر أمشير المصري. مرسوم: اجتمع كبار الكهنة والمنبئين وهؤلاء المسموح لهم دخول الهيكل المقدس لخدمة الآلهة وحاملوا المراوح وكتّــاب القدوس وكهنة المعابد الآخرين الآتين من جميع أنحاء البلد الذين أتوا إلى منف لمقابلة الملك بمناسبة عيد تتويجه. من بطليموس فليعيش محبوب بتاح والإله أبيفانيس أوخاريستوس الذي خلف والده. اجتمعوا في هذا اليوم في معبد منف وشهدوا أن الملك بطليموس فليعيش محبوب بتاح الإله ابيفانيس أوخاريستوس ابن الملك بطليموس والملكة أرسينوي الألهة فيلوباتوريس أنه محسن للمعبد وللعاملين فيه وكذلك لجميع الشعب وأنه إله ابن إله (مثل حوروس ابن إيزيس وأوزوريس المنتقم لأبيه) وأنه يقدس الآلهة."[1]

[1] - الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

3- دراسة الكتابات الأثرية:

إن أهم من تناول بالدراسة الكتابات الأثرية بمصر هو السيد مارسيل مدير المطبعة الملكية حيث أعد لها دراسة هامة نشرها بموسوعة وصف مصر بعنوان: "حول الكتابات الكوفية المجموعة من مصر، وحول الخطوط الأخرى المستخدمة في العمائر العربية".[1]

ويعترف مارسيل أن الآثار المصرية ضاربة في أعماق التاريخ وتعبر عن الحضارة القديمة إذ قال:"إن هذه العمائر التي لفتت أنظار الرحالة منذ قرون عديدة في مصر، المنبع القديم للحضارة والفنون، قد جعلت لنا منها بالفعل أرضا كلاسيكية ... هذه الآثار التي يرجع بناؤها إلى أقدم عصور التاريخ تبهر العيون بروعتها إذا ما ركزت النظر بصفة خاصة على ضخامة البناء، وفخامة الزخارف العجيبة المنتشرة على كل أجزائها بكثرة مدهشة حقا. وإذا كانت هذه المشاهدة تبعث لأول وهلة على الاعجاب المطلق، فإنها لا تخلف في النفس بعد ذلك سوى انطباع غامض من الدهشة البالغة".[2]

وقد ازدادت دهشة الفرنسيين بتلك الحضارة القديمة في مصر بسبب عدم الوصول إلى معرفة مكنوناتها قبل تفكيك رموز الكتابة الهيروغليفية. لكن وبمجرد ما فكك الفرنسيون ذلك عن طريق شامبيليون حتى ازداد انبهارهم لتلك الحضارة العريقة التي بناها الإنسان المصري على بلاد النيل منذ أقدم العصور.[3]

لقد امتزجت في مصر كما ذكرنا آنفا الفنون المعمارية لمختلف الحضارات منذ ما قبل التاريخ، وكما هو معروف تاريخيا وأثريا فإن الفن المعماري الإسلامي قد تفوق على الفن المسيحي للكنيسة، رغم أن الفرنسيين لم يتناولوا هذا بالدراسة لأنه لا يخدم أهدافهم

1 - مارسيل، **حول الكتابات الكوفية المجموعة من مصر، وحول الخطوط الأخرى المستخدمة في العمائر العربية**، مج 10، بموسوعة وصف مصر، مصدر سابق، ص 399.

2 - مارسيل، ص 399

3 - اسراء محمد عبد ربه، ص 56.

الاستعمارية التي جاءوا من أجلها ولا يخدم أيضا أهداف استكشافاتهم العلمية هذه. وكان التفوق الإسلامي منذ تفوق سنان المعماري في بناء مساجد آيا صوفيا، وفاقت زخرفته وفنونه فيها كل أشكال الهندسة والفسيفساء المعمارية المسيحية الموروثة عن البيزنطيين في عز حضارتهم بالقسطنطينية. فصار الفن الإسلامي مصدر تأثير انتقل إلى أوربا، خصوصا عن طريق الأندلس غربا، وعن طريق شرق أوربا في صقلية والولايات الإيطالية.

قبل أن يبدأ مارسيل عمله في دراسة الكتابات العربية ذات الخط الكوفي بمصر تتبع أولا نشأة الخط العربي وتعدد خطوطه. ويذكر هنا أن اللغة العربية تعود إلى فرعين أساسين هما العربية القرشية والعربية الحميرية.[1]

ويذكر مارسيل أن الخط العربي تطور، وإذا كانت اللغة القرشية هي اللسان العربي المبين وبها نزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم، فإن اللغة الحميرية أقدم منها تاريخا، وانتقلت إلى أن وصلت إلى مدينة الكوفة كغيرها من المدن. وقد سمي الخط بالخط الكوفي لأن أهل المدينة كان يستعملون أشكال رسوم الكتابة الحميرية بكثرة في هذه المدينة فنسبت إليها.[2]

شد الخط الكوفي مارسيل الذي أشاد به كثيرا واعتبره من بين أحسن الخطوط وبذلك فسر كتابة النقوش على السكة الذهبية والفضية للخلفاء والملوك والأمراء بالخط الكوفي.

وعن علاقة الخط الكوفي بالعمارة في المشرق العربي ذكر مارسيل أن الخط الكوفي كان مستعملا بكثرة وبجمالية في مختلف العمائر الإسلامية "ومن بينها نقوش مقياس النيل بجزيرة الروضة... وقد لاحظت هذه النقوش (ذات الخط الكوفي) في الإسكندرية بأعلى أبواب الجامع الكبير المسمى بذي الألف عمود ... كما لاحظتها في القاهرة في أماكن

---

1 - مارسيل، ص 403.

2 - مارسيل، ص 403.

متعددة بالقلعة، وعند مجرى العيون التي يحمل ماء النهر إليها من مأخذه عند مصر القديمة، وفي كثير من البنايات القديمة الخاصة، وفوق أفاريز الجامع الذي بناه طولون، وكذلك بجامع الخليفة الأشرف".[1]

هذا فيما يتعلق بالكتابات الأثرية المدونة بالخط الكوفي. أما غيره من الخطوط التي استعملت في الكتابات الأثرية بمصر، فقد تناول مارسيل الخط القرمطي وهو الخط الذي استعمله القرامطة في الكتابات الأثرية خلال عصر الدولة الإسلامية لاسيما العصر الفاطمي منها. ويقول مترجم الموسوعة السيد زهير الشايب أن هذا الخط هو نوع من أنواع الخط الكوفي ويسمى بالمزهر،[2] شاع أثناء العهد الفاطمي بمصر.[3] وقد استعمله المصريون بالقاهرة بجامع الحاكم وجامع الحسين، وبباب النصر وهو الباب الشرقي لمدينة القاهرة. وفي بعض الأماكن من جامع ابن طولون. وبالقنطرة الصغيرة بإقليم الجيزة قرب الأهرامات.[4]

وذكر مارسيل أن خط النسخ كان من بين أهم الخطوط التي استعملها المصريون في الكتابة الأثرية، وهو من بين أحسن الخطوط العربية جودة لاسيما بعد التعديلات التي أدخلها عليه الخطاط أبو علي محمد بن علي بن حسن بن مقلة المعروف بابن مقلة الوزير (ق 10 م)، وله تعود كتابة المصاحف بخط النسخ، وأخوه عبد الله الحسن، وأبو الحسن علي بن هلال المشهور بالبواب وياقوت الرومي (الحموي؟) الذي أعطى لخط النسخ التصاميم الذي هو عليها اليوم.[5]

---

[1] - مارسيل، ص 410 ، 411.

[2] - تعليق لزهير الشايب، بموسوعة وصف مصر، ج 03، مصدر سابق، ص 144.

[3] - Jean François Champollion, Op. Cit, p 95.

[4] - مارسيل، ص 415.

[5] - مارسيل، ص ص 417 - 419.

كما أشار مارسيل إلى نوع ثالث من الخطوط العربية المعروفة على أنه كثير الاستخدام في الكتابات الأثرية على القبور، وهو خط الثلث الذي قال عنه:"وقد استخدم هذا الخط في الكتابة على شواهد القبور بأناقة بالغة، وكذلك على بعض النقود، وتقريبا في كل النقوش الحديثة التي نفذت بعناية فائقة، ومن بينها تلك التي تغطي جانبي العارضة الموضوعة فوق عمود المقياس في جزيرة الروضة".[1]

ويبدو نص الكتابة الأثرية الذي أشار إليه مارسيل واحدا في جميع الخطوط، وفي اللوحات التذكارية التسعة التي أشار إليها. ويحمل لفظ البسملة " بسم الله الرحمن الرحيم" جاءت في صف واحد (سطر واحد) وعليها أخطاء كثيرة في رسم الخطوط سواء منها النسخ أو الكوفي أو الثلث، إذ جاءت بكتابة بسيطة جدا ظاهر أن الذي كتبها كان مبتدئا في الخط وليس خطاطا.[2]

كما خلف لنا الفرنسيون بمصر لوحات وصورا تناولت مختلف الحضارات التي مرت على مصر، وشملت الحضارتين الرومانية والإسلامية، حيث جاء المجلد الحادي عشر من كتاب وصف مصر وقد حمل مائة واثنتين وثلاثين (132) لوحة عالجت مختلف مظاهر الحياة الأثرية في مصر. حيث تناول فيه المناطق الأثرية المصرية كلها تقريبا والتي تمثلت في: ثيباس (Thébes) وجزيرة الفيل، وقم أمبو، وإدفو، والكاب أو الرأس، وإسّن (ESSEN) وضواحيها، وآرمون (ERMONT) والإسكندرية، والمنية، ومصر الوسطى، والقاهرة وضواحيها.

وقد تنوعت اللوحات بين شواهد القبور، والمعابد، والقصور، والآلهة، والعظماء، والزخرفة... فتناولت لوحات الأهرامات جانبا جغرافيا يعكس المنطقة، وجانبا من اللوحات

---

[1] - مارسيل، ص 420.

[2] - الكتابات الأثرية المشار إليها وردت بالمرجع نفسه، ص. 426، 427

الأثرية التي عكست الحياة الدينية في مصر القديمة من عبادة الآلهة، وتخليد تماثيلهم على أبواب القصور وتقريب القربان ... إضافة إلى الرجولة والخصوبة التي تعكسها صور كثير من الحيوانات مثل رمزية صورة الكبش والذي وردت منه ثلاثة لوحات رومانية.

وقد كان لزخرفة المساجد نصيب من اللوحات الفنية التي خلدها علماء الآثار الفرنسيين بموسوعة وصف مصر، وأظهرت لنا اللوحات كثيرا من مساجد مصر وهندستها المعمارية، وزخرفتها سواء النباتية أو الحيوانية لاسيما زهرة اللوتس وزهرة كاريلا التي أشارت إليهما لوحة فنية زخرفية.

3- التأثير الفرنسي في مجال الآثار بالجزائر:

لم يكن عمل الفرنسيين بالجزائر عملا اعتباطيا أو سطحيا، بل كان عملا مدروسا جامعا شاملا وعميقا. يهدف إلى خدمة أهداف الحملة الفرنسية، ويستكمل ما بدأوه في مصر. ألا وهو العمل على فصل الجزائر عن هويتها الحضارية العربية والإسلامية، بالاعتماد على الشواهد التاريخية والأثرية لحقبة ما قبل التاريخ وكذا فترة ما قبل ظهور الإسلام، وتعميم تلك الخصائص على كل تاريخ الجزائر، وهو تعميم مارست فيه التعتيم على الحقيقة التاريخية، لأن فترة ما قبل ظهور الإسلام تميزت منطقيا بخصائص المسيحية التي اعتنقها الجزائريون خصوصا وسكان شمال إفريقيا عموما، كما تميزت أيضا بالوثنية واللا دينية وهو أمر منطقي قبل ظهور الإسلام. لكن علماء فرنسا حاولوا من خلال تجربتهم في دراسة الآثار الجزائرية تعميم هذه الأحكام على الجزائريين ليوهموا الجزائريين أنفسهم أن فرنسا أحق بالجزائر من العثمانيين بعد أن يقتنع الجزائريون من الطابع المسيحي للآثار ومن الطابع الروماني الذي أراد الفرنسيون أن يعمموه على تاريخ الجزائر ربطا لها بالمسيحية والرومنة.

من أجل ذلك عمل بيربروجر على تنظيم الجهود العلمية الفرنسية بالجزائر وحفظها، تأسيا بما قام به نابليون في مصر، ونظرا للسمعة العلمية الكبيرة التي ظل يتمتع بها كتاب وصف مصر منذ طبعه سنة 1822. ونتيجة لكل تلك الاهتمامات جاء تأسيس الجمعية التاريخية الجزائرية وكذلك مجلتها المسماة بالمجلة الإفريقية.

1- تأسيس الجمعية التاريخية الجزائرية ومجلتها المجلة الإفريقية:

من التأثيرات الثقافية التي قامت بها فرنسا بالجزائر نذكر تأسيسها للجمعية التاريخية الجزائرية (La société historique Algérienne) ومجلتها المجلة الإفريقية (La Revue Africaine) التي ظهرت للوجود في عددها الأول سنة 1856. وكانت بمثابة سجل الأعمال اليومية للجمعية التاريخية (Journal des travaux de la société historique Algérienne)، وكانت أول الأمر تصدر مرة كل شهرين في 04 إلى 05 صفحات. وبسعر 12 فرنك على طريقة الاشتراك السنوي بالنسبة لغيري أعضائها وباشتراك سنوي يقدر ب 08 فرنك بالنسبة لمراسليها والناشرين بها. وقد كانت المراسلة ترد إليها على عنوانها المسجل كالآتي:

" a M. Berbrugger, président de la société historique Algérienne, Rue de Lotophages, 18 à Alger". وكانت إدارة المجلة تترك للكاتب حرية الاختيار بين أن يذكر اسمه وبين أن يكتفي بنشر مقاله تحت اسم مستعار.[1] مما يوحي بالخوف والرعب الذي كان يسكن الفرنسيين من المقاومة الشعبية.

وتمويها عن أهدافها الاستعمارية، جاء في مقدمة العدد الأول من المجلة الإفريقية أن " الجمعية التاريخية الجزائرية هي مؤسسة الرجال النزهاء، وهي إضافة هامة. مسخرة جهودها لنشر أعمالها باعتبار أنه لا يكفي الانتماء لمركز دعم وإدارة القوى الفردية للعمال، ولذا على الأقل تقديم ورقة خاصة من شأنها أن تبين للشعب وبوضوح أن نتائج هذه الجهود،

[1] - La société historique Algérienne, **R. A**, T 01, 1856, a la une. ونشير هنا إلى أن اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي وتأسيسها وأهدافها هي أيضا من التأثيرات الفرنسية الحاصلة بالجزائر.

وكذا المجهودات الشاقة التي يبذلها الرجال، سوف تنال المكافأة الكبرى وتطمح إلى الاستزادة".[1]

كما وصفت الجمعية التاريخية الجزائرية مجلتها بقولها:" أما مجلتنا المجلة الإفريقية فلنا أيضا الشرف أن نسد ثغرة علمية ونساهم في مقاربة لهذه الأمة التي تسير على رأس الحضارة الأوربية".[2] وهو دليل واضح على الرغبة الفرنسية في اظهار الجزائر على طابعها الأوربي الغربي لا على الطابع العربي الإسلامي.

اجتمع الأعضاء المؤسسون للجمعية التاريخية الجزائرية بتاريخ السبت 08 مارس 1856 وأرسلوا طلب التأسيس إلى الحاكم العام بالجزائر آنذاك وهو الماريشال الكونت راندون مرفقا بإمضاءاتهم جميعا ومبينا الهدف من تأسيس الجمعية وهو كالتالي:"نحن الممضون أسفله لنا الشرف أن نتصل بسيادتكم من أجل السماح لنا بتأسيس جمعية تاريخية جزائرية. وقد أرفق الممضون الوثائق التالية:

1- بيان برنامج يوضح الهدف من تأسيس هذه الجمعية المزمع تأسيسها.

2- نسخة من القانون الأساسي المتعلق بكيفية تسيير الجمعية مستقبلا.

3- القائمة الاسمية للأعضاء المؤسسين.

وانطلاقا من المصلحة التي تحملونها لخدمة الجزائر، نأمل سيادة الحاكم العام السماح بتأسيس جمعيتنا، ذلك أن الأعمال المنجزة حاليا عن ماضي الجزائر لا يسمح لنا بتحقيق ما تصبو إليه فرنسا حاليا من تمدين هنا بالجزائر. لأنه ينبغي لنا القاء الضوء على الأعمال المجهولة و المنسية، وفي الوقت نفسه العمل على محاولة حفظ آثارنا التاريخية من الضياع...

[1] - Ibid, de l'introduction.
[2] - Ibid, p 04.

من أجل هذه الأسباب إننا نأمل سيادة الحاكم العام الموافقة على تأسيس منشأتنا الجمعية التاريخية الجزائرية".[1] إمضاء المؤسسين. وهم: بيربروجير: BERBRUGGER محافظ مكتبة ومتحف مدينة الجزائر. وعين رئيسا لمكتبها المؤقت هذا. دوسلان (البارون): SLANE مترجم رئيسي عسكري.[2] عين نائبا للرئيس بيربروجير. وكليرك: CLERC مترجم عسكري من الدرجة الثانية. عين كاتبا عاما. و م. بيكي: M. M. BEQUET مستشار مدني مقرر بمجلس الحكومة. وبيرار: BERARD قابض الطوابع البريدية. وبروني: BRUNI أستاذ كرسي اللغة العربية بمدينة الجزائر. ودوفو: DEVOULX محافظ الأرشيف العربي بمصلحة أملاك الدولة (الدومين). وألمور: ALMORE نائب رئيس مجلس إنجلترا. وشوسبوي: SCHOUSBOE مترجم رئيسي عسكري. وماك كارتي (Mac-Carthy). وتوماس (Thomas). وجوليسييه (Jolissies)[3]. وواضح من خلال محتوى الطلب أن عمل المجلة الإفريقية إنما يتمثل أساسا في اظهار تلك الآثار التي تربط تاريخ الجزائر بأوربا وبالرومنة. وأن تلك الآثار التي سماها الطلب "آثارنا" إنما هي الآثار الرومانية المسيحية بالجزائر. وفي ذلك الدليل الكافي على عمل فرنسا على ممارسة فعل التأثير عن طريق الآثار لاظهار الجزائر رومانية مسيحية غربية.

وفي محضرها الأول ألزمت الجمعية أعضاءها بكتابة تاريخ الجزائر ونشره.[4] وكان أول عمل تاريخي قدمه أعضاء الجمعية هو عمل رئيسها بيربرجير حول قبر الرومية (Le

---

[1] - Ibid, p 10.

[2] - R. A. Ibid, p 11.

[3] - ANOM, GGA, B F 80, 7 X 16. Et R A, N 01, 1856, P 11. وقد اقتصرت المجلة الإفريقية في عددها الأول على ذكر الأعضاء التسعة الأوائل فقط. أما طلب الاعتماد المرسل والذي لدينا منه نسخة أرشيفية فيشير إلى هؤلاء الأعضاء الاثنا عشر بإمضاءاتهم، يرأسهم بيربروجير بصفته رئيسا مؤقتا للجمعية التاريخية الجزائرية.

[4] - R A, N 01, 1856. p 12.

Tombeau de la Chrétiènne) وذلك بتاريخ 20 مارس 1856. باعتبار أن اظهار طابع المسيحية والرومنة هو أكبر هدف أسست له المجلة كما ذكرنا.

وفي الجلسة الثانية المنعقدة يوم 08 مارس الموالي انضم عضوان جديدان للجمعية هما غالينيي (GALINIER) رئيس كتائب هيئة الأركان والذراع الأيمن للماريشال الكونت راندون. وكذلك المهندس الجغرافي ماك كارثي (Mac-CARTHY). ثم تواصل الانضمام إليها بعد ذلك.[1]

وخلال الجلسة الخامسة بتاريخ 02 ماي 1856 تم تعيين المكتب الرسمي المسير للجمعية التاريخية الجزائرية وكان كالتالي:

1- بيربروجير رئيسا

2- البارون دوسلان نائبا اول.

3- الكولونيل دونوفو (De NEVEU): نائبا له.[2]

4- بريزنييه (BRESNIER) وكان قد أنضم أيضا: كاتبا عاما للجمعية.

5- بيرار: أمين المال بالجمعية.

---

[1] - Ibid. p 12.

[2]- Ibid, p 13, 14.

وكان دونوفو قد انضم إليها هو الآخر خلال هذه الجلسة فقط رفقة كل من رولان دو بوسي (ROLAND DE BUSSY) مدير مطبعة الحكومة العامة، وبيرتراند (BERTHRAND) رئيس تحرير مجلة لا غازات الطبية (La Ghazette médicale)، وأنسولين (ANSELIN) مفتش الأشغال المدنية، ودو روجمونت (De ROUGEMONT) مهندس من الدرجة الأولى مختص في الجسور والقنوات، وفنان في الكتابة الحجرية، وسيمون (SIMON) أستاذ الرياضيات بالثانوية الملكية بمدينة الجزائر)، ودوباي (DEPEILLE) مدير إحدى مدرستي العرب- فرنسية. والسيد غورغيوس (GORGUOS) أستاذ العربية بالثانوية الملكية، ولاتور (LATOUR) نحّات

وبعد تحرير أعضائها لمقالاتهم وأعمالهم العلمية تقرر بتاريخ 06 جوان 1856 الاعداد لنشر أول عدد من المجلة الإفريقية وتقرر تحويل يوم عقد الجلسة الأسبوعية العادية لأعضاء الجمعية من يوم السبت إلى يوم الجمعة وذلك بداية من الجلسة العادية ليوم الجمعة 04 جويلية 1865، والتي تمت فيها الموافقة الرسمية على اللجنة العلمية للمجلة الإفريقية وشملت الأعضاء الآتية أسماؤهم:

بيرتراند، بريزنييه، دو سلان، فيل (VILL) وكان قد أنضم هو الآخر إلى الجمعية في جلسة يوم 06 جوان 1856، الرائد غالينيي، كليرك.

كان إذن بيربروجير هو أول رئيس للجمعية التاريخية الجزائرية وهو رئيس تحرير المجلة الإفريقية. من عددها الأول سنة 1856 إلى أن وافته المنية بعد صدور 12 عددا، حيث توفي بتاريخ 02 جويلية 1869 بعد معاناة مع المرض وخلفه شاربونو (Charbonnaux) ابتداء من جلسة 13 جويلية 1869 حين انتخبه زملاؤه رئيسا عليهم. ولم يكن بيربروجير المتوفى الوحيد خلال أيام قلائل في حياة الجمعية من هذه السنة وإنما كان نائبه الأول هو بريزنييه (Bresnier) وأستاذ كرسي اللغة العربية كذلك إذ وافته المنية وهو بالمكتبة الوطنية متأهبا لإلقاء درسه على تلامذته بتاريخ 21 جوان 1869.[1]

[1] - R A, N 13, 1869.

2- الدراسات والتآليف الأثرية مظهر من مظاهر التأثير:

مثلما رأينا، وفي إطار القضاء على الطابع العربي والإسلامي للجزائر لإظهارها بمظهر المسيحية، عمل مثقفو الحملة الفرنسية وعسكريوها بالجزائر على الاهتمام بتاريخ الجزائر وآثارها لا سيما منه ما يربطها بالحضارة الرومانية لتبرير عملية الغزو والاحتلال، وتبرير الاستيطان والبقاء بالجزائر. ولذا لم تهتم دراسات الفرنسيين هذه بالجوانب الأثرية الإسلامية بالجزائر إلا قليلا مقارنة باهتمامها بدارسة الآثار المسيحية. وقد سهر على محاولة ابراز رومانية الجزائر جملة من علماء فرنسا، كان على رأسهم بيربروجر ودولامار، وألبير، وشارل بروسلار، وشارل فيرو، ولكليرك، وهانوتو، وبول، وماسكوراي. قبل أن يكمل العملية خلال القرن العشرين أثريون فرنسيون آخرون على شاكلة كلاين، وألازار، وليسبيس، وكوترو، قولفان، ومارسييه، وأوديان. وهم كلهم مؤلفون معروفون بنزعتهم الاستعمارية الواضحة في كتاباتهم.

ومن بين تلك الدراسات الأثرية التي اشتملت عليها موسوعة استكشاف الجزائر العلمي والتي ظهرت كنتيجة مباشرة للتأثيرات الأثرية الفرنسية بالجزائر، نجد الكتاب الذي نشره دولامار. والذي حاول أن يجعل منه موسوعة للآثار المسيحية بالجزائر. متجاوزا الآثار الإسلامية ومتناسيها لأنها لم تكن تعنيه في اهتماماته ولا في ما يريد تقديمه من أفكار لقرّاء كتابه.

ويشير دولامار أن دراسته هذه للآثار بالجزائر ليست دراسة شاملة، وإنما "هذه الدراسة هي استكمال ومواصلة لما بدأناه منذ سنة 1840 وإلى غاية سنة 1845، وقد شملت المناطق التالية: "دلس، بجاية، جيجل، سكيكدة، سطورا، طريق سكيكدة قسنطينة، الحروش،

توميات، سمندو".[1] وإذا كانت دراسة دولامار ليست دراسة شاملة لمختلف الآثار المتواجدة بالجزائر فهي أيضا دراسة موجهة تناولت فقط عرضا للآثار الرومانية بالجزائر دون غيرها من الآثار الأخرى ذات الطابع الإسلامي.

كما يشير دولامار أيضا إلى أن كتابته هذه عن الآثار بالجزائر والنقوش التي نشرها بالموسوعة كان قد أنجزها خلال مهامه العسكرية كقائد مدفعية في جيش إفريقيا، وذلك خلال مرافقته للعمليات العسكرية التي كان قد قادها الجنرال غالبوا لإخضاع الشرق الجزائري، لا سيما منطقة الحراكتة التي ضمت سيقوس (بأم البواقي حاليا)، وبوعثمان، وعين بابوش، وبرج السطح. وكذلك السهول الممتدة بين قسنطينة وسطيف خاصة مناطق أولاد عبد النور ووادي العثمانية وبوعصّة، وتاشودة.

كما تطرق دولامار في دراسته هذه أيضا إلى الآثار الموجودة بمنطقة سطيف وضواحيها لا سيما غوجيل ورأس الوادي وجميلة وعين الترك وميلة ومونس. أما الآثار المتواجدة بأقصى الشرق الجزائري بضواحي قسنطينة فقد نشر بعضها دولامار متمثلة في بعض آثار الصومعة، وقصر محجوبة، وعنونة، وحمام المسخوطين، ومجاز عمار وقالمة وحمام باردة وأسكور وعنابة والقالة.

ومن آثار الجنوب الجزائري، تطرق دولامار إلى المناطق التابعة إداريا إلى إقليم قسنطينة فعرّج على بسكرة ونشر بعض آثارها الرومانية وذلك خلال الحملة الفرنسية على أولاد سلطان سنة 1844 والتي قادها الدوق أومال. وقد وصف دولامار بسكرة بقوله:"هذه المنطقة الشرقية بالجزائر، هي المنطقة الأغنى بالآثار القديمة، وقد بقيت مجهولة تقريبا إلى غاية

---

[1] - A. Delamare, **Archéologie**, in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, 1840 – 1845, Imprimerie nationale, Paris, 1850. P 01.

حملتنا على المنطقة، ولذا سنعمل ما في وسعنا من اجل الوصول إلى باتنة حيث المدراس، ولامبيز، والقنطرة، ونقاوس، وطبنة، وبسكرة، وسيدي عقبة".[1]

ومن المفيد هنا أن نذكر أن اللوحات والنقوش التي نشرها دولامار تضم نقوشا مادية، وبقايا عمرانية، وفسيفساء رومانية كانت عادة ما تكون بلونيها المقدسين عند الرومان، وهما اللون الأصفر واللون الأحمر. ومنحوتات أو نصب تذكارية ترمز بصفة خاصة لآلهة الرومان أو الشخصيات العظيمة، وكتابات أثرية رومانية. مع الإشارة إلى قليل من الآثار الإسلامية مثل المزهريات، والتيجان كالتاج الكورانتي والتاج الدوري.... وبعض اللوحات التذكارية لمعابد وشواهد قبور متعددة تعود إلى فترات مختلفة رومانية وإسلامية بما فيها الفترة العثمانية، فرضها عليه تداخل الآثار، مع التركيز دوما وبصفة مطلقة على النقوش الرومانية التي جاء الكتاب حافلا بها.

أما دوفو فقد تناول بعضا من الكتابات التذكارية العربية والعثمانية، والمعالم الدينية بمدينة الجزائر العتيقة كما اهتم كسابقيه بالبحث والتنقيب عن الآثار الرومانية بالجزائر لتبرير الاحتلال بالدرجة الأولى ولنشر تراث الحضارة الرومانية بالدرجة الثانية، وإن خدم ذلك التراث الجزائري أو تاريخها فإن ذلك سيكون من نافلة القول والعمل.[2]

يمكن أن نذكر في هذا المجال من الدراسات المتخصصة ذات العمق والجدية في خدمة الأهداف الاستعمارية بالجزائر لا سيما اظهار الطابع المسيحي والروماني، أعمال أدريان بيربروجر التي بدأها بالتنقيب عن قبر الرومية والذي نشره في أول أعداد المجلة الإفريقية.

---

[1] - Ibid, p 02.

[2] - يراجع في هذا: شارل بروسلار، **كتابات شواهد وقبور سلاطين وأمراء بني زيان الملتقطة من روضاتهم الملكية بمدينة تلمسان**، تر. تق. الرزقي شرقي، م. و. ف. م. الجزائر، 2011، ص 05. وكذلك: تصدير ناصر الدين سعيدوني لكتاب محمد الطيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في اواخر العهد العثماني**، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 07.

وكأنه شدٌّ الحنين إلى رومانية الجزائر في فكر بيربروجر. وهو المتعطش لكتابة تاريخ الجزائر القديم وفق ما يعكس النظرة الفرنسية من أجل رومنة الجزائر والذي أسس المكتبة الجزائرية ومتحف مدينة الجزائر وأسس الجمعية التاريخية والمجلة الإفريقية، كل ذلك من أجل الوصول إلى رومانية الجزائر ومسيحيتها عبر التاريخ. وبفعل حرصه الشديد على خدمة أهداف الحملة انتخب آنذاك للمرة الخامسة على رأس الجمعية التاريخية والمجلة الإفريقية. ومن مقالاته تلك نذكر:

1- مقاطعة تنس في التاريخ القديم.[1]

2- آثار مدينة أرزيو القديمة.[2]

3- قبر من الرخام.[3]

4- سجل مكتبة متحف مدينة الجزائر. وجاء في دراسة مطولة قسمها بيربروجر على ثلاثة أقسام بنفس العدد من المجلة.[4]

5- ضواحي مدينة الجزائر (إيكوزيوم)، دراسة أثرية. وقد درسها أيضا دراسة موسعة جاءت في ثلاثة مقالات بنفس العدد.[5]

6- الكتابات الأثرية بسور الغزلان.[6]

---

1 - A. Berbrugger, "Antiquité de cercle de Tenes", in **R. A**. N 02, Année 1857

2 - A. Berbrugger , "Ruines du vieil Arzeu", in **R. A**. N 02, 1857.

3 - A. Berbrugger , " Tombeau en marbre ", in **R. A**. N 02, 1857.

4 - A. Berbrugger , "Livret de la Bibliothèque et du Musée d'Alger", in **R. A**, 04, 1860.

5 - A. Berbrugger, "Archéologie des environs d'Icosium (Alger", in **R. A**. N 05, Année 1861.

6 - A. Berbrugger, Epigraphie d'Auzia (Aumal), in **R. A**. N 07, 11, Année 1863, 1867.

7- ملاحظات حول الكتابات الأثرية بسور الغزلان.[1]

8- جرد للنوقشات الرومانية الموجدة حاليا بمليانة.[2]

9- استكشاف قبر الرومية.[3]

10- قبر الرومية.[4]

وإضافة إلى تلك المقالات نشر بيربروجر كتابين آخرين هما:

1- الجزائر التاريخية، جماليات وآثار: (Berbrugger, L'Algérie historique, Pittoresque et monumentale, Pais, 1843. 03 Vols)

2- مكتبة متحف مدينة الجزائر (Birbrugger, Bibliothèque musée d'Alger, Alger, 1860)

وإضافة إلى كتابات بيربروجر في العمل على الحاق الجزائر بالغرب والمسحية والفرنسة، نذكر أيضا جهود ألبير دوفو (Albert DEVOULX) التي نشرها على شكل مقالات بالمجلة الإفريقية بين 1861 و 1870 ثم أخرجها في كتاب سنة 1874، وهو أيضا جهد كبير لخدمة أهداف الحملة. ونذكر من تلك الكتابات:

1- ملاحظات تاريخية حول المساجد والبنايات الدينية بالجزائر. بالمجلة الإفريقية.[1]

---

[1] - A. Berbrugger, "Remarque sur les inscriptions d'Auzia", in **R. A**. N 07, Année 1863.

[2] - A. Berbrugger, "Inventaire des inscriptions romaines actuellement à Miliana", in **R. A**. N 09, Année 1865.

[3] - A. Berbrugger, "Exploration de tombeau de la chrétienne", in **R. A**. N 10, Année 1866.

[4] - A. Berbrugger, "Tombeau de la chrétienne", in **R.A**. N 11, Année 1867.

2- مدينة الجزائر، دراسة أثرية وطوبوغرافية.[2]

3- المنشآت الدينية في مدينة الجزائر العتيقة.[3] وقد نشرها على حلقات متتالية في أعداد المجلة الإفريقية على امتداد سنوات 1862 – 1872.

4- قبر سيدي أحمد بلحسن الغماري.[4]

5- الكتابات الأهلية بالمتحف الأثري بمدينة الجزائر.[5]

كما طبع كتابا تحت عنوان: الكتابات الأثرية الأهلية بالمتحف الأثري بمدينة الجزائر، ومتحف الجداريات بمدينة الجزائر. (Epigraphie indigène du musée archèologique d'alger, suivie d'un Musée Mural à Alger, Alger) والذي طبعه سنة 1874.

أما شارل بروسلار فقد درس الكتابات الأثرية بالغرب الجزائري حيث اهتم بدراسة مدينة تلمسان وهو العمل الذي تولى ترجمته ونشره الرزقي شرقي مؤخرا.[6] وقد جاءت مقالات بروسلار تحت عنوان "النقوش العربية بتلمسان". وهي دراسة مطولة نشرها بالمجلة الإفريقية عبر سنوات 1860 – 1862.[7] وتناولت شواهد وقبور سلاطين وأمراء بني زيان.

---

1 - Albert DEVOULX , "Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger", in **R. A**. N 04, 05 Année 1860, 1861.

2 - Albert DEVOULX , "Alger, Etude archéologique et topographique sur cette ville " in **R. A**. N 19 – 21, Année 1875 – 1877.

3 - Albert DEVOULX , "Les Edifices religieux de l'ancien Alger", In **R. A**. N 06 - 14, Anneé 1862 - 1872

4 - Albert DEVOULX , "Tombeau de Sidi Ahmed belhacen El-Ghomari" in RA, N 03, 1858.

5- Albert DEVOULX , " Epigraphie indigène du musée archéologique d'Alger", in **R.A**. N 16, 17, Année 1872, 1873.

6 - شارل بروسلار، مصدر سابق. وهو في 182 صفحة، ترجم مؤخرا في تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011.

7- Ch. Brosselard , "Inscriptions arabes de Tlemcen", in R. A. N 04 – 06, Année 1860 – 1862.

وإذا كان بروسلار قد كتب عن الغرب الجزائري فإن ماسكوراي قد تخصص في الكتابات الأثرية بالشرق الجزائري. فنشر عدة مقالات وصفية لمختلف لعدد من أثار المنطقة، منها على سبيل المثال:

1- آثار تيمقاد.[1] وقد تناولها في دراسة موسعة جاءت على خمس مقالات بالعدد المذكور من المجلة.

2- سريانة، بلزمة، نقاوس، طبنة، طولقة، تقرير أثري.[2]

3- الآثار القديمة بخنشلة (ماسكيلا).[3]

هذا، إضافة إلى دراسة بول التي خصصها لآثار منطقة بشيلقة بالمسيلة تحت عنوان: آثار بشيلقة.[4]

---

1 - Masqueray, "Les ruines de Thamgad", in **R. A**. N 20, Année, 1876.

2 - Masqueray, "Seriana, Le Bellezma, Negaous, Tobna, Tolga, Rapport archéologique**"** in **R.A.** N 21, Année 1877.

3 - Masqueray," Ruines anciennes de Khenchela (Mascula)", in **R.A**. N 23, Année 1879.

4 - A. Poulle, "Ruines de Bichelga (Zabi)", in **R.A**. N 05, Année 1861.

3- في تأسيس المؤسسات الأثرية:

1- تأسيس المتحف الجزائري بباريس: (Le Musée Algérie de Paris):

أمر بإنشائه الدوق دو دالماتي (De D'Almatie) بتاريخ 26 أوت 1845. بناء على اقتراحات من بيجو كان قد وجهها إلى القائمين على مجال البحث في 25 مارس 1844 توصي بحفظ الآثار التاريخية القديمة بالجزائر. وحفظ الآثار القديمة يعني عند الفرنسيين حفظ تاريخ الجزائر القديم وحفظ أدلته عليها. وتاريخ الجزائر القديم هو تاريخ الاحتلال الروماني والبيزنطي والوندالي، أي تاريخ المسيحية بالجزائر قبل ظهور الإسلام. وهنا يصبح هدف الحفظ واضحا وهو ابراز الطابع المسيحي للجزائر. وبناء على تعليمة بيجو أصدر دالماتي جملة من المراسيم تقضي بإنشاء المتحف المذكور، وتلحق به كل الآثار القابلة للنقل حفظا لها من الضياع. وذلك باعتبار أن فرنسا كانت تطمح إلى البقاء بالجزائر وخاصة منذ قرار الإلحاق الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834 قبل أن يتأكد ذلك رسميا بدستور الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848 الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".[1]

2- تأسيس الجمعية الأثرية: 1852:

من أجل التمسك برومانية الجزائر، ورغبة في المزيد من الكشف عن الآثار الرومانية بها، تأسست الجمعية الأثرية هذه بقسنطينة من طرف الكولونيل والمهندس العسكري كريّي (Creully). ورغم الصعوبات التي واجهتها في نشاطها البحثي، وهي صعوبات البحث الأثري إلا أنها بفعل طموحاتها المسيحية استطاعت أن تنشر كتابا شاملا (Annuaire)

1 -Société Archéologique de la province de Constantine, (S. A. P. C) **Recueil des notices et des mémoires (R. N. M) de la S. A. P. C**, 1863 , Alger, Paris, 1863.

وصفه كبيرهم بيربروجير بأنه على قدر كبير من الأهمية.[1] وهو المعروف بالمجموع أو " Le Recueil".

ومن أجل الاستفادة من خبرات البحث التاريخي الأثري وتوظيفه في خدمة الجمعية الأثرية وخدمة الطابع المسيحي للجزائر الذي أراد علماء الحملة ابرازه ولو زورا وتزييفا للحقائق التاريخية جاء شارل تاكسيي (Charles Taxier) سنة 1847، قبل أن يضطر إلى العودة إلى فرنسا سنة فقط بعد ذلك بسبب أحداث ثورة 1848.[2] ومن ذلك الحين أصبحت الجمعية الأثرية بمدينة الجزائر، وكذا مثيلتها بقسنطينة وأعمالهما العلمية (Les Recueils) مفخرة علماء فرنسا بالجزائر في ابراز تأثيراتهم التي ألحقوها بالآثار الجزائرية حين ربطوها بالمسيحية وبالرومانية أو احياء التراث الأثري والتاريخي الذي تزخر به الجزائر وبعثه على أنه تراث مسيحي يعبر عن مسيحية الجزائر. مما جعل أعضاء الجمعية الأثرية بوهران يسارعون إلى العمل على تحقيق نفس الأهداف الاستعمارية للحملة فأعلنوا عن ميلاد جمعيتهم، وحددوا مسؤولياتها العلمية المتمثلة في دراسة ونشر التراث الأثري بإقليم مقاطعة وهران وانشاء مجموعة (Recueil) هي الأخرى لطبع الأعمال التي يقوم بها أعضاؤها. وهي أعمال تهتم بالآثار الرومانية. كما أعلن أعضاء الجمعية عن فصل علم الآثار عن الجغرافيا في نشاطاتهم العلمية :" سنعتمد هنا أسلوبا علميا جديدا في نشريتنا (Bulettin) سيصبح علم الآثار منفصلا عن الجغرافيا، سيصبح لكل منهما جزء خاص وترقيم صفحات منفصل عن الآخر مما يشكل جزئين مستقلين عن بعضهما".[3]

---

[1] - Ibid, p 09.

[2]- Ibid, p 09.

1- SGAPO, BTAA, Juillet 1882, Oran, P 04. Et Société Archéologique de la province de Constantine, (S. A. P. C) **Recueil des notices et des mémoires (R. N. M) de la S. A. P. C**, 02 eme série, 01 Vol, 1867, Alger, Paris, 1867.

3- انشاء المفتشية العامة للآثار التاريخية والمتاحف الأثرية بالجزائر:

خدمة لأهداف الحملة وربط الجزائر بالحضارة المسيحية سهر الماريشال راندون شخصيا على تأسيس هذه المفتشية التي كان ميلادها سنة 1854 كمؤسسة جامعة لكل الآثار التاريخية بالجزائر وقد كان مهتما هو الآخر بتمسيح الجزائر أرضا وشعبا وطمس معالمها الحضارية والسياسية والجهادية ...، كما عزم على تأسيس هيئة علمية بمدينة الجزائر، فكان تأسيس الجمعية التاريخية الجزائرية التي أنشئت تحت رعايته. إذ كتب رئيسها بيربروجير في مقدمة المجلد الأول من المجلة الإفريقية:" تحت الرعاية السامية لرئيسنا الشرفي السيد الماريشال الكونت راندون الذي كان لنا الفضل في هذا العمل الثقافي، وبرعاية كل أعضاء الجمعية ستكون هذه المجلة منبرا متميزا... ستأخذ المجلة الإفريقية مكانها بين الصحف الجزائرية ستعمل على نشر ماهو متعلق بها من وثائق وكل ما من شأنه أن يقدم اضاءات على تاريخ الجزائر على مختلف مراحله. ستكون حقيقة مكتبة تاريخية لإفريقيا (يقصد بها الجزائر).[1]

4- تأسيس جمعية العلوم والآداب والفنون:

بعدما كانت الصحف فقط هي الموجه الرئيسي للجانب المعنوي للسكان فإنه ومع سنة 1850 بدأت الكتب أيضا تمارس تأثيرها في عقول الجزائريين من خلال موجة صدور الكتب الفرنسية بالجزائر منذ بداية الأربعينيات ثم نشطت مع بداية الخمسينيات.[2] ولم يقتصر التأليف على الكتب التي تناولت التاريخ الروماني بالمنطقة فحسب وإنما صدرت أيضا بعض الكتب التي تتناول الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر ومؤسساته.[3]

---

[1] - Ibid, 09, 10.

2 - Société Géographie et d'Archéologie d'Oran, (S. G. A. O) **Observations Somaires sur les tracés de chemins de fer transsaharien par l'Est ou l'Ouest de l'Algérie**, Présentées par M. Bourlier, Oran, 1890.

[3] - Ibid, p 07.

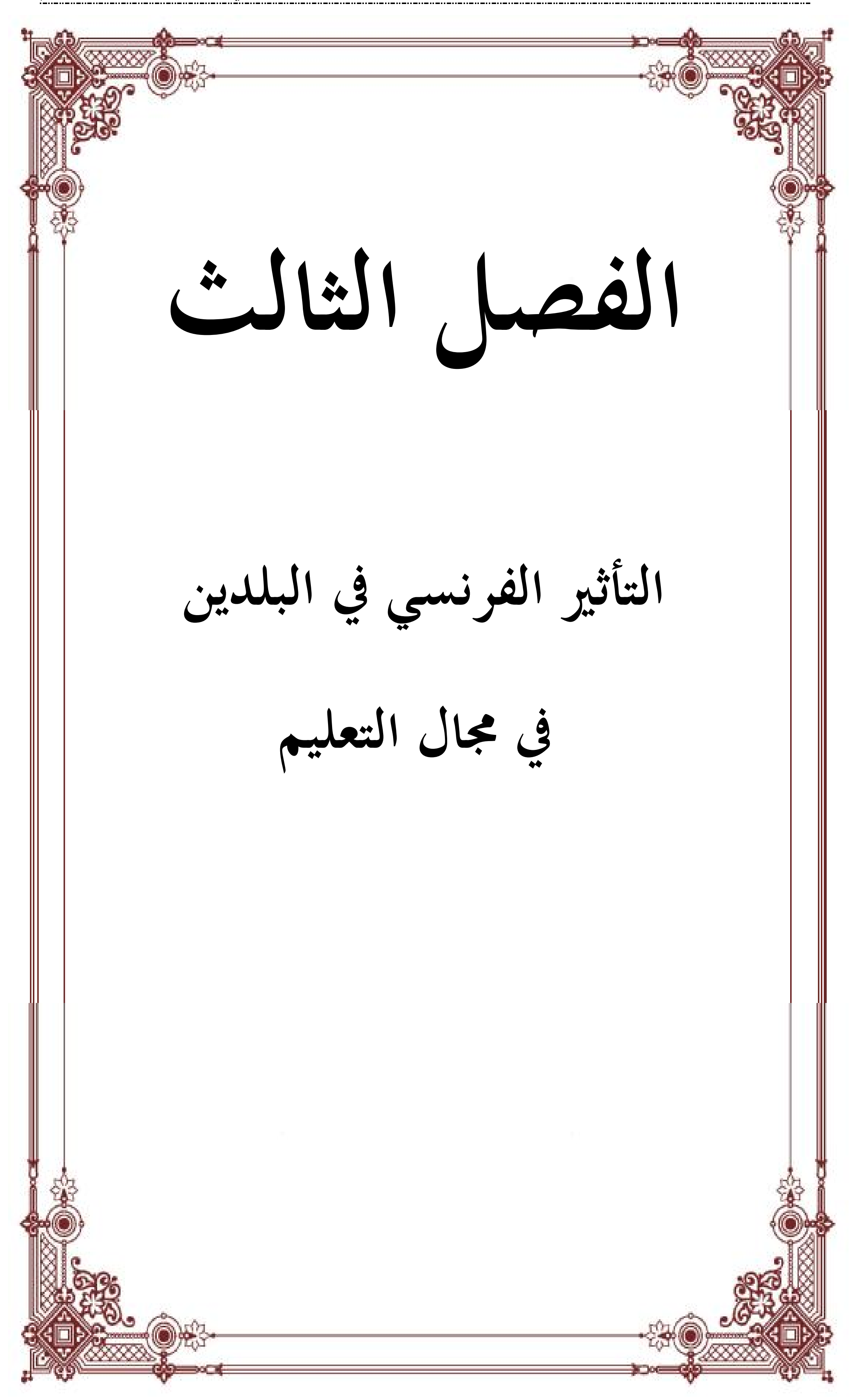
5- تأسيس الجمعية الجزائرية للفنون الجميلة:(Société Algérienne des beaux arts)

تأسست سنة 1851 ولكنها لم تستمر طويلا بفعل صراعاتها الداخلية حيث ومنذ اليوم الذي تأسست فيه كانت منقسمة على نفسها إذ عقد اجتماعان الأول بالجنينة والثاني بالثانوية.

خاتمة الفصل:

لقد عمل الفرنسيون منذ دخولهم إلى مصر والجزائر فيما بعد على تأسيس الهيآت العلمية التي تخدم أهداف الحملة الفرنسية بالبلدين. فأسس علماء الحملة بمصر المجمع العلمي والجمعية العلمية والمتحف المصري، وترجموا الكتابة الهيروغليفية ... كما أسسوا اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي، والجمعية التاريخية، والمجلة الإفريقية، ودرسوا التآليف والآثار ...

كل ذلك كان من أجل الوصول إلى ايهام الرأي العام المحلي بالبلدين، والدولي عموما، بأن للحملتين أهداف علمية سامية، وليس أهداف استعمارية. وكذلك إلى العمل على ايهام الشعبين وكذا المعمرين وكافة المجتمع الدولي بانتساب مصر والجزائر إلى الحضارة المسيحية الرومانية وليس إلى الحضارة العربية الإسلامية من خلال تركيز الدراسات والأبحاث الأثرية على ابراز الطابع المسيحي الروماني للآثار بالبلدين. فإذا نجحوا في ذلك تمكنوا من تحقيق الطمس الحضاري للأمتين العربيتين المسلمتين مصر والجزائر، وإلى تدجينهما وفرض التبعية عليهما بأخف التكاليف. بل سيصبح، بذلك، الفرد المصري أو الجزائري هو من يدافع عن هويته الحضارية الرومانية وانتمائه المسيحي. وهذا أخطر ما كان علماء الحملتين يخططون للوصول إليه. لكنهم فشلوا في تحقيقه في نهاية المطاف.



الفصل الثالث

التأثير الفرنسي في البلدين

في مجال التعليم

1- التأثير في مصر:

رغم أن الفرنسيين كانوا قد خرجوا (رسميا) من مصر إلا أن جومار، وبغية تحقيق الفرنسة والتغريب في أوساط الشعب المصري، اقترح على محمد علي ارسال بعثات علمية إلى فرنسا بحجة رفع المستوي العلمي بمصر. خاصة وأن جومار كان من بين أعضاء المعهد المصري، ومن بين المهتمين بضرورة احداث التأثير التعليمي الفرنسي بمصر لما له من تأثير على الحضارة وعلى خصائصها فيما بعد.[1] وكان أيضا على علاقة وطيدة بمحمد علي منذ زمن الحملة. وبناء على ذلك، لم يتردد محمد علي في ارسال البعثات العلمية. كما كان اعجاب المصريين علميا شديدا بما وصل إليه الفرنسيون، فهذا الجبرتي وقف مشدوها أمام علم الفرنسيين حتى وصف علماء الأزهر وهو منهم بأنهم أشبه بالحمير مقارنة بعلماء جيش الشرق الذين جاءوا –حسبه- أمر عجبا من المتفجرات والرياضيات والكيمياويات ... وهذا رفاعة الطهطاوي يصف باريس بقوله:"الذي يظهر لمن تأمل في أحوال العلوم والفنون الأدبية والصناعية في هذا العصر بمدينة باريس، أن المعارف البشرية قد انتشرت وبلغت أوجها بهذه المدينة، وأنه لا يوجد في حكماء الإفرنج من يضاهي حكماء باريس. بل ولا في الحكماء المتقدمين".[2]

ورغم أن زمن الحملة الفرنسية كان زمن حرب ومعارك إلا أنه كان أيضا في نظر بعض المصريين زمن علوم على مختلف تخصصاتها.[3] لأنهم اعتبروه بداية لتحقيق نقلة نوعية لمصر على مستوى مختلف العلوم. كما كان بذلك نقلة لمصر على

---

1 - محمد صادق الرافعي، **عصر محمد علي**، دار المعارف، ط 05، مصر، 1989، ص 06، 07.

2 - رفاعة الطهطاوي، **السياسة والوطنية والتربية، بالأعمال الكاملة**، ج 02، ، دراسة وتحقيق، محمد عمارة، مكتبة الأسرة، مصر، 2010، ص 186.

3 - محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، دار الكتب المصرية، ط 01، القاهرة، 1926. ص 29.

مستوى الذهنيات، بسبب سياسة المماليك التي أدت إلى انتشار الجهل بين المصريين، وانحطاط مداركهم وشبه انعدام لدور العلم عندهم حين وصفوا بأنهم "قبضوا البلاد بيد من حديد مدة وضعوا فيها بين المصريين وبين نور العلم حجابا كثيفا لم يزده طول حكمهم إلا جدة".[1]

هذا الواقع جعل علماء مصر من الأزهريين يرون أنفسهم كما تراهم العامة أيضا هم علماء مصر وهم جهابذة العلم المتحكمين في ناصيته... أما مع قدوم الفرنسيين فاكتشف المصريون حقيقة علمائهم واكتشف علماء مصر من الأزهريين حقيقة مستواهم[2] "ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء إلى مصر للتنقيب عن آثارها والوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع. وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة، فلما رأوا الفلكيين، وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات والمصورين، والكتبة والحساب والمنشئين، ورأوا المكتبة الجديدة التي أنشأها الفرنسيون وما حوته من المصنفات، وترحيبهم بكل من يريد المراجعة من المصريين وخصوصا إذا رأوا فيهم قابلية أو معرفة أو تطلعا للنظر في المعارف ورأوا التجارب الجديدة وغير ذلك من أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا".[3]

1 - عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، مكتبة مدبولي، ط 02، القاهرة، 1996، ص 155.

2 - "وكان الطلبة يدرسون عن شيوخهم علوم التفسير والحديث والفقه والأصول، والنحر والبلاغة والفلسفة، والمنطق. و لم تكون حياة هؤلاء الدارسين مرفهة، فقد كان غالبية الطلبة يعيشون حياة تقشف في المأكل والملبس والفراش، ويعني الفقراء منهم من قسوة الحياة ما لا يحتمله إلا راغب في العلم ومقدر لما يتطلبه ذلك من تضحيات". ينظر: شوقي عطا الله الجمل، **الأزهر ودوره السياسي والحضاري في إفريقيا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 16.

3 - الجبرتي، ج3 ، مصدر سابق، ص 241 . وكذلك محمد صبري، مرجع سابق، ص 26، 27.

ومثل هذا الكلام حين يصدر عن الجبرتي وهو المعاصر للحملة والناقم عليها، وهو العالم الأزهري الذي يتكلم هنا عن العلم في مصر عموما وعن العلماء الأزهريين خصوصا، ندرك فعلا المستوى المتدهور الذي آلت إليه مصر تحت حكم المماليك. كما أن هذا لا يعني شيئا لطبيعة الحملة الاستعمارية، فجهود علماء الحملة وإن كانت قد أحدثت الفارق وأبرزت التفوق بين فرنسا ومصر المملوكية وهو شيء منطقي ومعروف بين الدارسين (تفوق فرنسا على مصر آنذاك علميا وتقنيا) فإن ذلك كله لا يترع عنه الطابع الاستعماري ومحاولة الفرنسيين استغلال العلم لاحتلال فرنسا وفرنستها وتغريبها بفصلها عن هويتها الحضارية العربية الإسلامية.

وللتعليم بمصر علاقة وثيقة بفترة ما بعد رحيل الفرنسيين عنها (1801 م) حيث اشتد التنافس حول الحكم فيها. فكان المماليك الراغبون في العودة إلى سدة الحكم، وكان الإنجليز الطامحون إلى خلافة الفرنسيين، كما كان العثمانيون أيضا يريدون تثبيت خورشيد باشا واليا على مصر تحت سلطة الباب العالي. وفي تلك الظروف كان الشعب المصري يعاني من هذه الفوضى ومن الاعتداءات التي خلفتها حالة عدم الاستقرار هذه... وكان علماء الأزهر هم حماة الشعب وملاذه الآمن، وقبل ذلك كانت الإدارة الفرنسية الاستعمارية الحاكمة قد اضطرت إلى سجنهم مدة يوم، ومنهم الشيخان عبد الله الشرقاوي وعمر مكرم وباقي العلماء الذين أصبحوا في فترة 1801 – 1805، سندا لمحمد علي ومناصرين له، في الوصول إلى هرم الحكم خلفا للوالي العثماني خورشيد باشا، الذي اشتد ظلمه على المصريين، واضطر السلطان العثماني إلى اصدار فرمان تعيين محمد علي واليا على مصر، متراجعا عن قراره السابق القاضي بتعيينه واليا على صالونيك اليونانية، والذي كان محاولة سلطانية لإبعاد محمد علي عن مصر بعدما كثر مؤيدوه.[1]

1 - شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 138، 139.

بعد أن ركز محمد علي حكمه واستقرت له الأوضاع خاصة بعد طرد الإنجليز وصد حملتهم (حملة فرايزر)، لم يبق على نفس احترامه السابق للعلماء فبدأ يخطط للقضاء على نفوذهم، وابعادهم عن دواليب الحكم، واستشارتهم فيه وفي شؤون الناس... وكان الشيخ عمر مكرم أكبر المتضررين، فتعرض إلى النفي من القاهرة إلى دمياط حيث قضى بها ثلاث سنوات، قبل أن يسمح له محمد علي بالانتقال إلى طنطا أين قضى بها سبع سنين، سمح له بعدها محمد على بالعودة إلى القاهرة ومنها أدى فريضة الحج سنة 1819. قبل أن يتعرض للنفي مرة أخرى إثر الثورة الشعبية على سياسة الضرائب المجحفة التي سار عليها محمد علي في هذه الفترة. وظن محمد علي أن لعمر مكرم يد فيها.[1]

وبعد الدراسة والبحث، تبين لنا أنّ التأثير الفرنسي إنما تجلى واضحا في عهد محمد علي ومن خلفه بالحكم في مصر أي بعد خروج الفرنسيين منها. بطلب من جومار كما مر بنا. ولذلك جاءت التأثيرات الفرنسية هذه متأخرة وهي المتمثلة في اصلاحات محمد علي، التي كانت تمثل أحسن صورة لتطبيق التأثيرات الفرنسية على مصر، حيث ورغم أن محمد علي أراد أن يعيد العنصر الوطني إلى حكم بلاده بعدما غيبه المماليك طيلة فترة حكمهم على مختلف مراحلها. وكان يريد أن يجعل من مصر النموذج المتفرد في العالم العربي والإسلامي، والدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن لها أن تنافس الدولة العثمانية على عرشها وأن تنتزع منها اسطنبول... إلا أنه كان يتبع في كل ذلك طريقة فرنسية محضة وتقاليد دراسية فرنسية هي الأخرى. لأن محمد علي كان يرى ضرورة تقليد الأوربيين عموما والفرنسيين خصوصا بغية تقوية مصر في جميع مجالاتها ومنها التعليم الذي هو موضوعنا الآن. معتبرا أن التعليم هو مفتاح الوصول بمصر إلى ريادة العالم العربي والإسلامي ولما لا انتزاع اسطنبول من حكم

1 - نفسه، ص 143.

العثمانيين أنفسهم. وإعلان مصر دولة الخلافة، أو على الأقل الاستئثار بها في وقت كان التنافس شديدا بين الدول الأوربية على مصر من جهة، وعلى الدولة العثمانية وأراضيها من جهة ثانية. وذلك ما جعل محمد علي يطلب عون الفرنسيين في تنفيذ إصلاحاته هذه.[1]

من أجل ذلك، جاء محمد علي بعلماء أوربيين وفرنسيين على الخصوص، وأرسل البعثات العلمية إلى أوربا وفرنسا على الخصوص، وأنشأ المدارس وجعل نظامها على شاكلة نظام المدارس الفرنسية وجعل التعليم بيد المعلمين الفرنسيين، وكانت تلك هي أبرز مظاهر التأثير الفرنسي في ميدان التعليم. والتي يمكن أن نوضحها في الخطوات التالية التي سار عليها محمد علي واتبعه فيها خلفاؤه من بعده والتي كان أبرزها يتمثل في الآتي:

1- التكوين العلمي والإداري على أيدي العلماء الأوربيين عموما والفرنسيين على الخصوص:

لابد ألا ننسى أن عصر الحملة الفرنسية على مصر وما بعده وكذا كل فترة القرن التاسع عشر الميلادي هي فترة تنافس أوربي على مصر وخاصة من القوى الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى الدول الأوربية القريبة التي ترى لنفسها الحق في شمال إفريقيا وهي الولايات الإيطالية. ولذا فإن علماء فرنسا من السانسيمونيين قد طالبوا بتدويل مصر أو على الأقل بتدويل منطقة قناة السويس وذلك بعد أن اشتد التنافس

1 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 38.

الفرنسي الإنجليزي عليها.[1] كما شجع شامبيليون وكثير من علماء فرنسا على الاقبال على دراسة الآثار المصرية.[2]

وكان محمد علي يصر على ارسال البعثات العلمية إلى الدول الأوربية، ويشترط دراستهم على أيدي الطبقة الحاكمة والنبلاء بفرنسا. وذلك حتى يضمن لهم تكوينا سياسيا إضافة إلى تكوينهم العلمي من خلال الاحتكاك بالطبقة الحاكمة التي يشهد لها بالكفاءة في التدريس بحكم التكوين الجيد والتطور العلمي في فرنسا آنذاك وكذلك بفعل الممارسة الميدانية. فأراد محمد علي أن يأخذ طلبة البعثات تقنيات التعامل الإداري وفن التسيير من أولئك الأساتذة الفاعلين في الحياة السياسية بفرنسا. ومن أبرز أولئك العلماء نذكر جومار عالم الهندسة وعضو المعهد العلمي المصري ثم المعهد العلمي بباريس.

وعلى سبيل المثال نخصص البعثة العلمية الثالثة إلى فرنسا سنة 1826، حيث ترأس لجنة امتحانها السيد شابرول وهو أيضا من دعاة التأثير الفرنسي بمصر وكان من علماء الحملة الفرنسية على مصر. وقد حضرها شخصيات رفيعة المستوى علميا وسياسيا مثل: سيدني سميث الأميرال الفرنسي، وجوبير أحد علماء جيش الشرق، وكليرمون طونير قائد أركان مدرسة الحربية بفرنسا، وجونيس محرر كلية العلوم، والسيد موربيه القنصل العام لدولة انجلترا بفرنسا. وكان هؤلاء هم مدرسوهم حسب التخصصات.[3]

---

1 - مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 – 1870**، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 49 وما بعدها.

2 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 57.

3 - محمد صادق الرافعي، المرجع السابق، ص 13، 14.

وتشير الأرقام إلى وجود 200 طبيب وصيدلي أوربي و 20 خبيرا عسكريا، وبين 20 إلى 25 مدرسا متخصصا في اللغة الفرنسية، وهذه الأرقام تعكس الفترة الثانية من اعتماد محمد علي على الخبرة الأجنبية حيث قلل من استقدام الأوربيين ليفتح الباب أمام الإطارات المصرية التي تكونت في أوربا وفرنسا على الخصوص.[1]

2- ارسال البعثات العلمية إلى أوربا وفرنسا على الخصوص:

بفعل التأثير الفرنسي هذا، آمن محمد علي بضرورة ارسال البعثات العلمية إلى أوربا من أجل التكوين على الحداثة وعلوم العصر ونقلها إلى مصر. وكان صاحب هذا الاقتراح أو الرأي هو جومار ، الذي أضاف إلى محمد علي:"هل يكفي انشاء مدارس فخمة عظيمة على الطراز الأوربي، برجال يؤتى بهم من ميلانو وباريس ولندره بمصاريف جمة، ثم لا يلبثون أن يعودوا إلى بلادهم حالما يبلغون الغرض الذي رضوا بالمجيء لأجله؟ كلا ثم كلا، وبما أن عدد الذين يختارون الإقامة إلى الأبد في وطن غير وطنهم قليل جدا، ولا يزيد على واحد في عشرين ألفا، فالواجب، إذا، تعليم الأهالي أنفسهم في أوربا، بإحدى اللغات الأوربية، علوم الأوربيين وفنونهم، فيدخلون بذلك في صميمها، ويتمكنون من أسرارها، وتتجانس عقليتهم بعقلية متعلميها من الغربيين. ولو أمكن لمحمد علي أن يرسل إلى أوربا منذ سنة 1815 مائة أو مائتين من الطلبة المصريين، لتقدم رقي البلاد وتمدنها عما هو عليه الآن".[2]

1 - نفسه، ص 431.

2 - إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا 1863 – 1879** ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص 178. كانت بداية البعثات العلمية سنة 1813 إلى إيطاليا، لكن لم تكن بتلك الاهتمامات التي وجهها محمد علي فيما بعد إلى الطلبة المتوجهين نحو فرنسا، هذا من جهة ومن جهة أخرى نذكر أن طلبة البعثة عادوا من إيطاليا سنة 1821 وهو ما تجاوز التاريخ المذكور (1815). يراجع: عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، ط 05، دار المعارف، مصر، 1989، ص 407.

كانت الوجهة التي اختارها محمد علي لأغلب البعثات هي فرنسا وذلك بعد البعثة الأولى التي كانت وجهتها إيطاليا، وكان من أبرزها عثمان نور الدين أفندي الذي اتجه إلى إيطاليا بأمر من محمد علي سنة 1819 بغية أخذ العلوم الحربية، ولما عاد في السنة الموالية إلى مصر تولى بها منصب سر عسكر، كما تولى رئاسة العمارة البحرية المصرية.[1]

كان عثمان نور الدين أفندي قريبا من جومار ولذا لما اتجه أفندي إلى فرنسا سنة 1820 طلب منه جومار أن يطرح فكرة تكوين الطلبة المصريين بفرنسا على محمد علي. فتقبل الأخير هذا الطلب بكل ارتياح لأنه يتقاطع مع ما يريد. فكان أفندي سببا مباشرا في ارسال محمد علي بعثة الطلبة سنة 1826 إلى فرنسا، وجعل على رأسها جومار الذي يعرفه منذ الحملة الفرنسية على مصر، وقد كان يصفه بصديق المصريين.[2] وكان الهدف هو تعويض العلماء الأوربيين في محاولة لبناء النهضة المصرية الحديثة التي كان ينشدها محمد علي. فأرسل البعثات من المصريين ليتعلموا العلوم الغربية، وليستعينوا بآراء الفرنسيين وأفكارهم وطرق حياتهم على اصلاح شأن مصر. ومن الغريب أن آباء التلاميذ كانوا يندبون حظ أبنائهم الذين ساعدهم الحظ الأوفر باختيارهم للرحيل إلى أوربا واستعملوا كل الوسائط لحرمان أولادهم من ثمرة العلم.[3] هذا السلوك الذي يعكس التخوف من التأثير الذي كان علماء الحملة يطمحون إلى تحقيقه بمصر تغريبا لأبنائها وفصلهم عن حضارتهم وأعرافهم وتقاليدهم.

[1] - عمر طوسون، **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد**، مطبعة صلاح الدين بالإسكندرية، مصر، ص 11.

2 - نفسه، ص 11، 12.

3 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، مرجع سابق، ص 155.

لم يثن ذلك عزم محمد علي، فأرسل سنة 1813 أول بعثة وكانت نحو إيطاليا، فيما كانت أول بعثة علمية إلى فرنسا سنة 1826، وكانت تضم أربعين طالبا. كان منهم تلاميذ مدرسة القصر العيني ومدرسة الطب. وأمرهم محمد علي:" بتعلم الفنون العسكرية والقوانين الإدارية والهندسة المدنية والحربية. وعلى الإجمال جميع العلوم التي كان الباشا مضطرا –من أجلها- إلى استخدام الغربيين لعدم وجود مصريين خبيرين فيها. فنجحت تلك البعثة نجاحا حمل الباشا العظيم في سنة 1834 تقريبا على ايجاد نيف ومائة طالب بباريس وعلى ابطال البعثات إلى ايطاليا وإنجلترا والبلاد الأخرى".[1] وكان من بينها نقولا مسابكي أفندي الذي أرسله محمد علي لدراسة فن الطباعة في مصر وأصبح مديرا لمطبعة بولاق سنة 1821، واستمر في منصبه حتى توفي عشر سنوات بعد ذلك.[2] كما جعل محمد علي كبار علماء مصر على رأس دفعة الطلبة المتجهة إلى باريس والتي كان الطهطاوي من بينها، وهم عبدي أفندي المهردار، ومصطفى مختار أفندي الدويدار، والحاج حسن أفندي الإسكندراني.[3]

أولى محمد علي مهمة الإشراف على هذه البعثة إلى الفرنسي جومار. وقد ارتفع عدد طلبة البعثة إلى 100 طالب مع سنة 1833. مما يبين الأهمية الكبرى التي أولاها محمد علي إلى الإرساليات العلمية والتكوين بالخارج على الطريقة الأوربية الحديثة مما يبين نواياه في الخروج عن الطريقة التقليدية والتي كان يراها سبب التخلف والانحطاط الذي ضرب الدولة العثمانية، وهي نفس الطرق التقليدية البدائية التي رأى أنها ضربت أيضا مصر تحت المماليك. أي أن هذه الإرساليات العلمية كانت بمثابة ثورة محمد علي على النمط القديم والرغبة في الدخول إلى الحداثة حتى ولو كانت

1 - إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص 27.

2 - عمر طوسون، المرجع السابق، ص 10.

3 - رفاعة الطهطاوي، المصدر السابق، ص 47.

تحركه فيها أطماع شخصية كأن يجعل من نفسه خليفة على المسلمين أو أن يحكم مصر باستقلالية تامة ويمتلك من القوة والعلم الحديث ما يبعد عنه الأطماع الأوربية.

قام جومار بمهمته خير قيام، كيف لا وهو الذي تدفعه أهداف الحملة وهو واحد من كبار علمائها الذين يريدون ربط مصر بالحضارة الغربية فاختار "لها (المدرسة) مدرسين أكفاء، وخصّ كل واحد من التلاميذ بدراسة فرع من العلوم خاصة ليتقنه. وكان ممن تعلم بهذه المدرسة إسماعيل باشا الخديوي والأمير أحمد والأمير مصطفى فاضل والأمير حليم باشا وشريف باشا ومراد باشا وعلي مبارك باشا. ثم أرسل عام 1248 هـــ (1832 م) اثني عشر طالبا آخرين إلى باريس ليتمموا علوم الطب، ثم أرسل غيرهم حتى صار ما أرسله إلى أوربا إلى عام 1258 هـــ (1842 م) يربو على مائة وعشرين طالبا، أكثرهم إلى فرنسا، وقليل منهم إلى إنجلترا وألمانيا".[1]

وكان طلبة البعثة الأولى يدرسون طبقا للتخصص المراد متابعته فيما بعد، فكان منهم من اتجه إلى الإدارة الحربية وقسم توجه إلى الإدارة الملكية ليتفرغ للسياسة فيما بعد، والفوج الثالث توجه لدراسة الهندسة الحربية وعلم المدفعية. أما الفرقة الرابعة فاتجهت لدراسة المعادن والكيمياء، ومنهم من توجه إلى دراسة فن الزراعة وآخرون إلى التاريخ الطبيعي، ومجموعة أخرى إلى الترجمة. وهكذا توزع الطلبة المصريين بمعاهد التكوين الفرنسية على يد إطارات دولة فرنسيين.[2]

مع هذا التكوين أصبح لمصر علماؤها في مختلف التخصصات، فنجد في الحربية إبراهيم بك، وأحمد أفندي، وأحمد أفندي خليل، والخديوي إسماعيل، وأحمد بك عبيد، ورشيد أباظة، وعبد الرحمن بك، ومحمد خفاجة...، وفي القانون والسياسة نجد

1 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، مرجع سابق، ص 158.

[2] - عمر طوسون، مرجع سابق، ص ص 24 – 26.

على سبيل المثال: عبد الله السيد، نوبار باشا، محمد أفندي خسرو، رفاعة الطهطاوي، وكذلك في الصيدلة، وفي الطب، والمعادن والزراعة والكيمياويات...[1]

ومن الطلبة الذين التحقوا بأوربا وبفرنسا على الخصوص ودرسوا بها، نجد رفاعة الطهطاوي الذي صار فيما بعد مديرا لمدرسة الألسن، وحسن بك الذي أصبح وزيرا للحربية، والمهندس مصطفى محرمجي ، والطبيب الجراح محمد علي باشا، ومختار بك الذي تقلد منصب وزير المعارف، ومهندس القناطر الخيرية مظهر بك، ومحمد شافعي الذي تولى إدارة مدرسة الطب، ومحمد السكري الذي أصبح مدرسا بالمدرسة نفسها.[2]

وبأوربا وحسب رسالة جومار إلى محمد علي سنة 1828 "أنه خصص تلميذين بدرس العلوم السياسية، وكان يدرّس لهما قانون حقوق الدول والاقتصاد السياسي وأكثر لغات أوربا المستعملة في السياسة، وتنقلا في بلاد أوربا للوقوف على عادات أهلها. واختار أربعة للإدارة العسكرية، وثلاثة للبحرية، وثلاثة للعلوم الآلية (الميكانيكية): يتعلمون الهندسة العلمية، ويتدربون في المعامل، ويتمرنون على الأشغال اليدوية، وخص فرقة بفن المدفعية والاستحكامات. وتفرغ منهم أيضا عدد لدرس الكيمياء الصناعية، وخاصة ما يتعلق بالصباغة، وعمل الزجاج وصناعة السكر، ليكونوا مديرين للمعامل التي شيدت في مصر، وخص بعضهم بالزراعة العلمية والتاريخ الطبيعي والتعدين، وذلك للبحث عما عساه أن يوجد في مصر من المعادن".[3]

---

[1] - يراجع قائمة تلاميذ البعثات كلها في كتاب: محمد صادق الرافعي، المرجع السابق، ص 589 وما بعدها.

2 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، مرجع سابق، ص 158/ هـــ 02.

3 - نفسه، ص 158/ هـــ 01.

كانت سياسة اصرار محمد علي على تعليم أبناء مصر، وكذا الإرساليات العلمية هذه تبين أن محمد علي كان يعد لمستقبل أبناء مصر لإشراكهم في الحكم. ولذا فتحت أمام تلاميذ البعثات العلمية هذه سبل الوصول إلى هرم السلطة. ونجد منهم أبناء الحكام الذين سيمر معنا أنهم تمدرسوا قبل ذلك بمدرسة القصر العيني. وكذلك الحال مع تلاميذ الأزهر الشريف، الذين اصطفى منهم محمد علي نخبة، وأرسلهم للتكوين في أوربا اعدادا لهم لمستقبل مصر. و نجد في مقدمة أولئك الطلبة " عبده بك، ومختار بك. وقد تولى أحدهم رياسة مجلس الحكومة، والآخر إدارة المعارف العامة، وحسن بك الذي عهدت إليه نظارة البحرية وأمير بك مدير فاوريقة ملح البارود، واسطفان أفندي عضو مجلس الحكومة، والشيخ رفاعة رافع أستاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر مدرسة الترجمة، ومظهر ومصطفى المهندسان، ومحمد بيومي أستاذ الرياضة، وحسن الورداني ومحمد مراد ومحمد إسماعيل المعلمون في النقش والزخرفة والرسم، وأحمد يوسف مدير دار الضرب، ومحمد نافع وأحمد الرشيدي وغيرهما من الأطباء الأساتذة بمدرسة القصر العيني، وحسين الرشيدي مدير معمل الصيدلة. وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون، ومنهم الموظفون في الفاوريقات، ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة".[1]

---

1 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 55، 56. في إطار البعثات العلمية إلى أوربا أرسل محمد علي طلبة أزهريين وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوي الذي بدأ تمدرسه بالأزهر سنة 1817 وبعد ثمان سنوات قضاها طالبا بالأزهر سافر في بعثة إلى علمية إلى فرنسا سنة 1826 بقي فيها خمس سنوات وزيادة (أوت 1826 – نهاية سنة 1831) وعند عودته عمل مترجما بمدرسة الطب ثم بمدرسة المدفعية (الطوبجية) قبل ان ينتقل إلى إدارة مدرسة الألسن إلى غاية غلقها في عهد الخديوي عباس فنتقل الطهطاوي بعدها إلى السودان حيث أنشأ مدرسة في السودان التي كانت تتبع مصر آنذاك وقضى بها كل فترة حكم الخديوي عباس قبل ان يأتي به الخديوي سعيد سنة 1854 وبقي بمصر حتى وفاته في 27 ماي 1873 م. شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 144.

كان محمد علي متأثرا كثيرا بالدور الأوربي الذي من الممكن أن يحدثوه في مصر إذا عملوا تحت رقابته هو شخصيا ووفق الأهداف التي رسمها شخصيا. وكان تأثره بتقدم العلوم بأوربا وفرنسا خصوصا وكذا تأثره بالحداثة الفرنسية التي دخلت بها إلى مصر كل ذلك انعكس على المجتمع المصري الذي أصبح مقلدا للفرنسيين وينظر إليهم بنظرة العظمة وتلك خصائص الشعوب المغلوبة على أمرها. فقد حطم المماليك امكانية نهضة الشعب المصري، وجعلوه مخدرا بعيدا عن نور العلم ومسايرة العصر. "وكان ادخاله العلوم الحديثة في البلاد ونبوغ الذين تعلموها في مدارس أوربا من المصريين من الدواعي التي أدت إلى محو كثير من الاعتقادات القديمة في التعليم" عند المصريين طبعا.[1]

وفي إطار اعتماد محمد علي على الخبرة الفرنسية التي تقاطعت مصالحه معها، فقد كان يريد تحقيق نهضة مصر، ووجد القوة العلمية في العلماء الفرنسيين. بينما كان هؤلاء العلماء يهدفون إلى غرس أفكارهم وخدمة مشروع الحملة واحتلال مصر وفرنستها وتغريبها وخلق فئة مثقفة مستعدة لذلك. وقد سارع محمد علي إلى تنفيذ مشروع أونفونتان في النهوض بالتعليم، وهو مشروع إعادة تنظيم المدارس الذي قدمه إلى سليمان باشا الفرنسي والذي ينص على تأسيس مجلس التعليم العام، واللجنة الاستشارية للعلوم والفنون. وهو ما قام به محمد علي، وعهد برئاسة المجلس إلى مصطفى مختار بك، وعضوية كل من لامبير وكلوت بك وحكيكيان أفندي ورفاعة الطهطاوي ومحمد أفندي بيومي وآخرون... وقد اقترح المجلس سنة 1836 تقسيم التعليم إلى ثلاثة أنواع وهي المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية والمدارس الخاصة

1 - عمر الإسكندري وسليم حسن، مرجع سابق، ص 159.

أو العليا. وقد تولى المجلس ضبط الأمور التنظيمية لكل نوع من هذه الأنواع.[1] كما تكونت سنة 1841 لجنة تنظيم التعليم التي ترأسها سليمان باشا الفرنسي. وقد جاءت هذه اللجنة في ظروف استثنائية إثر العلاقات الجديدة بين مصر والدولة العثمانية بفعل معاهدة لندن 1840. وذلك رفقة كل من السادة رفاعة الطهطاوي مدير مدرسة الألسن، وبيرون مدير مدرسة الطب.وظل حكيكيان بالمهندس خانة رفقة لوبير قبل أن ينتقل منها بعد ثلاث سنوات، أما لومبير فواصل عمله على رأس إدارة المهندس خانة هذه إلى غاية سنة 1849 وهي السنة التي خلفه فيها الشيخ علي مبارك وهو مصري آخر يعود من فرنسا ليتولى الإدارة والنشاط في خدمة بلاده مصر. وقد "اعترفت اللجنة بالتقدم العظيم الذي أحرزته المدرسة في النهضة العلمية وعزت ذلك إلى دقة ناظرها لامبير وهمة أساتذتها، وخلصت من ذلك إلى تقرير الإبقاء عليها لأهمية خريجيها. ولما تولى إبراهيم باشا الحكم في يونيو (جوان) 1848 عقب اعتزال أبيه وشرع في تنظيم التعليم على أسس جديدة كان ساعده الأيمن في ذلك لامبير بك ناظر مدرسة المهندسخانة".[2]

وباعتبار اعتماد محمد علي على الخبرة الفرنسية دوما والاهتمام بالنموذج الفرنسي في التعليم، فإن جهود لامبير هذه لم تقتصر على مدرسة المهندسخانة فحسب، بل كان مدرسا لمادة الرسم في مدرسة السواري أيضا وكان "يخرج بالتلاميذ

---

1 - محمد صالح منسي، مرجع سابق، ص 66. هذا المجلس أنشأه محمد علي سنة 1836 وأسند أمره إلى الطلبة المصريين من الجامعات الأوربية وكذا إلى المدرسين الفرنسيين الموجودين بتلك المدارس. وعين له السيد مصطفى بك مختار كأول وزير للمعارف في تاريخ مصر، وكانت مهمة المجلس: "تقديم العدد الكافي من الضباط الأكفاء لجيشه النامي على مر السنين، والذي لم يعد يمكن ملء الفراغات التي يحدثها الموت في صفوفه بشبيبة جديدة من المماليك الشراكسة". والملاحظ أن الاتجاه السائد بين أعضاء المجلس كان اتجاها فرنسيا سواء منهم الفرنسيون او المصريون وذلك بفعل حياتهم التي قضوها في فرنسا وكذلك دراستهم بفرنسا. يراجع: إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 173.

2 - نفسه، ص 66، 67.

إلى الصحراء ليعلمهم تخطيط البلاد، كما ساهم أيضا في عام 1836 في اللجنة التي نيط بها تنظيم مدرسة الطوبجية" والتي قصد بها مدرسة المدفعية التي تأسست بطرة شهر مارس 1840 وتولاها برونو Bruneau وقد استمرت إلى غاية أفريل من سنة 1847**.** أدارها خلال هذه الفترة برونو بنفس المنهج والمنهاج الذي سارت عليه مدارس فرنسا**.** هذا وقد تولى ديشارم تدريس مصلحة الطرق والجسور خلال فترة 1838 – 1845**.**[1]

1 - نفسه، مرجع سابق، ص 67.

3- تأسيس المدارس على الطريقة الفرنسية الحديثة:

افتتح محمد علي مدارس كثيرة لاستقطاب أبناء الشعب المصري للدراسة في مختلف مناطق البلاد وذلك على فترة من الجهل سادت قرون. فكانت المدارس الأولى سنة 1827 واشتملت على أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحري و 26 مدرسة بالوجه القبلي، ومدرستين تجهيزيتين إحداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية إضافة إلى مدارس عليا متخصصة في اللغات والألسن، وفي الطب والبيطرة، وفي العسكرية والهندسة والفلاحة، وكذا في الموسيقى والتقنيات أو الصنائع.[1] وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس قرابة الأحد عشر ألف تلميذا.[2]

---

1 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 56.

2 - عمر الإسكندري وسليم حسن، مرجع سابق، ص 156. يمكن أن نشير إلى أهم **المدارس الابتدائية** التي أنشاها محمد علي، فنذكر في إقليم "الغربية مدارس: أبيار، والمحلة الكبرى، وزفتى، وشربين، وفوّه، وميت غمر، والجعفرية، ونبروه. وفي المنوفية، مدارس: أشمون جريس، وشبين الكوم، ومنوف. وفي الدهقلية، مدارس: المنصورة، والترلة، وصهرجت، وفارسكور، ومحلة دمنة، والعزيزية. وفي الشرقية، مدارس: الزقازيق، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز. وفي القليوبية، مدارس: الخانقاه، وأبي زعبل، وبنها، وقامولا، وقليوب. وفي الجيزة، مدرستا: الجيزة وحلوان. وفي الفيوم: مدرسة الفيوم، وفي بني سويف، مدرستا: بني سويف، وبوش. وفي المنيا، مدارس: الفشن، والمنيا، وبني مزار. وفي أسيوط، مدارس: أسيوط، وبني تيج، والساحل، وساقية موسى، وسنبو، ومنفلوط. وفي جرجا، مدارس: جرجا، وسوهاج، وطهطا. وفي قنا، مدرستا: فرشوط وقنا. وفي إسنا: مدرسة إسنا. وأما **المدارس الثانوية والعالية والخصوصية** التي أسست في عهد محمد علي فهي: الخانقاه العليا 1836، أبي زعبل 1836، القصر العيني العسكرية 1825، البيادة بالخانقاه 1832، البيادة بدمياط 1834، البيادة بأبي زعبل 1841، البيادة بأباض 1832، اللغات بالأزبكية 1836، الصنائع ببولاق 1834، المصانع العسكرية بالقاهرة 1833، المعدنية بمصر العتيقة 1834، المدفعية بطرة 1831، الخيالة بالجيزة 1831، الصيدلة بالقلعة 1829، الطب البيطري بأبي زعبل 1831، الحسابات بالسيدة زينب 1837، الطب والتوليد بالقاهرة 1837، الصنائع والفنون بالقاهرة 1839، البحرية بالقاهرة 1831، الموسيقى في الخانقاه بالقاهرة 1827، الطبول والأصوات بالقاهرة 1824، الطبول بالقاهرة 1824، العزف بالنخيلة 1829، الآلات بالقاهرة 1834. يراجع: إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 175، 176.

وبفعل انتشار الجهل، فقد اضطر محمد علي إلى الإلحاح في تعليم أبناء مصر إلى ما يشبه إجبارية التعليم، وذلك بعد أن رأى فتور همم المصريين في هذا الجانب. وذلك أمر بديهي إذا عرفنا حياة الجهل التي كان عليها الفلاحون وأبناؤهم وهم الغالبية العظمى للشعب المصري، (أكثر من 10 آلاف طفل بدون تمدرس)، مما اضطر محمد علي إلى العمل على تكفل الدولة بالتلاميذ من خلال الإطعام والكسوة وحتى المنحة الشهرية.[1] ورغم ذلك، فقد كان الآباء يمتنعون عن ارسال أبنائهم إلى المدارس مما يضطر محمد علي إلى دفعهم إلى الدراسة بالقوة، وقد أصبح من بين أولئك الممتنعين نوابغ سادوا البلاد بعد ذلك.[2]

ولو ترك محمد علي الناس على رغباتهم وإرادتهم لما التحق بمدارسه إلا عدد قليل من التلاميذ، ذلك لأن محمد علي أراد التعليم تعليما حداثيا مبنيا على طريقة أوربية حديثة أما المصريون فقد كانوا لا يزالون على مستوى التعليم البدائي وطريقته المعتمدة منذ العصور الوسطى. وبينما وجه محمد علي التعليم إلى إقامة أمور الدنيا، كان المصريون يعتقدون أن التعليم لابد أن يقوم على إقامة الدين، ونسوا أن إقامة الدنيا هو من الدين أيضا. وذلك لبساطة المستوى الثقافي الذي كانوا عليه تحت حكم المماليك. " فالمصريون كانت قلوبهم تهفو إلى التعليم الدينى بحكم الثقافة التى عاشوا فى ظلالها قرونا ولو تركوا لرغباتهم فقلما كانت المدارس التى أقامها الوالى ستجد من يقبل على الالتحاق بها على الرغم من مجانيتها". وحكمت الحياة التعليمية داخل مؤسسات التعليم الأساليب العسكرية التى تقوم على الفرض والإملاء بغير مناقشة: فالمعلمون يحملون رتبا عسكرية، وكذلك الطلاب. ونظام الدراسة نفسه يقوم على النهج العسكري من حيث النداء على أوقات الدروس ومن حيث الدخول والخروج

---

1 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 56.

2 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، مرجع سابق، ص 155.

والاستيقاظ والنوم وتناول الطعام، وتميزت العقوبات بالقسوة بحكم عسكريتها: فقد كان منها الضرب بالكرباج، ولبس الجاكتة بالمقلوب، والحبس في غرفة مظلمة، وتتريل الرتبة، والحرمان من الرتبة".[1]

ومن التأثير الفرنسي في الحياة العلمية بمصر هو أن نوبار باشا سكرتير إبراهيم باشا كان يرغب في الجمع بين التعليم والتربية أي التأثر بالفرنسيين خصوصا والغرب عموما، لأنه كان يرى أن أخذ العلم مفصولا عن العادات والتقاليد والتفتح على العالم لا جدوى منه، ولذا وجدناه قد رفض فكرة بقاء التلاميذ المصريين المبعوثين إلى فرنسا في مدرسة واحدة لأنهم، في رأيه لن ينتفعوا بشيء حتى ولو نالوا أعلى الشهادات وقد وافقه إبراهيم باشا في طرحه هذا وعزم على تغيير ذلك بتفريق التلاميذ على مدارس فرنسا وكان فكر في إلزامهم بالاختلاط بالجنسيات الأخرى وألا يبقوا حبيسي ثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم.[2] ويمكن أن نشير هنا إلى أبرز المدارس المصرية التي تأسست في تلك الفترة:

1- مدرسة الطب والبيطرة:

طلب الدكتور كلوت بك من محمد علي تأسيس مدرسة للطب فاستجاب له محمد علي وأسس مدرسة الطب والبيطرة سنة 1827، فكانت من بين المدارس الأولى التي شيدها محمد علي بمصر. وقد كان للأزهريين فيها نصيب كبير، وجعل مقرها

---

1 - سعيد إسماعيل علي، "العدل التربوي في التعليم المصري الحديث"، **جريدة الأهرام**، ع ، س ،جمهورية مصر العربية،

2 - إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 179. وقد كان التلاميذ المصريون يدرسون في المدرسة المصرية بباريس التي أنشأها محمد علي ووضع على رأسها استيفان بك ونائبه خليل أفندي تشيراكيان، ووضع عليها رقابة ضباط من وزارة الحربية الفرنسية من أجل مراقبة سير الدروس بها. وقد كان من بين تلاميذها ابنا محمد علي حليم وحسين، وكذلك ابنا إبراهيم باشا أحمد وإسماعيل. وقد اكتشفت السلطات المصرية فيما بعد ضعف مستواها. أقفلت المدرسة أبوابها إثر ثورة 1848.

بالمستشفى.[1] لأن محمد علي كان يؤمن بضرورة التمرن على ما يدرسه نظريا، وأن يكون الطالب قريبا من واقع دراساته النظرية لتحويلها إلى خبرة مهنية ملموسة. ولذا كان طلبة الطب ملزمين بقضاء أوقات بالمستشفى، بعد أن كانت البلاد العربية عموما ومصر خصوصا تعيش على الطب التقليدي المنبثق أساسا على الطب النبوي الشريف. كما كان طلبة الحربية ملزمين هم الآخرون بقضاء أوقات في ميادين الحرب والحضور إلى المناورات العسكرية ...وهذا في حد ذاته تقليدا لفرنسا وأوربا بصفة عامة.

وباعتبار أن محمد علي كان قد أراد تحديث الجيش فإنه أيضا أراد أن يجعل للجيش أطباؤه من المصريين، وكان هذا هو الهدف الأسمى من وراء مدرسة الطب هذه. حتى لا يكون حكام مصر وكذا جيشها بحاجة إلى التداوي بأوربا في ظل تنافس استعماري معلوم الأهداف والوسائل.

جعل محمد علي مدرسة الطب هي الأخرى تحت إدارة ومتابعة الفرنسيين من خلال الطبيب كلوت بك الذي خاطبه محمد علي قائلا:" يجب أن يكون بمصر مدرسة للطب يكون تلاميذها من المصريين المخلصين، الذين يغارون على بلادهم ويحبون تقدم وطنهم. ويتوصل إلى ذلك بإنشاء مستشفى عمومي يتعلم فيه مائة وخمسون شابا ممن لهم إلمام تام باللغة العربية قراءة وكتابة ومبادئ الحساب. ويجب أن تدرس لهم اللغة الفرنسية وأنواع الطب بفروعه لاسيما الجراحة. وتكون مدة الدراسة بها أربع سنوات، يختبر التلاميذ في آخر كل سنة منها".[2] واختار لها كبار أساتذة الطب في أوربا "ومعظمهم من الفرنسيين يدرسون علوم التشريح والجراحة، والأمراض الباطنية، والمادة الطبية، وعلم الصحة، والصيدلة، والطب الشرعي، والطبيعة

---

1 - عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، المصدر السابق، ص 400.

2 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، المرجع السابق، ص 156.

والكيمياء، والنبات، وكان فيها أساتذة آخرون لتدريس اللغة الفرنسية لطلبة الأزهر".[1] ومع سنة 1841 أسند محمد علي مهمة إدارة مدرسة الطب إلى الطبيب الفرنسي بيرون لمدة أربعة سنوات إلى غاية استقالته من منصبه أواخر سنة 1845.[2]

وإضافة إلى الطب، اهتم محمد علي أيضا بالبيطرة وأنشأ لها مدرسة مجاورة لمدرسة الطب وسماها مدرسة البيطرة، وجعلها تحت رئاسة الفرنسي هامون.[3]

2- مدرسة الألسن:

بسبب الانبهار الذي حصل في محمد علي بفعل القوة الأوربية والفرنسية منها على الخصوص، والتي رأى كيف وصلت إلى ذلك التقدم الحداثي، وكيف استطاع علماؤها أن يفكوا رموز الكتابة الهيروغليفية... ومن أجل تعلم اللغة الفرنسية والاطلاع بها على تقدم العلوم الحديثة وما وصلت إليه أوربا من تقدم هددت به مصر والدولة العثمانية وكل البلاد العربية والإسلامية، أسس محمد علي مدرسة الألسن سنة 1836[4] وجعل على رأسها علي مبارك الذي قال عنها مايلي:" عرض رفاعة بك على محمد علي تأسيس مدرسة لتعليم اللغات الأوربية ينتفع بها الوطن، ويستغني بمن يتخرج منها عن الدخيل. فأجابه إلى ذلك ووجه به إلى مكاتب القطر لينتخب التلاميذ لهذا الغرض، فأسس المدرسة وعند الامتحان امتحن التلاميذ في اللغة الفرنسية وغيرها من العلوم المدرسية فظهرت نجابتهم، ثم أنشأ بها قلما للترجمة تُرجم فيه كثير من الكتب الأوربية في كل فرع من العلوم. وكان بهذه المدرسة أيضا قسم تجهيزي

---

1 - عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص 400.

2 - محمد صالح منسي، مرجع سابق، ص 67.

3 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، مرجع سابق، ص 157.

4 - عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 403.

خاص، فنبغ فيها رجال بارعون في انشاء اللغة العربية والعلوم. غير أن هذه المدرسة قد ألغيت في عهد عباس باشا الأول".[1]

3- مدرسة الهندسة:

بفعل النشاطات التي قام بها الفرنسيون على عهد الحملة وخاصة بقناة السويس والملاحظات التي سجلها مهندسوهم، ونظرا لاكتشاف محمد علي أهمية فيلق الهندسة في الجيوش وفي الحياة المدنية عن طريق الأشغال العمومية، وبفعل اقتراح أونفونتان قائد التيار السانسيموني بمصر،[2] والذي سيصبح عضوا في اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي بالجزائر، وفي ظل هذه الاهتمامات من محمد علي، أسس مدرسة متخصصة في هذا المجال سماها مدرسة الهندسة، واختار لها الخانقاه موقعا، وأسند إدارتها إلى السانسيموني الفرنسي السيد ماشيرو.[3] وكان ذلك من اقتراح أونفونتان كما ذكرنا، حين دعا المهندس الفرنسي لينان يوم: 09 مارس 1834 إلى انشاء مدرسة الهندسة بمنطقة القناطر، في إطار الاستثمار السانسيموني الفرنسي بمصر. وهو ما كان يتناسب مع أفكار محمد علي، الذي كان قد استنجد سنة قبل ذلك بمهندس إنجليزي لتدريس تلاميذ القصر العيني، ونقلهم إلى منطقة القناطر سنة 1835. وتولى تدريسهم بها الأستاذ المهندس محمد أفندي بيومي، وهو خريج مدرسة الهندسة بفرنسا مما جعل التدريس بها متشابها مع الدراسة بباريس. لأن المناخ العلمي المحيط هو واحد بين فرنسا وبين مدرسة القصر العيني (المدرس فرنسي بيومي أفندي، المنهاج واحد،

---

1 - عمر الإسكندري، وسليم حسن، المرجع السابق، ص 157.

2 - Membres du Conseil Enfantin, **Œuvres de Saint-simon et d'Enfantin**, 1ere Vol, E. Dertu, Paris, 1865, p 182 – 184.

3 - مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري، المرجع السابق، ص 54. أسلم ماشيرو بمصر وتزوج من مصرية وأخذ اسم محمد بيومي أفندي.

المنهج واحد...). كما أن هؤلاء التلاميذ هم أبناء الطبقة الحاكمة في مصر وهم حكام المستقبل فيها.[1]

وبفعل اهتمام الخبراء الفرنسيين بالاستحواذ على مشروع قناة السويس أو جعلها منطقة دولية على الأقل وبفعل اهتمام محمد علي بانشاء مدرسة الهندسة هذه ونظرا للكفاءة العلمية المتوفرة أيضا بفعل أولئك العلماء الفرنسيين، ارتفع عدد تلاميذ مدرسة الهندسة بالقصر العيني إلى أكثر من ستين تلميذا، وصار باستطاعتهم الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية بعدما جاءت شركة لينان لبناء الجسور في منطقة القناطر لولا توقف مشروع القناطر هذا مما جعل محمد علي ينقل تلاميذ مدرسة القصر العيني إلى مزاولة دراستهم بمدرسة المهندس خانة ببولاق في السنة الموالية 1836.[2] وكان اهتمام الطلبة بالدراسة بهذه المدرسة على أشده لأنه من تخرج منهم منها سيكون له المستقبل السياسي في مصر باعتبار أن أبناء حكام مصر كلهم يزاولون دراستهم بها.[3]

4- مدرسة المعادن:

أنشأ محمد علي سنة 1834 مدرسة متخصصة في المعادن وجعل على رأسها السيد لومبير وهو أحد المتخصصين في هذا المجال وكان يمارس نشاطاته بالجزائر. ومع انشاء مدرسة المهندسخانة ضمت المدرسة الأولى إلى الثانية في بولاق كما ضمت إليها مدرسة القناطر أيضا. وقد حاولت الخبرة الفرنسية ممثلة في السيدين أونفونتان ولومبير

---

1 - محمد صالح منسي، **مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي لسبس**، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، مصر، 1971، ص 65، 66.

2 - مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 54.

3 - أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت. ص 187.

ومن معهما في جعلها على شاكلة المدارس الفرنسية. وقد أصبح لومبير مدرس بها ثم مديرا لها بمساعدة حكيكيان قبل أن يتم توظيف 04 مهندسين مصريين متخصصين في المعادن كانوا قد عادوا من فرنسا دون أن يتمّوا دراساتهم بها. وقد تولى التدريس بها كل من لومبير في مواد الرياضيات والطبيعيات والكيمياء والخرائط، وحكيكيان في البناء.[1]

5- مدرسة الزراعة:

وإذا كان علماء الحملة الفرنسية ومن بقي منهم بعد خروج الفرنسيين من مصر يهدفون إلى توجيه الاقتصاد المصري وربطه بالاقتصاد الفرنسي، وخلق غزو اقتصادي فرنسي لمصر تُطبق فيه الطرق الفلاحية الفرنسية بمصر. فإن محمد علي كان يهدف إلى تحديث الفلاحة بغية النهوض بالاقتصاد المصري بعد الركود المملوكي. فأنشأ المدرسة الزراعية بنبروة سنة 1836، واستعمل فيها مختلف العلوم للخروج من الإقطاع وسياسة التيمارات التي كانت سائدة أيام عصر المماليك. وجاء لها بالمتخصصين في العلوم الفلاحية من أوربا عموما، ومن فرنسا خصوصا وجهزها بما نصحه خبراؤه فأحضر التجهيزات من أوربا أيضا، وبعد أن لاحظ عدم اقبال الفلاحين عليها واكتفائهم بممارساتهم الفلاحية التقليدية نقل مقر المدرسة إلى شبرا ووضعها تحت مسؤولية السيد ماهون قبل أن يضطر لغلقها لنفس الأسباب.[2]

كان الهدف متباينا إذن بين علماء الحملة وبين محمد علي من وراء هذه المدرسة ومن المدارس المذكورة سابقا، ولكن في نهاية المطاف سار محمد علي بنجاح إلى تحسين نوعية المحاصيل وجودتها لرفع مكانة مصر الاقتصادية ولفرض مكانتها بين دول

1 - محمد صالح منسي، المرجع السابق، ص 65، 66.

2 - مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 57.

المتوسط، حيث كان يرى إمكانيات ذلك متوفرة ولا ينقصها سوى الجهد البشري والتخطيط الرشيد. ومن بين الذين استجاب لهم محمد علي وطبق أفكارهم من أجل بناء نهضته في مصر مستغلا الطمع الفرنسي فيها نذكر جوميل الذي كان وراء جلب محمد علي القطن من الهند سنة 1821، وتوسيع دائرة زراعته والاهتمام به حتى صار من أهم منتوجات مصر الزراعية، ومن أهم ثرواتها الاقتصادية على الإطلاق. كما شجع محمد علي تربية دودة القز والاهتمام بها وخاصة في الوجه البحري وغرس لها هناك أكثر من ثلاثة ملايين شجرة توت. هذا إضافة إلى زراعة القنب بغرض استعمالها في الصناعة وفي الخدمات اليومية، لأنها الأداة الأساسية لصناعة الحبال لا سيما الموجهة للأساطيل. كما جاء بالعمال المتخصصين من آسيا الصغرى للاشتغال في الغابات للحصول على الأخشاب من أجل صناعة السفن.[1]

ولتنشيط الإنتاج الزراعي استثمر أيضا محمد علي في الأطماع الفرنسية الهادفة إلى توجيه الاقتصاد المصري توجيها يخدم الاقتصاد التجاري الفرنسي على حساب الاقتصاد المعاشي للشعب المصري، من خلال أطماع علماء الحملة في صورة كل من المهندسين الفرنسيين كوستا وماسيه اللذين استغل محمد علي أطماعهما الاستعمارية هذه في شق ترعة المحمودية بين رشيد والإسكندرية لربط القاهرة بالنيل سنة 1819.[2]

6- المدرسة الحربية:

أنشأها محمد علي سنة 1816 من دون العنصر المصري، فقد ضمت شباب وأطفال المماليك الذين كانوا في خدمتهم قبل مجزرة القلعة. وجه محمد علي هؤلاء الشباب إلى مدرسة القلعة فتعلموا بها القرآن الكريم واللغة التركية إضافة إلى الفروسية

---

1 - محمد صبري، مرجع سابق، ص 49.

2 - نفسه، ص 50.

ومختلف التدريبات العسكرية. قبل أن يرسلهم إلى المدرسة المستحدثة وهي مدرسة الأورطة. وكذلك مدرسة القصر العيني التي أرسل إليها حوالي 500 تلميذا من الأتراك والشراكسة والأرناؤوط والأكراد واليونانيين والأرمينيين. ولم يضم هذا العدد مصريا واحدا "ليتعلموا القرآن والكتابة والقواعد اللغوية والآداب التركية والفارسية ومبادئ اللغة العربية والحساب والهندسة والجبر والرسم واللغة التليانية (الطليانية) لأنها كانت لغة معظم مدرسي العسكرية الناشئة وجعل اللغة التركية أساس التعليم كله".[1]

بفعل الظروف الدولية السائدة آنذاك والتي يميزها التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني على الضفة الجنوبية للمتوسط ، وكذا أطماع محمد علي في تقوية مصر لاستخلاف الدولة العثمانية على عرشها. كان محمد علي مستعجلا في استحداث الجيش، ولذا، ولما رأى أن عملية بناء الجيش وتكوينه بهذه الطريقة ستطول مقارنة مع خطته في تحديث الجيش، أرسل سنة 1826 البعثات العلمية إلى ليفورنو وروما وميلانو وفلورونسيا والهدف من ذلك هو تعلم فنون الحربية الحديثة والهندسة وصناعة بناء السفن والطباعة. كما أرسل سنة 1828 بعثة إلى إنجلترا بغرض دراسة الهندسة المدنية والميكانيك وعلم الملاحة البحرية وهندسة الآلات المائية.[2]

1 - إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 27.

2 - نفسه، ص 173.

2- التأثير في الجزائر:

في إطار عملهم على اخضاع الجزائر والاستيطان بها انشغل الفرنسيون أولا بالقضاء على المقاومة الشعبية، قبل أن يحولوا اهتماهم إلى التعليم. ثم ما لبثوا أن عادوا إلى رسم خطط التعليم وهندستها على الطريقة التي تخدم سياستهم الاستعمارية وهي سياسة السانسيمونيين خلال تلك الفترة. فبدأ جنرالات فرنسا ومستشاروها وعلى رأسهم توماس أوربان وهو أحد أعضاء اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر بصفة مترجم رفقة أستاذه وقائد التيار السانسيموني أونفونتان، الذي كان من أعضاء اللجنة هو الآخر "يكتبون التقارير عن وضع التعليم عند المسلمين (الجزائريين) وموقفهم من المدرسة الفرنسية عموما. ومن هذه الكتابات تقرير الجنرال بيدو، وتقرير فاليري، وتقرير الجنرال دوماس، وتقرير ليبيشو، ثم تقرير ديهو تبول. ففي فترة الأربعينات من القرن الماضي (يقصد ق 19) نصبت لجان رسمية، وزار الجزائر أمثال أليكس دي طوكفيل، وخرجوا جميعا برأي عن تجربة التعليم في الجزائر ماضيا وحاضرا. ويتلخص هذا الرأي فيمايلي:

1- الاستمرار في اهمال التعليم العربي الإسلامي وعدم رد الأوقاف إليه، رغم تشبث السكان به ومقاطعتهم المدرسة الفرنسية.

2- انشاء تعليم مزدوج خاص بالجزائريين تدرس فيه اللغة العربية على أن تكون فيه الفرنسية وعلومها هي السيدة، ابتداء من سنة 1850.

3- ترك التعليم في الزوايا الريفية والمعمرات على ماهو عليه مع مراقبة برامجه ومعلميه حتى لا تكون الزوايا مراكز لمعاداة الفرنسيين. وقد اعترفت جميع التقارير بأن التعليم العربي الإسلامي كان منتشرا بين الجزائريين بشكل ملفت

للنظر قبل الاحتلال، وإنهم بقوا متشبثين به رغم مصادرة الأوقاف وهجرة العلماء أو نفيهم".[1]

وتحقيقا للفرنسة وطمس الهوية الأصلية للشعب الجزائري، وبناء على الدراسات المعمقة التي قام بها كل من بيليسيي وكاريت ودو نوفو وأونفونتان و بيربروجر وبمساعدة أعمال فيرو وفايسات وشيربونو ودو سلان وأوربان وغيرهم مما ذكرنا سابقا. سارعت الإدارة الفرنسية بالجزائر إلى تغيير طبيعة ومحتوى التعليم الذي كان سائدا خلال العهد العثماني. والذي حتى ولو كان تعليما تقليديا أي تعليما محافظا إلا أنه كان منطلقا من خصائص الحضارة الشرقية التي كان أساس التعليم فيها القرآن وعلوم الحديث واللغة العربية وما اتصل بهم. وهذا ما كان الفرنسيون يعملون على فصله عن المجتمع الجزائري باسم تحديث أساليب وطرق التعليم. وأي تعليم؟ إنه التجهيل أو التعليم المقتصر على عدد محدود من التلاميذ بغية غسل أدمغتهم من كل خصائص الحضارة الشرقية العربية الإسلامية بما فيها الخصائص الأمازيغية لأولئك الصبية الجزائريين. واستبدالها بثقافة تنصيرية تغريبية بعيدة عن هويتنا وخصائص حضارتنا. ولذا فإننا نقول هنا أن زيادة عدد التلاميذ في هذه المدارس لا يعني الحكم الإيجابي على تمدرس أبناء الجزائريين، وإنما يعني تفسيرا سلبيا وهو أن عدد الذين أصبحوا فريسة للتغريب والسلخ الحضاري صار أكبر. وحتى ولو كان التعليم بالجزائر بعيدا عن مستوى طريقة التدريس الأوربي الذي بدأ يتميز بالحداثة حين طوّر في المحتوى وفي المناهج... إلا أنه كان على الأقل يضمن أسس الهوية وهي الدين الإسلامي، واللغة العربية، والثقافة الأمازيغية... أما مع السياسة التعليمية الفرنسية فكانت عملية الافراغ والملأ لدماغ التلميذ الجزائري. وعملت فرنسا بذلك على أوربة

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 03، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009، ص 21. و 318 وما بعدها.

وفرنسة محتوى ومنهاج التدريس من شرقي تقليدي أصيل إلى غربي فرنسي دخيل معدّ خصيصا لخدمة المصلحة الاستعمارية بالجزائر.

وفي إطار تحقيق الفرنسة والتغريب، لعب علماء الحملة الفرنسية الجزائرية على مختلف الأوتار. فاهتموا أولا باللسان الأمازيغي فجعلوا له قاموسا، وذلك انطلاقا من فكرة أونفونتان القائلة بتقسيم المجتمع الجزائري إلى أصول عرقية.[1] والمنطلقة أيضا من كتابات بيليسيي القائلة بأن المجتمع الجزائري ينقسم إلى خمس فئات اجتماعية أربعة منها أمازيغية وهي القبائل والشاوية والتوارق والشلوحة، والخامسة عربية وهي العنصر العربي الدخيل حسبه والقادم من المشرق العربي.[2] وهنا تبدو محاولات التأثير والطمس ومحاولة التفتيت واضحة جدا في لغة وأساليب الفرنسيين.

والأغرب من هذا كله، ربط علماء الحملة الفرنسيون مسار تنفيذ سياسة الاحتلال بنجاح عمليات البحث العلمي الذي انكبوا عليه بالجزائر لأنهم كانوا يعلمون أن كل تلك المراسيم والقوانين وحتى مشاريع القوانين لم تكن لتتم دون العودة إلى ما تم انجازه في مجال الأبحاث التي تكفلت بها لجنة استكشاف الجزائر العلمي التي لم تكن موسوعتها قد طبعت بعد. فقال غوستاف ميرسييه:"إن البحث العلمي سار جنبا إلى جنب مع الاحتلال (العسكري)، وإن الاحتلال العلمي قد سار جنبا على جنب تلقيح الأرض".[3]

---

[1] - Enfantin, **Colonisation de l'Algérie**, Brnard, Paris, 1843.

[2] - Péllissier, Mémoires Historiques et Géographiques sur l'Algérie, Op. Cit, p 237.

[3] - غوستاف ميرسييه، مدخل إلى الجزائر، 1956، ص 326، بكتاب: سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 06، ص 87.

من أجل ذلك، ومباشرة بعد ظهور نتائج الأعمال الأولى لعلماء الاحتلال مع سنة 1843 جاءت الضربة الكبرى للتعليم بالجزائر من خلال ضرب مؤسسات الأوقاف التي هي المتكفل بالجانب المادي للتعليم. وكان ذلك إثر قرار 23 مارس 1843 الذي ألحق الأوقاف بأملاك الدولة. مما جعل المؤسسات الثقافية الجزائرية سواء منها الزوايا أو المساجد، وسواء كان ذلك بالريف أم بالمدينة. تنتهي إلى الضعف لاسيما بعد تشتت المعلمين.[1]

مع سنة 1845 بدأت فرنسا في تطبيق نظامها التعليمي بالجزائر، فوضعت -تبعا لأوامر بيليسيي- المدرسة تحت الإشراف الفرنسي مباشرة، وأبعدت عن إدارتها كل من هو جزائري. رغم أن مستشاري الجنرالات آنذاك كانوا يدعون إلى أن يكون المدير فرنسيا يساعده أحد الجزائريين. وهو ما نادى به أوربان واقترحه على الجنرال بيدو، وكذلك نيغريي، ثم فالي في النهاية. أيام استئناف الحرب من جديد بين الجيش الفرنسي وجيش الأمير عبد القادر سنة 1841. ومعروف أن أوربان كان من بين أكبر المنظرين السانسيمونيين وهو التيار الساهر على كتابة موسوعة استكشاف الجزائر العلمي.[2]

في ظل هذه الإستراتيجية، وبعد الدراسات التي وصل إليها كل من بيربروجير من خلال ترجمته لرحلة الدرعي واكتشاف بعض عادات وتقاليد المجتمع الجزائري لاسيما بالمنطقة الصحراوية الجزائرية. وكذلك من خلال ما وصل إليه من مخطوطات تتعلق بتاريخ الجزائر أثناء مرافقته للحملة العسكرية على تلمسان ومعسكر وقسنطينة، مكنته من الاطلاع على خصائص المجتمع الجزائري وكيف يتم التأثير فيه. فكان كل

---

1 - عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 43، 44.

2 - George Voisin (Thomas Urbain), **l'Algérie pour les Algériens**, Michel Lévy frères, Paris, 1861.

ذلك مفاتيح أمامه لإرشاد سير الإدارة الفرنسية وجيش الاحتلال وهو الذي واصل مرافقته له، وزار وادي سوف فيما بعد، واكتشف كتاب العدواني وما فيه من عادات وتقاليد ونفسيات المجتمع الجزائري. كانت كلها أيضا زادا علميا آخر خدم الإدارة الفرنسية خدمة كبيرة في بسط نفوذها وسيطرتها على الجزائر عموما وعلى الصحراء وكذلك تونس وليبيا أيضا.

في هذه الظروف وبتدخل من السانسيموني الآخر أورليان تم تكليف الجنرال شانغارنييه بتسيير الحكومة العامة بالنيابة قبل أن يصبح بصفة رسمية خلفا لكافينياك. وهنا وإضافة إلى تلك الاستشارات من توماس أوربان المكلف بتسيير ملف التعليم العمومي.[1] والذي أرسل في ذلك مذكرة إلى الدوق أومال (أخ أورليان كلاهما أبناء لويس فيليب) في 25 نوفمبر 1847 عن طريق مصالح الوزير تريزل (Trezèl) محذرا من ترك التعليم بالجزائر دون أي رقابة للدولة لأنه إذا كان قد شكل خطورة على الدولة العثمانية وهي دولة مسلمة، فإن عدم رقابته يشكل خطرا كبيرا على فرنسا وهي دولة مسيحية. بل وتركه دون مراقبة هو مجازفة حقيقة.[2] وفي ذلك دعوة إلى احداث ذلك التأثير الذي ينبني أساسا على التغريب، ومحاربة التوجه الإسلامي، وكذا العربية والأمازيغية، وكل خصائص الحضارة الشرقية بالجزائر.

وبناء على ذلك، صرح الدوق أومال الذي حكم الجزائر بين أكتوبر 1847 و مارس 1848:" إن تأسيس مدرسة هو أهم من استعمال فيلق عسكري لإقرار الأمن".[3] وكان عدد التلاميذ المتمدرسين مع بداية سنة 1846، هو 4562 تلميذا، ثم

---

[1] - إيفون تورين، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830 – 1880**، ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 163، 164.

[2] - المرجع نفسه، ص 172، 173.

3 - George Voisin, Op, Cit, P 45.

7347 سنة 1847، وارتفع إلى 8334 تلميذا سنة 1848، وإلى 8828 تلميذا سنة 1849، ثم إلى 9679 تلميذا مع سنة 1850. وذلك دون احتساب تلاميذ المستوطنات الفلاحية المنشأة سنة 1848 والتي تحصي بين 2000 إلى 3000 تلميذ.[1] وللتذكير هنا وكما أشرنا من قبل أن زيادة عدد التلاميذ لا يعني نجاح التعليم والابتعاد عن الجهل، وإنما هو نجاح الفرنسة والعمل على فرنسة أكبر قدر ممكن من التلاميذ من أبناء الجزائريين. ولذا كان الدوق أومال يعتبر أن المدرسة الواحدة أحسن وأكثر فعالية في تنفيذ أهداف الحملة من فيلق عسكري بأكمله.

وبغية تحقيق التأثير الفرنسي المتمثل في التغريب والفرنسة ظل التعليم إلى غاية 1848 تابعا لوزارة الحربية، يمثله بها مفتش المدارس الابتدائية فهو (المفتش) مسؤول أمام وزير الدفاع ويمارس مسؤولياته عن مدير المدارس الابتدائية حيث يستمد المعلومات المتعلقة بقطاعه. وظل الأمر كذلك إلى غاية انطلاق أكاديمية الجزائر في ممارسة نشاطاتها في الفاتح من أكتوبر سنة 1848.[2]

1- M. G. Tableau 1846, Op. Cit, p 189.

2 - Ibid, p 189.

1- تنظيم التعليم وفق الأهداف الاستعمارية:

منذ بداية نشاط علماء جيش الاحتلال بالجزائر كان هدفهم الأسمى هو استهداف العلماء والتعليم بالجزائر، فبالانتقام من العلماء وقتلهم أو طردهم ونفيهم، كانوا يخططون لجعل الشعب الجزائري يعاني من فراغ كبير في الثقافة الوطنية. وبالتالي تسهيل عملية اخضاعه بالقضاء على مقوماته الحضارية التي يعتبر التعليم والعلماء أساسها.[1] ولذا كان أول هدف لبيليسيي وبيجو، وكذلك أونفونتان وأوربان، هو الدعوة إلى إقامة نظام تعليمي يخدم الاستعمار الفرنسي بالجزائر، يكون فيه الإنسان الجزائري في درجة نصف متعلم. لتسهيل عملية التشارك التي بنى عليها السانسيمونيون عملهم الاستعماري بالجزائر. وهم كما هو معلوم التيار المسيطر على انجاز الموسوعة. وبفعل مؤلفي الموسوعة هؤلاء وبتأثير مباشر من أوربان الذي كان يخدم شيخه أونفونتان الذي غادر الجزائر لظروف صحية سنة 1843 بعد أن ألف بها كتابه المذكور سابقا وهو "احتلال الجزائر"، أصدر الجنرال راندون مرسوم 30 سبتمبر 1850 القاضي بتأسيس مدارس كبرى بالجزائر هي المدارس الشرعية الثلاث. والتي هي مدارس ابتدائية، وتبعه بمرسوم ثاني يؤسس وينظم المدارس العربية – الإسلامية. كما طبق راندون رأي مستشاره أوربان والسانسيمونيين، الذين أشاروا عليه بتعيين مدير فرنسي يحمل كفاءة تدريس اللغة العربية، وينوب عنه جزائري من الطيعين للإدارة الفرنسية. ويعد ذلك محورا هاما في مشروع السانسيمونيين التشاركي الذي نادوا به لتطبيقه بالجزائر. ألا وهو اشراك الجزائريين في العمل الإداري وفي غيره، على أن يكون الأوربي قدوة وموجها، والجزائري مقلدا وتابعا. لأن الهدف من انشاء هذه المدارس هو خلق تأثير فرنسي بالجزائر من خلال "إعادة الثقة للمغلوبين (الجزائريين) وجلب الطلبة الذين كانوا من قبل يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية، وخصوصا

1 - عبد القادر المجاوي، إرشاد المتعلمين، دار زمورة، الجزائر، 2011، ص 13.

المغرب. والمقصود من المدارس تكوين المترشحين للوظائف المتصلة بمصالح الدين والقضاء والتعليم العام للأهالي وللمكاتب العربية".[1]

وتم من خلال هذا المرسوم تأسيس المدارس العربية – الفرنسية على عهد الجنرال شرام الذي اعتبرها نجاحا للعمل العسكري والعلمي المدروس مما يجعلها بداية للاستقرار الفرنسي ونجاح مخططات التهدئة لا سيما بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، فقال عنها:"إن الظروف الحالية، وبعد حرب دامت 17 سنة، فإنه يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية وارساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر".[2]

تأسست المدارس الشرعية الثلاث إذن بمرسوم 30 سبتمبر 1850، وطبق فيها الجنرال راندون وصية العسكريين من السانسيمونيين كما رأينا. وهي تكليف مدير فرنسي يحسن اللغة العربية بإدارتها وبالتدريس بها، ويساعده معلم عربي من الطيعين للإدارة الفرنسية، "يتعلم فيها الأطفال القرآن مثل المدارس الأهلية وأيضا القراءة والكتابة في كتب موضوعة تحت الرقابة الاستعمارية، فيدرسون المفاهيم الحسابية، التاريخ والجغرافيا، الرسم، أيضا تكوين فرق موسيقية للأغاني الوطنية، التي تغنى كل يوم من طرف هؤلاء الأطفال".[3] والمقصود هنا بالأغاني الوطنية هي ترديد الأناشيد الفرنسية، كما أن تدريس القرآن الكريم وكل ما له صلة به وباللغة العربية والتاريخ

---

1 - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 03، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، ص 370.

2 - كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850 – 1951**، مذكرة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008، ص 35. ويذكر كمال خليل أن هذه المدارس أنشئت بمرسوم 14 جويلية 1850.

3 - المرجع نفسه، ص 35.

والجغرافيا بصفتهم أسس الهوية الجزائرية، كل ذلك كان يتم تحت توجيه فرنسي ورقابة عالية. ولذا اضطر الجزائريون إلى الامتناع عن تدريس أبنائهم.

وكانت هذه المدرسة من تخطيط كبار منظري التيار السانسيموني كما رأينا من خلال اقتراحات أومال الذي فضلها عن فيلق من الجيش، وكذلك بيدو الذي حدد الهدف منها بقوله:"الاستيلاء على إدارة التعليم وتوجيهه". هذا إضافة إلى دور كل من كاريت وبيليسيي. ولذا جاءت لتخدم هدفا استيراتيجيا هاما سار عليه هذا المذهب ألا وهو مهمة تدجين المجتمع الجزائري وتذويبه في البوتقة الفرنسية، ولذا قال أحد المسؤولين الفرنسيين سنة 1861:" إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية الفرنسية هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرة".[1]

كما تم أيضا تأسيس 10 مدارس عربية – فرنسية نص عليها مرسوم 14 جويلية 1850 بينها ستة للذكور وأربعة للإناث بكل من مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة ومستغانم والبليدة، يقوم بالتدريس فيها مدرسان الأول خلال الفترة الصباحية وهو جزائري، والثاني في الفترة المسائية وهو فرنسي. أما المواد المدرسة فهي: العربية والفرنسية ومادة الحساب باللغة الفرنسية.[2]

لقد كانت هذه الإجراءات كلها من أجل مسح الخصوصيات الثقافية الشرقية من أدمغة التلاميذ الجزائريين لتكوين خلف يسير بالجزائر إلى بوتقة التفرنس والتغريب والعلمانية. وكان ذلك من تخطيط وتدبير أوربان الذي أشارت إليه التقارير الفرنسية خلال هذه الفترة بقولها:"لعب إسماعيل أوربان دورا رئيسيا بخصوص المسائل المتعلقة

---

1 - المرجع نفسه، ص 36.

2 - حلوش، مرجع سابق، ص 51.

بالمدارس والعبادة، حيث صار يسير غالبية الملفات المرتبطة بالتعليم العمومي. وقد قال دولافيري شخصيا، بشأن مذكرة 13 مارس 1850 التي أعدها أوربان إنه اعتمد كثيرا عليه وعلى بليمار (Bellemare) إنهم يتقنون لغة البلاد. وقد تمكنوا بعد إقامة طويلة في إفريقيا من التعرف على حاجيات ومصالح الأهالي. كما بإمكاننا أن نقرأ على هامش بعض المشاريع: ما رأي السيد أوربان؟" دون أن نعرف من كان يحرص على معرفة وجهة النظر هذه، أهو دُومَا أم الوزير؟".[1] وأنا باستطاعتي هنا أن أؤكد الأمر وهو أن الذي كان يحرص على معرفة رأي أوربان هو الوزير شخصيا لأن الوزير راندون كانت تجمعه علاقات حميمية مع أوربان. وكان أوربان يكتب التقارير على حسب ما يرى للوزير شخصيا. ثم يتبنى الوزير ذلك ويمضي عليها دون مناقشتها لثقته في أفكار أوربان. كما كان دوماس على غير وفاق مع أوربان ولذا كان دوماس الشخص الوحيد الذي لم تطب لأوربان المعاملة معه كما جاء على لسان أوربان.[2] كما أن مرسومي سنة 1850 اللذين أمضاهما راندون كان كلاهما من تدبير أوربان أيضا، لأنه هو من أرسل رسالة في ذلك إلى باريس ولم تتم معالجتها إلا في سنة 1850 رغم أن ميزانيتها كانت جاهزة منذ 1847. وقد كان محتوى تلك الرسالة وتلك التوجيهات المقترح تطبيقها في مجال التعليم هي السياق التاريخي لصدور المرسومين.[3]

---

1 - إيفون تورين، مرجع سابق، ص 163، 164.

2 - للمزيد من الاطلاع حول الموضوع يرجى العودة إلى كتابنا: الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر 1833 – 1870، مرجع سابق.

3 - إيفون تورين، مرجع سابق، ص 165.

لقد أراد علماء الحملة ممثلين هنا في جهود أوربان أن يجعلوا من التعليم وسيلة أخرى لإدماج الجزائريين وتذويبهم في بوتقة الحضارة الفرنسية. "وقد جاء في أحد التقارير الفرنسية أن للمدارس الشرعية - الفرنسية "صبغة سياسية" وأنها لكذلك".[1]

1 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 03، المرجع السابق، ص 373.

2- انشاء أكاديمية مدينة الجزائر:

من أجل التمكين للتعليم والتحكم فيه وتسييره وفق ما يخدم أهداف الاحتلال وكذا بسبب خصائص المدنية الحديثة التي أصبحت عليها الدول الأوربية من تأسيس الأكاديميات في مختلف مجالات الحياة، تأسست أكاديمية مدينة الجزائر رسميا بموجب قرار السلطة التنفيذية الذي أمضاه السانسيموني لامورسيير بتاريخ 22 جويلية 1848 بالاعتماد على دراسات بيدو وأومال وقد كان أورىان هو من يعد لهما التقارير. ثم أكده المرسوم الصادر بتاريخ 07 سبتمبر 1848 وذلك أيام فترة حكم اللواء ماري مونج من جوان إلى 20 سبتمبر 1848 قبل أن يخلف اللواء فيالا شارون (Viala Charon) بين 20 سبتمبر 1848 ونوفمبر 1850. وكانت تتبعها مدارس المقاطعات الثلاث قسنطينة ووهران إلى جانب الجزائر ولها وصايتها بمجلس الحكومة وهو تابع مباشرة إلى وزارة التعليم العام.

لم يكن هناك منصب مفتش عام للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين رغم وجود ذلك بالنسبة للتعليم الأوربي وكان يمثله آنذاك المفتش لوبيشو (Lepescheux) ولذا كان مدير التعليم العام بمجلس الحكومة وبمساعدة عون له يشرفان على تسيير كامل قطاع التعليم بمختلف مستوياته، باستثناء المدارس الإسلامية التي بقيت تابعة لوزارة الحربية وكان تحت رقابة عالية من طرف الحاكم العام. كما كان التعليم الابتدائي أيضا متابعا من طرف مفتش ومساعدين اثنين يساعدانه في ذلك، حيث كان المفتش يقيم بمدينة الجزائر فيما يقيم مساعداه أحدهما بقسنطينة والثاني بوهران.[1] وقد

1 - M. G, Tableau 1846, Op. Cit, p 189.

ظل الأمر على هذه الحال حتى صدور مرسوم 31 أكتوبر من سنة 1863 الذي أسس منصب المفتش العام للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين.[1]

لقد كانت إذن مسألة صياغة القوانين المسيرة للتعليم الأهلي بالجزائر وتنظيمه من أفكار أوربان المتكفل بقضايا التعليم آنذاك من جهة، وكذا وزير الحربية روليير (Rulluere) سنة 1849 من جهة أخرى. فقد أرسل أوربان مذكرة أخرى من أجل توجيه التعليم الأهلي بالجزائر وفق ما يخدم أهداف الاحتلال، وهو ما يسميه الفرنسيون اصلاحا. وكان ذلك في 05 جوان 1849 وقد كان حينها أوربان متوليا أمر الشؤون الأهلية بمصالح الحكومة العامة من مارس 1845 إلى ديسمبر 1860. وقد جاء فيها:"إن السياسة الحذرة والأكثر ملاءمة لمصالحنا تفرض علينا اصلاح التعليم عند الأهالي، بالشروع في التغييرات التي يحتاجها بواسطة التدابير الضرورية. وينبغي أخذ زمام المبادرة بترسيخها بخطوات منتظمة، ونشر التعليم بكيفية واسعة، ليس فقط بالنسبة لسكان المدن، بل حتى لأطفال القبائل، حيث تنعدم المدارس".[2]

وبناء على تلك المذكرة صدر مرسوم 24 ديسمبر 1849، ومرسوم 24 جانفي 1850 بعد مناقشتهما في جلستين متتاليتين للبرلمان.[3] ولابد من الإشارة هنا إلى أن تأثيرات المدرسة في السياسة كانت كلها من تخطيط هؤلاء السانسيمونيين فقد جاء في كتاب تورين تحت عنوان المدرسة والسياسة مايلي:"إن المشاريع التي أخذت مدتها تطول في الجزائر كانت تتبع بنوع من القلق من جانب وزارة الحربية. وكانت أسماء بيدو وأومال –اللذين كانا شاهدين في الغالب- تغطي سياسة للوسائل هي أقرب إلى

---

1 - عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 52.

2 - إيفون تورين، مرجع سابق، ص 175.

3 - نفسه، ص 178.

اقتراحات الجنرال بيليسيي، أو نوايا المصالح المدنية منها إلى الذين بعثوا السياسة المدرسية. وبامتلاكها للمشاريع المحررة في العاصمة الجزائرية، تمكنت الوزارة من التحرك وهي على بينة من أمرها، وتوجيه رأي اللجنة الاستشارية من أجل الجزائر المتواجدة في باريس. وفي الأخير اقناع الأمير الرئيس بالانضمام إلى وجهة نظرها".[1] وهي وجهة نظر أولئك الجنرالات المذكورين والمنظرين لهم وهم: بيدو، أومال، بيليسيي، أورباني. وكلهم من كتاب الموسوعة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي ومن الساهرين على انجاح عملها. وكان التنظيم على الشكل التالي:

1- المدارس العمومية للذكور:

من أجل توظيف المدرسة في تغريب المجتمع الجزائري سارعت الإدارة الفرنسية بدعم من علماء الحملة إلى فتح المزيد من المدارس التي كانت مهمتها تكمن في استقبال التلاميذ بغية غرس الثقافة الفرنسية وليس بغية تعليمهم وابعادهم عن الجهل كما قد يتصور. ولذا فخلال سنة 1845 كان عدد هذه المدارس يقدر بـــ 18 مدرسة بمقاطعة الجزائر و 04 مدارس في كل مقاطعة من المقاطعتين الأخرتين. أما مع سنة 1848 فقد بلغ عدد المدارس العمومية للذكور 30 مدرسة بمقاطعة الجزائر و 10 مدارس في مقاطعة قسنطينة، فيما أحصت وهران خلال السنة نفسها 08 مدارس. أي بمجموع 48 مدرسة منها 21 مدرسة مختلطة بسبب وجود مدارس للإناث في تلك النواحي القريبة. وهذه المدارس المختلطة 17 منها بمقاطعة الجزائر و 04 الباقية بمقاطعة قسنطينة. وقد كانت مدارس مدينة الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة الأكثر أهمية لأن الواحدة منها كانت تحصي بها أكثر من 100 تلميذ.[2]

---

[1] - نفسه، ص 182.

[2] - Tableau 1846, P 189, 190. والملاحظ أن الإدارة الاستعمارية قد أشادت بالتعليم الابتدائي واعتبرته مهما ووفرت له بالمقابل كل الظروف وذلك لتسهيل عملية التأثير على الأطفال بالجزائر

2- المدارس العمومية للإناث:

كان عدد هذه المدارس مع بداية التطبيق العملي للتعليم الفرنسي بالجزائر سنة 1845، 11 مدرسة، ولنفس الأهداف التي ذكرناها سابقا، وهي تحقيق غسيل أدمغة أبناء الجزائريين من خصائص الحضارة الشرقية واستبدالها بالفرنسة وخصائص الحضارة الغربية، ارتفع عددها سنة 1848 إلى 20 مدرسة ابتدائية منها 11 بمقاطعة الجزائر، 05 بمقاطعة وهران، و 04 مدارس بمقاطعة قسنطينة.

ضمت هذه المدارس سنة 1845 ما عدده 1254 تلميذة بمدينة الجزائر و 581 بمقاطعة وهران و 522 بمقاطعة قسنطينة أي بمجموع 2357 تلميذة انتقلت منها 1388 فقط إلى المدارس العامة خلال سنة 1845. وتبعا لنفس الأهداف المسيحية التي تعمل هذه المدارس على خدمتها، خضع التعليم بهذه المدارس ولاسيما بمدينة الجزائر إلى تأثير الأخوات البيض لسان فانسان دو بول (Saint-Vincent_de_Paule) إضافة إلى زياراتهم المتعددة إلى مدارس وهران وسكيكدة وعنابة وقسنطينة والبليدة. مدعمين أيضا بنشاط الأخوات البيض من فالانس. ومما سهل لهم نشاطهم هذا تواجد 11 مديرا من 20 مدير المذكورة مدارسهم ينتمون إلى الاتجاه الديني. فيما يختلف عنهم التسعة الباقون بانتمائهم إلى التيار اللائكي.[1] وبالتالي كان أبناء الجزائر بين تأثيرين إما التأثير الديني المسيحي، وإما التأثير اللائكي. وكلاهما يخدم نفس الهدف الذي جاءت من أجله الحملة الفرنسية وأهدافها الاستعمارية والتغريبية والتمسيحية.

والحاقهم بالمدارس الفرنسية أو الحق اليتامى بمدارس الأمومة أو المدارس العامة للاجئين ومن ثم تخريج أسر وقرى هجينة تربى تربية مسيحية محضة وهو النموذج الذي كان يعمل عليه الحاكم العام بيجو آنذاك.

1 - M. G. Tableau 1846, Op. Cit, p 191.

3- مدارس الأمومة أو المدارس العامة للاجئين: شبه مستشفيات:

بعد اهتمام علماء الحملة بضرورة تدجين المجتمع الجزائري، والعمل على خلق فئة من الأطفال المتمدرسين تسير في فلك الفرنسة والتغريب واللائكية، ومحاولة اعداهم للمستقبل ... مسّ تفكيرهم أيضا الأمهات الجزائريات، وكذا عامة الشعب البسيط من خلال التوجه إلى المستشفيات، واستغلال ظروف الحاجة والفاقة والمرض، لتمرير مشروع نشر المسيحية ومشروع الفكر اللائكي. خاصة وأن هذه المدارس كانت متعددة المهام، فهي تمارس مهمة التدريس كما أنها تعمل أيضا على شكل مستشفيات.

وتشير الإدارة الاستعمارية إلى أنه مع سنة 1845 لم يكن بالجزائر سوى أربعة قاعات لاستقبال اللاجئين بكل من مدينة الجزائر وعنابة وسكيكدة ووهران. ثم أنشأت سلطات الاحتلال أربعة مدارس أخرى، اثنتان منهم بمدينة الجزائر وواحدة بالبليدة والأخرى بقسنطينة. وعمدت الإدارة الاستعمارية إلى الحاق هذه المدارس الثمانية بالمدارس العمومية للإناث. وكانت تضم في مجموعها 1197 تلميذا منها 492 من الذكور، و 705 من الإناث.[1] وكل تلك المدارس كانت تخدم نفس الأهداف التي تكلمنا عنها في الفقرة السابقة.

4- المدارس الخاصة للذكور:

تحت نفس الأهداف المذكورة سابقا، أسست هذه المدارس التي كان عددها سنة 1845، 06 مدارس تضم 1129 تلميذا يشرف على تأطيرهم فريق كله من اللائكيين، باستثناء مدرسة بن عكنون المخصصة لليتامى، ومثيلتها بقسنطينة اللتين كانتا تحت إدارة الأخوات البيض من معهد ليون. وفي ذلك الدليل الواضح كيف أن التلاميذ

1 - Ibid, p 191.

يشرف عليهم لائكيون لتربيتهم تربية لائكية.[1] فيما تشرف الأخوات البيض على اليتامى لتربيتهم تربية مسيحية، وهم المحتاجون إلى العطف والحنان بسبب اليتم.

5- المدارس الخاصة للإناث والأمومة:

ودائما وتحت الأهداف نفسها، كان الجنرال بيجو ساهرا على القضاء على مقومات الشعب الجزائري، وارهاقه من أجل خدمة أهداف فرنسا الاستعمارية. ولذا عمل على تدعيم سياسة التنصير، وركّز عمله على الأطفال اليتامى وعلى المرأة في عملية غسل للمخ. فكان يوصي الممرضات الفرنسيات بالتعامل بلطف ويسر مع المريضات الجزائريات وترغيبهن في النصرانية. فكانت حكمتهن ولطفهن وحكمة الأطباء الفرنسيين في التعامل مع المرضى الجزائريين جعلت الأهالي يرون في كل طبيب حكيم كما قال أبو القاسم سعد الله. وبلغ عدد مدارس الإناث سنة 1845، 23 مدرسة تضم 1476 تلميذة، يدير 19 مدرسة منها مؤطرين لائكيين فيما تدير الأخوات البيض المدارس الأربعة الباقية.[2] وذلك لأن حركة التبشير المسيحي قد نشطت بالجزائر خلال هذه الفترة انطلاقا من الأسقفيات التي تأسست ابتداء من سنة 1838 عن طريق الأسقف دوبوش الذي مهّد في الوقت الذي لم تكن بالجزائر ولا مدرسة من هذا النوع قبل سنة 1845 بدأت تظهر حين تأسست ثلاثة مدارس بعد هذا التاريخ استقبلت 210 أطفال من فئة الذكور و 110 طفلة.[3]

1 - M. G, Tableau 1846,Op. Cit, p 191.

2 - Ibid, p 191.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 293 وما بعدها. وكذلك:

Tableau 1846, p 191.

3- التعليم الثانوي: 21 سبتمبر 1848:

لم يكن التعليم الثانوي ليخرج عن تلك الأهداف والمرامي التي كان يخطط لها علماء الحملة. وقد كانت الجزائر سنة 1846 تحصي ثلاث ثانويات تعطي دروس مستوى التعليم الثانوي وهي مدينة الجزائر، عنابة، سكيكدة. وقد توقفت كل من مؤسستي عنابة سنة 1848، فيما توقفت مؤسسة التعليم الثانوي بسكيكدة في السنة الموالية وذلك على إثر تحويل مدرسة مدينة الجزائر إلى ثانوية بقرار من السلطة التنفيذية صادر في 21 سبتمبر 1848. وقد كانت هذه المدرسة تابعة منذ الاحتلال إلى أسر فرنسية، حولتها جذريا إلى مؤسسة أوربية خالصة، فغيروا رجالها، وبدلوا برامجها، ومستوى وطبيعة التدريس بها. ونشير هنا إلى أنه تم فرض اللغة العربية العامية كمادة تدرس بهذه الثانوية.[1]

بلغ عدد تلاميذ ثانوية مدينة الجزائر سنة 1847، 165 تلميذا، ثم ارتفع إلى 167 تلميذا في السنة الموالية، وإلى 204 تلاميذ سنة 1849 وإلى 226 تلميذا سنة 1850 ومن بين العدد الأخير نجد 64 منهم من أصحاب المنح الدراسية من جنسيات مختلفة.[2] وفي هذا استراتيجية فرنسية أخرى واضحة للسيطرة على الجزائر، وادخال الرأي العام الدولي لصفها بتدريس أبنائها بالجزائر. وهذا الارتفاع يفسر دوما على أنه رغبة فرنسية في تمرير مشروعها التغريبي في أكبر عدد من التلاميذ، وليس محوا للجهل في أوساط الجزائريين. وما نفور الجزائريين من تدريس أبنائهم هذه البرامج، واعتبار الجهل

---

1 - M.G, Tableau 1846, Op. Cit, p 190.

2 - Tableau 1846, P 190. وفي هذه الفترة هناك مدارس كثيرة أخرى لم تشر إليها المصادر التاريخية وهي المدارس الكهنوتية أو الدينية التي كان الأوربيون يدرسون أبناءهم بها، وكان معمرو مقاطعة وهران شديدو الطلب من أجل بناء مدارس حديثة. لكن حسب الإدارة الفرنسية فإن هذه المدارس كانت كافية مبدئيا لتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة.

أهون على أبنائهم من التغريب، إلا دليل على ما نقول. خاصة وأن أهداف الحملة وسياسة الاحتلال واضحة في هذا الشأن.

4- التعليم العالي:

كان التعليم العالي مع تأسيس أكاديمية الجزائر سنة 1848 موجها لأبناء المعمرين ومقتصرا على تدريس اللغة العربية فقط التي بدأ تدريسها منذ الثلاثينات من خلال حلقات اللغة العربية. بثلاثة مدارس بمدن: الجزائر، قسنطينة، ووهران. ورغم أن اللغة العربية لم تكن مقررة، إلا أن الأساتذة كانوا يدرسونها بحماسة ومع حلول الموسم الدراسي الموالي حتى أصبح الاقبال عليها كبيرا خاصة بوهران.[1] هذه الحماسة التي كانت تعبر عن عزم قادة الاحتلال في التغلغل داخل المجتمع الجزائري، والتأثير فيه، بعد تكوين فرنسيين باستطاعتهم التعامل المباشر مع الجزائريين، دون الحاجة إلى المترجمين لا سيما المشارقة منهم.

ومن أجل إحداث التأثيرات المرغوبة التي تهدف الإدارة الفرنسية إلى تحقيقها بالجزائر، والمتمثلة أساسا في التغريب والفرنسة، عملت الإدارة الفرنسية على التظاهر بتطوير المجتمع الجزائري عن طريق رفع المستوى الذهني فيه، من خلال الاعتناء بالمؤسسات التربوية. معتبرين ذلك أمرا حداثيا يصب في صميم المصلحة الجزائرية حتى لا تبقى الجزائر منعزلة عما يحدث في العالم. "إننا مضطرون بالجزائر إلى استحداث حركة تعليمية تسمح بالتطور السريع لمستعمرتنا وتجعلها غير منعزلة عن ما يحدث في العالم، كما تسمح لتداول كثير من الأفكار بالعاصمة الأم (باريس) لفتح كثير من النقاش يجلي الإهمال الذي تعاني منه شعوبنا التي تخضع لسيطرتنا. فالمدارس الابتدائية

---

1 - Tableau 1846, P 190.

وكذا المدارس سيمسّها تطور كبير".[1] وفي هذا اهام واضح للمؤسسات العلمية التي سادت بالجزائر قبل دخول الفرنسيين على أنه تعليم بدائي بعيدا عن المستوى العالمي، وفي الوقت نفسه جهد واضح من أجل تمسيح الجزائريين وعلمنتهم. خاصة بعد أن يتجلى ذلك بوضوح حين حددت الإدارة الفرنسية أهداف هذه التأثيرات التعليمية بخلق مجتمع جزائري على الطريقة الأوربية . مجتمع "يتكون تحت الإشراف الرسمي، و عن المؤلفات التربوية مثل الراشدية في العاصمة وصالح باي بقسنطينة. إن الحركة قد انطلقت ... إننا سنرى قريبا الأهالي بالتعليم الفرنسي وعلى التربية الفرنسية، وبألبسة ومهن ليبيرالية أو إدارية. يعكسون ذلك التطور الذي حصل عند الإنسان الأهلي المتأثر والذين يزداد تعداداهم شيئا فشيئا كمسلمين تفرنسوا في عاداهم وطريقة تربيتهم".[2] وهذه الفقرة تعكس أهم ما كان يريده علماء الحملة الفرنسية من وراء سياستهم التعليمية تلك. من جهة وفي كل سياساهم الأخرى على مختلف الأصعدة.

وفي هذا الإطار، وفي ظل هذه الأهداف التي تهدف إلى القضاء على خصائص الحضارة الشرقية بالجزائر كما هو واضح في الفقرة السابقة، عمل الفرنسيون على تأسيس مدارس للتعليم العالي بالجزائر. في عملية إعادة لما كانوا قد طبقوه في مصر. ألا وهو تأسيس مدرسة الطب إثر قرار 04 أوت 1857. والتي يراها بعض الدارسين أنها نواة تأسيس جامعة الجزائر، خاصة بعد أن تطورت. وقد ادعى القائمون عليها أن هدف مدرسة الطب "ليس تكوين أطباء أوربيين أو أهالي، ولكن هدفها مساعدة الطب لمشكل الحضارة الأهلية".[3] ومن هذا التصريح يبدو واضحا نية احداث التأثيرات التي تهدف الإدارة الفرنسية على الواقع التعليمي بالجزائر. ومعروف أن هذه

---

[11]1 - A. Chatelier, "Politiques musulmanes coloniales", in **R. M. M**, T 12, Septembre 1910, p 79, 80.

2 - Ibid, p 80, 81.

3 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 305.

الفترة هي فترة الجنرال راندون الذي كان توماس أوربان هو من يكتب له تقاريره وهو مستشاره الخاص لاسيما بمنطقة القبائل التي نغصت حياة راندون حين اعتزت بهويتها وحضارتها وجهادها. مما جعل راندون يعتزم القضاء على تلك الخصائص التي تشكل قوة الجزائريين.

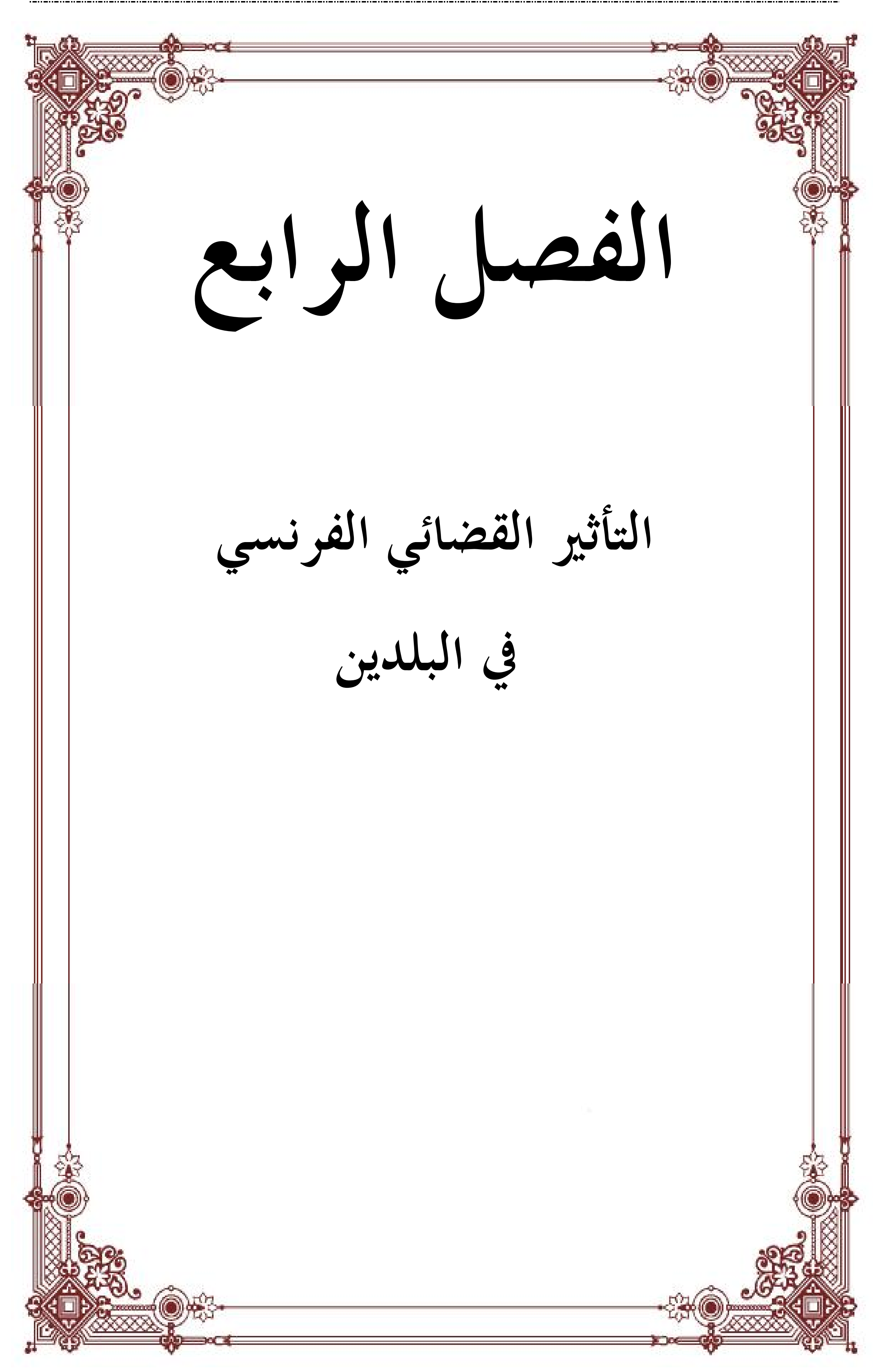
لكن هذا الجهد الذي بذلته الإدارة الاستعمارية من أجل استحداث هذه القفزة النوعية لصهر المجتمع الجزائري في نظيره الأوربي عن طريق المدرسة الفرنسية الهادفة إلى تحريره من عاداته وتقاليده التي ربطته بماضيه وبشرقيته لم تحقق نتائجها إلا على مستوى محدود جدا من الجزائريين المتأثرين بالثقافة الفرنسية. وهذا ما تفطنت له الإدارة الاستعمارية حين اعتبرت أن التأثر الاجتماعي بالتأثيرات الفرنسية وحضارتها الغربية لازال مرتبطا بتقدم الاستعمار. وأن السياسة الفرنسية هذه هي سياسة ليبيرالية واضحة لا نجاح لها مادام أن المجتمع الجزائري لم يصل إلى الانفتاح والليبيرالية البحتة على الطريقة الغربية والنموذج الفرنسي. معلنة عن ذلك بصريح العبارة :"إن ليبيرالية التعليم ستؤدي حتما إلى ليبيرالية المجتمع".[1] وفي هذا تعبير صريح على رغبة الفرنسيين في احداث تلك التأثيرات التي تفصل المجتمع الجزائري عن هويته وحضارته، عن عاداته وتقاليده وأعرافه. وبالتالي عن هويته الحضارية الشرقية واستبدالها بخصائص غربية هي من صنع الفرنسيين سليلي الحضارة الغربية.

1 - Ibid, p 81.

خلاصة الفصل:

مارست الإدارة الفرنسية وعلماؤها بالجزائر، وقبلها علماء الحملة الفرنسية على مصر، مختلف الأساليب لضرب التعليم العربي والإسلامي بمصر والجزائر، والعمل على استبداله بتعليم فرنسي من حيث الوسائل والطرق والأهداف والمناهج. فتقنّعت بقناع العلم والحداثة، وفتحت المدارس المتخصصة، وغيرت البرامج وأساليب التعليم بالبلدين. كل ذلك من أجل تحقيق أهداف الحملتين، المتمثلة في طمس معالم الحضارة الشرقية في البلدين، واستبدالها بمعالم الحضارة الفرنسية الغربية. وربما من المفيد أن نعيد الاستشهاد هنا بما جاء في كتاب شاتوليي المذكور سابقا عن المجتمع الجزائري حين وصفه بأنه مجتمع :" يتكون تحت الاشراف الرسمي... إننا سنرى قريبا الأهالي بالتعليم الفرنسي، وعلى التربية الفرنسية، وبألبسة ومهن ليبيرالية أو إدارية. يعكسون ذلك التطور الذي حصل عند الإنسان الأهلي المتأثر، والذين يزداد تعدادهم شيئا فشيئا كمسلمين تفرنسوا في عاداهم وطريقة تربيتهم".[1] وينطبق هذا القول على الجزائر، كما ينطبق على مصر.

[1] - A. Chatelier, Op. Cit, P 79, 80.



الفصل الرابع

التأثير القضائي الفرنسي

في البلدين

1- لمحة عن القضاء بالبلدين قبل دخول الفرنسيين:

1- في مصر:

مع سنة 1517 أصبح المماليك في مصر يحكمون باسم العثمانيين، وتحولت مصر بذلك إلى ولاية عثمانية سنّية على المذهب الحنفي رسميا بينما خصص المذهب الشافعي لما يتعلّق بقضايا عامة المصريين. وقد كان الاقتصار على هذا المذهب إلى غاية عهد بيبرس البندقداري الذي أدخل العمل بالمذاهب السنّية الأربعة سنة 663 هـــ / 1265 م.

كما كان القضاة وعلى غرار كل الولايات العثمانية يعينون من طرف الباب العالي، بل ويشترون وظيفتهم من رئيس القضاة ومن شيخ الإسلام بإسطنبول، مما جعل منصب القاضي مصدرا للربح والثراء تعويضا للأموال التي افتقدوها في عملية شراء المناصب، وليس خدمة لنهضة المجتمع والدولة.[1] وغياب العدل هو من الأسباب المؤدية لخراب العمران كما جاء على لسان ابن خلدون " الظلم مؤذن بخراب العمران". ويقوم القاضي باختيار قضاة الأقاليم على أن يكونوا من أهل البلد، ومن الأزهريين.[2] وكان عددهم ستة وثلاثون قاضيا، يتبعون الباب العالي مباشرة.[3] وكانوا عموما يشترون حق تثبيتهم من قاضي العسكر أو من يخلفه إذا انتهت مدة قضائه، و ذلك لمدة خمس سنوات. وكثيرا ما يستشير القاضي رجال الدين إلا إذا كان متضلّعا جدا في الفقه.

والملاحظ أن الدولة العثمانية في مصر قد منحت امتيازات خاصة لبعض الفئات وأخرجتها من دائرة التقاضي عند قاضي القضاة. وهذه الفئات وكيفية التقاضي نجدها كالآتي:

---

1 - عبد الرزاق إبراهيم عيسى، مرجع سابق، ص 22.

2 - شابرول، مصدر سابق، ص 204.

3 - عبد الرزاق إبراهيم عيسى، مرجع سابق، ص 74. وشابرول، مصدر سابق، ص 212.

1- **الأشراف:**

وهم الذين ينحدرون من أصل النسب الذي ينتهي إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانوا قد اجتمعوا في نقابة عرفت باسم نقابة الأشراف. " وكان نقيب الأشراف يعين من قبل السلطان مباشرة، ويرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف كما كانت له سلطة مطلقة على هؤلاء الأشراف"[1].

2- **الإنكشارية:**

كانت فئة الإنكشارية في مصر هي أهم تركيبة بشرية لتكفلها بحفظ التواجد العثماني بالمنطقة. ولذا ميزها العثمانيون بامتيازات خاصة على رأسها الحصانة. فكانت بمعزل عن إمكانية العقاب، الذي إن وقع يطبقه ضباط الإنكشارية على الجند سواء كان السجن أو الأشغال الشاقة أو الإعدام. وبذلك فلم تكن هذه الفئة تابعة قضائيا لسلطة قضاة الشرع. كما أن هذه الفئة قد تميّزت أيضا بدخولها عالم الحرف والتجارة مما طرح مشكلة قضائية، حيث كلما ارتكب أحدهم مخالفة وهم من النافذين، يصرح بأنه من فرقة الإنكشارية فيطلق سراحه. وبذلك فقدت هيئة القضاء هيبتها أمام هؤلاء.[2]

3- **أهل الذمة:**

اعترف العثمانيون بكافة الحقوق الإنسانية لأهل الذمة، ومنها حق التقاضي عند قضاتهم، فلم تفرض عليهم اللجوء إلى القاضي المسلم إلا طوعا، أو استئنافا بعد التقاضي عند قضاتهم، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن القاضي المسلم يؤيد ما حكم البطريرك بصفته القاضي الشرعي للمسيحيين، أو الحاخام بصفته القاضي الشرعي لليهود.

1 - شابرول، المصدر السابق، ص 204.

2 - الجبرتي، المصدر السابق، ص 523.

وكان لقضاة أهل الذمة مناقشة القضايا الصغرى المدنية والإدارية وحتى القضايا الصغرى من القضايا الجنائية، والتي لا تتطلب أكثر من إجراءات الصلح. أما القضايا الكبرى فيعود الفصل فيها للقاضي المسلم.[1]

4- الأجانب:

تمتع الأجانب بالاستقلالية القضائية خلال العهد العثماني بمصر، فكان البنادقة يحتكمون إلى قنصلهم بفعل معاهدة 1517 وكذلك الفرنسيون بموجب معاهدة 1535 والتي تطورت سنة 1739 لتجعل من هذه الامتيازات دائمة ولا تحتاج إلى تجديد من كل سلطان. وقد اعترف السلاطين العثمانيون للقناصلة الأوربيين بذلك. مما جعلهم أسيادا في اتخاذ قراراتهم وأحكامهم، ولا تقبل الطعن عند القاضي المسلم، ولا يمكن للقاضي المسلم أن يحكم لمتخاصمين أوربيين. وأن حكمه غير ملزم لهم حتى ولو كانوا هم من اختاروا الاحتكام إليه.[2] ولذلك أصبحت الخطورة ممكنة على الدولة العثمانية بعد ضعفها.

ورغم وجود قضاة عن كل المذاهب الإسلامية الأربعة، ورغم أن أغلبية الشعب والعلماء المصريين شافعيون، إلا أن أحكام القضاء تصدر تبعا للمذهب الحنفي، وهو المذهب الذي يعتنقه العثمانيون والمماليك، وبذلك كان المذهب الرسمي لمصر العثمانية.

---

1 - المصدر نفسه، ص 145 – 147.

2 - عبد الرزاق إبراهيم عيسى، المرجع السابق، ص 147 - 150.

جلسات المحاكمة:

أما جلسات المحاكمة فتعقد في المساجد وفي دور القضاء إذا وجدت. بحضور القاضي والمتخاصمين، مع مراعاة التنظيم وحرمة القضاء. ويسبق القاضي في أمور الغرباء إن كان عددهم قليل فإن كانوا كثر التزم الترتيب.

لكن القضاء لم يكن مستقلا حيث كانت الطبقة الحاكمة تحمي المحسوبين عليها، ولذا كانوا يتدخلون في أحكام القضاة كما يريدون، ومن لم يستجب فإن مصيره العزل المحتوم.[1] هذا التدخل مع نفور كبار العلماء من هذه المهمة كان السبب في تدهور مؤسسة القضاء. وبالتالي كانت السلطة المملوكية هي سبب هذا التدهور.

هذا بالنسبة للقضاة المدنيين، أما قاضي العسكر الذي من المفروض أن يتولى أمور الجيش فحسب، فأصبح بحكم الطابع العسكري للحكم المملوكي يمارس المهام التالية:

*الفصل في القضايا.

*اختيار أئمة المساجد.

*إدارة الأوقاف الخيرية.

*تقسيم التركات

*تحصيل الرسوم المقررة على بيع ونقل الملكيات. أما المصاريف فهي على من يصدر الحكم لصالحه، وعادة ما تقدر بنسبة 2.5 بالمئة من قيمة الشيء المتنازع عليه. ولكنهم يستغلون الأطراف ببشاعة فيرفعون الحقوق إلى 10 بالمئة كاملة إلا إذا كان صاحب القضية نافذا فعندئذ يكتفون بنسبة 2.5 بالمئة. أو إذا كان فقيرا. وحتى إن كانت القضية مرفوعة عن الأشخاص مثلا ولا تقدر بثمن معين فإن القضاة يقيّموها.[2]

---

1 - المرجع نفسه، ص 33.

[2] - شابرول، المصدر نفسه، ص 215.

إن قضاء هذا شأنه لابد وأنه تميز بغياب العدل، حيث أن شراء القاضي لمنصبه من اسطنبول جعله يعتبر منصبه هذا وسيلة للربح والثراء، لا خدمة لنهضة المجتمع والدولة. وذلك تعويضا للأموال التي يفتقدها في عملية شراء المنصب. وبذلك كان بيع المناصب أو تأجيرها كما شاع في مصر المملوكية من أكبر أنواع الأمراض التي تعجل بزوال العمران. وهو ما تجسد في الصراعات الداخلية بين البكوات، وفي ثورات القبائل العربية ضد الإدارة المملوكية.[1]

أما الخلافات بين الأقباط فينظر فيها البطريق، كما أن للمتخاصمين الأقباط الحق في رفع الاستئناف لدى القاضي المسلم الذي كثيرا ما يؤكد حكم البطريق. ولكن الاحتكام إلى البطريق لا ينطبق على الجنح والجرائم حيث لا يزيد البطريق عن النظر في صغائرها. أما الجرائم الكبرى، والقتل، فهي من اختصاص الشرطة المدنية التي تتبع القاضي المسلم.

أما إذا كان الخلاف بين مسلم وقبطي ففي هذه الحالة ترفع الشكوى إلى الجهة المسؤولة عن المتهم. أي ترفع الشكوى إلى البطريق إن كان المدّعي مسلما والمدّعى عليه قبطيا. فيما ترفع الشكوى إلى القاضي المسلم إن كان المدّعي قبطيا والمدّعى عليه مسلما.[2]

---

1 - شابرول، المصدر السابق، ص 218.

2 - نفسه، ص 322.

2- في الجزائر:

كان القضاة والمفتون بداية العهد العثماني يعينون من الباب العالي رفقة الباشوات. وكانت مدة توليهم منصب القضاء محددة بادئ الأمر بسنتين تنتهي بالعزل من الوظيفة. وقد يتولون وظائف أخرى بعدها. مثلما حدث مع المفتي الحنفي مسلم أفندي وابنه محمد الذي خلفه في الإفتاء، حيث اشتغل الأول بعد نهاية عهدته القضائية بالجمارك، فيما اشتغل ابنه بعد ذلك في مؤسسة سبل الخيرات.[1]

ورغم اختلاف المذهبين بالجزائر بين حنفي ومالكي، فقد كانت الفئات الاجتماعية حرة في اختيار المحكمة التي يتجهون إليها. فكان الأحناف يتقاضون عند القاضي المالكي، كما كان المالكيون يتقاضون عند القاضي الحنفي.

كان تسيير القضايا الاجتماعية المتعلقة بالموازين والأسعار والوقف... من المهام الأساسية للقضاء أيضا. فمثلا نجد تكوين هيئة (لجنة) لتحديد أسعار السلع بالأسواق وموازين الخبز عند الخبازين وملاك المطاحن.[2]

---

1 - ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمع ودراسة وتحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، ط 1، الجزائر، 2009، ص 28. وكانت مكانة العلماء بداية العهد العثماني محترمة من طرف الحكام لدرجة أن الحكام يقبّلون أيدي العلماء إلى غاية حدوث العكس حين استن المفتي الحنفي محمد النيّار سنّة تقبيل أيدي الحكام وقد وصفه ابن المفتي في كتابه هذا بقوله:" وهو رجل جاهل مرتش، قليل الدّين... وكان من قبل يقف الأمراء للعلماء والفقهاء عند الورود عليهم ويقبلون أيدي العلماء والصالحين ويودعونهم عند انصرافهم... ورأيت بأم عيني قاربغلي حسن شاوش الدولاتي يقبّل يد والدي ويد سيدي أحمد بن سيدي سعيد مفتي المالكية ويد ابن الحنفي القاضي ويد قاضي المالكية سيدي محمد بن القوجيلي. وقليل الدين النيّار ينحني على يد أهشي ويقبلها مرارا فتبعه الرفقاء وبقيت عادة. وترك القيام إلا لمفتي الحنفية يقف ويمد له يده، وإن كان جالسا ولحق مفتي المالكية أو القاضيان لا وقفة ولا تزحزح أذا الله من يهين العلم وأهله. وبقي هذا الجاهل في الخطة خمس سنين وخمسة أشهر وعزله حسين خوجة شريف الدولاتي. وهجمت العامة على النّيّار بعد عزله لتسترجع الهدايا التي طلبها من أصحاب الشكوى لما كان مفتيا". ص 89. وينظر أيضا ص 28، 86. أما خلال عهد الدايات فكان الداي هو من يعين القضاة بأقاليم بالجزائر.

[2]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519 – 1830 م**، دار الكتاب العربي، 2009، ص 430، 431. للمزيد من التفاصيل حول تحديد أسعار مختلف المواد التي تدخل الأسواق الجزائرية

أما في البوادي والأرياف فكان للأعراش أسواقها الأسبوعية،[1] وهناك تتم مراقبة الأسعار والموازين بحيث يكلف كل عرش رجلا يقوم بالمراقبة هذه، ومن ثبت في حق الغش يكسّر مكياله على رأسه وتفرض عليه غرامة مالية. وهذه كلها اجراءات تحسب لصالح السلطة العثمانية بالجزائر لاسيما في فترات الجوائح (المجاعات) حيث كانت تقوم بدعم الأسعار وطرح المواد الغذائية الرئيسية بالأسواق مثلما حدث خلال مجاعة 1779 – 1796 بالغرب الجزائري، ومجاعة 1814 م و 1798 – 1805 م التي اضطر فيها الداي إلى بيع الذهب إلى أوربا بموانئ البحر الأسود مقابل استيراد القمح. وكذلك مجاعة قسنطينة في السنة نفسها بسبب القحط، وكانت متزامنة مع أحداث ثورة الشريف ابن الأحرش.[2]

أما جنود الإنكشارية والكراغلة فقد يتقاضون عند آغا العسكر، ولا يحاكمون بالقوانين المدنية، وإنما يحاكمون بالقوانين العسكرية، ولا يدخلون سجنا غير سجن الديوان.[3] في حين يتقاضى أهل الذمة عند قناصلهم، إلا إذا اختاروا التحاكم لدى إحدى

خلال العهد العثماني يرجى العودة إلى الكتاب الهام الذي خلفه ابن الشويهد في هذا المجال، والذي استفاد منه كثير من الباحثين استفادة ضئيلة بسبب صعوبة قراءة الخط وكذا صعوبة الوصول إلى كثير من معاني ألفاظ المخطوط المكتوب بلغة أهل العاصمة آنذاك. يرجى العودة إلى: ابن الشويهد (عبد الله بن محمد الشويهد)، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1107 – 1117 هـ / 1695 – 1705 م**، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006. للمزيد من التفاصيل حول مجاعات الجزائر وأزماتها الاقتصادية يراجع كتاب: محمد صالح بن العنتري، **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتحقيق يحيى بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2009.

1 - E. CARETTE, **Etudes sur la Kabilie**, Imprimerie nationale, Paris, 1848, P 355 et suivante. In l'Exploration Scientifique de l'Algérie.

2- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب وتقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006، ص 84. وكذلك: شويتام، مرجع سابق، ص 432 – 434.

3- معاشي، مرجع سابق، ص 149.

المحكمتين الحنفية أو المالكية. أو ما تعلق بقضايا تهديدهم الأمن العام للجزائر فحينها يصبحون ملزمين بالمحاكمة من طرف السلطة العثمانية بالجزائر.

ولم يكن القاضي يتولى كل الأمور بصفة مباشرة، وإنما كان يساعده في مهامه أعوان هم المحتسب، والوكيل، والناظر، والمزوار، والشواش.[1] فالمحتسب هو من يراقب الأسواق في

1- **المحتسب**: هو الموظف المكلف بتولى أمور السوق وإدارتها بالجزائر خلال العهد العثماني. وعرف أيضا باسم وكيل السوق، له رأيه في تحديد أسعار المواد على اختلافها وتحديد الرسوم المتوجبة عليها، ويقوم بمراقبة الأسعار التي حددتها السلطة وفرض احترامها، وضمان عدم التطفيف في الميزان ومنع التدليس في المعاملات التجارية. كما انه مفوض بتطبيق القانون على الباعة والمشترين مستعينا في ذلك بأمناء الحرف والمهن وبالقضاة. ابن الشويهد، مصدر سابق، ص 44 / هـ 02.

و**الوكيل**: فهو هو المشرف على الأحباس والوقف حفظا وصيانة وتسيير لأمورها. ويساعده في ذلك مجموعة من الشواش. ويتلقى أجرته بصفة رسمية من عائدات الأوقاف. سعيدوني، ورقات، مرجع سابق، ص 239.

و**الناظر**: هو مسؤول وكلاء الأحباس ومساعديهم، حيث يتلقى منهم عائدات الأوقاف ويؤرشفها. مصطفى عبيد، **النظام الأمني بالجزائر خلال العهد العثماني**، ورقة أعدت للمشاركة في الملتقى الدولي لمكافحة الجريمة والأمن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، يومي 04، 05 ديسمبر 2013. لكن تعذرت عليّ المشاركة في الملتقى رغم قبول الورقة.

أما المزوار: هو الشرطي المكلف بالأخلاق والآداب العامة بالمدن من محافظة على أمن الشوارع وحراسة زنزانات السجون كما أنه المشرف على كل حركة المومسات بالمدينة وتنظيم مدا خيلها. ابن الشويهد، مصدر سابق، ص 44 / هـ 02. وكان المزوار يعين من بين الحضر : سعيدوني، ورقات، مرجع سابق، ص 239، 240. كما أصبحت أكثر أوقات حراسته ليلا، فعرف أحيانا باسم قائد الليل، يساعده مساعدان هما الباش ساقجي وقائد الزواوة. عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون** بمدينة الجزائر 1700 – 1830، منشورات الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2012. ص 72.

أما **الشواش**: فهم أفراد الشرطة المكلفون بالحراسة ومنهم من يشتغل تابعا للداي وجهاز الحكم بصفة عامة ومنهم من وظيفته حراسة الحرفيين والتجاريين وهو في هذه الحالة مكلف من طرف أمناء الجماعات السكانية بالمدينة. أو من طرف أمناء الحرف والمهن النشطة بالمدينة. ابن الشويهد، مصدر سابق، ص 90 / هـ 02. ونجد من بينهم الباش سيار الذي يتولى حراسة السجون، فيما كان الباش ساي يتولى القاء القبض على العصاة من الأتراك ويتولى تنفيذ العقوبة عليهم وعلى المتمردين. ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 2000 ص 240.

كل ما ذكرنا. والوكيل هو من يشرف على الحبوس (الأوقاف). والناظر هو المشرف العام على كل الوكلاء. والمزوار هو من يقوم بدور مسؤول الشرطة فيما يتعلق بالأخلاق العامة، والمخالفات الاجتماعية، وحراسة زنزانات السجون، ومراقبة حركة المومسات والإشراف على تنظيمها. ومعاقبة المنحرفات منهن اللواتي ينشط دون رخص، أو اللواتي لم يقدمن الهدايا للمزوار في وقتها. كما كان يتولى تعزير المخلّين بالآداب العامة أيضا. فيما كانت مهن الشواش متعددة من حراسة السجون (باش سيّار)، وإلقاء القبض على العصاة من الأتراك ومعاقبتهم (باش سايس)، والدلاّل (التعريف بالسلع في الأسواق وتحبيبها للمشترين مقابل مبلغ يقدر عموما بـــ 01 درهم من كل 01 دينار عن السلعة المباعة فعلا). والبراح وهو الذي يعلن عن مختلف القرارات والأوامر الصادرة عن الإدارة أمام الملأ بالمدينة.[1]

أما من حيث المؤسسات القضائية فقد كان على رأسها مؤسسة الجماعة التي كانت على قدر كبير من الهيبة والاحترام والوثوق في أعيانها وأشرافها ومرابطيها. ولذا كان الصلح بين الأفراد أو الجماعات يتم من خلالها. وكانت تعقد جلساتها في الساحات العمومية أو في الأسواق الأسبوعية تحت رئاسة شيخ القبيلة أو أمين نقابة الأشراف إن كانت من القبائل المنحدرة من أصول شريفة. حيث يطرح المدعي شكواه على أمين النقابة أو على شيخ القرية الذي يتولى بدوره طرحها على مجلس الجماعة لينظر فيها ويبتّ فيها بالحكم على الشريعة الإسلامية وفق فقه المذهب المالكي بعد أن يستمع الحضور لشهود المتخاصمين. وقد يتم حل القضية نهائيا كما قد تؤجل إلى جلسة أخرى. أما القضايا المستعجلة فقد تعقد لأجلها جلسة

1- سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، ترجمة أبي العيد دودو، دار الأمة، ط1، 2008، ص 188، 189. سعيدوني، ورقات، المرجع السابق، ص ص 238 – 240. وجميلة معاشي، مرجع سابق، ص 134. ويفصل فانتو ردي بارادي فيما يتعلق بالتعداد والمهام: يراجع:

Venture de Paradis, **Alger au 18 eme siècle**, édité par E. Fagnon, Alger, 1898, p 114, 115.

طارئة، لأن المتعارف عليه في عقد الجلسات العادية للجماعة هو أنها كانت تعقد مرة واحدة كل أسبوعين.[1]

كما قد تلجأ الجماعات المتخاصمة في حالات عدم الاتفاق إلى محكّم لا ينتمي إلى القرى المتخاصمة، ممّن يرضى عنه مجلس الجماعة، وقد يكون هذا المحكّم شيخا مشهودا له بالعدل أو عالم فاضل ليحكم بينهم.[2]

و لم يكن باستطاعة الجماعة أن تقضي بالأحكام الخطرة كالإعدام، الذي كان من اختصاص المجالس العلمية بعواصم الأقاليم، وهي المتمثلة في محكمة الباي في الأقاليم الثلاثة أو محكمة الداي بمدينة الجزائر عاصمة دار السلطان. إلا إذا حلت القضية عن طريق التصالح ودفع الدية، أو تجاوزت الأمور مجلس الجماعة بحيث تم الانتقام من الفاعل عن طريق الثأر.[3] وعدم النظر في الأحكام الخطرة هذه، هو أمر موروث عن الدولة الزيانية التي لم يكن من حق قضاة العمالات ولا قضاة مدنها أو قراها النظر في "أمور الدماء والأمور العظام" التي كانت من اختصاص قاضي الحضرة (قاضي القضاة أو القاضي الرئيسي) أو بتفويض رسمي منه.[4]

كان الداي من الناحية المعنوية هو القاضي الأعلى بالبلاد، ويتولى شخصيا تعيين القاضي الشرعي بمدينة الجزائر عاصمة دار السلطان، بينما يتولى البايات في مقاطعتي قسنطينة ووهران والتيطري تعيين قضاة الشرع. ويساعد القاضي الشرعي في أداء مهامه كل من

---

1 - A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, **Les coutumes kabyles, Organisation politique et administration, pouvoir judiciaire**, BERTI éditions, Alger, 1930, p 219 et suivante.

2 - Ibid, p 163 et suivant.

3 - Ibid, p 75.

4- خطيف، مرجع سابق، ص 202، 204.

الباش عدل، والعدل، والكتّاب، والمحضرون، والشواش (جمع مفرده شاوش أي الشرطة) وذلك لتأمين جلسات المحاكمة التي كانت تعقد إما في المساجد أو في الساحات العمومية أو الأسواق كما رأينا.[1] ومن الفقهاء من كان يرى أحسن مكان للتقاضي هو المسجد:"يستحب له (القاضي) أن يقضي في المسجد وهو من الأمر القديم لأنه يصل إليه فيه الضعيف والمرأة والقوي".[2] وقد كانت جلسات المحاكمة الحنفية تعقد في مسجد السيدة، فيما كانت جلسات المحاكمة المالكية تعقد بالمسجد الكبير.[3]

وكان بإمكان المتخاصمين اللجوء إلى البايات أو إلى الداي لنقض الحكم الصادر عن القاضي الشرعي، وهنا تعالج القضية على مستوى المجلس العلمي للباي، ويصدر حكمه الذي يصبح ناسخا للحكم الأول الصادر عن القاضي الشرعي. أما إذا رفعت القضية إلى الداي فتعالج على مستوى مجلس الداي الذي يصبح حكمه أيضا ناسخا وملزما ونهائيا.[4]

وإضافة إلى القاضي الشرعي كانت المحكمة الشرعية هي المؤسسة القضائية الثانية حيث كانت بالجزائر محكمتان اثنتان، هما المحكمة الشرعية الحنفية، والمحكمة الشرعية المالكية. وهما بمثابة محكمتان ابتدائيتان، يرأس الأولى القاضي الحنفي، فيما يرأس الثانية القاضي المالكي.[5]

---

1 - C. BONTEMS, **Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance**, C.U.J.A.S. Paris. 1976, p 73.

2- إبراهيم بحاز بكير، **القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (96 – 296 هـ / 715 – 909 م)**، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، ط2، 2006، ص 343. نقلا عن فصول الأحكام للباجي، ص 130.

3- معاشي، مرجع سابق، ص 148.

4 - C. COLLOT, **Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 – 1962**, C.N.R.S, O.P.U, 1987, p 166.

5- حماش، مرجع سابق، ص 658.

وكانت محكمتا مدينة الجزائر متجاورتان تقريبا حيث كانت المحكمة الشرعية المالكية بوسط المدينة بالقرب من باديستان (السوق الكبيرة) وهي المنطقة التي كانت تعتبر مركز الشريان الاقتصادي بالمدينة. وإلى الشمال منها تقع المحكمة الحنفية الواقعة بالرحبة القديمة. ويساعد كل قاض في محكمته عدد من العدول، يتولون تحرير العقود، ومحاضر التزاعات، والإشهاد فيها، وإقامة الفرائض، والتحقيق في المسائل القضائية. ويبلغ عددهم في كل محكمة حسبما ذكر فونتير دو برادي، اثني عشر عدلا.[1]

كان المجلس العلمي (المجلس الشريف أو مجلس الشرع العزيز) هو المؤسسة القضائية الثالثة ويضم قاضيين الأول حنفي والثاني مالكي، ومفتيين الأول حنفي والثاني مالكي، وضابط عسكري يعقد اجتماعاته في المسجد الجامع بعاصمة الإقليم مرة واحدة كل أسبوع.[2] ويلعب في كثير من الأحيان دور المحاكم الابتدائية حين ترفع إليه القضايا مباشرة دون المرور عن الجماعة. كما يعتبر محكمة استئنافية في حالة أن طعن المدعي في حكم قاضي الجماعة، والتي يصبح حكمها لاغيا أمام حكم المجلس العلمي.[3]

أما مجلس الداي أو مجلس الباشا سابقا فهو المؤسسة القضائية الرابعة وكان بمثابة المحكمة العليا. ويضم المفتيين الحنفي والمالكي، والقاضيين الحنفي والمالكي والعدول والشواش ويرأسه الداي شخصيا. كما يضم أحيانا ضباطا من الجيش في حالات الصراع بين الداي والانكشارية. وينعقد مجلسه بدار الإمارة ولذا يسمى أحيانا بمجلس الإمارة أي بمقر الداي بمدينة الجزائر.

1- نفسه، ص 658. وتشير معاشي إلى أن المحكمة الحنفية بالجزائر أنشئت حوالي عام 1758 م، وتقع داخل قصر الباشا. معاشي، مرجع سابق، 148.

2- حماش، مرجع سابق، ص 660.

3 - A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, Op, cit, P 220.

كان مجلس الداي يتولى القضايا التي رفعت إليه من جملة القضايا التي لم تُحلّ على مستوى المجالس العلمية بالأقاليم الثلاثة. كما كان من حق المواطن أن يرفع قضيته مباشرة إلى دار الإمارة، وعند وصوله ينادي بكلمة "شرع الله" فتفتح له أبواب قصر الديوان وهناك يقابله الداي شخصيا فيعرض عليه مظلمته، ويكون الحكم نهائي غير قابل للطعن.[1]

هذا، ولم يكن لمجلس الداي موعدا محددا، وإنما يكون على مدار الأسبوع، حسبما تسمح به انشغالات الداي وتوفر الوقت الكافي لديه لاستقبال المتخاصمين.[2]

ولم يكن يشترط الحضور الشخصي في المرافعات، فقد كان ممكنا حضور الولي أو الوكيل، وأحيانا تكليف أكثر من وكيل في قضية واحدة في محاولة للتمسك بالدفاع عن الحق. أو حضور الابن مثلا نيابة عن أبيه المتخاصم. شرط أن يثبت وثيقة مكتوبة شهد عليها شاهدان. أما النساء فكنّ قليلات الحضور فعادة ما يتكفل بأمورهن الوكلاء من الأولياء أو الأبناء أو الإخوة أو أبناء الإخوة أو أبناء الأخوات أو الأصهار أو ممن تكلّفه المرأة المعنية نفسُها.[3]

أم الأحكام القضائية فقد كان الصلح أولها وكان سائدا بدرجة كبيرة في المجتمع الجزائري إلا في القضايا الكبرى، أما النزاعات البسيطة فقد كان الجزائري يحتقر نفسه إن ذهب من أجلها إلى القضاء. ويورد لنا شلوصر العادة السائدة بين الجزائريين وهو يتكلم عن أهل قسنطينة فيقول:"فإذا وقعت معركة كلامية أو وقع عراك وخصام، فإن أول القادمين يحاول الفصل في قضية المتنازعين وإعادة الأمور إلى نصابها، ويخاطبهم عادة بقوله: هل أنتم يهود أو مسيحيون حتى يتعذر عليكم أن تتصالحوا فيما بينكم؟ ويكون جوابهم في العادة: لعنة الله على الكفار، نحن مسلمون وإخوة. وبذلك ينتهي النزاع (وهي فضيلة نتمنى أن

1- حماش، مرجع سابق، ص 662.

2- نفسه، ص 662.

3- نفسه، ص 662، 663.

تعمل بها أوربا المسيحية).[1] وإذا رفعت القضية إلى مجلس الجماعة، فإنه كثيرا ما كان يحكم بالصلح إلا في حالات أين يفرض غرامة على المخالفين.

وفي إطار الأحكام القضائية كان يتعرض للتغريم كل من أخلّ بما اتفق عليه العرش أو الجماعة، ولذا يتعرض المطففون ومن ثبت في حقه الغش في الأسعار من خلال رفعها تحقيقا للربح السريع، إلى عقوبة تكسير المكيال على رأسه وتفرض عليه الغرامة المالية كما مرّ بنا. كما يعاقب القضاء السائد آنذاك مرتكبي جرائم المخالفات الصغيرة كإضرام نيران بسيطة دون أن تتسبب في إلحاق ضرر مادي بالغرامة وأحيانا بالجلد أو الأشغال الشاقة.[2]

أما السارق الذي ثبتت في حقه السرقة أو المزوّر الذي ثبت تزويره للنقود، فقد كان يتعرض لعقوبة قطع اليد اليمنى. ومن الأدلة الموجودة نذكر الشاهد التالي:" ويعاقب على السرقة بقطع اليد ولو كان السارق مسلما. وقد رأيت طفلا قطعت يده اليمنى لأنه سرق مهمازا من دكان تاجر. ووصل قبائليان إلى قسنطينة لشراء بعض البضائع فأحضرا معهما نقودا مزيفة، فقطعت يداهما، وطيف بهما في المدينة، وحول عنقهما حبل ثم أطلق سراحهما".[3] وفي كل ذلك تكون وجوههم متجهة إلى الخلف.[4] وكان الحلاّق هو الذي يتولى قطع اليد اليمنى بموسى الحلاقة بعد أن يجلس المتهم على مقعد. وبعد قطع اليد من المفصل يغمس الذراع في النار لوقف الدماء.[5]

1- فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي**، ترجمة أبي العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط01، 2008، ص 98.

2- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر**، تعريب تعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 47.

3- شلوصر، مصدر سابق، ص 98.

4- وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 129.

5- شلوصر، مصدر سابق، ص 98. وكذلك سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، مرجع سابق، ص 109.

أما المخلّ بالآداب العامة، فكان يتعرض إلى الجلد بين 200 إلى ألف ضربة بالعصا أو بالسوط حسب طبيعة الجريمة. أما النساء اللواتي يثبت في حقهن الإخلال بالآداب العامة، فيتعرضن إلى نفس المصير. أما إن ارتكبن جريمة الزنا، فيُسارُ بهن في المدينة دون نقاب، مُسدلاتٌ شعورهِنّ ثم يُرْمَيْنَ في البحر أو من مكانٍ عال.[1]

أما من ثبتت في حقه تهمة القتل العمدي أو امتهان الحرابة، فكان مصيره الإعدام يطبق على من ثبتت في حقه تهمة القتل، وكذلك على ممتهني الحرابة. ولو يكن تنفيذ الإعدام من اختصاص أيٍّ من القاضيين سواء منهما الحنفي أو المالكي، وإنما كان من اختصاص الباي وحده على مستوى الإقليم، والداي على مستوى مقاطعة دار السلطان.[2]

و لم يكن الإعدام ليلحق بالإنكشاريين إلا نادرا، وإنما تستبدل عقوبة الإعدام هذه الصادرة في حقه بعقوبة النفي كأقصى حد احتراما للمؤسسة العسكرية الإنكشارية طبعا.[3] بينما كان الإعدام ينفذ ولو بطريقة جماعية في حق الجزائريين:" وفي سنة 36 صلب رجالا من جبل مزاية، لأن أهل الجبل قتلوا عسكريا و لم يقروا على القاتل، و لم يبينوه فقبض على هؤلاء المتهمين وبعث لهم لكي يأتوا بالقاتل، وإن لم يأتوا به يقتلهم في مكانه. فلم يمتثلوا لأمره، فصلبهم جميعا في يوم واحد وذلك سنة 37.[4]

وقد لخّص وليام شالر جملة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام بالجزائر خلال العهد العثماني فكتب:"والقضاء الذي يعالج الجرائم من اختصاصات الباشا ووزرائه، والقتل

1- نفسه، ص 98. وبعد تنفيذ العقوبة والانتهاء من الجلد يصب الخل على الجروح. سبنسر، مرجع سابق، ص 130.

2- معاشي، مرجع سابق، ص 156.

3- نفسه، ص 157. ويقصد بسنة 37، 1237 هـ/ 1821 م.

4- أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق، أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 111.

والسرقة وقطع الطريق والإحراق بالعمد والخيانة والزنا جرائم يعاقب عليها بالموت. والتركي يخنق سريا إذا ارتكب جريمة سياسية، ولكنه إذا كان مرتكب هذه الجريمة من الأهالي فهو يشنق في ساحة عمومية أو يقطع رأسه أو أوصاله أو يلقى به من على سور مرتفع ويتلقفه خطاف حاد من الحديد أثناء سقوطه ليعرف أشنع أنواع العذاب قبل أن يموت. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة، يبدي الجلاد شعورا إنسانيا متى دُفع له مبلغ معتبر، ويتولى خنق الضحية قبل أن يلقي به من على السور. ومتى كان المجرم يهوديا، فإما أن تقطع رأسه أو يشنق أو يحرق حيا.[1]

1- شالر، مصدر سابق، ص 46، 47.

2- التأثير القضائي الفرنسي في مصر:

مع نجاح الحملة الفرنسية في إخضاع مصر، سارع نابليون في التأسيس لتطبيق القانون الفرنسي بدلا عن الاحتكام إلى المحاكم الإسلامية، ولا للشرع الإسلامي الذي كان يطبع الحياة المصرية، ويستند على الماضي الإسلامي لمصر وحضارتها العريقة، بكونها منطلق لفتوحات المغرب والأندلس. فعزل ابن القاضي كبير قضاة مصر على العهد المملوكي وطلب من مشايخ الأزهر تعيين من يرضونه لهذا المنصب. "فلما اجتمع أعضاء الديوان حضرت إليهم ورقة من كبير الفرنسيين فقرئت عليهم، ومضمونها أن ساري عسكر قد قبض على ابن القاضي وعزله، وأنه وجه إليكم أن تقترعوا وتختاروا شيخا من العلماء يكون من أهل مصر ومولودا بها يتولى القضاء ويقضي بالأحكام الشرعية كما كانت الملوك المصرية يولون القضاء برأي العلماء للعلماء".[1] ورغم أن نابليون قد طلب اختيار قاضٍ، لكن طلبه هذا كان في الحقيقة أمرا، فقد كتب الجبرتي ناقلا عن نابليون:"لا بأس بالشفاعة لكن بعد تنفيذ أمر صاري عسكر في اختيار قاضي خلافته، وإلا تكونوا مخالفين ويلحقكم الضرر بالمخالفة".[2]

1 - عبد الرحمن الجبرتي، مظاهر التقديس، المصدر السابق، ص 316.

2 - نفسه، ص 316.

1- محكمة القضايا أول تأثير قضائي فرنسي بمصر:

ومن أجل فرض القوانين الفرنسية، ودحرا للقضاء الإسلامي، وخدمة للمصالح الفرنسية الضيقة واستخدام القوة تحت شعار اللطف الظاهر، جعل الجنرال مينو صديقه فورييه وهو من أعضاء المعهد المصري، ومن أعضاء الديوان على رأس الإدارة القضائية. وتم تأسيس محكمة القضايا كأول تأثير فرنسي في مجال القضاء بمصر.[1] وهي أول محكمة مصرية تأسست في مصر بعد الحملة، حيث كان تأسيسها بتاريخ 23 نوفمبر 1800، مكونة من اثني عشرة قاضيا، يتساوى التمثيل فيها بين المسيحيين والمسلمين. وكانت تعمل تحت رئاسة الشيخ أحمد العريشي. أما في الواقع فقد كانت تعمل تحت سلطة فرنسية متمثلة في فورييه.[2] فكانت هذه المحكمة –بذلك- سحبا للبساط من تحت أقدام القضاة المسلمين الأزهريين. وبذلك كان نابليون بونابرت يؤسس لتحويل القانون الإسلامي المطبق في مصر وقضاتها المسلمين بقوانين وضعية فرنسية، خاصة وأنه استبدل القضاة المسلمين بقضاة مسيحيين أقباط.

ومن أجل تحقيق فرنسة القضاء بمصر، اهتم القضاة الفرنسيون بها بالنّظر في قضايا الأحوال الشخصية للشعب المصري، وكذلك النظر في القضايا التجارية. مما يبين أن فرنسا قد حركتها بمصر قضيتان اثنتان، تمثلت الأولى في العمل على التأسيس لإمبراطورية فرنسية يتم التمكين لها عن طريق أساليب القوة الفرنسية من خلال جيش الشرق. أما الثانية فكانت هي محاولة الوصول إلى الهند، ومزاحمة بريطانيا في أراضي الشرق الأدنى. كما جاء على لسان نابليون في مذكراته "سأستعمر مصر... سأستعمر مصر وأستورد الفنانين والعمال من جميع الأنواع والنساء والممثلين. إن ستّ سنوات تكفيني للذهاب إلى الهند لو سارت الأمور

---

1 - نفسه، ص 432.

2 - نفسه، ص 435.

سيرا طبيعيا".[1] كما كان نابليون ومينو من بعده يعملون على التمكين لهذه المحاكم وتغلغلها داخل المجتمع المصري، فأسس مينو محاكم ثانوية لكل طائفة من طوائف أهل الذمة بمصر. مما يعكس الاهتمام الفرنسي المتزايد بفرنسة الحياة القضائية المصرية وابعادها عن طابعها الإسلامي، وخصائصها وأعرافها المتوارثة.

1 - زينب عبد العزيز، **مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيين**، دار كمبيوتر ستار، مصر، 1998، ص 12.

2- مجالس أقلام الدعاوى القضائية بديلا عن المحاكم الشرعية:

كان محمد علي متأثرا جدا بالقوانين الأوربية، وهو ما جعله –ربما- يعمل على محاولة تحديث القانون بمصر على الطريقة الأوربية، التي كانت –حسبه- طريقا لإرساء العدل والمساواة والسير بمصر إلى ما سارت إليه الدول الأوربية. وكان رأيه هذا مبني على نتائج سياسة المماليك وعدائه للدولة العثمانية، وكان يرى في سياستهما سبب تأخر مصر والمسلمين عموما. هذه النظرة التي جعلته يبقى في نظر الأزهريين واحدا من الذين جانبوا تطبيق العدل. ولذا قال عنه الجبرتي:"لو أن هذا الرجل تمتع بقدر من العدل لصار أعجوبة زمانه".[1]

كان محمد علي يعتقد أن المماليك وبفعل سياستهم قد ساهموا في انتشار الحرابة في الريف. وللخروج منها عمل على فرض النظام بقناعة غربية استمدها من الفرنسيين وليس من قناعة دينية استمدها من مصادر التشريع الإسلامي. فأصدر قانون الجنايات والجرائم في 25 جانفي 1830 والذي يهدف إلى محاربة الحرابة في الريف. وفي سنة 1838 جاء بقانون "السياستنامة الملكية" الذي يحدد طرق وقوانين محاربة الاعتداءات بالمدينة. ثم توصل سنة 1845 إلى اصدار قانون العقوبات، وهو القانون الذي تطور سنة 1848 ليأخذ تسمية "قانون المنتخبات" وهو قانون شامل لمختلف الاجراءات والتنظيمات والقوانين ووسائل العقاب... والذي يسهر على التي ستطبق في النظام القضائي بمصر.[2]

ومن التأثيرات الفرنسية بمصر والتي تأثر بها محمد علي وعمل على غرسها في المجتمع المصري، نذكر تكليفه رفاعة الطهطاوي بترجمة القانون الفرنسي من أجل تطبيق بمصر.[3]

---

1 - الجبرتي، عجائب الآثار، مصدر سابق، ص 271.

2 - خانكي، نفسه.

3- رفاعة الطهطاوي، **في الدين واللغة والأدب بالأعمال الكاملة**،ج 05 ، دراسة وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، مصر، 2010. ص 503.

والذي ترتب عنه انتزاع كثير من صلاحيات المحكمة الشرعية واسنادها إلى مجالس أقلام الدعاوى القضائية التي أسسها بعد توليه الحكم. والتي كانت بمثابة المحكمة الابتدائية المختصة في القضايا المدنية والتجارية. إذ كان ينظر في مختلف المسائل التي لم تتجاوز قيمتها المالية الخمسمائة قرشا، وكان له فروع في مختلف أنحاء الوطن تحت اسم مجالس دعاوى البلد. وقد امتعض المصريون كثيرا من هذه المجالس التي تجاوزت -حسبهم- حتى أصول الأعراف وما بالك بالقوانين.[1] وقد استمر الحكم بها إلى غاية صدور قانون 1856 الذي يقضي بتطبيق الأحكام التجارية المصرية العرفية على التجارة. وهي أعراف مصرية موروثة من أحكام الشريعة الإسلامية، ومتطابقة مع أحكام القانون العثماني السائد آنذاك.[2]

1 - www.f-law.net

2- محمد كامل أمين حلس، "بحث في التشريع والقضاء التجاريين"، **مجلة المحاماة** (النسخة الرقمية)، ع 06، 1940، مصر.

3- المحاكم المختلطة:

وبسبب التأثير الفرنسي بمصر أنشأ الخديوي توفيق المحكمة المختلطة بهدف معالجة القضايا المدنية والتجارية سواء كانت تلك الخصومة بين مصري ومصري، أو على اختلاف جنسيات المتخاصمين أو تعددها. مع تطبيق القانون الفرنسي في الفصل في القضايا مهما كانت، وقد كان قضاة المحكمة المختلطة هذه، مشكَّلون من طلبة البعثات العلمية المصرية المتخرجين من المدارس القانونية الأوربية، لا سيما الفرنسية منها، إضافة إلى القضاة الفرنسيين.[1]

افتتح الخديوي إسماعيل السنة الميلادية 1876 بإعلان تأسيس المحاكم المختلطة في الفاتح جانفي، وبدأت جلساتها في الفاتح من فيفري من السنة نفسها. وكانت غايته منها تعويض محاكم القضايا، ومحاكم المجالس، وكلفها بالنظر في القضايا المدنية والتجارية. ورغم أنه أبقى على مرتبة القاضي الأزهري فيها، إلا أنه كان منصبا شرفيا لا أكثر، ذلك أن المنظومة القانونية التي فرض الخديوي إسماعيل الاحتكام إليها هي منظومة القانون الفرنسي.

4- المحاكم القنصلية:

أنشئت المحاكم القنصلية خصيصا لمعالجة قضايا الجالية الأجنبية في مصر، إذ كانت مهامها مقتصرة على معالجة المسائل المعاملات والمسائل الشخصية المتعلقة بالأجانب في مصر. لكن تعدد مهامها فيما بعد، من خلال معالجتها لقضايا الإجرام والجنح والجنايات بين أبناء الجالية الأجنبية في مصر جعل منها دولة داخل الدولة المصرية، وذلك بفعل قوة النفوذ الأوربي في مصر لا سيما فرنسا وإنجلترا. وقد كانت مصدر سخط من كل التيارات الوطنية

---

1 - كريم الشاذلي، فتوح الشاذلي، **استقلالية النظام القضائي المصري، الواقع والمأمول**، الشبكة الأوربية- المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، الدانمارك، 2010، ص 17.

مع بداية تشكل أحزاب الحركة الوطنية المصرية مع بداية القرن العشرين. بسبب بقاء ممارسة مهامها على النحو المذكور إلى غاية سنة 1927 تاريخ حلها نهائيا.[1]

5- المحكمة الأهلية:

تحقيقا للتأثير الفرنسي بمصر خدمة لأهداف الحملة، وتكوينا لقضاة علمانيين، ونشر الفرنسة والتغريب وسط الأمة المصرية لفصلها عن حضارتها، تأسست المحكمة الأهلية بقرار من الخديوي توفيق ابن الخديوي إسماعيل في 31 ديسمبر 1883، وعقدت أولى جلساتها في شهر جانفي الموالي.[2] وكانت هذه المحاكم هي المحاكم الوطنية المصرية، وهي الممثلة للتنظيم القضائي الوطني المصري. لكنها وبتأثير فرنسي كانت تطبق القانون الفرنسي.[3] حتى نصت في مبدئها الأساسي على:"اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا رسميا احتياطيا يعود إليه القاضي إذا لم يجد نصا قانونيا، ولا عرفا، يمكنه الرجوع إليه".[4] وهذا واضح أنه ابتعاد عن تطبيق التشريع الإسلامي وتمسكا كبيرا بتطبيق القانون الفرنسي، نظرا لأن محمد علي وبنيه كانوا قد رأوا أن الاقتداء بالقانون الفرنسي سيؤدي في النهاية إلى قمة تحقيق العدالة. متناسين اختلاف خصوصيات الشعوب الأوربية بما فيها الشعب الفرنسي مع الشعوب الإسلامية بما فيها الشعب المصري.

---

1 - كريم الشاذلي، فتوح الشاذلي، المرجع السابق، ص 17.

2 - عزيز خانكي، "العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية"، **مجلة المحاماة** (النسخة الرقمية)، 1931، مصر.

3 - كريم الشاذلي، فتوح الشاذلي، المرجع السابق، ص 18.

4 - سيّد عبد الله علي حسين، **المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي**، دراسة وتحقيق محمد أحمد سرّاج وآخرون، مج 01، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 01، 2001، ص 20.

6- محكمة الاستئناف المصرية:

مثلما ذكرن آنفا من تأثير فرنسي علماني غربي بمصر، تشكلت محكمة الاستئناف المصرية بعد تشكيل المحكمتين المختلطة والأهلية. وهي تقليد مصري للفرنسيين الذين أصبحت لديهم المحكمة الاستئنافية، والمحاكم الابتدائية، والمحاكم المتخصصة. وتألّفت أول مرة من السادة:" إسماعيل باشا يسري رئيسًا، وسليمان نجاتي بك وكيلاً، ومن إبراهيم باشا رشدي، والسادة: فليمكس، ايموس، مينار، همسكرك، عبد الحميد بك، مصطفى شوقي بك، إدريس بك، إبراهيم حليم بك، محمود فهمي بك، شفيق منصور بك، أحمد بليغ بك، قضاة".[1]

7- المحاكم الابتدائية:

وكما ذكرنا سابقا، فأن التأثيرات القضائية الاستعمارية الفرنسية ذات الطابع التغريبي في مصر، قد امتدت إلى تأسيس المحاكم الابتدائية على شاكلة ماهو معمول به في فرنسا، وبفعل ذلك تأسست المحاكم الابتدائية في كل المناطق الكبرى بمصر كالقاهرة، الاسكندرية، طنطا، بنها، المنصورة ...[2]

وقد كانت تأثيرات التشريع الفرنسي واضحة في هذا المجال، حيث تراجع محمد علي ومن خلفه في الحكم عن تطبيق أحكام القصاص، رغم بقاء أحكام الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة:" إن التشريع الجنائي المصري سار في منحنى صاعد طوال القرن التاسع عشر متأثرا بمبادئ الشريعة الإسلامية مع التراجع التدريجي عن تطبيق حدود السرقة والزنا

---

1 - عزيز خانكي، "العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية"، **مجلة المحاماة** (النسخة الرقمية)، 1931، مصر.

2 - خانكي، المقال السابق.

واعمال مبدأ الدية. والتحول التدريجي من العقوبات الجسدية إلى العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية".[1]

بفعل ذلك، صار القضاء المصري لا يعكس سيادة الدولة المصرية بالمعنى الذي تعبر عنه مؤسسة سيادية حساسة كمؤسسة القضاء، كما أصبح قضاء متعددا على مدار القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يجمع بين خصائص متعددة منها العرف المصري ومنها العثماني، منها الإسلامي ومنها الأوربي، وأصبحت المحاكم الأجنبية تشكل هيكلا مؤسساتيا ثانيا داخل مصر، إضافة إلى المحاكم الخاصة بالشعب المصري.

---

1 - نفسه.

3-التأثير القضائي الفرنسي في الجزائر:

القضاء محور مهم من محاور الدين، ولذا فمنذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر، سعت الإدارة الفرنسية إلى احداث تأثيراتها بتقويض كل ما تعلق بالدين الإسلامي في أذهان الجزائريين واعتقاداتهم، وفي تحديد مبادئهم وضوابط تصرفاتهم. لأن فرنسا سعت سريعا إلى ادماج القضاء الجزائري في نظيره الفرنسي، ومحاولة العمل على تطبيق قانونها الذي تراه الأحق بالتطبيق. لأن "العدالة هي إحدى رموز السيادة، والقاضي المسلم لابد أن يمحى أمام القاضي الفرنسي. إننا الغالبون فلنعرف كيف نمارس إرادتنا".[1] أو كما قال الجنرال دوغيدون. لأن الفرنسيين كانوا يدركون منذ فترات الحروب الصليبية أن المجتمع الإسلامي إنما تتحدد معاملاته، وضوابط حياته وقناعاته ومبادئه بضوابط الشرع الإسلامي. فعرفوا أن تدجين المجتمع الجزائري، لابد أن يمر على تمييع القناعات الإسلامية في أذهان بنيه. أو مثلما قال محمد العربي ولد خليفة:"يجمع خبراء الاحتلال من علماء مدنيين وعسكريين ومبشرين، على أن الإسلام عقيدة روحانية، وحضارة راسخة، ومسلكية أخلاقية وعملية. هو الحصن المنيع الذي احتمى به الجزائريون، وواجهوا عدوا لا يخفي دوافعه الصليبية، وادّعاءاته بالتفوق العرقي. فضلا عما اقترفه من جرائم الإبادة والتدمير، لنشر الرعب المنظم بين من بقي على قيد الحياة من المدنيين العزّل في أطراف المدن وأحيائها الشعبية المعزولة (المراكز العمرانية كانت حكرا على الأوربيين)، وفي الأرياف البائسة والمطوقة بجيوش الاحتلال والمرتزقة المحليين والأجانب.[2]

---

1 - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 02، 1871- 1954، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 50.

2 - شارل روبير أجيرون، **المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الكولونيالية**، تر، تق، تع، محمد العربي ولد خليفة، ط 02، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، من المقدمة، ص 05، 06.

وفي هذا الإطار، وخدمة لأهداف الحملة التي تحاول ربط المجتمع الجزائري بالرومان وبالمسيحية، أصر كاريت من خلال كتابته بالموسوعة على مسيحية الأمازيغ الجزائريين فوصفهم بـــ" المسيحيين سابقا، والفلاحين المستقرين على أراضيهم، والجادين في أعمالهم، أصحاب التجارة الواسعة والاقتصاد، والمقاتلين الشجعان".[1]

وفي محاربة الدين الإسلامي بالجزائر، اعتبر ماسكوري أن أكبر واجب لفرنسا بالجزائر هو محاربة الدين الإسلامي:"حقا إذا كان لنا من واجب نؤديه في الجزائر فهو محاربة الدين الإسلامي، عدونا الأبدي، بمختلف الوسائل (إلخ) وهاهي ذي القوانين القبائلية تساعد سياستنا بشكل خاص لأنها تختلف عن الشريعة الإسلامية. قوانين تعد بالنسبة إلينا أداة ثمينة للغاية. وكلما استعملناها ازدادت الهوة عمقا بين المسلمين العرب والبربر المغلوبين بالأمس".[2] وقد عملت الإدارة الفرنسية جهدها من أجل التفريق بين العنصرين الأمازيغي والعربي بمختلف الأساليب الوحشية. وهو الهدف الذي جاءت الحملة لتخدمه، وعملت الإدارة الفرنسية عن طريق بعض مسؤوليها من القضاة بتحقيقه، حتى جاء في الجريدة الجزائرية لأحكام القضاء، والتي كانت موجهة خصيصا للقضاة الفرنسيين العاملين بالجزائر:"إن عدم وجود تجانس بين السكان في الجزائر سيكون عونا قويا لنا للمضي قدما في انجاح سعينا إلى صد الناس عن التقيد بالدين. ونحن على استعداد لتفتيت كتلة الأهالي وتشتيت وحدتهم عن طريق الحل المنهجي للمؤسسات التي تكفل لهم قوة التماسك".[3]

ومن هنا يبدو واضحا وجليا، كيف كان المشرفون على الموسوعة من أشد الفرنسيين تمسكا بإحداث هذه التأثيرات التي تسلب الجزائري من حضارته، ومن خصوصياته، وهويته، وانتمائه... ولذا كان الأمر بطباعة موسوعة استكشاف الجزائر العلمي قد تم على عهد

1 - Carette, Op. Cit, p 282.

2 - آجرون، **المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص 46.

3 - نفسه، ص 46. والقول منقول عن: المجلة الجزائرية لأحكام القضاء.

بيجو، الذي كان مرحلة من أخطر مراحل السلب والتنصير والفرنسة والتغريب التي حاول الفرنسيون تطبيقها بالجزائر. وتبدو جهود العلماء من خلال كتابتهم فيها، نشاطات متعددة وقوية لانجاح التأثير المرغوب.[1]

ومنذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، لم تكن هناك منظومة قانونية واضحة، ولا سياسة قضائية مضبوطة خلال الفترة الأولى من الاحتلال (إلى غاية 1834) " حيث كانت الجزائر تحت سيطرة القائد العام، الذي يسيرها وفقا لقناعاته وأهوائه من دون الرجوع إلى النصوص القانونية سواء الجزائرية أم الفرنسية".[2] زاعمة أنها تركت للقضاة المسلمين حرية معالجة كل القضايا واصدار الأحكام، ولكنها كانت في إطار التوجّه الذي ترسمه لهم، خلال العشرية الأولى من الاحتلال،[3] فلم يكن ذلك انصافا للجزائريين واحتراما للاتفاق مادام القضاة الجزائريون ملتزمين بما تريده الإدارة الاستعمارية، بقدر ما كان تجنّبا لصدام مع الأهالي فيما يتعلّق بمعتقداتهم خوفا من إصرارهم على التمسّك بخيار المقاومة.

---

1 - إسماعيل العربي، **الدراسات العربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 61 .

2 - احميدة عميراوي. **أبحاث في الفكر والتاريخ (الجزائر وفلسطين)**.دار الهدى.عين مليلة. الجزائر 2003. ص 17. نقول هذا لأن الحكام القضائية لم تكن واضحة بالجزائر بسبب طبيعة المرحلة، من تبعية الجزائر لوزارة الحربية ولاعتبارها في مرحلة حروب وقوانين استثنائية، ولاعتبارها أنها في مرحلة استثنائية بين شعب مسلم وطبيعة قضاء إسلامي سابق، وبين سلطة مسيحية وجاهلة بأحكام وقوانين التشريع الإسلامي... ولذا نقول بتحفظ أن قرار 09 سبتمبر 1830 القاضي بانشاء محكمة مدينة الجزائر المكونة من قضاة فرنسيين يهتمون بمعالجة مختلف القضايا المطروحة دون العودة إلى قضاء متخصص قبل أن يلغيه قرار كلوزيل الصادر في 22 أكتوبر 1830 ليصير المرجعية القانونية لفرنسا بالجزائر مع بداية الاحتلال. وسبب التحفظ هو أن هذه القرارات لم تكن سيدة، فكثيرا ما كانت تغير حسب ما يخدم المصلحة الاستعمارية وحالة الحرب. ينظر: رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830 – 1892"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 04، جانفي 2009، جامعة بسكرة، الصفحات غير محددة لأنني وجدت المقال مفصولا عن المجلة في النت..، بموقع جامعة بسكرة.

3 - أبو القاسم سعد الله. **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830 – 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص 75.

وفي ظل ذلك الغموض وإثر صدور قرار الإلحاق في 22 جويلية 1834، وخوفا من المزيد من الثورات الشعبية والمقاومة الجزائرية، أبقت إدارة الاحتلال على المحاكم الإسلامية التي كان يحتكم إليها الجزائريون، وأنشأت في المقابل ثلاثة محاكم أخرى في عواصم الأقاليم الثلاثة.[1]

1- زعزعة مكانة القضاء الإسلامي:

ودائما من أجل تحقيق أهداف الحملة أيضا، والتي من أهمها ضرب الدين الإسلامي وسلخ المجتمع الجزائري منه، نجد أنّ المتتبع للمراسيم والقرارات القضائية الفرنسية يلاحظ بوضوح التأثيرات التغريبية واللائكية، التي أرادت احداثها على المنظومة القانونية والقضائية. بغية الفصل بين الأمة ودينها الذي يعتبر المحرك الأساسي لها ولردود أفعالها تجاه السياسة الاستعمارية، لتتمكن بعد ذلك من بسط سيطرتها على الوضع والعمل على اخضاع الجزائر بلدا وشعبا. وهذا ما يفسّر تغلغل القضاء الفرنسي في مختلف المجالات " حتى زعزع مكانة القضاء الإسلامي الذي لم يبق له إلاّ الأحوال الشخصية مع شروط".[2]

ولذا، فيمكننا أن نقول، إن أول أمرية قضائية لفرنسا الاستعمارية بالجزائر يمكن الاستشهاد بها في هذا المجال هي تلك الصادرة بتاريخ 10 أوت 1834 التي سارت فيها فرنسا على النمط الفرنسي. فأنشأت ثلاثة محاكم من الدرجة الأولى بكل من الجزائر ووهران وعنابة يرأس كل منها قاض واحد. كما أسست محكمة تجارية بمدينة الجزائر يكون قضاتها من أعيان المدينة، وعددهم سبعة، يعينون لمدة سنة واحدة. كما تم انشاء المحكمة العليا التي تنظر في قضايا الاستئناف، مشكّلة من قضاة فرنسيين، إضافة إلى رئيس المحكمة ووكيلها. مع الإشارة إلى أن هذه المحكمة لا تستأنف في قضايا المسلمين (الجزائريين) الذين تركت لهم المحكمة المجال مفتوحا للتقاضي أمام القاضي المسلم.

---

[1] - عميراوي، **أبحاث المرجع السابق**، ص 18 – 19.

[2] - سعد الله. خلاصة... . مرجع سابق. ص 76.

وهنا نشير إلى أن مرسوم 10 أوت 1834 هذا، كان بمثابة أول تدخل صارخ من الإدارة الفرنسية في شؤون القضاء الإسلامي، ولذا اعتبرته الإدارة الفرنسية قرارا إيجابيا مستجيبا ليس لمتطلبات القضاء بالمجتمع الجزائري فحسب، وإنما للمعمرين الذين استوطنوا الجزائر أيضا. وذلك لا لشيء إلا لأنه يخدم أهدافها العلمانية، وسياستها العاملة على اخراج الجزائر من أعرافها وتقاليدها، ومن خصوصياتها العربية والإسلامية.

ومن هنا يتضح لنا أن هذه الفكرة هي فكرة السانسيمونيين، وهي نفسها التي نادى أونفونتان بتطبيقها بالجزائر، كما هو واضح في كتابه استعمار الجزائر. وذلك حين دعا إلى اخضاع الجزائريين واجبارهم على قبول التعايش، من خلال "نقل العادات والتقاليد والخبرات والتصرفات والتشريعات الفرنسية ونظام ملكية الأرض الفرنسي إلى الجزائر"[1] وذلك كتمهيد لبناء مجتمع أوربي بالجزائر يكون قاعدة تثبيت الاستعمار الفرنسي بالجزائر. وهي محاكم من الدرجة الأولى ذات صبغة متعددة مدنية وأخرى متعلقة بالجنح. مما يعكس نظرة الإدارة الفرنسية في العمل على زعزعة مكانة القضاء الإسلامي والتفكير في إزاحته من المنظومة التشريعية والقانونية بالجزائر.

كان القضاء بالمساجد أو بالجماعة أو حتى في الأسواق يعكس خصوصية اجتماعية وثقافية معينة، في مظهر حضاري يعكس الروح الإسلامية المتوارثة بالمجتمع الجزائري كخاصية سوسيولوجية ممتدة من الإرث الحضاري الإسلامي. أما مع دخول فرنسا إلى الجزائر وبداية تأثيراتها القضائية هذه، فلم يعد للمسجد مكان محترم في سياستها، ولا للأسواق مكانتها كمجال للتقاضي عند الجزائريين كما كانت في السابق.[2] وحلت العدالة محل ذلك خاصة منذ 1842 حين صدرت أمريتان هامتان تنظم القضاء بالجزائر وهما أمرية 26 سبتمبر، وأمرية 30 نوفمبر اللتين نتج عنهما مايلي:

---

1 - Enfantin, Op. Cit., p 128.

2 _ Louis Rinn, **Régime pénal de l'Indigénat en Algérie, Les Commissions disciplinaires**, Alger, 1885, P 96.

1- تأسيس محكمة عليا بمدينة الجزائر تتكون من غرفتين واحدة للقضاء المدني والثانية للجريمة.

2- انشاء خمسة محاكم ابتدائية بمدن: الجزائر، البليدة، عنابة، سكيكدة، وهران.

3- انشاء تسعة محاكم صلح بمدن: الجزائر (محكمتان اثنتان)، البليدة، الدويرة، عنابة، سكيكدة. قسنطينة، وهران، مستغانم. مع اختصاص محكمتي مستغانم وقسنطينة في القضايا التجارية وقضايا الجنح.

4- استحداث مناصب جديدة هي: 04 محافظين مدنيين ببوفاريك، شرشال، القليعة، القالة. يقومون بوظائف المتابعة المدنية والتجارية، وأعمال الشرطة العادية قبل أن يبطل نشاطهم الأخير هذا بأمرية 18 ديسمبر 1842.

5- استحداث منصب القاضي المسلم من طرف الحاكم العام، وتعيينهم لممارسة مهامهم بالتنسيق مع وزير الحربية وذلك في المدن الرئيسية بالإقليم المدني.[1]

لابد أن ننبه هنا إلى أن هذه الفترة هي فترة الجنرال بيجو وهو أحد القادة السانسيمونيين الساهرين على كتابة الموسوعة العلمية لاستكشاف الجزائر، والجمع بين العمل العلمي والعمل العسكري. ولذا صدرت في عهده مراسيم قضائية كثيرة منها مرسوم 28 فيفري 1841، ومرسوم 26 سبتمبر 1842، ومرسوم 10 أفريل 1843.[2] والتي تصب كلها في فكرة تأسيس وتنظيم العدالة الفرنسية بالجزائر، على نظام الإدماج في إطار العدالة الفرنسية الأم. أي محوا للعدالة الإسلامية التي سادت الجزائر منذ الفتح الإسلامي. وقد تأكد ذلك بفعل مرسوم 26 سبتمبر المذكور، والذي ألغى العمل بقانون العقوبات الإسلامي،

---

1 -M. G. Tableau 1846, Op. Cit, p 133. وكذلك: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009، ص 432.

2 - بورغدة، المقال السابق.

وأصبح القضاة المسلمون يعينون من قبل الحاكم العام. كما منح محكمة الاستئناف حق النظر في أحكام القاضي المسلم.[1]

كانت هذه الاجراءات بمثابة تأثيرات خطرة أخرى مست مؤسسة القضاء بالجزائر، لإحداث القطيعة مع ماضيه. فمن مؤسسة المحكمة الشرعية، والقاضي الشرعي، ومجلس الداي أو الباشا والمجلس العلمي ... صارت المؤسسة القضائية مع سنتي 1841 و 1842 مكونة من مختلف الهياكل العدلية تقريبا "محاكم من الدرجة الأولى وجماعية ومحاكم الاستئناف الملكية ... وكانت لتلك المحاكم صلاحيات البت في القضايا التي تهم جميع الفئات السكانية في الجزائر. والنظر في جميع الجرائم والنطق فيها بأحكام القانون الجزائي الفرنسي".[2] مما أدى إلى "إلغاء القانون الإسلامي الجنائي نهائيا".[3] كما تأسست الغرفة المدنية الثانية بمحكمة مدينة الجزائر التي أنشئت بأمرية 26 جويلية 1846 رغم أنها لم تباشر جلساتها إلا في شهر أكتوبر الموالي. ومنذ ذلك الحين أصبح يرأس موظفيها نائب رئيس محكمة و ثلاثة قضاة ونائب.[4] كما تم أيضا انشاء محكمة صلح بالقليعة سنة 1847 ولكنها لم تباشر عقد جلساتها إلا مع الفاتح من ديسمبر من السنة نفسها. قبل أن يتم تأسيس المحاكم المتخصصة في القضايا المالية والتجارية، حيث أنه وإلى غاية سنة 1847 لم تكن في قضايا

---

1 - نفسه.

2 - محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون (الجزائر الفتاة)، مراسلات وتقارير 1837 – 1918**، ترجمة محمد المعراجي و عمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 29 – 32. وكذلك: أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، المرجع السابق، ج 01، ص 378.

3 - آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919**، ج 01، تر. م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 378.

4 -M. G, Tableau 1846, Op. Cit, p 133.

التجارة إلا محكمة مدينة الجزائر المتخصصة في ذلك بصفة رسمية قبل أن يتم تأسيس محكمة تجارية بوهران في الفاتح من جويلية من السنة نفسها.[1]

ولمزيد من احداث تلك التأثيرات الهادفة إلى احداث الفرنسة في المعاملات، أنشأت الإدارة الفرنسية مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر مجلسا قضائيا، وأمرت بعض شيوخ المسلمين المعروفين على الساحة الوطنية آنذاك وهم: احميدة العمالي، وابن الحاج، وأحمد البدوي، ومحمد بن مصطفى بترجمة نصوص قانون 1859 المتعلق بتنظيم القضاء الإسلامي[2] والذي كان من إعداد توماس أوربان.[3]

2- الحرب على القضاة المسلمين:

ما إن دخل الفرنسيون أرض الجزائر، حتى فكروا في ضرورة تحويل هويتها بإبطال سير القوانين الشرعية الإسلامية فيها، وقد وجدوا من القضاة من قبل التعامل معهم، فاستعملوه لضرب القضاة الرافضين لتلك التشريعات المدنية الفرنسية أو بالأحرى لتلك التشريعات العسكرية التمسيحية التغريبية كما مر بنا.

ومع سنة 1856، كانت الإدارة الفرنسية قد جاءت بتأثير آخر وهو استحداث منصب القاضي الفرنسي بالجزائر في ثورة منها على القاضي المسلم. وهو سلوك استعماري واضح يهدف إلى العمل على انقراض الاحتكام إلى الشرع الإسلامي بالجزائر. وكان تعيين القاضي الفرنسي يتم مباشرة من باريس، وقد كان يجهل لغة الجزائريين، وعاداتهم وتقاليدهم

---

1 - M. G. Tableau 1846, Op. Cit, p 133. كما أنه من الضروري أن نشير هنا إلى أن السنة الموالية 1848 جاءتنا بالجديد من خلال مرسوم 20 أوت 1848، الذي ألحق مؤسسات العدالة الفرنسية بوزارة العدل الفرنسية، فيما ألحق العدالة الجزائرية بوزارة الحربية الفرنسية.بورغدة، المقال السابق.

2 - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 07، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009، 89.

3 - George Voisin, L'Algérie pour les Algériens, Op. Cit, p 102.

وأعرافهم. كما لم يكونوا (القضاة الفرنسيون) مطّلعين على أبسط ما تعلق بالفقه المالكي على فقه خليل بن إسحاق، الذي كان سائدا بالجزائر. وكان ذلك رغم مساعي بيرون (Perron) الذي ترجم مختصر خليل في سبعة مجلدات. ولذا أصدر هؤلاء القضاة المجلة الجزائرية للتشريعات القضائية (Revue Algérienne de législations et de jurisprudence) للاستفادة منها في نشريات الإدارة فيما تعلق بالقضاء، وللترجمات التي قد تصدر بها لمعالجة القضايا الإسلامية بالعدالة الفرنسية بالجزائر.[1]

ومن بين مظاهر الحرب على القضاة المسلمين عملت الإدارة الفرنسية بالجزائر وبالاشتراك مع "رغبة المعمرين وعدد كبير من القضاة (يقصد الفرنسيين) الراغبين في الغاء المنظومة القضائية الإسلامية الممثلة في القضاة ونظرائهم من الأعوان، وذلك تحت شعار السيادة الوطنية حتى وإن اقتضى ذلك، الشروع في تجسيد ذلك بصورة تدريجية".[2] وقد ترتب عن ذلك تراجع عدد القضاة المسلمين بالجزائر من 184 قاضيا سنة 1873 إلى 159 ثم 145 قاضيا في السنة الموالية (1874) على مستوى الوطن. في محاولة لصد أبواب تقاضي الجزائريين أمام القضاة المسلمين، ودفعهم إلى التقاضي أمام المحكمة الفرنسية وقضاتها الفرنسيين وقوانينها الوضعية". لكن كما قال أجيرون:" مهما يكن أمر هذه التجاوزات التي لا جدال فيها، فإنها لم تثن عزم العرب على تفضيل العدالة القرآنية على عدالة القضاة الفرنسيين".[3] ولذا قال إرنست ميرسيه:" يجب القول إن المترافعين المسلمين لم يستعملوا أبدا خيار التقاضي أمام المحكمة الفرنسية".[4]

---

[1] - أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج 01، 412.

2- نفسه، 392.

3 - نفسه، 395، 399.

4 - بورغدة، المقال السابق.

وتشويها للقضاء الإسلامي وقضاته، كالت الإدارة الفرنسية التهم المتعددة للقضاة المسلمين، ومنها أنهم كثيري الشكوى من ظروف العمل، وأنهم ميالون إلى الاستقلالية في أداء مهامهم القضائية. أي أنهم غير منضبطين إداريا في إطار السّلّم العدلي، وذلك من أجل شن حملة إعلامية شرسة ضد مستواهم العلمي وانضباطهم الإداري "وضد كل ما له صلة بالقضاء الإسلامي".[1] لدفع الجزائريين إلى عدم التقاضي أمامهم، مما يسهل عملية عزلهم وغلق منصب القاضي المسلم.

وفي إطار حربها على القضاة المسلمين عموما، أعلنت الإدارة الاستعمارية حربا شعواء على القضاة المسلمين النزهاء منهم خصوصا. وبدأت في عزلهم من مناصبهم وتعويضهم بقضاة مسلمين لم يكونوا محل قدوة ولا مثال نزاهة وورع وتقوى لدى الشعب. كما حددت الإدارة رواتبهم مما أدى بهم إلى الاتجاه إلى أخذ الرشوة.[2] فكانوا معولا خفيا لنهب ما بقي من أموال الجزائريين بعد الضرائب الباهضة وبعد نهب الإدارة. حتى صار بعض المتخاصمين يلجأون إلى دفع الرشوة للمقربين من القاضي المسلم من أجل الانتصار في خصومته. وأصبح بذلك القاضي محبا للرشوة وللرفاهية. ومنهم من غيّر الأحكام وجعل المظلوم ظالما بسبب كيس كانت تحمله امرأة تسمى عائشة فظنها تلوح له بالمال فغير الحكم لصالحها. وهناك قصة أخرى عن هؤلاء القضاة: "دخل في يوم من الأيام برفقة خصمه عند القاضي وهو يخبئ ذراعه الأيمن تحت طيات برنوسه. عندما جاء دوره للتكلم، رفع بصفة طبيعية ثيابه بحركة عادية عند الأهالي، ورفع يده اليمنى وكأنه يريد تكثيف شكواه ويؤكد تأثير حديثه. وكانت راحة يده اليمنى الموجهة نحو القاضي تظهر العديد من الأوراق البنكية

---

[1] - أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 01، ص 403.

2 - Pinson de Ménerville, **Dictionnaire de la législation Algérienne (1830 - 1872)**, T 02, p 130, 131.

المطوية على أربعة. سقط القاضي الجشع في الحين في فخ الحيلة، وأعطى الحق للمالك. مع الأسف فالورقة البنكية لم تكن موجهة له واكتفى برؤيتها مدة معينة.[1]

3- من إسلامية الأحكام القضائية إلى تطبيق القوانين الفرنسية:

رغبة من فرنسا الاستعمارية في تحقيق تأثيرها الأكبر وهدفها الأسمى في الجانب القضائي، وهو ابعاد الدين الإسلامي عن الأحكام القضائية بالجزائر، كان قرار 22 أكتوبر 1830 أول محطة لتأسيس القضاء الفرنسي بالجزائر خلفا للقضاء الإسلامي. وقد ذكر هذا أحد علماء الموسوعة من العسكريين ألا وهو بيليسيي، الذي يظهر وكأنه كان مؤمنا بإحداث التأثيرات القضائية من يوم وطئت أقدامُه أرض الجزائر.[2] فإضافة إلى العمل على زعزعة مكانة القضاء الإسلامي المذكور سابقا، أصبحت التأثيرات الفرنسية واضحة جلية في مجال القضاء، ومنها أن عملت على تطبيق القضاء الفرنسي بدلا عن القضاء الإسلامي الذي كان معمولا به في السابق. فمن جهة أصبح الجزائريون وهم هنا مسلمون يتقاضون أمام القاضي الفرنسي ويحتكمون إلى شريعته، ومن جهة ثانية أصبح الجزائريون والمعمرون (مسيحيين ويهود) سواءٌ أمام سلطة قضائية مسيحية على أرض إسلامية. ومن جهة ثالثة أصبحت الأحكام تصدر وفق القوانين الفرنسية وليست وفق الشريعة الإسلامية.

كانت هذه الإجراءات العدلية تمثل تأثيرات فرنسية استعمارية واضحة على المنظومة القانونية للجزائريين، سواء من حيث الهياكل القاعدية التي تحولت من مؤسسة المسجد أو حل القضايا في الأسواق أو في جلسات الجماعة الواحدة إلى هيكل مؤسسة العدالة. ومن أحكام الشريعة الإسلامية إلى أحكام القانون الوضعي الفرنسي الذي يختلف اختلافا جذريا مع قناعات وعادات وتقاليد الجزائريين. ومن القضاة المسلمين الجزائريين إلى القضاة المسيحيين الفرنسيين. فغابت الأحكام الشرعية، وغاب التعزير والقصاص،... وحل محله

---

[1] - محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 138 ، 152..

[2] - Péllissier, T 01, Op. Cit, p 118.

السجن في أقصى الحالات. كما تفاجأ الجزائريون لطريقة التقاضي من حيث الشهود أيضا، فمثلا كانت شهادة الرجل تعدل شهادة الأنثيين، ولا شهادة للنساء -خارج قضايا النساء التي يعتد فيها ولو بشهادة المرأة الواحدة- إلا إذا حضر ولو رجل واحد، ولا وجود لما عرف في الشرع الإسلامي بصفة الشهود العدول... فأصبح القانون الفرنسي مطبقا بالجزائر، وقد تجاوز كل تلك الشروط مما أحلق الضرر المعنوي بالجزائريين، لتَغيّر أحوال القضاء، إلى قضاء لم يكونوا قد ألفوه، و لم يألفوا حتى طريقة التفكير الفرنسي، ولا أعرافهم القضائية.[1] وفي النتيجة لم تبق الأمرية الملكية المؤرخة في 10 أوت 1834 للقضاء الإسلامي إلا الأحوال الشخصية التي يحكم فيها القاضي المسلم.

والأهم من كل ذلك هو احتكام الإدارة الفرنسية إلى القانون الفرنسي فعليا، لأنه قبل ذلك كانت السياسة القضائية تسير بعيدا عن القانون، من خلال اجتهاد وزراء الحربية الفرنسيين بالجزائر وفق ما يخدم السياسة الاستعمارية، ويحقق نجاح جيش إفريقيا بالجزائر، وتحقيق الأمن العام بالقضاء على المقاومة الجزائرية. وقد لجأت فرنسا إلى الميل إلى تطبيق القانون الفرنسي مع نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، لشعورها بانتهاء خطر المقاومة الذي يهدد بقاءها في الجزائر. لأن هذه الفترة بالذات شهدت مفاوضات الأمير عبد القادر مع فرنسا وهي المفاوضات التي انتهت بتوقيف مقاومة الأمير عبد القادر. وبدلا من أن تسمح له فرنسا بالذهاب إلى المشرق كما كان متفقا عليه خدعته فوضعته بالسجن بفرنسا مدة قبل أن يلتحق بسوريا كما كان متفقا عليه.

وقد تجلى مرة أخرى اصرار فرنسا على استحداث تأثيراتها في المنظومة القضائية الإسلامية بالجزائر، في صدور أمرية 24 نوفمبر 1847 التي تنص على تطبيق أحكام القضاء الفرنسي في كيفية انشاء المحاكم الجزائرية. و الذي حضر من أجله كبار التجار الأوربيين

---

[1] - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 380.

يوم 25 ديسمبر 1847 ليشهدوا تعيين رؤساء وقضاة محاكم التجارة الجدد في مدينتي الجزائر ووهران.[1]

وإذا قلنا أن فرنسا قد مالت إلى تطبيق القانون الفرنسي في القضاء والابتعاد به عن سيطرة وزراء الحربية فإن ذلك لا يعني استقلاليته، لأنه إلى ذلك الحين، لا يزال في مرحلته الأولى، ذلك أنه وإلى غاية 1848 كان وزير العدل يأتمر بأوامر وزير الحربية رغم بقاء السلطة التنفيذية بيد وزير العدل.

كما تم انشاء محافظتين للشرطة بموجب مرسوم 14 جانفي 1848 بتنس، والثانية ببجاية بموجب مرسوم 27 جويلية من السنة نفسها. وقد كانا يمارسان وظيفتهما كاملة في الحكم بين المتخاصمين عن طريق قاضي الصلح. قبل أن يصدر مرسوم 20 أوت 1848 الذي أعلن الفصل التام بين جهاز العدالة الفرنسية بباريس والتي ألحقها بوزارة العدل الفرنسية. وبين جهاز العدالة الفرنسية بالجزائر والذي ألحقه بوزارة الحربية الفرنسية. وبالتالي فهو تحت حالة الطوارئ. كما تم تحقيق تقدم كبير في مجال القضاء بعد أن توسعت دائرة تأسيس المحاكم، وهذه المرة بتأسيس المحكمة الابتدائية بقسنطينة إثر المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 09 جويلية 1849.

وعلى إثر تأسيس هذه المحكمة، فقد قاضي الصلح بإقليم قسنطينة مهامه التي كانت له منذ 1842.[2] ولم تكن المحكمة الابتدائية بقسنطينة هي المحكمة الوحيدة التي تأسست بموجب هذا المرسوم، وإنما تأسست بموجبه أيضا أربعة محاكم ابتدائية أخرى هي:

1- محكمة الصلح بالمدية وتعمل تحت سلطة محكمة البليدة.

2- محكمة الصلح بتنس وتعمل تحت سلطة محكمة مدينة الجزائر.

---

1 -M. G. Tableau 1846, Op. Cit, p 133.

2 -M.G, Tableau 1846,Op, Cit, p 134. وقد كان حاكم إقليم قسنطينة كثير الدعوة إلى انشاء هذه المحكمة. المصدر نفسه.

3- محكمة الصلح بقالمة وتعمل تحت سلطة محكمة قسنطينة. قبل أن تصبح تابعة لمحكمة عنابة بموجب مرسوم 06 جويلية 1850.

4- محكمة الصلح بتلمسان وتعمل تحت سلطة محكمة وهران.[1]

وقد كانت أمريتا 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 بمثابة تأسيس منظومة القضاء الإدماجي بالجزائر، قبل أن يتأكد رسميا استبعاد التشريع الإسلامي عن التطبيق بالجزائر، ووضع المجتمع الجزائري تحت طائلة القانون الفرنسي من خلال مرسوم 01 أكتوبر 1854 الذي فصل "بين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي. مع وضع الأول تحت إمرة السلطة السياسية، وفتح الباب في نفس الوقت للمسلمين الذين يرغبون في التقاضي لدى المحاكم الفرنسية".[2] والذي تمثلت أبرز أفكاره في مايلي:

- الاستقلالية التامة للعدالة الإسلامية في المجال المدني.
- الغاء الطعن في أحكام القضاة المسلمين لدى محكمة الاستئناف.
- تجريد المدعي العام الفرنسي من سلطة إدارة ومراقبة جهاز العدالة الإسلامية، ونقل مسؤولية ذلك إلى الولاة والجنرالات.[3]

1- Ibid, p 134.

وباستثناء تنس التي كانت واقعة بمنطقة الحكم المدني فإن قالمة والمدية كانتا تتبعان منطقة الحكم العسكري خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن محكمتي تنس وقالمة باشرتا عملهما في السنة نفسهما بينما باشرت محكمتا المدية وتلمسان مهامها بتاريخ 31 ديسمبر 1849، المصدر نفسه.

2 - عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837 – 1939**، ج 01، دار هومة، الجزائر، ط 02، 2011، ص 219.

3 - رمضان بورغدة، المقال السابق.

4- اخضاع مؤسسة الجماعة لرقابة إدارة الاحتلال:

إن أول تأثير قضائي فرنسي ببلاد القبائل كان احتواء مؤسسة الجماعة التي كانت خلال العهد العثماني على قدر كبير من الهيبة والاحترام والوثوق في أعيانها وأشرافها ومرابطيها. ولذا كان الصلح بين الأفراد أو الجماعات يتم من خلالها.

كان أعضاء مؤسسة الجماعة هم الرجال القادرون على حمل السلاح، هذا بالنسبة إلى القبيلة الواحدة. أما إذا كانت الخصومة بين أكثر من قبيلة، فإن المؤسسة في هذه الحالة تضم أعيان القبائل المتخاصمة. وكانت تعقد جلساتها في الساحات العمومية، أو في الأسواق الأسبوعية تحت رئاسة شيخ القبيلة، أو أمين نقابة الأشراف إن كانت من القبائل المنحدرة من أصول شريفة. حيث يطرح المدعي شكواه على أمين النقابة، أو على شيخ القرية الذي يتولى بدوره طرحها على مجلس الجماعة لينظر فيها، ويبتّ فيها بالحكم على الشريعة الإسلامية وفق فقه المذهب المالكي، بعد أن يستمع الحضور لشهود المتخاصمين. وقد يتم حل القضية نهائيا، كما قد تؤجل إلى جلسة أخرى. أما القضايا المستعجلة فقد تعقد لأجلها جلسة طارئة، لأن المتعارف عليه في عقد الجلسات العادية للجماعة هو أنها كانت تعقد مرة واحدة كل أسبوعين.[1]

كما قد الجماعات المتخاصمة تلجأ في حالات عدم الاتفاق إلى محكّم لا ينتمي إلى القرى المتخاصمة، ممّن يرضى عنه مجلس الجماعة، وقد يكون هذا المحكّم شيخا مشهودا له بالعدل أو عالم فاضل ليحكم بينهم.[2]

1- مصطفى عبيد، "القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع 11، 12، فيفري 2014، ص ص 212 وما بعدها. وكذلك:

A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, **Les coutumes kabyles, Organisation politique et administration, pouvoir judiciaire**, BERTI éditions, Alger, 1930, p 219 et suivante.

2 - Ibid, p 163 et suivantes.

ولم يكن باستطاعة الجماعة أن تقضي بالأحكام الخطرة كالإعدام، الذي كان من اختصاص المجالس العلمية بعواصم الأقاليم، وهي المتمثلة في محكمة الباي في الأقاليم الثلاثة أو محكمة الداي بمدينة الجزائر عاصمة دار السلطان. إلا إذا حلت القضية عن طريق التصالح ودفع الدية، أو تجاوزت الأمور مجلس الجماعة بحيث تم الانتقام من الفاعل عن طريق الثأر.[1] وعدم النظر في الأحكام الخطرة هذه، هو أمر موروث عن الدولة الزيانية التي لم يكن من حق قضاة العمالات ولا قضاة مدنها أو قراها النظر في "أمور الدماء والأمور العظام" التي كانت من اختصاص قاضي الحضرة (قاضي القضاة أو القاضي الرئيسي) أو بتفويض رسمي منه.[2]

أما التنظيم القضائي القبائلي الذي بدأ العمل به سنة 1858 بمنطقة "كونفدرالية الزواوة" أو حصن نابليون وهو منطقة ذراع الميزان وضواحيها حاليا، فقد غيرته إدارة الاحتلال تغييرا جذريا مقارنة مع ما سبق. كما كان بمثابة خصوصية أرادتها الإدارة الاستعمارية لهذه المنطقة فصلا لها عن الوطن الجزائري الأم، واضعافا لها ولباقي المناطق. وذلك أيضا يدخل في إطار التأثير الفرنسي بالجزائر بغية تقسيمها، وتفتيتها، واضعاف مقومات الوحدة فيها. حيث أجبرت الإدارة الفرنسية -من خلال هذا التنظيم القضائي- شيوخ أعراش منطقة القبائل على تعيين ممثلي الإدارة وهما "الضامن" و"العاقل".[3] وهما شخصيتان تعينهما الإدارة الفرنسية في مجلس كل جماعة واعتبرت حضورهما اجباريا في كل مداولاتها. كما ربطت بذلك مؤسسة الجماعة بما يشبه دار البلدية الذي لم يكن قد أسس بعد بالمنطقة، وذلك من خلال جعل هذه الدواوير أو القرى (الجماعات) تحت سلطة أمين الأمناء والذي هو شيخ الشيوخ بالعرش. وذلك حتى يكون للإدارة عينها على سير العلاقات الاجتماعية ومدى متانتها،

---

1 - Ibid, p 75.

2- خطيف، مرجع سابق، ص 202، 204.

3- آجيرون، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 49.

والمشاكل التي يعيش المجتمع من أجل الاستثمار فيها، ومعرفة خصوصية كل قبيلة وكل عرش على حدى... خاصة وأن شيوخ القبيلة أصبحوا يعيّنون من الموالين للإدارة الفرنسية، وليس من الناقمين عنها. وذلك كله تسهيلا لمهمة تدجين واخضاع المجتمع القبائلي خصوصا والجزائري عموما.[1]

مع 20 نوفمبر 1860 وسعت إدارة الاحتلال قانون التنظيم القبائلي ليشمل دلس وتيزي وزو أيضا، كما حاولت تطبيقه على منطقة القبائل الشرقية. لكن التجربة لم تنجح منذ بدايتها، لأن شيوخ الجماعة لم يكونوا يأتون إلى الجماعة " إلا وفي قلوبهم مشاعر ارتياب وحقد تجاه القائد والقيادة العسكرية".[2]

1 - يذكر آجيرون أنه " من الأمثلة على ذلك أن أمين الأمناء أيلولة أومالو رئيس العشيرة الفوقانية (العليا) قد هزمه رئيس العشيرة التحتانية (السفلى) سنة 1860، وقد أعيد انتخاب هذا الأخير على أكسوز سنة 1861، وعند وفاة القائد أكلي أمين بني واسيف الحمام، تنافس رجلان على خلافته وهما رئيس صف الفلاحين (انتخب عام 1862 وأعيد انتخابه عام 1863) ورئيس صف المرابطين (انتخب بالإجماع دائما في 1864، 1865، 1866، حتى سنة 1870)". ومن العائلات التي ذكر أجرون أنها قدمت عددا معتبرا من الأمناء: عائلتا آيت واعمر وبني ياطارن في واضية. ينظر: آجرون، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 51 / هـــ 04، 05.

2 - نفسه، ص 51.

5- الهياكل القضائية الجديدة بدلا عن المؤسسات القضائية السابقة ومدى تعامل الجزائريين معها:

1- المحكمة الابتدائية قسم الأحوال المدنية: Le Tribunal de première instance section civile

عملت الإدارة الفرنسية منذ تاريخ 10 أوت 1834 على استحداث المحاكم الابتدائية للنظر في مختلف القضايا اليومية السلمية متبعة في ذلك تطبيق أحكام القانون الفرنسي وبنائها وتسييرها على النموذج الفرنسي. وقضاتها هم قضاة الصلح، وهم ملزمون بتنفيذ أحكام القانون الفرنسي على جميع من في الجزائر المستعمرة. وقد كانت بادئ الأمر بمدن: الجزائر وعنابة ووهران.[1] وقد عالجت هذه المحاكم خلال سنة 1839، 475 قضية أصدرت فيها الأحكام جميعا من طرف قضاة الصلح مع تطبيق القضاء الفرنسي كما سبق وأن أشرنا.

أما المحكمة الابتدائية بوهران التي كانت قد تأسست بقرار 10 أوت 1834،[2] فقد عالجت خلال السنة نفسها (1839) 410 حالات تنازع منها 295 حالة صدرت في حقها أحكام نهائية. وقد اشترك في هذه الحالات جميع من بالجزائر بنصيب 236 حالة تقاضي بين المسيحيين أنفسهم، و 13 حالة بين المسيحيين والجزائريين، و 34 حالة بين المسيحيين واليهود، و 09 حالات بين اليهود فيما بينهم، و 03 حالات بين المسلمين واليهود. و لم تسجل المحكمة الابتدائية بوهران ولا حالة تخاصم واحدة بين المسلمين فيما بينهم.[3]

وفي عنابة سجلت المحكمة الابتدائية بها سنة 1839 ما عدده 579 حالة تقاضي منها 330 حالة بين المسيحيين فيما بينهم و 29 حالة بين المسيحيين والجزائريين، و 76 حالة بين

1 -M. G. Tableau 1839, Op. Cit, p 96, 97.

2 - بورغدة، المقال السابق.

3 - M Guerre Tableau, 1839, P 103.

المسيحيين واليهود، و 06 بين اليهود فيما بينهم، و 03 حالات فقط بين الجزائريين فيما بينهم.[1]

2- المحكمة الابتدائية قسم الجنح: Le Tribunal de première instance section correctionnelle

إضافة إلى المحاكم الابتدائية التي كانت تختص في القضايا المدنية، وتطبيقا للنظام القضائي الفرنسي مكان القضاء الإسلامي بالجزائر أسست الإدارة الفرنسية من خلال الأمرية نفسها (10 أوت 1834) محاكم الجنح للنظر في قضايا الإجرام.[2] وقد طرحت على محكمة مدينة الجزائر وحدها سنة 1839 مثلا 1731 قضية أصدرت فيها الأحكام جميعا منها 1494 حكما نهائيا، و 228 تحويلا إلى المحكمة العليا و بقاء تسع قضايا إلى غاية دخول السنة الموالية 1840.[3]

أما بالمحكمة الابتدائية بوهران فقد طرحت خلال سنة 1839 نفسها ما عدده 175 حالة تقاضي منه 08 في قسم الجريمة و 34 في قسم الجنح، و 51 قضية باستدعاء من الشرطة.

هذا فيما عالجت محاكم الصلح بوهران 99 حالة توزعت على 60 حالة بين المسيحيين فيما بينهم، و 12 بين المسيحيين واليهود، و 01 بين المسيحيين والمسلمين، فيما انعدمت القضايا المطروحة على المحكمة بين المسلمين فيما بينهم.[4]

أما في عنابة فقد استقبل قسم الجنح بالمحكمة الابتدائية 169 حالة تقاضي منها قضيتان صنفتا في دائرة الجريمة، و 10 جنح، و07 استدعاءات بوليسية عادية.

---

1 . Ibid, P 96.

2 - سماتي، المرجع السابق، ص 47.

3 .M. G. Tableau 1839, Op. Cit. p 96.

4 . Ibid, p 104.

3- المحكمة التجارية: Le Tribunal de commerce

تعتبر المحكمة التجارية لمدينة الجزائر هي المحكمة الأكثر نشاطا بين مثيلاتها في وهران وعنابة آنذاك حسب ما جاء في النشرية الحكومية الصادرة آنذاك. وبالتالي فقد كانت آليا هي الأكثر خطرا. وقد أرجعت النشرية ذلك إلى الحراك التجاري الكبير الذي كانت تشهده هذه المدينة. وقد عالجت خلال سنة 1839 ما عدده 1204 حالات منها 1154 حالة خلال السنة نفسها. منها 1078 بين المعمرين من مختلف الجنسيات الأوربية، و 53 قضية بين المعمرين والأهالي، فيما كانت 23 قضية فقط بين اللأهالي فيما بينهم.[1]

4- المحاكم الإسلامية: Les Tribunaux Musulmans

حددت صلاحيتها أمرية 10 أوت 1834 بأن يحكم القاضي المسلم في مختلف الشؤون التي تطرح على المحاكم وفق الشرع الإسلامي في مجال الأحوال الشخصية.

وهكذا كان مجموع الأحداث التي أشار إليه تقرير الحكومة العامة والمتعلقة بالأمن سنة 1839 كالآتي:

مدينة الجزائر: 181 حالة. مدينة وهران: 83 حالة. مدينة عنابة: 166 حالة. وقد تضمنت هذه الأحداث مايلي: اغتيالات، محاولات اغتيال، انتحار، نبش القبور، سرقة، ومحاولات سرقة.[2]

أما سنة 1843 مثلا فتشير المصادر الفرنسية إلى محاكمة 923 شخصا من العسكريين والأهالي منهم 325 بمقاطعة الجزائر من بينهم 09 أهالي، و 310 بمقاطعة وهران من بينهم 08 أهالي، و 228 بمقاطعة قسنطينة من بينهم 12 شخصا من الأهالي. وكانت الأحكام كالتالي: من بين 385 محكوم عليه بمقاطعة الجزائر نجد الإعدام: 28 شخصا. الأعمال الشاقة: 46 شخصا. المبعدون: 53. العمل بالأشغال العمومية: 22. السجن: 107. الإقالة من المنصب:

1 - Ibid, p 97.

2 . Ibid, p 106, 107.

02. المفرج عنهم: 120. التحويل إلى المحاكم العادية: 01. أما بمقاطعة وهران فكانت الأحكام الصادرة في حق المحكوم عليهم كالتالي: الإعدام: 14 شخصا. الأعمال الشاقة: 55 شخصا. المبعدون: 17 العمل بالأشغال العمومية: 30. السجن: 95. الإقالة من المنصب: 00. المفرج عنهم: 98. التحويل إلى المحاكم العادية: 01 أما في إقليم قسنطينة فكانت الحكام الصادرة في حق المحكوم عليهم كمايلي: الإعدام: 17 شخصا. الأعمال الشاقة: 31 شخصا. المبعدون: 36. العمل بالأشغال العمومية: 11. السجن: 70. الإقالة من المنصب: 01. المفرج عنهم: 63. التحويل إلى المحاكم العادية: 01[1]

أي أن مجموع الأحكام عبر القطر الجزائري بأكمله كانت كالتالي:

الإعدام: 59 شخصا. نفّذ الحكم فعليا في 05 أشخاص منهم أربعة فرنسيين وواحد جزائري. الأعمال الشاقة: 132 شخصا. المبعدون: 106. العمل بالأشغال العمومية: 63. السجن: 272. الإقالة من المنصب: 03. المفرج عنهم: 281. التحويل إلى المحاكم العادية: 03[2]

5- المحكمة العليا: Tribunal Supérieur

ارساء لتطبيق النظام القضائي الفرنسي بالجزائر مكان القضاء الاسلامي لفصل الشعب الجزائري عن خصائص حضارته، أسست الإدارة الفرنسية المحكمة العليا بموجب أمرية 10 أوت 1834، وتهتم هي الأخرى بمعالجة القضايا المرفوعة إليها من المحاكم الابتدائية بالمقاطعات الثلاث. وكانت بادئ الأمر لا تنظر في أحكام القضاة المسلمين حتى ولو كانت قضايا جنائية، طبقا لما ينص عليه قرار 22 أكتوبر 1830. على عكس أحكام القاضي

1 - M Guerre Tableau, 1845, P 49. وواضح هنا أن الأحكام الصادرة غير متطابقة كذلك مع عدد المحكوم عليهم الـــ 385.

2 - M. G, Tableau 1845, Op. Cit, p 49.

الفرنسي الذي كانت أحكامه تستأنف بالمحكمة العليا إن لم تكن محل رضا من أحد المتخاصمين.[1]

ففي القضاء المدني عالجت المحكمة العليا سنة 1839 على سبيل التمثيل: 111 خصومة بين المسيحيين، 15 بين المسيحيين والمسلمين، 11 بين المسيحيين واليهود، 04 بين المسلمين فيما بينهم، 04 بين اليهود فيما بينهم، و 02 بين المسلمين واليهود.

أما في قضايا الجريمة فقد رفعت إلى المحكمة العليا خلال السنة نفسها 50 حالة خصومة حضر فيها المسيحيون منهم 18 فرنسيا و 32 من مختلف الجنسيات الأوربية التي كانت تشكل فئة المعمرين بالجزائر. و 36 حالة تتعلق بالأهالي منها 32 حالة متعلقة بالمسلمين (الجزائريين) و 04 حالات تعلقت باليهود.

وفي قضايا الجنح استقبلت المحكمة العليا خلال السنة نفسها (1839) 11 قضية تخص الفرنسيين، و 09 تخص مختلف الجنسيات الأوربية. دون أن ترفع لها ولا قضية تخص الجزائريين خلال هذه السنة. ومن هذه القضايا العشرين كان بينهم امرأتان وقد كان الحكم بالسجن في حق أربعة من المتهمين.[2]

ومنذ القضاء على مقاومة فاطمة نسومر وابتداء من 10 جويلية 1857 خلا الجو للإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة الفرنسية والتعدي على الموروث الإسلامي ببلاد القبائل تحت مختلف الادعاءات السابقة الذكر، فشرعت سنتين بعد ذلك أي سنة 1858 في ارساء نظام قضائي جديد أطلقت عليه التنظيم القبلي. وقد كان يجمع بين القضاء والإدارة.[3]

---

1 - شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 01، الغزو وبدايات الاحتلال 1827 – 1871، دار الأمة، 2013، ص 134.

[2]2 - M. Guerre, Tableau, Op. Cit, 1839, P 97.

3 - آجيرون، المرجع السابق، ص 49.

ومنذ 1860 عملت فرنسا على احلال القضاة الفرنسيين محل القضاة المسلمين الجزائريين، وعملت بذلك على تجاوز الحكم بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها، وتجاوز القوانين العرفية والشرعية الإسلامية التي يحتكم إليها الأمازيغ سواء من منطقة القبائل أو الميزابيين أو الشاوية.

ومن أجل فرنسة القضاء الإسلامي وتذويب المجتمع الجزائري داخل نظيره الأوربي عن طريق مؤسسة القضاء بعد تمييعها وافراغها من محتواها الإسلامي واستبدال قوانينها الإسلامية بتشريعات القانون الفرنسي جاءت الإدارة الفرنسية بقانون سيناتوس كونسيلت 1865 المعروف بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية. وجاءت بالأوسمة والنياشين لتوزيعها على المتجنسين المحاربين في صفوف جيش الاحتلال ضد إخوانهم الجزائريين الذين تنظر إليهم الإدارة الفرنسية نظرة خاصة تختلف عن نظرتها لأبناء الشعوب المستعمرة الأخرى. مثلما قال أرتير جيرول:" لا يجب ادراج إفريقيا الصغرى (الجزائر) ضمن المستعمرات الأخرى من إمبراطوريتها، فما يشتركان فيه مقصور على الترتيبات المفترضة من التشريع المعتمد في فرنسا".[1]

1 - فيليب لوكا، جون كلود فاتان، المرجع السابق، ص 39، 40.

خاتمة الفصل:

كانت التأثيرات القضائية الفرنسية بمصر كما بالجزائر، تأثيرات استعمارية تهدف كلها إلى استبعاد الإسلام عن مجال الأحكام القضائية، لفصل الشعبين المصري والجزائري عن هويتهما وعن حضارتهما الشرقية الإسلامية. وبث فيهما التغريب واللائكية من خلال تطبيق النظام المدني الفرنسي.

كان استبدال القضاء الإسلامي الموروث عن العثمانيين والمماليك بقضاء فرنسي متمثلا في انشاء محكمة القضايا في 23 نوفمبر 1800، والتي ورغم أن رئيسها كان مصريا، ممثلا في شخص الشيخ أحمد العريشي، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت تعمل تحت السلطة الفرنسية ممثلة في شخص فورييه. وقد تولى الفرنسيون من خلالها النظر في قضايا الأحوال الشخصية المصرية. وكذلك كان الأمر مع مجالس أقلام الدعاوى، وارسال البعثات العلمية نحو أوربا وفرنسا على الخصوص للتشبع بالثقافة الفرنسية، واسناد مهام قانونية إليهم مثلما حدث مع رفاعة الطهطاوي الذي كلفه محمد علي بترجمة القانون الفرنسي لتطبيقه في مصر. كما كانت المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية والأهلية، ومحاكم الاستئناف وطلبة البعثات ... كلها تصب، أيضا، في خانة تحقيق الأهداف الاستعمارية التغريبية اللائكية للحملة.

ما قلناه عن مصر ينطبق عن الجزائر أيضا، فقد كان الغاء الأحكام الإسلامية، وعرقلة الاحتكام إلى التشريع الإسلامي، وتأسيس المحاكم على الطريقة الفرنسية الغربية وضرب مؤسسة الجماعة، وإعلان الحرب على القضاة المسلمين الجزائريين وتشويههم وعزلهم، وفرض قضاة فرنسيين لا يفقهون في القضاء الإسلامي شيئا، ولا في عادات وتقاليد الجزائريين وأعرافهم ... كل ذلك كان يصب في خانة واحدة، ألا وهي القضاء على أي ارتباط للجزائري بثقافته العربية الإسلامية، وغرسا لثقافة فصل الدين عن المجتمع ومبادئ الفكر اللائكي... وكل ذلك يعتبر عزما فرنسيا على تحقيق أهداف الحملة التي هي أهداف استعمارية صليبية.



الفصل الخامس

الحياة الاقتصادية في مصر من خلال الموسوعة والتأثير الفرنسي فيها

جاءت الحياة الاقتصادية في مصر في ثلاثة مجلدات من مجلدات الطبعة العربية التي ترجمها المؤرخ زهير الشايب. وهذه الأجزاء الثلاثة هي الرابع والخامس والسادس، حيث تناول المجلد الرابع الزراعة والصناعات والحرف والتجارة وهي دراسة قام بها بيير سيمون جيرار. أما المجلد الخامس فتناول النظام المالي والإداري في مصر العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وقد شمل مجموعة من الدراسات كانت أولها تلك التي قام بها لانكريه حول الريف المصري في عهد المماليك العثمانيين. ودراسة استيف حول النظام المالي والإداري لمصر العثمانية. ودراسة حول معامل التفريخ بالاشتراك بين روزيير وروييه. وكذلك دراسة كولليه ديكوتيل حول ملح النوشادر. ودراسة صناعة دبغ الجلود لبوديه. في حين تناول المجلد السادس وهو الجزء الثالث في الحياة الاقتصادية في مصر، الموازين والنقود، وهو من تأليف صمويل برنار.

وقد بينت دراسة جيرار أهمية النيل في اخصاب بلاد مصر، كما تطرقت لواقع النيل وكيفية الاستفادة منه على عهد العثمانيين، موضحا خطة لنظام الري تكون أنجع وأكثر فائدة لاقتصاد مصر الموجه لخدمة أهداف الحملة.

ولم تكن الدراسة الفرنسية هذه وصفية فقط، بل كانت ذات أبعاد وأهداف فرنسية، حيث وقف علماء الحملة ملاحظين، ومتأملين، في الكيفية التي بها يصلون إلى خدمة اقتصادهم. فهم لم يفكروا في خدمة مصر ولا المماليك، وإنما كان هدفهم الأول والأخير هو الوصول بمصر وبثرواتها وبجغرافيتها وبطرقها وموانيها وحتى صحاريها إلى جعلها في خدمة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ويكون بذلك التأثير الاجتماعي تابعا حتميا.

1- الزراعة:

عانت مصر من التخلف الذي ضرب العالم الإسلامي تحت الحكم العثماني، حين بقي بعيدا عن السعي إلى التطور والازدهار... فتضاءل اهتمام المماليك في مصر باحتياجات العامة، وبقي الفلاح يصارع البقاء على أرضه التي أصبح يشعر أنه عبدٌ عليها في خدمة المماليك. لأن المماليك، للأسف، لم يهتموا بالنشاطات الفلاحية ولا بالتصنيع والتجارة، ولا حتى بما يحافظ على ثروات مصر أو ينمّيها بجعلها نواة لاقتصاد مزدهر.

وقد كانت الزراعة أساس الاقتصاد المصري كما لاحظ علماء الحملة الفرنسية " هي (الزراعة) مصدر ثروة مصر في كل العصور، وقبيل مجئ الحملة الفرنسية كانت الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأولى في البلاد. وكانت الأرض في ذلك الوقت تعتبر من الناحية القانونية ملكا للسلطان، ولم يكن أصحاب الحيازة يتمتعون إلا بحق الانتفاع بالأرض نظير ما يؤدّونه عنها من ضرائب".[1]

إن هذه السياسة التي انتهجها المماليك هي التي جعلت الزراعة بعيدة عن تأدية الدور المنوط بها في تحقيق الغذاء للسكان وتحقيق رفاهيتهم، لأنها لم تكن تلقى التشجيع ولا الاهتمام الكبير، باعتبار أن الفلاح لم يكن يشعر بتاتا بملكيته للأرض " وحيث كان المماليك أقل استعدادا للإفادة من تجارب الماضي بنفس الدرجة التي يهملون فيها التطلع إلى المستقبل، فإن هؤلاء المماليك لم يكونوا يواجهون إلاّ اللحظة الحاضرة. وحيث كانوا واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة القاهرة على كل ما يريدون، فقلما كانوا يقلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض التي يمكن القول بأنهم لم يكونوا يستخدمونها إلا

---

1 - نبيل السيد الطوخي، **صعيد مصر على عهد الحملة الفرنسية 1798 – 1801**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1998، ص 53.

كطريق للمرور عليها، وبمعنى آخر، فإن الشكل الغريب لنظام حكمهم كان يقصي كل نظام متبع لإصلاح الأرض، بينما يحتم إصلاح هذه الأرض درجة كبيرة من التقدم، حتى يمكن أن تقرر القيام به مثل هذه المجموعة من الناس العارين من كل معرفة والذين لا يعرفون إلا الملذات والرفاهية".[1]

إن طريقة التعامل المملوكي مع الأرض بمصر، والركود الاقتصادي والفلاحي على الخصوص الذي كانوا عليه، أعطى الفرصة لعلماء الحملة الفرنسية بأن يصفوا واقع الفلاحة المصرية بهذا الوصف الذي يعبر عن وجود سلطة مملوكية تستعبد الفلاح المصريين، وقد كان أغلبية الشعب المصري من الفلاحين. فجيرار -وهو عالم من علماء الحملة- كان يرى أن العبرة من النشاط الزراعي في أي بلد من العالم، هي تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفائض من رأس المال، ومزيد من الرفاهية والعيش السعيد المستقر. باعتبار أن الأمن الغذائي هو من أكبر الغايات الإنسانية " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".[2] وباعتبار أن هذا كان غائبا على عهد المماليك بمصر، فقد حكم على المماليك، أو أعطوه الفرصة ليحكم عليهم –بعد اطلاعه على أوضاع مصر عامة وحالتها الاقتصادية بصفة خاصة- بأن هؤلاء قوم مفلسون حضاريا، لأنهم أقصوا الأساليب الفلاحية حتى من مجرد التفكير فيها. ولم يستفيدوا من حركة التفكير في تجديد طرق إدارة الدولة. في مرحلة كانت الدولة العثمانية قد فكرت جديا في ذلك خاصة على

1- بيير سيمون جيرار، **موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج1، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)**، بوصف مصر، ترجمة زهير الشايب، مج 7، دار الكتب، 1978، ص 35. وكذلك: P.S. GIRARD, **Mémoire sur l'agriculture, l'Industrie et le commerce de l'Egypte**, Paris, 1822. P 19. وأيضا: C. S. SONNINI, **Voyage dans la haute et basse Egypte**, T3, Paris, SD. P 239.

2 - سورة قريش، الآية: 03 – 05.

عهد كل من السلطان عبد الحميد الأول (1773 - 1789) والسلطان سليم الثالث (1789 - 1807).[1] واكتفوا بجمع الضرائب المفروضة على الفلاحين المغلوبين على أمرهم. كيف لا وهم الذين لا يملكون حتى حق الملكية تحت حكم المماليك. فالفلاح المصري كما وصفه علماء الحملة "يدفع الضرائب الباهظة وأرضه غنى لمستغليه المماليك".[2] " لأن أراضي مصر الزراعية ظلت نهبا موزعا بين السلاطين والأمراء ومماليكهم وأوقافهم.[3] وفي بعض أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيا تمتع العربان بنصيب في ملكية الأرض، أما الفلاحون فلم يكن لهم سوى العمل والسخرة ودفع الأموال وهم صاغرون".[4] ولا يمكن له أن يطمع في أكثر من منصب فلاح، لأن المماليك يرفضون

1- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي** (دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 1981. ص 49 وما بعدها. وقد كان كل من السلطان عبد الحميد الأول والسلطان سليم الثالث معجبين بما وصلت إليه أوربا من تطور في مختلف المجالات وحاولا تقليدها فيما يخدم الجيش والإدارة والمستوى العلمي والمالية. لكن هذه المحاولات فشلت لأسباب داخلية (محاربتها باسم تقليد الكفار) وأخرى خارجية (عمل أوربا على اضعاف الدولة العثمانية). أما المماليك في مصر فكانوا في سبات عميق بعيدين كل البعد عن تطوير وتحديث جوانب الدولة. بل كانوا معجبين بفروسيتهم التي اعتدّوا بها وحسبوها ناصرة لهم من الأوربيين.

2- سيمون جيرار، مج 4، ص 35. وكذلك: عماد بدر الدين أبو غازي، **تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، مصر، 2000، ص 19. وكذلك: GIRARD, **Mémoire**, Op, Cit, p20. وأيضا: SONNINI, Voyage Op. Cit, p 240.

3 - E. AMELINEAU , **Résumé de l’histoire de l’Egypte**, Paris, 1894, p 285.

4- سعيد عبد الفتاح عاشور، **المجتمع المصري في عصر السلاطين المماليك**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1962، ص 49.

اسناد أي وظيفة من وظائف الدولة، إلى أي كان من الفلاحين. ووصل بهم الأمر إلى الاحتجاج على بكواتهم :" ما كان في مماليك السلطان من يعتمد عليه إلا هذا الفلاح؟"[1]

وبالعودة إلى المصادر التاريخية المصرية، نكتشف فعلا أن المماليك قد ساهموا في تشويه صورتهم التي أظهرها الفرنسيون في موسوعة وصف مصر، من خلال الضعف الاقتصادي الذي كانوا عليه. مما استغله الفرنسيون في خدمة أهداف الحملة بوصف المصريين بالضعف والانحطاط، واظهار أنفسهم على أنهم ناشرين للتطور والازدهار ... وهو قناع أراد أن يختبئ وراءه الفرنسيون لخدمة أهداف الحملة المتمثلة في توجيه الاقتصاد المصري لخدمة الاقتصاد الفرنسي، والجالية الأوربية الناشطة في مجال التجارة بمصر.

ومثلما أشرنا سابقا، نستشف من كتابات قاسم عبدو قاسم، أن المصريين عاشوا تحت حكم المماليك حياة الإقطاع بكل ما تحمله الكلمة من معنى فدخلوا العصر الحديث بخصائص العصر الوسيط الذي لم تتغير خصائصه لديهم منذ عصر الأيوبيين أسلافهم في الحكم بأرض الكنانة. ولذا "فقد كان المماليك يعيشون على اقطاعاتهم التي كانت تتناسب تناسبا طرديا مع رتبهم العسكرية".[2]

ومن الممارسات الإقطاعية التي مارسها المماليك بمصر تحت الحكم العثماني، والتي جعلت علماء الحملة يستغلونها لتشويه صورتهم والعمل على اظهار الجهود الفرنسية وكأنها جهود حضارية لخدمة مصر، رغم أن الحقيقة التاريخية هي غير هذا، فهم عملوا كل ما في وسعهم لخدمة أنفسهم، ولم يهتموا أبدا بخدمة مصر. نجد اهمال البنية التحتية

1- نفسه، ص 49.

2- قاسم عبدو قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ص 14. وكذلك: M. D'ANVILLE ,**Mémoires sur l'Egypte ancienne et moderne**, paris, 1766 , p 255.

للاقتصاد. فلا هم اهتموا بالفلاحة ولا اهتموا بالنواحي الأخرى، ولذا وجدهم وقد أهملوا الري وتجديد الجسور المتأثرة بالعوامل البيئية، كما أهملوا وسائل صرف المياه،[1] وأهملوا العلوم الفلاحية والتخطيط الفني والعلمي الذي يبني قطاعا اقتصاديا متكاملا. فلا شيء من ذلك قد حصل. وإنما نجد -نتيجة لذلك- توجيها للمجتمع إلى الجهل بكل العلوم التقنية، ولذا أعطوا مكانة خاصة لعلماء العلوم الشرعية، فأصبحوا هم سادة الأمة وعلماؤها، ولا يطلق لفظ العالم إلا عليهم. حتى لقبوا بأهل العمامة أو المتعممون.[2] وجاد البكوات بالخيرات على أبنائهم، فقد " كان أبناء الشريحة العليا من أهل العمامة يتقاضون مرتبات عينية ونقدية من الديوان السلطاني، وقد تمسكوا بمظاهر الحياة المترفة المنعمة، فكانوا يركبون الخيول المسومة ويرتدون الثياب الغالية ويغشون مجالس السلاطين والأمراء" باستثناء نهاية عصر المماليك الذي تميز بعكس الصفات السابقة حين أصبح رجال العلماء عرضة للازدراء، ومنعوا من البهرجة السابقة كركوب الخيل المخصصة للطبقة العسكرية.[3] على عكس الأمم الأوربية التي يروي رفاعة الطهطاوي أن العلماء فيها هم أولئك المتضلعون في العلوم الأخرى غير العلم الشرعي، بل وأن معلوماتهم الدينية قليلة جدا.[4]

1- قاسم عبدو قاسم، **أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1978، ص 04. وكذلك:.D'ANVILLE , Op. Cit, p 260

2- ابن إياس، مصدر سابق، ج3، ص 24.

3- قاسم، عصر... مرجع سابق، ص 20. وأيضا: Duc HARCOURT, **L'Egypte et l'Egyptiens** , Paris, 1893, p 62.

4- الطهطاوي، الإبريز، مصدر سابق، ص 233 وما بعدها.

ذلك ما أثر على الزراعة المصرية كمقوم أساسي من مقومات بناء الاقتصاد المصري، فتراجع اهتمام الفلاح بأرضه وبمحاصيله، وتراجعت منتوجية المحاصيل لاسيما قبيل الحملة الفرنسية بفعل الصراعات بين البكوات والاختلاف مع السلاطين العثمانيين.

كما كانت الضرائب مفروضة على المجتمع المصري -تحت حكم المماليك- بشكل باهض وغير مقبول، فقد كانوا يدفعون الضرائب أضعاف مضاعفة.[1] بل وتحولت الضرائب المفروضة إلى إقطاع نقدي يحارب –من أجله- كل من يحاول المساس بامتيازات البكوات ورجال العسكر (الإقطاعيين). وأمر كهذا لا يمكن أن يقود إلى بناء اقتصاد قوي. لأننا إذا عدنا إلى تاريخ النهضة الأوربية التي حررت الفكر الأوربي فقام بثورتين كبيرتين هما الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، نلاحظ جليا إصرار الطبقة الشعبية المستضعفة من طرف السلطة الحاكمة على تخفيف الضرائب. وحينما تمت معالجتها في إطار الواقعية وسيادة القانون تحقق التطور. ولذا قال السيد سوبول:" إن المبادئ العامة التي اعتمدتها البورجوازية التأسيسية لإعادة خلق المؤسسات كانت هي أيضا أساسا لإصلاح الضرائب. وهي إحدى الأماني الجوهرية التي عبرت عنها العرائض. أي المساواة بين الجميع أمام الضرائب وتوزيعها العقلي المماثل في سائر أنحاء البلاد، المتناسب مع المحاصيل الشخصية والسنوية".[2] أما حياة الفلاحين المصريين فكانت استعبادا على أرضهم من طرف المماليك.

لقد كان عصر المماليك عصر جمود في حركة النهضة المصرية ومسايرتها لدول العالم وخاصة الدول الأوربية، ولم أجد أحسن من الوصف الذي وصفهم بها أحد

---

1 - ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج2، مطبعة بولاق، 1886. ص 302.

2 - ألبير سوبول، **تاريخ الثورة الفرنسية من الباستيل إلى الجيروند**، ترجمة جورج كوسي، ص 187.

المؤرخين المصريين المتخصصين في تاريخ المماليك ألا وهو المؤرخ قاسم عبده قاسم بقوله:" من المسلّم به أن نظام المماليك لم يكن من ابتكار أبناء ذلك العصر، وإنما هو متوارث عن أجيال المصريين التي سكنت الوادي من ناحية وهي نتاج دراما التاريخ المصري التي يمكن اختزالها في صيغة صراع ملحمي بين المصري والنهر من ناحية أخرى. وكانت زراعة الري الحوضي انبثاقا طبيعيا جعلت من الفلاح المصري مهندسا جغرافيا أعاد تشكيل طبيعة بلاده وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادي. وقد بدأت شبكة السدود والقناطر والترع في شكلها الجنيني منذ بدأ الإنسان المصري في محاولات ترويض النهر وتطويعه، وتطور تلك الشبكة من وسائل ضبط النهر لتتخذ ذلك الشكل الذي عرفته البلاد في عصر سلاطين المماليك".[1]

إن الاختلاف الحاصل بين حقيقة الحياة المصرية تحت حكم المماليك البعيدة عن التطور وتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، وبين ما كان يتصوره علماء الحملة، هو في الحقيقة اختلاف عميق، ذلك أن الوسط الذي قدم منه علماء الحملة يختلف تمام الاختلاف عن الوسط الذي عاش به المصريون في حالتهم هذه. وسبب ذلك أن علماء الحملة وجدوا المجتمع الفرنسي غارقا في الجهل والدروشة والتخاريف[2] بعيدا كل البعد عن ما يجعله قادرا على تحريك دواليب وبنى الاقتصاد، التي هي الأخرى راكدة بفعل الإقطاعية والاستبداد، وكذلك الاستعباد ولو بصورة غير مباشرة، بعدما فرضه الحكام المماليك على فلاحي المجتمع المصري.

1- قاسم عبده قاسم، **النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، دار المعارف، مصر، ط1، 1978، ص 22.

2- مصطفى التواتي وآخرون، **أثر الثورة الفرنسية في فكر النهضة**، دار العربية (محمد علي الحامي) للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1991، ص 09.

لقد كانت مصر تحت حكم المماليك إذن، تشهد نظاما اقتصاديا مفلسا (إن سميناه نظاما) لأنه خاضع لشهوات البكوات وأعوانهم وتحقيق المآرب الشخصية أكثر منه طريقة علمية وفق منهج مدروس. فقد كان وسيلة لسيطرة الطبقة الحاكمة من البكوات وأصحاب النفوذ عن طريقة المؤسسة العسكرية ومؤسسة المالية وأداة الجباية.[1] مما جعله حكما إقطاعيا شبيه بالذي قضت عليه أوربا من أجل تحقيق نهضتها. وهو نفسه الشئ الذي جعل مصر تعاني من التخلف والانحطاط.[2] وهذا التشابه هو الذي جعل رفاعة الطهطاوي (وهو مصري) مثلا يربط بين خروج أوربا من سياسة الإقطاع وبين قيام نهضتها. وبقاء المصريين تحت الإقطاع وتخلفهم عن الركب الحضاري الذي وصلت إليه الدول الأوربية. فقال:" فلما قضى الأوربيون على نظام الإقطاع خرجوا من ربقة التبعية وصاروا على تداول الأيام يزدادون في القوة بقدر ضعف الملتزمين (يعني الإقطاعيين) وتقديمهم للنخوة، فتواجدت عند الجميع الحرية، وصارت ممالك أوربا بالتمدن حقيقة حرة"[3].

إن هذا يقودنا إلى شئ مهم جدا في بناء الدول ألا وهو احترام الحرية لما لها من أثر كبير في تحقيق التقدم والازدهار، فالحرية ليست تلك المقتصرة على الحياة الخاصة للأفراد ومدى الاحترام أو التعدي على حقوق الغير، وعلاقتها بالأخلاق الفاضلة أو الفساد والتسيب. لكنها منهج حياة يُصلح الفرد والمجتمع على حد سواء.

1- البيومي إسماعيل الشربيني، **مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)**، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 63.

2- وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ، ط1، 1995، ص 169.

3- رفاعة الطهطاوي، **الأعمال الكاملة**، ج2، ص 519.

ويهمنا هنا ارتباط النشاط الاقتصادي بالحرية، ففي الوقت الذي كان الفرنسيون يتمتعون بالحرية، كان المصريون تحت البطش المملوكي كما ذكرنا، ولذا لا ننتظر من المصريين إنتاجا، ولا انجازا، ولا تطورا، ولا لحاقا بركب الأمم الأوربية التي شقت لنفسها طريق الاختراعات والدراسات الدقيقة مذ ذاك.

لقد عرف الأوربيون عموما والفرنسيون خصوصا معنى الحرية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فعلى مستوى الأفراد كانت الحرية هي الخضوع للقانون، أو كما جاء في دستور حقوق الإنسان الذي جاءت به الثورة الفرنسية:" يولد الناس أحرارا ومتساوين في الحقوق، وسيبقون كذلك"[1]. فالقانون يحمي الفرد في نفسه وعرضه وماله ومساواته مع غيره في إطار القانون. "فالقوانين تفيد الرعاة كما تفيد الرعية".[2] ولا يطبق على الفرد إلا ما تقضي به القوانين المعمول بها، كما أن هذه القوانين هي من وضع مجلس الشيوخ وهم رجال العدل والعلم والثقة والمروءة (رجال الحل والعقد في الدولة الإسلامية). وبالتالي تحفظ كل حقوق الأمة، ولن تجد للظلم مكانا ولا للحرابة واللصوصية والإجرام المادي والمعنوي طريقا.[3]

أما الحرية على المستوى الجماعي فقد كتب عنها كذلك خير الدين باشا التونسي وهو رجل دولة، ومن دعاة إصلاح الدولة العثمانية في إطار ما يتوافق مع الدين الإسلامي مايلي:"ومن أهم ما اجتناه الأورباويون من دوحة الحرية تسهيل المواصلة بالطرق الحديدية

1- مصطفى التواتي وآخرون، مرجع سابق، 29.

2 - خيرالدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحمية، ص 61 – 65.

3- نفسه، ص 65.

وتعاضد الجمعيات المتجرية والإقبال على تعلم الحرف والصنائع. فبالطرق تستجلب نتائج البلدان القاصية قبل فوات إبان الانتفاع بها بعد أن كان جلبها متعذرا لطروء الفساد عليها في الطريق أو لزيادة كرائها على أضعاف قيمتها. وبالجمعيات تتسع دوائر رؤوس الأموال فتأتي الأرباح على قدرها، وتتداول على المال الأيدي المحسنة لتنميته. وبتعلم الحرف تكتسب الأموال الذريعة عن غير رأس مال وقد رأينا بالمشاهدة أن البلدان التي ارتقت إلى أرقى درجات العمران هي التي تأسست بها عروق الحرية والكونستيتوسيون المرادف للتنظيمات السياسية فاجتنى أهلها ثمارها بصرف الهمم إلى مصالح دنياهم المشار إلى بعضها. ومن ثمرات الحرية تمام القدرة على الإدارة المتجرية فإن الناس إذا فقدوا الأمان على أموالهم يضطرون إلى إخفائها فيتعذر عليهم تحريكها. وبالجملة فإن الحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى ويستولي على أهلها الفقر والغلاء، ويضعف إدراكهم وهمّتهم كما يشهد بذلك العقل والتجربة".[1]

وإذا أضفنا إلى الحرية عامل القدرات والمستوى العلمي وعلاقتهما بالاقتصاد، فإن الهوة تزداد إلى عدم المقارنة أصلا بين ما كان عليه الفرنسيون وما كان عليه المصريون. فالفرنسيون كانوا على قدر كبير من العلم تحت حكومات اهتمت بالتعليم وصفها خير الدين التونسي بقوله:" وكان للمملكة الفرنسوية مزيد شهرة بحسن التنظيم في أطوار التعلم والتعليم". وأنشأت له كليات متخصّصة (أكاديميات)، كأكاديمية العلوم، وأكاديمية الخطوط القديمة، وأكاديمية البوزار (الفنون الجميلة)، وأكاديمية السياسة وتهذيب الأخلاق.[2] وكان رفاعة الطهطاوي قد وصفها أيضا بمثل ذلك حين كتب:" إن العلماء في مدينة باريس لهم مجامع عظيمة تسمى بأسماء مختلفة، فمنها ما يسمى أكدمة، ومنها ما

1 - نفسه، ص 76، 77.

2 - نفسه، ص 68.

يسمى مجمعا أو مجلسا. والأنسطيطوت (l’Institut) عندهم اسم عام يشتمل على جميع اجتماع الأكدمات أي المجالس الخمس وهي: أكدمية اللغة الفرنساوية، وأكدمة العلوم الأدبية ومعرفة الأخبار والآثار، وأكدمية العلوم الطبيعية والهندسية، وأكدمية الصنائع الظريفة، وأكدمية الفلسفة".[1]

أما عن الواقع الاقتصادي فلم يكن الفرنسيون مقتنعين بالطريقة المعتمدة في أسلوب الري، [2] فقد حكموا عليه أنه أسلوب في غاية البدائية، حيث يعتمد على مجهود الرجال أو تسخير الحيوانات دون توفير الآلات. في وقت كانت أوربا على قدر كبير من الوعي بأهمية الفلاحة والري منذ القرن السادس عشر الميلادي، فشقت إيطاليا كثيرا من قنوات الري بطريقة حديثة من أجل توظيف المياه في المحاصيل الزراعية. واستحدثت في بولونيا أدوات قياس سرعة وقوة تدفق المياه (l’hydrométrie) وتولى إدارة مؤسستها السيد غوغليال ميني (Gugliel Mini). كما ظهرت المؤسسات الرسمية في أوربا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومنها المجالس العامة للفلاحة والمصانع والتجارة أو ما يعرف بـــ" Les conseils généraux de l’agriculture, des manufacture et du commerce" والتي كان لها مسؤولوها وممثلوها في الحكومة من أجل ابداء الرأي في كل المسائل الاقتصادية المتعلقة بهذه الجوانب المذكورة (الفلاحة، الصناعة، والتجارة)[3].

1- رفاعة الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز، أو الديوان النفيس بإيوان باريس**، دار موفم للنشر، 1991، ص 245.

2- مجدي عبد الرشيد بحر، **القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك 1250 – 1517م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999، ص 176 وما بعدها.

3 - C, GREGOIRE, **Essai historique sur l’état de l’agriculture en Europe au seizième siècle**, Paris, SD, p 07.

وعلى عكس الجانب المصري، لم يكن الاهتمام الأوربي بالهيآت فقط، وإنما تشير الدراسات إلى أن الدول الأوربية كانت تشهد الكثير من المؤلفات المتخصصة حول النشاط الفلاحي، بمعدل حوالي 15 كتابا في كل قرن (بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر) لكل دولة أوربية، وهو رقم هام إذا قارناه بمستوى الوعي آنذاك مما يعتبر دليلا هاما على التطور الحاصل في الوعي الأوربي ومنه فرنسا عكس مصر التي كانت لا تزال تمارس نشاطاتها الفلاحية بالطرق الموروثة عن العصر الوسيط.

ومن أهم الكتب المهتمة بالجانب الفلاحي وأولها صدورا في أوربا خلال بداية الفترة الحديثة نجد كتاب (Opus ruralium commodorom) وقد صدر سنة 1474 بإيطاليا.[1]

أما في مصر حيث وجد الفرنسيون أوضاع الزراعة على بدائيتها لأن المماليك قد أهملوا صيانة الترع والجسور، وما اهتموا به كان خدمة لمحاصيلهم وإقطاعاتهم. فسارع الفرنسيون إلى محاولة استغلال نهر النيل استغلالا أمثل، فأدخلوا الآلات وحدّثوا الجسور البسيطة وبنوا أخرى.[2] واعتبروا إمكانية الاستفادة من مياه الري بشكل أكثر فائدة متاحة سواء عن طريق الترع، أي تغيير الطريقة دون تغيير الوسيلة التي هي الترع في حد ذاتها. أو بتغيير الطريقة تماما وذلك باستخدام المحركات الميكانيكية التي تعمل عن طريق الهواء أو عن مجرى النهر في حد ذاته. مشيرين إلى أن توظيف هذه الطريقة يمكّن أيضا –إضافة إلى إدخال الميكنة- من اتساع المساحة الزراعية، وكذا إلى مزيد من المنتوجات، كالنطرون الذي ينبت على أرض مصر، وقصب السكر والكتان والنيلة، وأجمل مواد الصباغة

1- Ibid, p 08.

2- جيرار، مصدر سابق، ص ص 12 - 14. وكذلك بحر، القرية المصرية، مرجع سابق، ص 183 وما بعدها.
GIRARD, Op, Cit, 15.

والعطارة، والعطور والبن، والعاج والتبر (تراب الذهب).[1] وهي مواد هامة للتبادل التجاري خاصة وأن مصر قريبة من أوربا وفرنسا مما يسهل في عملية التواصل التجاري بينهما. وكذلك بين مصر وسوريا والهند ودول آسيا والسودان. بل وصل جشع علماء الحملة إلى التفكير في إمكانية فرنسا أن تجعل من مصر جنة اقتصادية زراعية وصناعية وتجارية.[2]

ورغم الأهمية الاستيراتيجية المعتبرة لمصر في البحر المتوسط إلا أن نهر النيل زادها استيراتيجية خاصة، لأهميته في النشاط الزراعي والنقل المائي، وأهميته التجارية. ويجري نهر النيل من أسوان جنوبا حتى القاهرة شمالا في مجرى نهر يبلغ عرضه 03 فراسخ، تحده سلسلتان جبليتان تمتد الأولى على ناحية الشرق إلى غاية البحر الأحمر، فيما تمتد الثانية من جهة الغرب إلى غاية صحراء ليبيا.

وتتوسط السلسلتين أرض رسوبية صالحة للزراعة على مساحة 2,1 مليون هكتار، زاد في نوعية تربتها الجيدة وجود الترعة الكبيرة المتصلة بولاية الفيوم. وتنقسم الأراضي الزراعية بمصر إلى الأنواع التالية:

1- البياضى: وهي الأراضي التي تغمرها مياه نهر النيل، ولا تحتاج مطلقا إلى الري.

2- الشتوي: وهي الأراضي التي لم تغمرها مياه النيل مطلقا، وتحتاج إلى نظام الري الاصطناعي تزرع شتاء، حين يكون منسوب مياه النيل منخفظا، واتخذت تسميتها من فصل الشتاء.

1- فوربيه، **مصر والحملة الفرنسية.** مقدمة تاريخية ، بوصف مصر مج 1، ص 350.

2- نفسه، ص 353.

3- الصيفي: وتسمى أيضا البلي والقيظي، وهي المساحات الزراعية التي تزرع مع بداية فصل الصيف حينما يكون منسوب مياه النيل في أقصى درجات انخفاضه، ولذا تعتمد على الري.

أما المحاصيل الزراعية الصيفية في مصر فتنقسم إلى قسمين، يسمى النوع الأول النبارى وهي المحاصيل التي تزرع على المرتفعات وتحصد صيفا. فيما يسمى النوع الثاني الدميري وهي المحاصيل التي تزرع على السهول وتحصد في فصل الخريف.[1]

كما سجل علماء الحملة أن المناطق الساحلية بمصر وتلك الواقعة على ضفاف النيل تعتمد -خلال فصل الصيف الذي هو فصل تساقط الأمطار في مصر- على المياه السطحية المتمثلة في ارتفاع منسوب مياه نهر النيل. أما المناطق التي تبقى في حاجة إلى الري فتروى عن طريق الترع والسواقي الاصطناعية.[2]

ويبدأ فيضان نهر النيل مع بداية فصل الصيف ويبلغ أقصاه مع بداية فصل الخريف، أي طوال فصل الصيف، ثم ينخفض تدريجيا إلى حلول فصل الصيف من السنة الموالية، أي ما يعادل تسعة أشهر المتبقية.

1- بيير سيمون جيرار، **موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج1، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)، بوصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج 4، دار الكتب، 1978، ص 17.
GIRARD, Op, Cit, p 15. وكذلك بحر، القرية المصرية، ص 183. وأيضا : J. J. AMPERT,
Voyage en Egypte et en Nubie, Paris, 1868, p 285.

2 - شابرول دي فولفيك، **لمحة عامة عم الطقس وعن السكان وعن عادات وتقاليد المصريين، بوصف مصر** مج 1، ص 21 ، 22.

وباعتبار أن الموقع الفلكي لهذه المنطقة واقعة بين درجتي عرض 24° و 31° شمالا، فإن المشكلة الأساسية التي تواجهها هذه المنطقة هي الجفاف. وبالتالي لا حل لها فيما بعد فصل الصيف إلا الري الاصطناعي.

الحبوب:

1- 1- القمح:

أشار علماء الحملة الفرنسية في موسوعة وصف مصر إلى أن زراعة القمح منتشرة على كل أرض مصر، ابتداء من مدينة أدفو الواقعة شمال أسوان بحوالي 18 فرسخا إلى غاية الطرف الشمالي للدلتا. ومع ذلك سجلوا أن ليس كل أرض مصر على درجة واحدة من الخصوبة، ولا أنها تخضع لنفس الطريقة في الري فمنها ما يعتمد على مياه نهر النيل مباشرة كما رأينا ومنها ما يعتمد على الري الاصطناعي " سواء بسواعد الإنسان أو بمعاونة الدواليب ذات القواديس التي يطلق عليها كذلك اسم الساقية".

وتتركز أهم مناطق إنتاج القمح من الجنوب إلى الشمال كمايلي: طيبة،جرجا، أسيوط، المنيا، القاهرة، المنوفية، المنصورة. وكانت بداية فصل البذر مع مطلع شهر أكتوبر، فيما يكون الحصاد مع نهاية شهر مارس او بداية شهر أفريل. وتشير الدراسات الفرنسية إلى أن هذه المنطقة كانت مروية طبيعيا وبالتالي لا تحتاج زراعة القمح إلى الري الاصطناعي، خاصة وأنه لا يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.[1]

---

1 - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مطبعة جامعة عين شمس، 1974، ص .الطوخي، المصدر السابق، ص 53. و جيرار، مج 4، ص ص 43 – 47 . وكذلك: GIRARD, Op, Cit, P 15. وأيضا: Sonnini, Voyage,Op. Cit, p 258.

1- 2- الذرى:

تشير موسوعة وصف مصر إلى أن محصول الذرى يزرع أيضا على كل أراضي مصر، من جزيرة الفانتين إلى القاهرة، وهو الغذاء الرئيسي للفلاحين. ويبذر على فترتين، تكون الفترة الأولى خلال منتصف شهر ماي، وتكون الثانية عند نهاية شهر أوت. وفي هذه الفترة الثانية يعتمد على الري الاصطناعي لأنه يحتاج إلى كميات معتبرة من المياه، فيما يكون منسوب مياه نهر النيل قد بدأ في الانخفاض.

وأشارت الموسوعة إلى أن زراعة الذرى غالبا ما كانت على مساحات الحلفاء التي تستعمل لصناعة الحصر والعاقول الذي يستعمل غذاء للإبل.[1] وباعتبار أن هذين المنتوجين صحراويان فإنه من الواضح احتياج الذرى للري الاصطناعي خاصة وهي التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لكي تنمو نموا طبيعيا مقبولا. ولذا " يبدأ الري بمجرد أن تغطى البذور، ويستمر هذا الري بلا انقطاع خلال الأيام العشرة الأولى، بهدف تأكيد انباتها واسراع نموها... وخلال الفصل المسمى القيظي، الذي يتفق حلوله كما سبق لنا القول مع أكبر انخفاض لمياه النيل ومع أقصى درجات الحر في الصيف، يتم الري كل أسبوع، على ثماني مرات متفرقة".[2]

1 - الطوخي، المصدر نفسه، ص 56. وجيرار، مج 4، ص ص 48 .

2 - جيرار، ص ص 48 ، 49. وكذلك: GIRARD, Op, Cit, p 27. وأيضا: AMPERT, Op. Cit. P 287.

1- 3- الأرز:

تفيد موسوعة وصف مصر أن زراعة الأرز تمتد على شمال مصر السفلى بين البحيرات، من الرحمانية غربا حتى المنصورة شرقا على نهر النيل وذلك لأن هذه المنطقة هي أهم مناطق نهر النيل من حيث منسوب المياه لأنه تمثل مصبه، وبالتالي قلما ينخفض بها منسوب مياه النهر. وذلك ما يفسر استخدام ثلاثة دواليب ري فقط لسقي مساحة عشرين فدانا بأكملها بمدينة دمياط، ودولاب واحد فقط للمساحة نفسها في مدينة الرشيد.

وتشير الموسوعة إلى أن زراعة الأرز تكون مع بداية شهر أفريل ويتم حصاده مع منتصف شهر نوفمبر، حيث " وقبل وضعه في الأرض، تملأ قفف منه وتغمر لمدة خمسة أو ستة أيام في النيل، أو في واحدة من الترع المتفرعة عنه، وبعد أن تشرب البذور القدر الكافي من المياه، تبسط على حصر، وتشكل منها أكوام تغطى بالعشب. وتسرع الحراة المتولدة عن ذلك بعملية الإنبات. وبعد أن يكون الجنين (القمة النامية) – الرشيم- قد نما بشكل كاف، يوضع الأرز في الأرض (يبذر). أما الأرض المخصصة لاستقبال البذور، فتظل في البداية مغطاة بالمياه لعدة أيام".[1]

1 - نفسه ، ص 54 - 56. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, pp 31, 87.

1- 4- الشعير:

الشعير كالقمح من أهم المحاصيل التي تنتشر زراعتها في مصر، وتشغل زراعته مساحة واسعة من جزيرة الفيلة والفانتين إلى حدود البحر المتوسط. حيث يبذر خلال شهر نوفمبر على جزر النيل الكبرى، معتمدا على الري الطبيعي على المساحة الممتدة بين جرجا والقاهرة، وعلى الري الاصطناعي بالفيوم.[1]

وإذا كان القمح والذرى يوجهان لغذاء السكان في مصر فإنه وحسب موسوعة وصف مصر يوجه الفلاح المصري محاصيل الشعير إلى تغذية الحيوانات. وكحاصل ضريبة سنوية يدفعها الفلاح للماليك، أو يوجه إلى التصدير وقد اشتهرت موانئ القصير ودمياط ورشيد بتصديره.[2]

1 - نفسه، ص 61 . وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 35.

2- بيير نفسه، ص 62 . GIRARD, Op, Cit, p 37.

2- الكتان:

يعتبر الكتان من أبرز المحاصيل المصرية المنتشرة على ضواحي أسيوط والمنيا وأعماق الدلتا والفيوم، ويبذر مع بداية الشتاء فيما يتم حصاده مع بداية شهر أفريل. وبين البذر والحصاد لا يتطلب منتوج الكتان أي اجراءات خاصة أو معقدة، فهو يعتمد فقط على العوامل الطبيعية دون جهد كبير من الإنسان. وينتج الفدان الواحد حوالي 300 كلغ من الكتان.[1]

3- القطن:

رغم انتشار زراعة القطن على كامل أرض مصر، إلا أن المنطقة المدارية هي المنطقة الأساسية لزراعته، ففي منطقة طيبة مثلا يزرع القطن على مرتين الأولى بداية شهر أفريل أما الثانية فتكون خلال شهر جويلية. وطبعا تختلف في ذلك عمليات الري بين الري الاصطناعي بالنسبة للمحصول المبذور في شهر أفريل لأنه يصادف الحد الأقصى من انخفاض مياه النيل، وبين المحصول المبذور خلال شهر جويلية الذي يعتمد على الري الطبيعي لأنه يصادف أقصى ارتفاع لمنسوب مياه النيل.أما في دلتا النيل فإن محصول القطن يزرع مرة واحدة في السنة تكون بداية شهر أفريل.

ويبلغ منتوج الفدان الواحد من القطن بين قنطار ونصف القنطار إلى قنطارين.[2]

---

1 - نفسه، ص ص 81 - 83 .

2 - نفسه، ص ص 86 - 89 . وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 52.

4- قصب السكر:

يرى سيمون جيرار أن أراضي مصر كلها صالحة لزراعة قصب السكر، لكن التكاليف الباهضة لإنتاجه جعل القليل من الفلاحين فقط من يمتهنون زراعته. ولا شك في ذلك تقصير واضح من الإدارة المملوكية التي تحكم مصر. وحسب الموسوعة دائما فإن أراضي ولاية جرجا فقط هي من يوجه منتوجها لاستخراج السكر، أما منتوج الولايات الأخرى فتمص قصباته كنوع من الفاكهة دون أي اعداد لها.[1]

5- زراعة التبغ:

يزرع التبغ على كل أراضي مصر العليا مباشرة مع بداية انخفاض مستوى مياه النيل ويحصد حصادا أولا بعد شهرين ونصف ثم يخلفه إنتاج آخر من نفس قصبات المحصول الأول فيحصد مرة ثانية بعد شهر من الحصاد الأول. ويكون المنتوج الأول أكثر وأجود من المنتوج الثاني. حيث يستطيع الفلاح حصد عشرين حزمة من التبغ المجفف في حين لا يتجاوز محصول الإنتاج الثاني الست حزم.[2]

1 - سيمون جيرار، مج 4، ص 94. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 57.

2 - سيمون جيرار، مج 4، ص 95، 96. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 58.

6- تربية الحيوانات:

تستخدم الحيوانات التي تربى في مصر بصفة مباشرة في الإنتاج الزراعي وبالنشاط اليومي للفلاح المصري، ولذا جاء في موسوعة وصف مصر أن تربية الأبقار هي الأكثر شيوعا في الجزء العلوي من مصر بفعل ارتفاع درجة الحرارة. في حين أن قطعان الجاموس التي تربى في هذه المناطق فالغاية منها هي ألبانها كما أن لحومها من أشهى أطباق اللحوم عند المصريين.[1]

أما الجمال فهي مسخرة أيضا للنقل والتنقل، فكل ما لا يحمل عبر نهر النيل فالعير هي وسيلة نقله خاصة لدى القبائل العربية المقيمة على ضفاف وادي النيل.

وليست الجمال فقط هي وسيلة النقل لدى المزارعين المصريين بل لا يكاد يوجد مزارع مصري لا يملك مجموعة من الحمير التي يعتمد عليها في أشغاله الفلاحية اليومية، خاصة وأن بعضهم لا يمتلك البعير وإنما يضطر إلى كرائها.

وإضافة إلى هذه الثروة الحيوانية المذكورة فإننا نجد أيضا تربية الأغنام من معاز وضأن ويستفاد من ألبانها وأشعارها وأصوافها... وخاصة في الصعيد والفيوم.

وإذا كانت بعض الحيوانات مسخرة للخدمة وأخرى مسخرة للاستفادة منها كغذاء أو لباس ... على الشكل الذي ذكرنا، فإن موسوعة وصف مصر تعتبر تربية الخيول دليل على الرفاهية لأن الإنسان المصري – كباقي أبناء الحضارة الشرقية آنذاك- لا ينظر للخيل

1 - نفسه، ص 104. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 63.

كباقي الحيوانات الأخرى، وإنما هي رمز الفروسية والترف والبذخ... بل ووصل الأمر إلى قياس قوة الرجل ونفوذه بما يمتلكه من خيول.[1]

قدرت الدراسة أن تقييم التكلفة الإجمالية لمساحة زراعية تقدر بـــ 10 أفدنة (حوالي 06 هكتارات) من إنتاج القمح البياضي تقدر بحوالي 51 بوطاقة و 74 مديني.[2] فيما قدّر علماء الحملة إجمالي إنتاج المساحة نفسها بعد هذه التكاليف بـــ: 200 بوطاقة و 20 مديني. أي بفارق فائدة: 148 بوطاقة و 36 مديني. كما قدرت مصاريف الفول البياضي المزروع على نفس المساحة بـــ 35 بوطاقة و 55 مديني. فيما بلغت قيمة مبيعاته 162 بوطاقة و 11 مديني. أي بهامش ربح قدر بـــ 126 بوطاقة و 46 مديني.[3]

إن السياسة الفلاحية التي سارت عليها دولة المماليك بمصر لم يكن لها أن تخلق مجتمعا متطورا، فالفلاحون بصفة عامة كان يتندر بهم منذ بداية تراجع وانحطاط العالم الإسلامي في فترة ما بعد الموحدين. أما الفلاحة فقد وصفت " بأنها معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو"[4].

---

1 - نفسه، ص 104.

2 - نفسه، ص 126. والبوطاقة وحدة نقدية افتراضية قدرها 90 مديني. والمديني هو أساس القطع النقدية المتداولة في مصر ويسمى أيضا البارة، وهو قطعة فضية صغيرة مخلوطة بالنحاس. ومعادلتها كالتالي: 01 فرنك فرنسي قديم آنذاك = 28 بارة أو مديني. المصدر نفسه، ص 30.

3 - نفسه، ص 125، 126.

4- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2007. ص 398.

2- الصناعة:

جاء في موسوعة وصف مصر عن الصناعة المصرية مايلي:" إن صناعة هؤلاء السكان (المصريين)، لابد لها أن تنحصر داخل حدود بالغة الضيق. وفي واقع الأمر، فإن هذه الصناعات تنحصر في أقاليم مصر في الحرف التي تفي بالضروريات الأولى، وفي الأعمال اليدوية التي تتناول بعض المنتجات الزراعية التي تفي بإشباع حاجات الاستهلاك اليومي، والتي قد تكون موضوع تبادل محدود للغاية. أما في المدن فيعمل عدد صغير من العمال في بعض الورش التي تصنع الأقمشة والسجاد ومعدات الحرب. أما سلع الترف اللازمة للأسرة الميسورة وصاحبة النفوذ فتنهض بعبء توفيرها التجارة الخارجية".[1]

خدمة للأهداف الاستعمارية للحملة التي تحاول ابراز التفوق الأوربي على العنصر العربي خاصة وأن المماليك –بضعفهم- قد أعطوا لهم مبررات ذلك، أراد علماء الحملة الفرنسيون أن يُظهروا الصناعة المصرية في طابع بدائي، مقارنة بالصناعة الأوربية، خاصة بعد أن كانت أوربا قد استعملت البوصلة (وقد اكتشفها المسلمون) في سفنها أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، واكتشاف البرتغاليين سواحل إفريقيا إلى غاية رأس الرجاء الصالح، ومنه إلى الهند التي أنشأوا بها مستعمرات. كما اخترع الألمان المطبعة سنة 1436، وتمكّن الفرنسيون من انجاز أول معمل لإنتاج الحرير سنة 1466 بمدينة ليون، ثم تأسيس أول معمل القطن بإنجلترا مع بداية القرن السابع عشر، وكذا صناعة المجهر، وتأسس البريد، وفي سنة 1667 تم تأسيس معمل صناعة الحصر الرفيعة بباريس، ثم إنشاء معمل الحديد والصلب سنة 1740 بإنجلترا، وفي 1852 تمكن فرانكلين من صناعة جواذب الصاعقة التي تجذب القوة الكهربائية من السحاب إلى باطن الأرض، وفي سنة 1760

---

1 - نفسه، ص 165.

خطت فرنسا خطوات عملاقة في التأسيس لسياسة تعليمية من خلال التوصل إلى تدريس الصم البكم والمكفوفين، ووصل عدد المدارس المتخصصة في خمسينيات القرن التاسع عشر إلى حوالي 150 مدرسة في أرجاء أوربا. وفي سنة 1776 توصل الطبيب الإنجليزي المنحدر من مدينة بركلي إلى اختراع دواء الجدري، ثم تمت صناعة الآلة البخارية سنة 1695 من طرف الفرنسي دنيس بابان بعد تدبر دام خمس سنوات، وقد طور جيمس واط الإنجليزي فيما بعد في اختراعات دنيس، كما صنع الميكانيكي الفرنسي بريا السفينة البخارية سنة 1775، وفي 1801 اكتشف جاكار الحائك آلة النسيج التي أحدثت ثورتها في عالم المنسوجات.[1]

وقد كان علماء الحملة يريدون من خلال هذا الطرح غزو عقول المصريين وإعادة تشكيلها على أساس أن النهضة الأوربية إنما تحققت بطرق حداثية هي التي يسعى علماء الحملة إلى تطبيقها في مصر. وذلك حتى ينخدع المصريون بدعاواهم الحضارية والتمدينية ويهبوا إلى اعتناق أساليب الفرنسيين في كل شيء، فيسهل سلخهم من حضارتهم العربية الإسلامية، ومن خصائصها الشرقية. ومن ذلك، كانت الدراسات الأوربية تشير إلى أن هناك ورشات كثيرة اشتهر صيتها بأوربا منذ بداية القرن الثامن عشر، فذكر بلاي أن الفولاذ الطبيعي مثله مثل الحديد العادي والفحم الخشبي والصلب، حيث تصنّع هذه المعادن بصفة عادية في أغلب المصانع الأوربية. ومن أشهر المصانع التي اشتهرت بصناعة الصلب نجد مصنع بروسيا على الضفة اليمنى لنهر الراين، والثاني بالنمسا بجبال الألب. والملاحظ أن الصناعات الفولاذية الجيدة تصدّر إلى الدول الأكثر تعامل تجاري. كما ذكر أن السويد وإنجلترا من أهم دول أوربا التي اشتهرت بمثل هذه الصناعات، وأشاد بمعملين اثنين بهما، وهما معمل مقاطعة أوربرو (de la province d'Orebro) بالسويد، ومعمل

1 - خيرالدين التونسي، مصدر سابق، ص 61 – 65.

يورك شير (York shire) بإنجلترا. إضافة إلى ورشات معامل سيبيريا والنرويج وبيسكاي (Biscay)، وبيرّي (Berri)، ونيفاريي(Nivernais) ودوبورغون (de Bourgogne)، ودو فرانش كونتي (de Franche-Comté)، والفوج (des Vosges)، واللكسمبورج، وهانو (Hainaut)، ومقاطعات رينانس (des provinces rhénances)، ولونكاشير (Lancashire)، وستافورد شير (Stafford shire) بإنجلترا. وبارم (Perm) في روسيا. وقد أشارت الدراسة إلى أن فرنسا أيضا برعت في هذه الصناعات ولكنها لم تكن في مستوى الصناعة الإنجليزية آنذاك.[1]

ما ذكرناه في الزراعة ينطبق على حالة الصناعة في مصر تحت إدارة المماليك خلال الحكم العثماني، فهم (المماليك) لم يعطوا أيضا للصناعة حقها. بل وأضرّوا بها أكبر مما أضروا بالميدان الزراعي نظرا لاختلاف إمكانيات ووسائل الدولة في الميدانين. فرغم أن الصناعة هي العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي الخدمات والفلاحة،[2] إلا أن المماليك لم يوزعوا الثروة توزيعا عادلا حين احتكرها المسؤولون.[3] مما أدى إلى عجز المجتمع من الطبقة العامة في المساهمة في بناء الاقتصاد سواء عن طريق انشاء البنوك أو الصيرفة أو توظيف رأس المال في مؤسسات صغيرة أو متوسطة. كما لم يقيموا مصنعا ولا ورشات تصنيع، حتى ولو كان ذلك بواسطة استغلال حركة رؤوس الأموال التي كانت تصب في ممتلكاتهم الخاصة. وإذا

1 - F. Le Play, **Mémoire sur la fabrication et le commerce des fers a acier dans le nord de l'Europe**, Paris, 1846, 05, 06.

2- قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات استيراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر" **بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع 05، ص 95.

3- نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، جامعة بنها، مصر، ص 98.

كانوا لم يهتموا ببناء هيكلة لتنظيم الاقتصاد، من خلال قيام الدولة عن طريق البكوات بتحديد الأهداف، والمجالات، والوسائل، وأنظمة الاقتصاد الصناعي المختلفة، من خطط وتوفير لاحتياجات ومتطلبات الصناعة من أراضي تخصص لإقامة المصانع، أو على الأقل لإقامة الورشات، والمرافق المتمثلة في الطرق وتوفير المياه والكهرباء والوقود، وأنظمة الصرف الصحي، وتوفير الحماية اللازمة، وضمان المنافسة المتكافئة مع المنتجات الأجنبية، سواء عن طريق البنوك، أو الضرائب الباهضة على استيراد السلع التي لها مثيلاتها في التصنيع المحلي، وتقنين أطرها بما يضمن الجودة، والتنسيق بين القطاعات المتكاملة[1]. كما لم يهتموا بتكوين الفرد أو ما يعرف برأس المال الفكري وهو المتعلق بالقدرات العلمية، لأن المماليك لم يهتموا أيضا بتدريس العلوم التي تخدم التصنيع. لأنه "بالمستوى الفكري العالي للساهرين على مجال التصنيع يخلق الابتكار والتحسن المتواصل للإنتاجية من خلال التفعيل الكامل لطاقته وقدراته، إذ يقع عليه عبء تقديم الأفكار وإجراء البحوث وتحويل نتائجها إلى منتجات".[2]

فبسبب ذلك انعدم الانتاج الصناعي في مصر خلال عصر المماليك. و لم نجد سوى حرف أو صناعات تقليدية، من مثل البنائين والحجارين والقطاعين والصقالين والمرخمين والمبيّضين والدهانين والطيانين والجباسين والجبارين.[3]

1- محمد سعد زغلول سالم، **نظام الدولة (الباب الثالث والعشرون: نظام الصناعة)** 20 نوفمبر 1983. ص ص 02 – 05.

2- حضري دليلة وبغداوي جميلة، **ضرورة استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية**، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية يومي 05، 06 ماي 2009، بالمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009.

3- قاسم، عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص 150.

إذن، جاء علماء الحملة للتظاهر بأنهم العاملون على تطوير مصر والحاقها بخصائص العصر الحديث، وبأنهم ناشري التطور والرقي الحضاري، وهم في الحقيقة، العاملون على نشر الفرنسة والتغريب، والعاملون على استغلال التفوق العلمي والتقني الذي كانت عليه أوربا للاساءة إلى الحضارة الإسلامية والدين الإسلامي بكونه دين التخلف والانحطاط، لسلخ المصريين عن هويتهم وعن دينهم.

ومن أجل توجيه الاقتصاد المصري وجعله أكثر خدمة لتحقيق الرفاهية والمردودية لفائدة الخزينة الفرنسية، وفتح مجال الاستثمار أمامها، سارع علماء الحملة إلى ادخال الآلة في النشاطات الاقتصادية. فأصبح الإنتاج "يعتمد على الآلات ... لقد كانت فعلا ثورة (الميكانيكية) في مختلف أنماط الصناعات".[1]

كان علماء الحملة يعملون على خدمة الاستعمار الفرنسي تحت غطاء خدمة مصر والنهوض بها وباقتصادها، وهذا ما يفسر توظيف غزوهم الاقتصادي للتأثير في مصر بما يجعلها تسير على خطى التسيير الفرنسي طمعا في تحقيق التفوق، أو أن يعتقد الإنسان المصري أن كل ماهو فرنسي فهو جميل جدير بالاتباع ... وهو ما كانت الحملة تطمح إلى تحقيقه من أجل فرنسة مصر وفصلا لها عن هويتها وخصائصها. خاصة وأن القوة الاقتصادية بين البلدين مختلفة ولا يمكن المقارنة بينهما، ففي الوقت الذي كانت الصناعة الفرنسية على قدر من التقدم صنّفها الثانية عالميا بعد بريطانيا، كانت مصر لا تزال تفتقد إلى الأكاديميات العلمية المتخصصة، والهيكلة الاقتصادية التي تضمن لها إنتاجا صناعيا. بفعل سياسة المماليك التي تكلمنا عنها. والتي جعلت الصناعة المصرية لم تتجاوز بعد الصناعات النسيجية والغذائية والحرفية التقليدية البسيطة. لأن المماليك لم يصل بهم التطور الفكري ولا المستوى العلمي الذي كانوا عليه من أن يعلموا مثلا أن الصناعة " قطاع

---

1 - Louis REYBAUD, **l’Industrie en Europe**, Paris, 1856, p 37, 38.

حيوي هام للاستفادة المثلى من فائض المنتجات الزراعية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي". و لم يعلموا أن " تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية الأساسية ضرورة لا غنى عنها لضمان تسيير واستقرار جميع نواحي الحياة في المجالات الخدمية والاستهلاكية والإنتاجية. كما يمثل تحقيق هذا الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة شرطا أساسيا للنهضة الاقتصادية والحضارية وضمانة هامة للحفاظ على استقلالية القرار الوطني وهو أمر لازم للحفاظ على الأمن القومي والمصالح القومية للدولة"، وكذا المحافظة على الأمن الاجتماعي فيها.[1]

ولذا نقول أن طبيعة حكم المماليك، ومستوى وعيهم بسياسة الدولة وبالصراع الدولي الدائر في البحر المتوسط، وجهلهم بمستوى التقدم الحاصل في أوربا، واعتدادهم بأنفسهم وفروسيتهم، هي الأسباب التي أبقت الصناعة المصرية تراوح مكانها بخصائص العصر الوسيط. ففي الوقت الذي اتجهت فيه أوربا إلى إنتاج الأسلحة الحربية وتحديث الجيش واستحداث الميكنة اتجه فيه المماليك إلى صناعة العلايق (جمع علاّقة) وهي تماثيل من السكر يتراوح وزن الواحدة منها بين ربع رطل وعشرة أرطال، وصناعة الأثاث من مهود وخزائن وأسرّة وصناديق وحصر، وكذا صناعة النسيج التي تشتمل على صناعة مختلف أنواع الأقمشة والتي عرفت بمهنة " القزازة" وممتهنوها هم القزازون، ثم تلي القزازة مرحلة القصارة وهي عملية النسج بالأنوال اليدوية. إضافة إلى حرفة الصباغة وغسل الثياب وكيّها ويسمى القائم بها البابا ومجموعهم هم البابية. ويمكن أن نجمل أهم الصناعات المصرية على عهد المماليك في مايلي:

1- زغلول، مرجع سابق، ص 01.

صناعة الفخار:

يرى جيرارد أن الطبيعة لعبت دورا كبيرا في تسهيل صناعة الفخار عند المصريين، ذلك أنها وفرت للإنسان المصري كثيرا من الجهد حين وفرت له نوعا هاما من الصخور يعتبره المصريون المادة الولية الأساسية لصناعة الفخار ألا وهو حجر الدهن، وهو نوع من الحجارة يتميز بسهولة نحته. "وقد ظلت هذه المادة (حجر الدهن) تستعمل من زمن لا تعيه الذاكرة، في نفس الاستخدامات والأعراض التي تقوم بها منذ ذلك الزمان، وهي صناعة الآنية الصلصالية التي يشتد عليها الطلب".[1]

ورغم انتشار صناعة الفخار على كل مناطق مصر العليا، إلا أن سكان صعيد مصر قد برزوا في هذه الصناعة لانتشار موادها الخام من أحجار وطمي بالمحاجر المتاخمة للنيل بالقرب من أسوان.[2] وكذلك اشتهر سكان الريف المقيمين بالرديسية بصفة خاصة وهم من قبيلة العبابدة، هم من اشتهر بها. وأطلقوا عليها اسم " برام" وهي الأواني المصنوعة من الصلصال المائل إلى الحمرة. وتباع على الخصوص في أسواق أسوان وإسنا. وطريقة نحتها بأن يحتّ حجر الدهن من الداخل حتى يجوف ليكون على شكل آنية بجدران ذات سمك 03 إلى 04 سم، ثم تستعمل على شكل قدور لطهي الأكل.[3]

كما يستخدم حجر الدهن بعد سحقه مع مسحوق الصلصال من الجبال وكذا طمي نهر النيل في صناعة خليط من العجين تقوم النسوة بصناعته أواني فخارية، ويصبح

---

1 - جيرار، مج 4، مصدر سابق، ص 166. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 100.

2- علي الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، دار المعارف، القاهرة، 1952، ص 17.

3 - جيرار، مصدر سابق، ص 166. وأيضا: GIRARD, Op, Cit, p 100.

صالح للاستعمال بعد تجفيفه لأشعة الشمس، ثم تعريضه للنار حتى يأخذ القسط الضروري من الصلابة التي تسمح باستعماله.

ويصف لنا جيرار حال صناعة الفخار بمصر فيقول:" ولقد ظلت صناعة الفخار على تخوم مصر في حالة طفولتها الأولى، فهناك نراها ربما على نفس حالتها التي كانت عليها قبل أن يستخدم الناس المجارط لصناعة الفخار، تلك التي يرجع اختراعها إلى زمان سحيق".

وإضافة إلى آنية البرام، اشتهر بمصر نوع آخر من آنيات الفخار وهي "البردق" وهو الذي يصنع من صلصال مائل إلى البياض مستخرج من ساقية بين الصحراء والأرض الخصبة شمال شرق مدينة قنا. وتكمن أهميته في أنه يتميز بخاصية التبريد لأنه يسمح بصعود البخار. وهذه الخاصية جعلته مطلوبا من المصريين. وأهم مدن صناعته إدفو، وملوى، ومنفلوط، والقاهرة التي اشتهرت بصناعة الخزف. وتختلف أحجام آنيات الفخار من الأواني الصغيرة إلى القدور والجرار والدلاء والقواديس التي تستخدم في الري وجلب الماء.[1]

1 - نفسه، ص 166 - 171.

1- صناعة الآجر والجير:

يمكن أن نعتبر تسمية الآجر تسمية حديثة لما كان يصنع في مصر، فهو في حقيقة الأمر طوب محروق وآخر غير محروق يصنع بخليط من الصلصال ويكاد يقتصر الطوب المحروق على بناء مباني المدن، فيما يخصص الطوب غير المحروق لبناء مباني الفلاحين بالأرياف. ويبلغ طول اللبنة الواحدة عشرين سم، فيما يبلغ عرضها العشرة سنتيمترات. وهي على نفس الخصائص والاستخدامات تقريبا التي كان معمولا بها في أوربا. وتصهر في الأفران التي تتسع لـــ 04 إلى 05 آلاف لبنة.[1]

أما صناعة الجير فاشتهرت هي الأخرى بمصر وتستخدم بصفة خاصة في تبييض البناء وغزل الكتان وهي صناعة مشهورة في كل أنحاء مصر العليا خاصة وأن مادتها الأولية توفرها الجبال الجيرية التي تحف الوادي. وبفعل سهولة استخدام جيرها تعرضت آثار مصر المصنوعة من الجير إلى تخريب من طرف السكان.[2]

1 - نفسه، ص 171. وكذلك بحر، لقرية المصرية، مرجع سابق، ص 189. وكذلك: GIRARD, Op, Cit, p 127.

2 - نفسه، ص 172. وكذلك: GIRARD, Op, Cit, p 127.

2- صناعة النسيج:

ترى موسوعة وصف مصر أن الألبسة الصوفية منتشرة لكل مناطق مصر وهي تصنع بطريقة يدوية والداعي إليها هو الحاجة والضرورة. أما صناعة القطن والكتان والحرير، فرغم انتشارها على كل مدن مصر، إلا أن صناعة القطن تكاد تقتصر على مدن المنطقة الممتدة بين أسوان وجرجا، فمثلا نجد أنوال نسج القطن منتشرة في مدينة إسنا بشكل كبير، وفيها وبضواحيها بقوص وقنا وبني سويف تنتج كل الأقمشة اللازمة، والتي تغطي حاجة المدن المجاورة وكذلك حاجات أهل البادية.[1]

وبفعل الإقبال الكبير على الملابس القطنية نجد أنوال مدينتي قوص وقنا اللتين تتوفران على أكثر من 150 نولا عاجزة عن تلبية الاحتياج إلا بالاقتصار على المنتوج المحلي، ولذا نجدها تجلب القطن من الدلتا، كما تستورده من سوريا. وكذلك يفعل تجار القطن بمدينة القاهرة حيث يستوردونه من سوريا ويسوقونه بمصر العليا. وكذلك بفعل تجار منطقة بني سويف التي اضمحلت فيها صناعة الكتان أمام صناعة القطن واختصت باستهلاك منتوجها دون تصدير أو تسويق إلى غير أسواقها. بل وكانت تضطر إلى استيراد القطن من القاهرة والفيوم بما يقارب الألف طن يزن الطن الواحد منها حولي 120 رطلا.

أما صناعة الكتان فتمتد على المدن المنتشرة بمناطق الدلتا بولاية منوف التي تحصي حوالي 300 نساجا، وشبين (الكوم) التي تحصي حوالي 400 نسّاجا، وطنطا المختصة في صناعة الكتان دون غيره من صناعة النسيج، وبين جرجا والساحل الشمالي. وخاصة

1 - الجريتلي، المصدر السابق، ص 17. وجيرار، مصدر سابق، ص 172. وكذلك: GIRARD, Op, Cit, p 104.

بالفيوم ومدينة أسيوط وضواحيها التي تصبح فيها ملابس الكتان اللباس المفضل لأبنائها خلال فترة الصيف. وقد عدّ جيرار حوالي 130 مشتغلا بصناعة الكتان بالفيوم وحدها.

أما صناعة الحرير فلها عوامل خاصة تتحكم فيها باعتبارها تعتمد على استيراد الحرير من سوريا، ولذا نجدها انتشرت في مدن دمياط والقاهرة وكذلك المحلة الكبيرة. هذه الأخيرة التي تشتهر بصناعة مفارش المائدة الطرزة بالذهب والفضة، وستائر النوافذ، والبرقع الأسود للسيدات والمناديل النسوية السوداء، وكذلك النمارق وأغطية الديوان. [1]

3- **الصناعة الغذائية:** الزيوت، الخل، النبيذ، ماء الورد، السكر، ملح النوشادر، معامل التفريخ، الصيد، الملح البحري وملح البارود.

إن هذا الوضع الاقتصادي لهو وضع منهار جدا مقارنة بما وصلت إليه أوربا ومن بينها فرنسا منذ الثورة الصناعية، وبالتالي ستكون له كل الانعكاسات السلبية على مصر في مواجهتها لأطماع فرنسا الدولة، وفرنسا القوة المسيحية الصليبية.

وإذا علمنا دور الثورة الصناعية في البحث عن الأسواق التجارية وخاصة خارج أوربا، ونعلم أيضا أطماع فرنسا الاستعمارية والصليبية في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فإن كل ذلك يجعلنا نقول أن وضع مصر هو الذي جعل منها لقمة سائغة للجيش الفرنسي ولمختلف أنواع التأثيرات في شتى الميادين.

وبالعودة إلى كل الخصائص التي تميزت بها الصناعة في مصر على الشكل الذي ذكرناه سابقا، فإنّنا نقول إن مصر وكل البلاد العثمانية كانت بعيدة كل البعد عن ما وصلت إليه أوربا بعد ثورتها الصناعية. وإذا كانت بريطانيا وفرنسا ودول أوربا الغربية

---

1 - نفسه، ص 172. أيضا: GIRARD, Op, Cit, p 115.

سباقة لدخول التطورات والانجازات الحاصلة في ميدان الميكانيك والذي هو المظهر الأول للتصنيع. فإن مصر وكامل البلاد العثمانية لم تدخل هذا الميدان ولو من باب التقليد إلا على استحياء. وهذا ما كانت عليه حتى دول أوربا الشرقية الواقعة تحت الوجود العثماني في نهاية عهده، ونقول نهاية عهده لأنها المرحلة التي أصبحت فيها الدولة العثمانية عاجزة عن تطوير نفسها بنفسها، وعاجزة عن تحقيق إصلاحات حقيقية بفعل تحجر داخلي، وتكالب خارجي. بل وخرجت فيها من الاهتمام بمصلحة الخلافة وصالح المسلمين، إلى الانغماس في الملذات، وتحقيق المآرب الشخصية للحكام والمسؤولين. في وقت نجد فيه دولا أخرى قد سارت في اتجاه محاكاة قوة أوربا الغربية ومن بينها دول وسط أوربا والولايات المتحدة واليابان. حتى وصلت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق التفوق على بريطانيا في مجال التصنيع مع حدود سنة 1900، أي بعد أن احتكرت التفوق العالمي منفردة لما يقارب القرن والنصف القرن.[1]

إن حقيقة كهذه لا يمكن أن تعني إلا أن مصر وحتى الدولة العثمانية لم يقدرا ما للثورة الصناعية من أثر على مختلف المجالات، فمسابقة التطور الصناعي كان يعني لمصر تطورا على مختلف الأصعدة، لكنها بقيت على مستوى بدائي. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه أوربا المرحلة الأولى من التصنيع، ووفرت لنفسها الآلات التي أصبحت داعمة لنشاط الإنسان. نجد مصر لا تزال تعتمد على الجهد العضلي للإنسان المصري الذي كثيرا ما كان مضطرا حتى للاستعانة بالزوجة، وكذلك الأبناء، بكل ما ينتج على ذلك من عدم الالتحاق بمقاعد الدراسة... وبالتالي المساهمة في خلق حياة اجتماعية بعيدة عن الوعي والتحضر والتطور.

---

1 - عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية العالمية إلى الحرب الباردة، ج2، 1815 – 1919**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص ص 69، 70.

وهكذا يبدو جليا الضعف الذي كانت عليه الصناعة المصرية أواخر القرن الثامن عشر، بسبب عوامل كثيرة يمكن أن نجملها في انفتاح أسواق مصر أمام الصناعات الأوربية خاصة الفرنسية والإنجليزية بواسطة التجار الأوربيين وخاصة الفرنسيين والإنجليز. والصناعات البرتغالية بسبب توغل البرتغاليين على أراضي الوطن العربي بعد السيطرة على سواحل البحر الأحمر.

3- التجارة:

تميزت التجارة المصرية على عهد المماليك بالضعف والانحطاط، ولم تلعب دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل ورفع مداخيل الخزينة، مما يعود بالثراء على أفراد المجتمع، ويبعث فيهم روح النشاط والاستثمار الذي يعتبر بدوره أحد المقومات الرئيسية لترشيد استخدام الموارد و رفع مستوى الدخل الوطني. وبالتالي بقيت تجارة المصريين خلال الحكم العثماني، وبفعل أساليب المماليك، تجارة مبنية على أسس العصر الوسيط، فلم تستحدث فيها اصلاحات مناسبة لخلق بيئة تجارية تنافسية لما أصبحت عليه أوربا. ونقول ذلك ونحن نتكلم عن جميع المجالات التي كان من الممكن أن يمسّها الإصلاح، فلم نعثر على تطوير في الوسائل، ولا في الآلات، ولا في الذهنيات، ولا على مستوى التقنين ولا على مستوى التعليم...[1].

بفعل ذلك وجدنا التجارة الداخلية المرتبطة بالأسواق المحلية في مصر العثمانية تتأثر بعادات وسلوكات اجتماعية بسيطة، فهي لازالت إلى نهاية القرن الثامن عشر ميدانا للخرافات والكرامات. حيث اشتهرت أسواق بأوليائها الصالحين مثل سوق مولد سيدي عبد الرحيم القنائي بمدينة قنا، وكذا سوق مولد سيدي إبراهيم الشلقامي بقرية شلقام في البهنساوية. وهذان السوقان من أكبر الأسواق المصرية مبيعات لأن المشتري والبائع كلاهما يعتقد بمخالطة بركة الأولياء لسلعهم وبضائعهم. وقد جمعت مثل هذه الأسواق مختلف أنواع المبيعات المادية والحيوانية.[2]

1- المعهد العربي للتخطيط، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، س 7، ع 73، ماي 2008، الكويت، 2008، ص 02.

2 - الطوخي، المرجع السابق، ص 65.

كما أن أسواق المدن الكبرى كالقاهرة والمدن الساحلية، كانت تشهد رواجا للسلع المحلية والأوربية التي تدخلها عن طريق التجار الأوربيين من فرنسيين، وإنجليز، وبرتغاليين، وكذا الإيطاليين. في حين كانت المنتجات المحلية تجد أسواقها في إسنا وقنا حيث تتواجد القبائل البدوية وخاصة القبيلتين العربيتين العبابدة والبشارية اللتين تسيطران على الصحاري المجاورة لمدينة إسنا. وهناك يزودون الأسواق بالجمال، وريش النعام والعاج، والتمور، والعبيد الذين يفتكّونهم من القوافل التجارية المارة إلى إفريقيا أو العائدة منها، فيما يبتاعون من هذه الأسواق الأرز والمواد الغذائية بصفة عامة. أما الفلاحون فيقصدون هذه الأسواق ليشتروا حاجياتهم من المواد الغذائية مقابل بيع الخضر والفواكه وشيلان الصوف التي نسجوها.[1]

وإذا كانت المدن المصرية قد اشتهرت بين مدن العالم خلال العصر الحديث كما أشرنا سابقا، إلا أن أسواقها وعلى اشتهارها كانت ضعيفة، فهي اشتهرت شهرة كم وليست شهرة كيف، أي اشتهرت من حيث عددها وكثرة روادها من المجتمع المصري بمختلف فئاته الاجتماعية، ولكن سلعها لم تكن متطورة، ولا وصلت إلى مضاهاة المنتجات الأوربية أو المقارنة بينهما. فقد وجدنا من الأسواق الكثير، ولسمعتها الكثير من الشهرة، لكن سلعها لا تعدو أن تكون بسيطة. ومن أهم تلك الأسواق نذكر: أسواق المواد الغذائية كسوق باب المفتوح، وحارة برجوان، وسوق الدجاجين (الدواجن والطيور)، ودار الفاكهة أو دار التفاح، وسوق الشرابشين المختص في بيع الألبسة، وسوق الخلعيين (الملابس المستعملة)، وسوق الأبارين (لوازم الحياكة وإبر الخياطة...) وسوق اللجميين (لجام الخيول والطلاء والسروج والمصنوعات الجلدية)، وسوق المرحلين الذي يتزود منه المسافرون وخاصة قاصدي بيت الله الحرام إلى الحج وأهم سلعه تلك

1- الطوخي، المرجع السابق، ص 65.

المتعلقة باحتياجات البعير، وكذلك سوق المحايريين المختص هو الآخر في بيع المحاير التي يسافر فيها الناس إلى الحجاز وبيت المقدس، وسوق الصنادقيين (الأثاث)، وسوق العنبريين (العنبر)، وسوق الشماعين، وسويقة المغاربة، وسويقة اليهود، وسويقة الحلويين.[1]

وفي كل الحالات وفي جميع الأسواق المصرية على العهد المملوكي هذا، لم يكن الباعة بعيدين عن نظر الملتزم المكلف بجمع الضرائب. حيث كان لكل سوق ملتزمها وكان يفرض الضرائب بدرجة باهظة مما يضمن له الربح السريع.[2] حتى اعتبر المؤرخون أن العلاقة التي ميزت الراعي والرعية خلال هذه الفترة العثمانية (المملوكية) في مصر كانت "علاقة نهبية، فقد كان على الرعية أن تقدم ثمار عملها إلى الحاكم الذي لم يكن يرى في الرعية سوى مصدر للدخل من خلال الضرائب التي عرفت في مصطلح ذلك العصر بأسماء معبّرة مثل المظالم والكلف والمغارم، وهي جميعا أسماء تزيح النقاب عن نظرة المصريين لهذه الضرائب وعن تصورهم لفلسفتها".[3]

أما في مجال التجارة الخارجية بين مصر والمحيط الدولي الذي تتعامل معه تجاريا، فقد كانت التجارة المصرية إما تجارة بحرية تميزت بها المدن السياحية على البحر المتوسط بصفة خاصة، أو تجارة برية تميزت بها مدن الصعيد.

1- قاسم، عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص ص 58 – 68. وكذلك: GIRARD, Op, Cit, p 130. و Sonnini, Op. Cit, p 301. و أيضا: D'ANVILLE ,Op. Cit, 283.

2- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 203. وكذلك المؤلف نفسه، **نظام الالتزام في الصعيد المصري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 79.

3- قاسم، عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص 134.

كان الصعيد المصري حلقة وصل بين مصر والدول الإفريقية أو ما يعرف ببلاد السودان، وكانت بذلك مدينتا أسيوط وإسنا من أهم مدن الصعيد المصري تجارة. "حيث كانت إسنا نهاية طريق القوافل القادمة من سنار، كما كانت أسيوط مركزا هاما للتجارة لأنها نهاية قافلة دارفور، وبالتالي فإن مصر كانت تحتكر طريق القوافل مع شرق السودان، بالإضافة إلى أنها كانت تحتكر طريق القوافل مع بلاد العرب الواقعة على البحر الأحمر، كما كان لوقوع قوص وقنا عند نهاية الطريق الصحراوي من القصير أثره الكبير في التبادل التجاري بين مصر وبلاد العرب، ولعب ميناء القصير دورا في هذا المجال، فلقد كان التبادل التجاري عبر ميناء القصير ومينائي بلاد العرب ينبع وجده مزدهرا إلى حد ما".[1]

كانت قافلة دارفور من أهم القوافل التجارية في البلاد العربية والإفريقية، وقد كانت تحمل المبادلات التجارية بين مصر والسودان على طريق دارفور – أسيوط عبر الصحراء مما يتطلب حوالي شهر ونصف الشهر من المسير. وقد كانت مكونة من حوالي خمسة آلاف جمل، أما سلعها في العبيد، ريش النعام، التمر الهندي، العاج، السمغ وسن الفيل، جلود النمور... ولذا كان يدخل مصر سنويا من العبيد بين 05 إلى 06 آلاف من العبيد، أربعة 80% منهم من النساء، تتراوح أعمارهن بين 06 سنوات و 40 سنة. وطبعا لن يسمح للقافلة بدخول مدينة أسيوط إلا بعد سداد الضريبة مما تضطر دوما إلى التوقف بالقرب من مدينة أسيوط لبيع ما يمكن أن تسدد به الضريبة المفروضة من البك بمساعدة قائد القافلة الذي يحدد نسبة مساهمة كل تاجر. وقد كانت الضريبة موزعة كالتالي:" 4 زر محبوب عن كل رأس عبد، و 2.5 زر محبوب عن كل رأس جمل محمل كان أو غير محمل. وكانت هذه الرسوم تدفع للبك، كما كان الكاشف عند الخارجة يحصل كذلك

1- الطوخي، المرجع السابق، ص 67.

رسما قدره 09 مديني عن كل عبد و 04 مديني عن كل جمل. وكانت القافلة تشحن عند وصولها إلى أسيوط بضائعها عن طريق النيل حتى القاهرة، أما الجمال فيباع معظمها في منطقة أسيوط، ويبقى نحو خمسها فقط لرحلة التجار في أثناء رجوعهم إلى دارفور".[1]

كما تتجه هذه القافلة إلى القاهرة أيضا، ولن تدخلها إلا بعد تسديد الضرائب مرة ثانية في حرص شديد من المماليك على مداخيل الضرائب وهناك تفرغ ما بقي من حمولتها السودانية وتشتري مقابل ذلك السلع المصرية والأوربية من مثل "المنسوجات القطنية، والحريرية والشيلان والبن والسكر والأسلحة والمعادن والزجاج الملون من البندقية والمرايا والحلي".[2]

أما قافلة سنار، فكانت تعتبر القافلة الثانية من حيث الأهمية التجارية بالنسبة لمصر، وكانت تأتيها مرتين في السنة مكونة من حوالي 400 إلى 500 بعير. وكانت هذه القافلة تسلك طريقا محاذيا على يمين نهر النيل. وبفعل اعتداءات البشارية عليها كانت القافلة تتخذ لها حرصا من عربان العبابدة مقابل أجرة. وكانت هذه القافلة تحمل الصمغ العربي، والعبيد من الجنسين وريش النعام وسن الفيل والقرب المصنوعة من جلد الثيران والجمال والكرابيج وتراب الذهب مقابل الصابون والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر والملابس المصنوعة من الجوخ، والمرايا، وزجاج البندقية، وكانت أغلب هذه السلع تدخل مصر من الهند وأوربا.[3]

1- نفسه، ص 69. والمحبوب نقد ذهبي يزن 2.6 غرام.

2- أمين مصطفى عبد الله، **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، ط 1، القاهرة، 1951، ص 188.

3- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول، المرجع السابق، ص ص 248 – 250.

أما مع البلاد العربية فميزتها التجارة مع شبه الجزيرة العربية سواء عن طريق الصحراء أو البحر الأحمر. فعن طريق البحر الأحمر كانت التجارة تتم "بواسطة سفن صغيرة تأتي من مينائي جدة وينبع لترسو في ميناء القصير أو ميناء السويس، أو تتم برا بواسطة قوافل تعبر الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر".[1]

ورغم هذه الحركة التجارية المذكورة سواء الداخلية أو الخارجية إلا أنه لم تكن بالشكل المرضي بل كانت ضعيفة مقارنة مع ما كانت عليه التجارة الأوربية آنذاك والفرنسية منها بصفة خاصة. وذلك لأن التاجر المصري كان يفتقد إلى كثير من الظروف التي تصنعها له السلطات المملوكية، ومنها حرية التجارة فهو كان دوما تحت الضرائب الباهضة والمراقبة الشديدة على مبيعاته من طرف الملتزم. كما أن قوافله التجارية كانت دوما مهددة من طرف اللصوص وممتهني الحرابة. هذا كله إضافة إلى انعدام التوعية الفكرية التي كان من المفترض أن تقوم بها السلطات المملوكية، والتي مفادها جعل المواطن المصري على درجة من الوعي يسمح له ببناء نفسه ماديا ثم التفكير في استغلال رؤوس أمواله في القروض والأسهم ومن ثمّ إنشاء البنوك والشركات التجارية والدخول إلى الاقتصاد السياسي الذي يفتح له أبواب التقدم والازدهار.

إذا ينبغي الإشارة هنا إلى أن السلطات المملوكية كانت عاجزة عن بناء نظام اقتصادي بمختلف ميادينه، فلم توظف عامل الأفراد في بناء هذا الاقتصاد بقدر ما عملت على قتل روح المبادرة والوعي المنتج، ودفع الأفراد إلى المساهمة في بناء الاقتصاد بل ذهبت إلى قتل المبادرات ومجرد التفكير في التطور التجاري والاقتصادي.

1- الطوخي، المرجع السابق، ص 72.

ومن أهم المسائل التي أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا على اقتصاديات مصر وفلاحيها، نجد الصراع السياسي الدائر بين المتنافسين على حكم مصر وعلى رأسهم إبراهيم بك ومراد بك ومنافسهما حسن بك في فيفري 1778 وقد دفع الفلاحون ضريبة ذلك الصراع " فقبضوا على كثير من مساتير الناس والتجار والمتسببين وحبسوهم وصادروهم في أموالهم، وسلبوا ما بأيديهم، فجمعوا من الأموال ما جاوز الحد، ولا يدخل تحت العد"[1].

ومن المظالم التي لحقت بالمجتمع المصري تحت حكم المماليك أن هؤلاء وبدلا عن يقيموا اقتصادا واسعا وآليات فعالة للنهضة ببلاد مصر، لجأوا إلى التعدي على ممتلكات المصريين وشاركوهم أموالهم ومحلاتهم وتجارتهم "فتعدى العساكر على أهل الحرف كالقهوجية والحمامية والمزينين والخياطين وغيرهم، فيأتي أحدهم إلى الحمامي أو القهواجي أو الخياط ويقلع سلاحه ويعلقه ويرسم ركنه في ورقة أو على باب دكان، وكأنه صيّره شريكه، وفي حمايته، ويذهب حيث شاء، أو يجلس متى شاء، ثم يحاسبه ويقاسمه في المكسب وهذه عادتهم إذا حكموا بلدة ذهب كل صاحب حرفة إلى حرفته التي كان يحترفها في بلده ويشارك البلدي فيها. فثقل على أهل البلدة هذه الفعلة لتكلفهم ما لا ألفوه ولا عرفوه".[2]

وأما الحالة التي وصل إليها فلاحو وريفيو مصر بفعل الصراعات الداخلية بين البكوات المماليك لاسيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقد اضطروا فيها إلى أكل الميتة من الحيوانات كالحمير والبغال والخيول والجمال "فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه واخذوه ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء

---

1 - عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج 02، ص 84.

2- نفسه، ص 170.

بالجوع، هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعزّ الدرهم والدينار من أيدي الناس، وقل التعامل إلا فيما يؤكل، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير، ولولا لطف الله تعالى ومجئ الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع".[1]

4- الأشغال العمومية في خدمة التجارة:

من التأثيرات الاستعمارية الفرنسية التي أراد علماء الحملة وقادتها استحداثها في مصر خدمة لمشروع الاحتلال الذين جاءوا به، نذكر اهتمامهم بمشروع شق قناة السويس. ونذكّر هنا أن مشروع شق القناة لم يكن آنذاك حديث الطرح، كما أنه ليس فكرة الفرنسيين كما قد يبدو. فقد طرحته الأسر الفرعونية الحاكمة في مصر منذ القدم، وحاولوا إيصال نهر النيل المقدس عندهم بالبحر. لكن فرنسا ربما كانت سبّاقة إلى هذا خلال العصر الحديث، حيث فكرت في نهاية القرن السادس عشر، في فتح ممر بحري (برزخا) يربط البحرين الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، من أجل اتخاذه طريقا لتجارتها إلى الهند والهند الشرقية، منافسة بذلك إنجلترا وإسبانيا وهولندا والبرتغال في الوصول إلى جزر المحيط الهندي[2]. وحاول علماء الحملة الفرنسية على مصر 1798 – 1801، شق القناة، ووضع لها غراتيان لوبير الدراسات التي تمكنهم من ذلك[3]. كما أن تيار السانسيمونيين من خلال مؤسسه سان سيمون قد اهتم بهذا الجانب من أجل توفير مجال الحركية

1- الجبرتي، نفسه، ص 120، 121.

2 - إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط 1، 1997، ص 187.

3 - جراتيان لوبير، "دراسة موجزة عن الجزء الغربي من ولاية البحيرة والذي كان يعرف قديما باسم إقليم المريوطية. (جولة في إقليم المريوطية)"، موسوعة وصف مصر، مج 2. ص 17 – 40.

التجارية، فطلب من الرئيس المكسيكي السماح له بشق قناة أنبارتيدو بالمكسيك، كما طلب من السلطات الإسبانية السماح له بشق قناة تربط مدينة مدريد بالبحر المتوسط. كما فكر سان سيمون في شق قناة لربط نهر الدانوب بنهر الراين، وقناة أخرى لربط نهر الراين ببحر البلطيق. إضافة إلى التفكير في شق قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر. وهي قناة السويس التي التحق أتباعه – بعد وفاته – إلى تحقيقها وإهدائها لروحه.[1]

وبذلك كان المشروع الأساسي للسانسيمونيين في مصر هو شق قناة السويس، بل ومن أجلها ذهبوا إلى هناك. حيث جعلوها على رأس اهتمامات سياستهم الاقتصادية، رغبة منهم في فتح المجال أمام التصنيع. باعتبار أهمية القناة للنشاط التجاري، والاحتياج إلى مراكز التموين والتسويق، مما يفتح المجال واسعا أمام حركة المواصلات وشق طرق السكة الحديدية.

كان السانسيمونيون يدركون جيدا نظرة الريبة التي ينظر بها إليهم محمد علي، ومصمّمين على تغيير النظرة الفرنسية الرسمية والشعبية إلى تيارهم، حتى يعودون إلى فرنسا مرفوعي الرؤوس. فربطوا علاقات طيبة مع كبار المسؤولين مثل القنصل ميمو، ونائبه ديلسبس، والسيد جيل " Jule "، وطمأنوا محمد علي، وأرضوا السلطات الإنجليزية بأن مشروع شق قناة السويس الذي جاءوا من أجله، لم يكن أبدا من أجل بسط النفوذ الفرنسي في مصر. ولذا دعوا إلى تدويل المشروع حتى لا تستفيد منه دولة واحدة، وهم متخوفون في ذلك من إنجلترا. [2]

1 - منسي، مرجع سابق، ص 17.

2 - أورban، رحلة الشرق ص . و منسي، مرجع سابق، ص،

بعد تدخل القنصل الفرنسي ميمو لدى محمد علي، تدخل ديليسبس -بصفته نائبا للقنصل الفرنسي بمصر، و لم يكن على صلة فكرية بالتيار السانسيموني- وأقنع محمد علي ببقاء السانسيمونيين بأرض مصر. متعهدا له بأنه في حالة تسببهم في أي مشكل فسيكون مصيرهم الطرد الرسمي. وقد استمرت هذه المحاولات إلى غاية 18 ديسمبر 1833.[1]

كان لمحمد علي جملة مشاريع يريد المفاضلة بينها تبعا للأولويات من أجل إنجازها بمصر، حيث كان له مشروع لبناء الجسور، وآخر لشق سكة حديد القاهرة – السويس – الإسكندرية، ومشروع ثالث وهو الذي طرحه السانسيمونيون من أجل شق قناة السويس. وبعد أن اقتنع محمد علي ببقاء السانسيمونيين بمصر، جلس إليه القنصل ميمو والسانسيموني فورنال[2]، بتاريخ 13 جانفي 1834، فعرض عليهما المشروع الذي كان قد عرضه على إنجلترا طالبا منها تزويده بمهندس من أجل شق سكة حديد القاهرة – السويس – الإسكندرية[3]، مستفسرا عن احتياجات المشروع وعن مدة إنجازه. فرد فورنال بأنه هو من يقوم بذلك في مدة 24 ساعة. وفعلا عمل رفقة ألريك نموذجا للقطار وقدمه في اليوم الموالي لمحمد علي، الذي ورغم إعجابه بالنموذج، والمقترحات، إلاّ أنه لم يتخذ قرارا جديدا.[4] وذلك بفعل الضغوطات الكبيرة التي تعرض لها من طرف الإنجليز ممثلين في المهندسين غالواي " Galloway "، وكوكين " Kekin "، و والاّس "

1- منسي، المرجع نفسه، ص 44 – 49.

2- كان السيد فورنال من كبار السانسيمونيين، وكان مكلفا بالتمهيد للمشاريع السانسيمونية والتفاوض من أجل قبول محمد علي بتطبيق برنامجهم وإنجاحه.

3- إيميريت، السانسيمونيون في الجزائر، ص 53.

4 - أورباان، رحلة الشرق، ص وكذلك منسي ص 52.

Wallace "[1]، حيث أبقى على مشروع السكة الحديدية للمهندس الإنجليزي غالواي، وقرر انطلاق الأشغال في مشروع بناء الجسور. وذلك رغم محاولات فورنال –كما جاء في مذكراته- أن :" يقنع الوالي بالبدء في مشروع القناة، ودعوة الدول التي يهمها الأمر للقيام بالأبحاث اللازمة، على أن يقدم محمد علي الأيدي العاملة التي تشتغل تحت إشراف مهندسين أوربيين".[2] هذا القرار السلبي بالنسبة لفورنال جعله يفشل ويقرر العودة إلى فرنسا. لأنه لا بقاء للسانسيمونيين في مصر دون نجاح مشروع شق قناة السويس. مما جعل أونفونتان الواثق من أهمية بقاء فورنال بمصر وكذلك القنصل ميمو يتدخلان لدى محمد علي لمنح إدارة المناجم في سوريا لفورنال مقابل 1200 فرنك فرنسي سنويا، وهو المبلغ الذي رفضه المعني مشترطا مبلغا لا يقل عن 24 ألف فرنك فرنسي.[3]

وفي إطار الإرادة والرغبة التي كانت تحذو الفرنسيين بمصر وعلى رأسهم تيار السانيمونيين في الوصول إلى مبتغاهم وهو الظفر بمشروع شق قناة السويس، قرروا المشاركة في المشاريع الأخرى، وكانت الانطلاقة من المشروع الذي قرر محمد علي الانطلاق فيه، وهو مشروع بناء الجسور، الذي كان منحه إلى المهندس الفرنسي لينان. محاولين جلب الانتباه إليهم من خلال إرضاء محمد علي بالمشاركة في المشاريع وجعل أنفسهم أداة لبناء الاقتصاد المصري، وعلى كفاءات مهندسيهم العالية، وهم خرّيجو المدارسة المتعددة التقنيات بفرنسا.

1- إيميريت، ص 54.

2 - منسي، مرجع سابق، ص 53.

3- المرجع نفسه، ص 54.

كانت البداية من المهندس أونفونتان الذي أعد خطوات العمل، والمهندس لومبير الذي جعل نفسه تحت التصرف، وأرسل أونفونتان عن طريق دوغي " Duguet " في جوان 1834 في طلب المدد من المهندسين للاشتراك بقوة في هذا المشروع، فوصل لاشيز " La Chèze " وهو طبيب، وديمولار " Dumolard " الحداد، والميكانيكي ألكسندر " Alexandre ". فيما عاد براكس من الأستانة، وأوار وبرنو من فرنسا. كما وصلت في 14 ديسمبر 1834 الآنسة سوزان دي فوالكان " Suzanne de voilquin " برفقة المهندس دروّو " Drouot " المختص في المناجم، وغوندري " Gondriet " المختص في الكيمياء.[1] وقد كان السانسيمونيون في كل ذلك يعيشون معيشة البدو الرحل، على لسان أورban، حيث كانوا يعيشون على قليل من الأموال، باعتبار أنهم متطوعون في مشروع بناء الجسور، ويناموة داخل الخيام تأتيهم مؤونتهم وطعامهم.[2]

قرر محمد علي سنة 1835 توقيف مشروع بناء الجسور بسبب نقص في خطط الإعداد وكذلك بسبب انتشار وباء الطاعون، وقد راح ضحية وباء الطاعون هذا، كثير من السانسيمونيين وأولهم الطبيب فورساد " Fourçade " في فيفري 1835، وكان يمارس مهامه بمستشفى أبي زعبل، وبسكو دي دومبال الذي أراد تطبيق المزرعة النموذجية والمثّال ألريك في 09 أفريل 1835، كما لحق بهم المهندس لامي في 10 ماي ، ثم مارشال و غوندري، وديمولار وآوار في 12 أكتوبر 1835 الذي ترك أثرا كبيرا في نفوس زملائه السانسيمونيين. وربما كان آخرهم أوليفييه في 09 ماي 1836. في حين غادر جول سونّيرا " Jules Sonnerat "، وماسول، وروجيه، وأونفونتان، مصر سنة

1- المرجع نفسه، ص 58 ، 59. ولسوزان كتاب تحت عنوان ذكريات فتاة شعبية، أو الفتاة السانسيمونية بمصر 1834 – 1836.

2 - أوربان، رحلة الشرق، ص

1836، وكذلك توماس أوربان الذي عاد إلى فرنسا مسلما حاملا اسم " إسماعيل "، فيما أسلم ماشيرو وحول اسمه إلى محمد أفندي وتزوج من امرأة مسلمة أنجب منها أربع فتيات سمّاهنّ كلّهن بأسماء عربية.[1]

وتشير المصادر إلى أن عدد السانسيمونيين الذين التحقوا بمصر بين 1833 – 1836، كان 55 شخصا، توفي منهم 15 شخصا، وعاد منهم 20 شخصا إلى فرنسا وبقي 05 منهم في مصر، فيما لم تذكر القائمة مصير الباقين.[2]

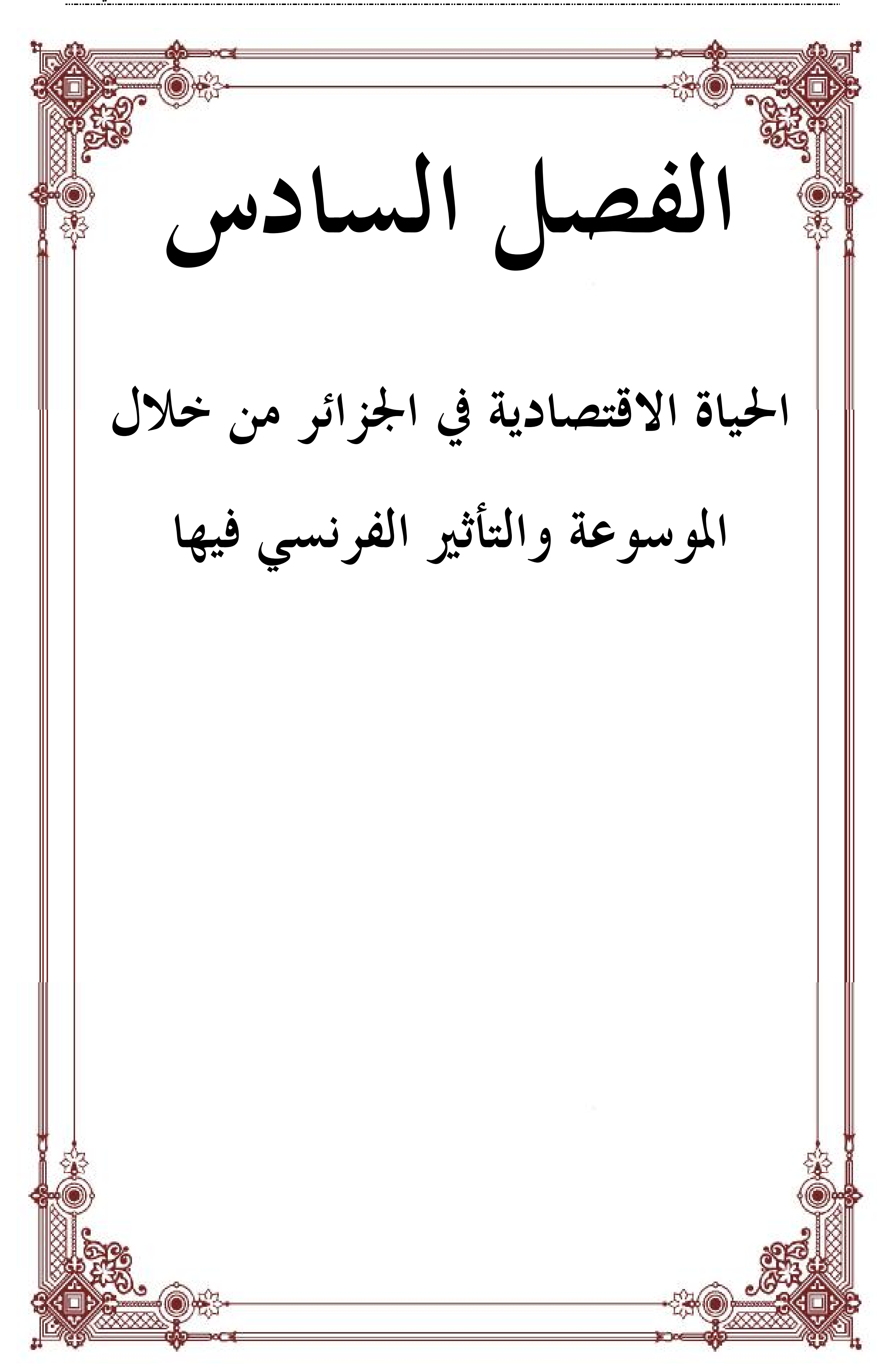
1 - منسي، مرجع سابق، ص 70 – 72.

2- للمزيد من الاطلاع حول نشاطات السانسيمونيين وأعمالهم بمصر يرجى العودة إلى كتابنا: **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 – 1870**، المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

خلاصة الفصل:

تميزت الحياة الاقتصادية بمصر بالبساطة على مختلف مجالاتها، سواء الفلاحية منها أو الصناعية أو التجارية. وقد كانت القوة مختلفة بين فرنسا الغازية التي كانت على قدر كبير من القوة الاقتصادية، وبين مصر تحت حكم المماليك الذين تميّز عهدهم بالركود.

ولذا فقد سارع علماء الحملة إلى محاولة الاستثمار في هذا الاختلال في القوى، من أجل ابراز النظرية العنصرية الاستعمارية القائلة بتفوق الرجل الأبيض. والتي أرادوا بثّها في مصر تحقيقا للغزو الثقافي الذي يجعل المصريين يمجّدون الحضارة الغربية، ويسارعون إلى اعتناقها، بغية تحقيق التطور والازدهار، الذي صوره الفرنسيون بأنه مقترن فقط باتباع أساليب فرنسا وأوربا في إدارة شؤون الاقتصاد. وبالتالي فقد حاول الفرنسيون دفع المصريين إلى أن التمسك بالحضارة العربية والإسلامية هما سببا التخلف، الذي لا خروج منه إلى باتباع الفرنسة والاستغراب في كل مظاهر الحياة ومنها الاقتصاد. وقد حاولوا أن يجعلوا من الضعف المملوكي حجة على ذلك.



الفصل السادس

الحياة الاقتصادية في الجزائر من خلال الموسوعة والتأثير الفرنسي فيها

1- الزراعة:

من أجل ابراز التفوق الفرنسي وخدمة لنظرية تفوق الرجل الأبيض كما مرّ بنا، وخدمة لأهداف الحملة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر، ذكرت الموسوعة أن طريقة إنتاج الحبوب بالجزائر لا تزال عند دخول الفرنسيين طريقة بدائية موروثة عن العهد العثماني، إذ لا يزال الفلاح الجزائري يستعمل أدوات بدائية بسيطة كالفأس في نشاطاته الفلاحية، وقلما يستعمل المحراث في بعض المناطق الزراعية لا سيما ببلاد القبائل.[1] ويذكر سيمون بفايفر، أن أبناء منطقة القبائل كانوا يحرثون الأرض في فصل الربيع، سواء قمحا أو شعيرا، ويحصدونها في أواخر فصل الصيف. فيجمعون غلة الأرض من قمح وشعير، كما يجمعون أيضا ثرواتهم من الأشجار المثمرة من التين والزيتون.[2] أما أبناء المناطق الداخلية فكانوا يحرثون أرضهم في نهاية الخريف فيزرعون القمح والشعير ومختلف الحبوب بين شهري أكتوبر وديسمبر ويحصدون الغلة في بداية شهر جوان. وهذا الفارق الزمني بين المنطقتين يعود إلى الاختلاف في المناخ بين المنطقتين، إذ المنطقة العربية أحر من المنطقة الساحلية او القريبة من الساحل حيث يقطن القبائل.

كانت زراعة الحبوب بالجزائر منتشرة على مختلف المناطق الداخلية، وكذا على بعض السهول الساحلية، وقد جعلت إدارة الاحتلال كل أراضي الجزائريين تحت ملكية الدومين بفعل قانون 26 جويلية 1873.[3] فقد كان مصب نهر آقبو بمنطقة أولاد سي أحمد أمقران وأولاد نجدامن وبني بومسعود وأولاد تامزالت، وكذلك سهل بني ميمون ببجاية

1 - Carette E., **Etude des routes suivies par les arabes dans la partie méridionale**, in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, Vol 1, p 220, 221

2 _ سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، بالأعمال الكاملة لأبو العيد دودو، دار الأمة، ط 01، الجزائر، 2008، ص 143.

3 _ GGA, **Commission de la protection de la propriété indigène**, Alger, 1899, P 11, ANOM : BA 9 X 116.

من أخصب مناطق إنتاج الحبوب بالجزائر. هذا إضافة إلى قبائل آيتا ومالك وبني عياد وبني يحيى أويوسف وكذلك آيت سعيد وبني كسيلة ببوداود كلها مناطق كانت ثرية بثروة إنتاج الحبوب، وجعلت منطقة القبائل منطقة غنية بالإنتاج الفلاحي.[1]

ومادمنا نتكلم عن منطقة القبائل فإن مناطق أخرى بها كانت غنية هي الأخرى بالإنتاج الفلاحي فمناطق آزفون لاسيما أعراش بني فليك وأولاد سيدي يحيى أوسعد الله ينتجون القمح كما ينتجون أيضا دقيق البلوط بينما كانت قبائل بني وارقنون بتاقصابت وقبائل عمراوة وأولاد محي الدين وبني ثور بدلس وبني عزوز بآزفون من أهم القبائل المنتجة للحبوب.[2]

كما كانت منطقة البيبان هي الأخرى من أهم المناطق الجزائرية الغنية بالثروة الفلاحية، بل وكانت القلب النابض للجزائر، باعتبارها المنطقة القارية الملائمة لإنتاج الحبوب وعلى رأسها القمح، فكانت المناطق الممتدة من تيارت غربا إلى قالمة شرقا غنية بأشهر أنواع القمح وأجودها.[3]

وعن المنتوج الفلاحي نوضح ذلك من خلال المثال التالي المتعلق بمنطقة بني وغليس: يستطيع الفلاح أن يجني 4500 لترا من زيت الزيتون وحوالي 05 غرف من محصول الزبيب و 03 غرف من الزيتون بما يعادل ثروة مالية تقدر بحوالي 200 ألف فرنك فرنسي.[4]

أما عن استغلال الثروة الغابية فتشير الموسوعة إلى أن الغابات بالجزائر قد شكلت ثروة طبيعية هامة جدا منذ العهد العثماني. وكانت تلك الثروات الغابية تنتشر على بلاد

---

1 - Carette, Op. Cit, p 226.
2 - Ibid, p 228.
3 - J. Yarlet, **Les Céréales d'Algérie**, Imprimerie photograveur. 1900 , p 92.
4 - Carette, Op. cit, p 234, 235.

القبائل لا سيما ببجاية وتيزي وزو، وعلى السلاسل الجبلية المتمثلة في سلسلة الأطلسين التلي والصحراوي، مغطية بذلك الونشريس والظهرة والبيبان وجرجرة والأوراس... وكانت تلك الثروة الخشبية الهامة يتم استغلالها في التصنيع في مجال بناء السفن، مما يخفف الخطر الأوربي على الجزائر سواء من حيث التعامل التجاري كمادة هامة للتصدير أو من حيث رفع الضغط بسبب استيراد السفن وبنائها. وقد استعمل يحيى آغا الثروة الخشبية في بناء الجسور مثل جسر الحراش وجسر يسر. ونتيجة لقطع الأشجار التي استعملها يحيى آغا، ورغم أنه كان الرجل القوي والإداري بالجزائر، إلا أن قبائل تلك المناطق ثارت عليه ضد الكاريستا (قطع الأشجار) وألحقت هزيمة بالقوة النظامية وأرغمتها على العودة إلى مدينة الجزائر. فحاول يحيى آغا من جديد مع قبائل تامقوت وبني جناد وبني غُبري واستطاع قطع أشجار التين والزيتون، وامتدت الحرب بين القبائل المدافعة عن ثرواتها الغابية بجيجل وبلاد القبائل وبين جيش يحيى آغا قرابة السنة.[1]

[1] - Ibid, p 240

2- الصناعة:

يمكن أن نحدد بالجزائر الصناعات الرئيسية التالية:

1- صناعة الحدادة وصناعة السلاح:

تعتبر الحدادة وصناعة السلاح من أهم الصناعات التي تطرقت إليها الدراسات الفرنسية في الموسوعة وخاصة صناعة السلاح التي كان الأهالي يتقنونها ويفننون فيها خاصة في نشاطات الفنتازية لا سيما بالغرب الجزائري بعمالة وهران. فيما كانت الصياغة والمجوهرات من اختصاص اليهود. بينما اكتفى الأهالي —في مجال المجوهرات- بالصناعة الحرفية لا سيما الفضة والمعادن. هذا إضافة إلى صناعة البارود خاصة بالصحراء الجزائرية حيث يوجد منجم هام بأولاد نايل لانتاج الرصاص.[1]

ورغم انتشار الحرف التقليدية بين الجزائريين إلا أن صناعة الأسلحة كانت تغطي احتياجات واسعة، وهي صناعة مطلوبة آنذاك، وكانت تعرف بصناعة الطبقة الوسطى، فيما كانت الحدادة تمثل صناعة الطبقة الكادحة. وهناك قبائل وقرى كانت تمتهن صناعة الأسلحة وعلى رأسها قبيلة فليسة التي اشتهرت بصناعة الأسلحة بمختلف أنواعها من بنادق نارية، وسيوف، وخناجر، وأسلحة بيضاء.[2]

وتذكر الموسوعة أن السلطات الاستعمارية وجدت بمنطقة القبائل وحدها معملين كبيرين لصهر الحديد بقرية بوعفير، و10 معامل أخرى بقرية جمعة الصهاريج، مهمتها صهر الحديد أيضا. وورشات لسبك الذهب وصناعة السلاح، وورشات أخرى لصناعة الفؤوس وسكك المحاريث ببني وغليس وفناية، وكذا ورشات لصناعة ماسورة البندقية

[1] - أبو القاسم سعد الله، **رحلات جزائرية**، الكتاب الثالث :مجموع رحلات، "رحلة الأغواطي"، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2011، ص80.

[2] - Ibid, p 242.

بقرية فناية. وحوالي 60 ورشة لصناعة البنادق و 30 ورشة لصناعة السلاح وبين 12 و 13 ورشة بتاوريرت وحوالي 130 ورشة مخصصة لصناعة السلاح بالمنطقة نفسها.[1]

2- صناعة المطاحن المائية:

من أهم الصناعات التي ذكرتها الموسوعة بالجزائر نجد صناعة المطاحن المائية، وكانت بجاية إحدى أهم المدن الجزائرية التي تحتوي على هذا النوع من الصناعات او المطاحن. فقد أحصت الدراسات الفرنسية بها حوالي 100 مطحنة أهمها تلك الواقعة على وادي توجة والمقدر عددها بتسعين طاحونة. إضافة إلى واحدة بعين السخون، و 03 بوادي إيبقارن، على الحدود مع بني ميمون، وواحدة في الجبيرة ببني ميمون، وواحدة في قرية وليد بورابح في وادي برباشة. هذا إضافة إلى ست مطاحن مائية في دلس وستة أخرى آكفادو، وستة أخرى في جرجرة الجنوبية و 12 في أماسين و 12 في كنديرو.[2] وهذا ما جعل فرنسا تسعى لجعل هذه المنطقة من أهم المناطق التي استغلتها في بناء السدود.[3]

وإضافة إلى ما ذكرنا من أنواع الصناعات التي ذكرتها الموسوعة كصناعات أساسية يمكن أن نضيف الصناعات الخشبية، وكانت تتمثل في صناعة القصعة التي كانت تمثل الآنية الأساسية للأكل عند أغلب العائلات الجزائرية. وكذا تربية النحل، واستخراج الملح وصناعة الدوم والحلفاء، واستخدام الصباغة لصناعة القفف والحبال. أما الدوم فيستعمل لصناعة الجراب للحمولة وهي المعروفة باسم الشواري وكانت من بين أهم السلع المطلوبة في الأسواق والتي تستقطب يدا عاملة كثيرة.[4]

---

[1] - Ibid. p 268.

[2] - Ibid, p 281, 282.

[3] - علي بن حراث، **السياسة المائية الفرنسية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، بوزريعة، جامعة الجزائر، 2010، ص 83.

[4] - Ibid, p 284 et suivantes

3- التجارة:

حينما نتكلم عن التجارة فهذا يعني أننا سنتكلم عن الأسواق والمنتوجات التي تسوق بها، فلقد كانت الأسواق بالجزائر خلال العهد العثماني ومع بداية العهد الفرنسي تقام على أراضي غير فلاحية وليست تابعة لملكية أحد من الناس، وفي مواقع تضمن الأمن لحرية وحركة التجارة. كما يبنى على منطقة بها عين جارية أو جدول مائي وبه شجرة على الأقل للظل.[1] ويحيط به سور ويشتمل على غرف وطوابق إن كان بالمناطق الكبرى.[2]

وكانت مهمة الأمن بالسوق تسند إلى الشخص الذي له نفوذ بالسوق وغالبا ما يكون هو المرابط الأكثر شهرة بالمنطقة. ويعمل حفاظ الأمن هؤلاء على شكل شرطة. كما يعين الشرطة أيضا شيوخ القبائل ويتولى الشيخ مهمة الفصل في الخلافات الحاصلة بين الباعة والمشترين داخل السوق. وفي حالة الطعن يرفع الطعن إلى المرابط الذي له النفوذ الروحي على السوق.[3]

وحسب علماء فرنسا فإن الأتراك لم يعملوا بالقاعدة المشهورة عند كل الدول وهي أن تقيم الدولة المستعمرة مراكز حكم مدنية بالقرب من كل سوق أو موقع اقتصادي، وتتمثل سلطة الإدارة التركية الحاكمة في فرضها الضريبة على الباعة أو ما يعرف بالمكس والتي كانت تقدر بنسبة 10 من سعر السلعة. أما في الأسواق الثانوية

---

1 - Ibid P 357

[2] _ أبو العيد دودو، مصدر سابق، ص 124، 125.

3 - Carette, Op. Cit, p359

تسند قضايا الفصل في الخصومات إلى طلبة الزوايا والطلبة المجازين على المذهبين الحنفي والمالكي.[1]

وتشير الموسوعة إلى أن الرأي العام في فرنسا تصنعه الكتب والصحف، أما في الجزائر فالرأي العام تصنعه الأسواق ففيها يتم تبادل الأفكار وفيها تناقش القضايا وفيها يصنع الرأي العام. فثلاثاء بني موسى وأربعاء بوفاريك كانت النوادي الأولى لمقاومة السلطة الفرنسية بالجزائر. فقال كاريت: "كل المناطق التي هي تحت سيطرتنا الآن يتناول الأهالي مناقشتها في الأسواق وكذا في تعاليق الصحف ... وكل ذلك كان يشكل عرقلة لتقدم سير الاحتلال".[2]

ولذا اعتبر الفرنسيون السوق بالجزائر بمثابة البرلمان السياسي للجزائر أو النادي الأهلي خاصة في ظل اندفاع المرابطين، ولذا كان اندلاع كل المقاومات يتم من الأسواق ولا يترك من أسرار لدى الشيوخ إلا تحديد يوم الانطلاق، وساعته، وتفجيره، وتحديد مكان الالتقاء لإعلان التفجير الذي يكون معلوما بينهم مسبقا. وفي ذلك اليوم يتوقف النشاط وتبقى النساء والأولاد في البيوت. كما كانت السوق أيضا بمثابة محكمة أيضا فهو محكمة ابتدائية لمعالجة مختلف القضايا.[3] ليس مثلما هو عندنا من فخفخة نوعا ما من حجرات صغيرة للجمهور، مساحة شاسعة للمحامين، كرسي طويل من الحطب للمتخاصمين وأريكة للقاضي. كل هذا غير موجود وإنما يجلس القاضي إلى جذع شجرة يفترش الأرض ويلتحف السماء كما يقال.[4]

---

[1] - مصطفى عبيد، "القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، مختبر تاريخ الجزائر، وهران، ع 11، 12، فيفري 2014، ص 212 وما بعدها.

[2] - Carette, Op. Cit, 366, 367

[3] _ مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مرجع سابق، ص 212 وما بعدها.

4 - Enfantin, Op. Cit, p 287

وفي إطار التجارة الداخلية ذكر كاريت أن المناطق المتجاورة بالجزائر تعتبرا أسواقا لمختلف المواد التي تنتجها تلك المناطق. وكانت الأسواق عامرة بالسلع والمنتجات الفلاحية والحرفية. ففي الفلاحة ذكر كاريت أن أسواق منطقة القبائل مثلا تعتبر وجهة لمختلف محاصيل المناطق المجاورة مثل يسر وعريب، وكذلك مجانة وقلعة بني عباس وبني ورتيلان.[1] وكذلك العكس إذ كانت المناطق الوسطى بالجزائر مثل منطقة ونوغة والمناطق المذكورة سابقا هي الأخرى قبلة لمنتجات منطقة القبائل لا سيما دقيق البلوط إضافة إلى مختلف أنواع فواكه الغابات الجبلية والثروة الحيوانية وعلى رأسها الأبقار. فكانت الأسواق بحق نقطة التبادل التجاري ونقطة جامعة لمختلف البضائع والسلع بالجزائر آنذاك.[2] سواء عن طريق البيع او عن طريق المقايضة حيث يتم استبدال القمح بمختلف منتوجات منطقة القبائل من زيت الزيتون والتين والزبيب والبلوط، وكذا بعض الأسلحة والمنتجات الحرفية المحلية. مثل البنادق وذخيرتها من البارود[3]

ولما نتكلم عن منطقة بجاية فإننا نتكلم عن ميناء آزفون الذي كان يجمع المنتوج الفلاحي الموجه إلى التصدير من مناطق بجاية ويوجهه إلى مدينة الجزائر، بل وأصبح هو "الممول الوحيد لمدينة الجزائر بأكثر من أربعة سفن محملة بالقمح والشعير والملح". كما أنه الممول الرئيسي لأسواق دلس لا سيما محاصيل أوطان بني وارقنون، وأولاد محي الدين، وبني ثور، وبني عزوز.[4]

ومن الأسواق الداخلية الهامة بالجزائر نذكر سوق ساحة الحكومة بمدينة الجزائر، والذي كان مكانا جامعا لمختلف الفئات الاجتماعية بالمدينة خلال نهاية العهد العثماني وبداية عهد الاحتلال. ففي هذه الفترة الأخيرة كان يقصده المعمرون أيضا "فالإسبان

---

[1] - Carette, Op. Cit,, 221.
[2] - Ibid, p 223.

[3] - سيمون بفايفر، مصدر سابق، ص 142.

[4] - Carette, Op. Cit, 226.

يبيعون الورود والأزهار، والمالطيون الأسماك والخضر، والعرب الطيور والحيوانات البرية".[1] التي كانت قبلة لكل المناطق المجاورة لها نذكر سوق سبت علي خوجة وهو ذراع الميزان حاليا حيث كان قبلة لمختلف المحاصيل والمنتوجات الحرفية من مختلف أرجاء الجزائر، ولذا كانت هذه السوق مقصدا ووجهة للأوربيين المعمرين أيضا من أجل اقتناء حاجياتهم.[2]

وإذا كان فلاح بني وغليس يجني ما قيمته 200 ف ف كما مر بنا، فذلك لأن التجارة في زيت الزيتون والفواكه لم تكن تجارة مربحة آنذاك، لأن قيمة 05 لتر من زيت الزيتون تباع بسعر 02.5 ف ف. وحمولة حمار من العنب تباع بثمن 05 ف ف.[3] وهي أسعار ضئيلة جدا منهكة لقدرات الفلاح الجزائري وقدراته الشرائية. اما أسعار بنادق الصيد فقد كانت 02.5 ف ف. أما البنادق النارية المزينة بالذهب فقد كان سعرها بالسوق يقدر بــ 175 ف ف، أما البنادق العادية فكان سعرها يترواح بين 37.5 و 50 ف ف.[4] ومن بين تلك المنتجات او السلع التي كانت رائجة باللاد الجزائرية نذكر "الروائح والعطور المستخرجة من الورد والياسمين، ومن المصنوعات القطنية المحلية التي تدل على ما بذل في نسجها من جهد. وهي باعتبارها منسوجات يدوية لا تضاهي طبعا المنسوجات الأوربية الآلية في جمالها ولا في أسعارها.[5]

---

1 _ أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان**، بمكتبة الدكتور أبو العيد دودو، الكتاب السابع، ط 01، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 89.

2 - GGA, Colonisation agricole. B. A. 7 X 17.

3 - Ibid.

4 - Carette, Op. Cit, p 226.

5 _ أبو العيد دودو، مصدر سابق، ص 126. وللمزيد من التطرق إلى أسعار السلع بالأسواق الجزائرية خلال العهد العثماني من المفيد أن نوجه القارئ إلى كتاب: محمد بن الشويهد، مصدر سابق، ص 50 وما بعدها. وكذلك كتاب المنور مروش: Lemnouar Merouche, **Recherches sur l'Algérie à l'époque Ottomane 1520 _ 1830**, T 01, Monnaies, prix et revenus, EDIF, 2000, p 93 et suivantes

ويصف لنا الرحالة الألماني فاغنر عن الأسواق الجزائرية بأنها _على كثرتها_ لا تضاهي الأسواق التي كانت معروفة سابقا بالبلاد الإسلامية كأسواق بغداد أو طهران، ولكنها كانت أسواقا بسيطة "لا تقارن حتى بأسواق إزمير أو القسطنطينية، مع أن هذه ليست لها أيضا تلك الفخامة التي عرفتها الأسواق القديمة والتي تمثلت في المنتوجات الشرقية الرائعة. فأسواق الجزائر فقيرة بجانب تلك الأسواق، وهي عبارة عن دور تشبه الدور العربية، مع فارق واحد وهو أن جانبي الفناء يحتويان على حجرات، الواحدة منها منفصلة عن الأخرى، ولكل سوق طابقان أو ثلاثة طوابق وغرف كثيرة".[1]

1 _ أبو العيد دودو، مصدر سابق، ص 124، 125.

مظاهر التأثير الفرنسي بالجزائر في مجال الفلاحة:

1- في استصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات:

من أجل إحداث التأثير الذي يخدم مصالحهم بالجزائر نادى الفرنسيون بضرورة تهيئة الأرض للفلاحة والعمل على زيادة المساحة الصالحة للزراعة، وخاصة بالمناطق الخصبة. وأسسوا لذلك مصلحة قائمة بذاتها تابعة لجيش إفريقيا هي "المصلحة الخاصة لتجفيف المستنقعات Service Spécial des Desséchements ".

تأسست المصلحة الخاصة لتجفيف المستنقعات بأمرية وزارية بتاريخ 22 أفريل 1843، وكان السبب الأول لتأسيسها هو تجفيف المستنقعات المتواجدة بسهل متيجة لجعله منطقة صالحة للسكن من طرف المعمرين بالقضاء على خطر الأمراض والأوبئة التي كان يشكو منها العثمانيون بالجزائر. فكان الهدف الأسمى من هذه المصلحة إذا، هو ايجاد الأرض الصالحة للسكن التي تستقبل وفود المعمرين المتزايدة على أرض متيجة، لإقامة الاستعمار الاستيطاني على أرض الجزائر. فكانت مستنقعات برج الكيفان وسيدي عيسى بالحميز هي أوائل المناطق التي بدا الاشتغال فيها خلال شتاء 1843 - 1844. ومن هناك بدأ شق القنوات لصرف المياه المنحدرة من الجبال المجاورة.

كما تم الاشتغال أيضا بسهول الشراقة وتمت بها نشاطات مهمة حتى وإن كانت غير مكلفة كثيرا كما جاء على لسان الإدارة الاستعمارية حيث لم تتجاوز كلفتها 1200 فرنك فرنسي. فيما كانت تكلفة جميع نشاطات سنة 1843 في مجال تجفيف المستنقعات ما قيمته: 58720 فرنك فرنسي و97 سم.

ونفس العمل تم على الضفة اليمنى لوادي الحراش الذي به مستنقعا مائيا هاما على امتداد مع النهر....[1]

من خلال المصلحة الخاصة المذكورة، سارعت الحكومة الاستعمارية إلى تجفيف المستنقعات وهد سفوح الجبال، وأصبحت الإدارة الفرنسية على قدم وساق من أجل توفير الظروف الملائمة للمعمرين ونشاطاتهم الفلاحية، ولذا كانت "تحدث كل يوم تغييرات جديدة في استغلال الغابات، وهدّ الجبال واستخراج المياه وبناء السدود وإقامة السكك الحديدية ...".[2] فتم استصلاح أراضي هامة بسهل متيجة الذي كانت فرنسا تراه القلب النابض للزراعة بالجزائر. بل وتعتبره وخاصة بمنطقة بوفاريك من أجود الأراضي التي لابد أن تُجفّف مستنقعاتها حتى تكون صالحة لاستقطاب المعمرين.[3] وكانت بدايات التجفيف هذه مع نهاية سنة 1845 وإلى شهر فيفري من السنة الموالية.[4]

وفي إطار خدمة أهداف الحملة الاستعمارية وخدمة المعمرين بالجزائر، من خلال التأثير الفلاحي الممارس بالجزائر، تواصلت عمليات الاستصلاح التي شملت حوالي 200 هكتار من أراضي بوفاريك، وكذا مستنقعات اسطاوالي ووادي بريجة التي شهدت أشغالا كبرى سواء من حيث الاستصلاح أو من حيث شق الترع خدمة للمعمرين الذين استقروا بالمنطقة منذ 1832.

هذا بمدينة الجزائر وضواحيها في متيجة، أما في إقليم الغرب، وعملا على جلب المعمرين وبسط سيطرتهم على الغرب الجزائري وما لذلك من تأثير على مقاومة الأمير

---

1 - Tableau, 1845, Op. Cit, p 954.
2 - Urbain, L'Algérie pour les Algériens,Op. Cit, p 81 – 83.
3 - J. M. Bourget. **L'Algérie jusqu'à la pénétration saharienne**. In Cahiers du Centenaire de l'Algérie.
4 - كانت عمليات الاستصلاح هذه طبقا لتعليمة حكومية صادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1845. ينظر: Tableau, 1845, Op. Cit, p 278.

عبد القادر، وسعت الإدارة الاستعمارية مجال تأثيراتها الفلاحية الهادفة إلى ترسيخ الاحتلال والاستيطان، فشملت الأشغال العمومية تجفيف مستنقع عين البيضاء المقدرة مساحته بحوالي عشرين هكتارا. اما في الشرق الجزائري فإن عملية الاستصلاح قد مست مستنقعات الزرامنة، والصفصاف بالقرب من سكيكدة، وسهول عنابة وشق الأنهار مثل نهر بومرزوق بباتنة. إضافة إلى أشغال أخرى كهد الجبال بالمناطق المجاورة لقسنطينة.[1]

ومن أجل تسهيل عملية التحكم في التأثير الذي أرادت السلطات الفرنسية استحداثه بالجزائر، كان أول عمل قامت به هو نقل ممتلكات الفلاحين إلى مصالح الدومين الفرنسية، ونقل الممتلكات العامة والمشاعة كالأوقاف وأراضي العرش إلى مصلحة الدومين أيضا. فبسبب الثروات تحججت السلطات الإدارية بعدم وجود المالكين لتلك الأراضي، وهؤلاء المالكون كانوا قد التحقوا بالمقاومة الشعبية، وهناك صادرت السلطات الفرنسية غالبية أراضي الفلاحين لاسيما بعد مقاومة الأمير عبد القادر، وبعد ثورة المقراني التي خلفت أضرارا كبيرة على أراضي الفلاحين بالجزائر، لا سيما بعد صدور قانون 1873 الذي صادر أراضي المجاهدين الذين شاركوا في ثورة المقراني، وألحق أراضي العرش كلها بمصالح الدومين.

كما طبقت الإدارة الجزائرية على الجزائريين عملية اقصاء القرويين من أراضي العزل بقرار مجلس الشيوخ سنة 1863 الصادر في إطار قانون الأنديجينا الذي يشتمل بدوره على عدة قوانين كلها تشكل قانونا واحدا، عرف بالجزائر باسم قانون الأنديجينا. هذا إضافة إلى سياسة تدمير المزارع التي سار عليها الجنرال بيجو في إطار سياسة الأرض المحروقة من

---

[1] - Ibid, p 278.

أجل التمكين للاستعمار وتنفيذ التأثيرات الفرنسية التي كان يريدها رفقة أصدقائه السانسيمونيين بصفة خاصة والإدارة الاستعمارية بالجزائر بصفة عامة.[1]

ورغم أن معاهدة 05 جويلية 1830 التي رسّمت الاحتلال الفرنسي للجزائر تنص على جملة من الشروط، منها احترام أملاك الجزائريين. إلا أن الإدارة الفرنسية سارعت في 08 سبتمبر 1830، أي بعد شهرين فقط من توقيعها إلى العمل على إحصاء الأملاك الرسمية للعثمانيين بالجزائر، حيث اعتبر فرنسا خليفة الدولة العثمانية فقرّر مصادرة أملاك الأتراك العثمانيين حين نصّ في مادته الأولى على:" كل المساكن، المحلات، الدكاكين، الحدائق، الأراضي، التي كانت سابقا تحت سلطة الداي، البايات، والأتراك الذين غادروا التراب الجزائري، أو تلك التي وقفت على مكة أو المدينة تدخل في الدومين العام، وقد منحت مهلة ثلاثة أيام لكل الأشخاص الذين يحوزون هذه الأملاك للتصريح بها وإلا تعرّض أصحابها إلى غرامة مالية".[2]

وبسبب عدم تصريح الجزائريين بممتلكاتهم صدر قرار 08 ديسمبر 1830 وكذا قرار 31 ديسمبر 1830 اللذين يقضيان بتحويل كل ممتلكات البايلك وأوقاف مكة والمدينة وكذلك أوقاف المساجد إلى مصلحة الدومين [3]. وفرض على القائمين على هذه المؤسسات بنقل سجلات وسندات ودفاتر هذه المؤسسات إلى القائمين على مصلحة الدومين.[4] كما نصّ على أن " كل شخص يدلي للحكومة بوجود عقار غير مصرح به له

---

[1] _ محفوظ قداش و جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830 _ 1962**، ترجمة خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012، ص ص 154 _ 158.

2 - Djilali Sari, **La Dépossession des fellahs 1830 – 1962**, ENAG, Alger, 2010, pp 11, 13.

3 - نصر الدين بن داود، مصادرة "أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية"، بـ أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960، مرجع سابق. ص 52

4 - ملاخسو، ص 29.

الحق في نصف الغرامة التي يتحمّلها المخالف للقانون".[1] وهو ما أكده أيضا قرار 10 جوان 1831. المتعلق بمصادرة ممتلكات العثمانيين الذين غادروا البلاد الجزائرية، سواء ممتلكات الحكام أو الأشخاص العاديين.

ووصل الأمر بالإدارة الفرنسية التي لم تكن آنذاك تخضع لأي منظومة قانونية في تعاملاتها بالجزائر سوى إلى منظومة الأهواء والمصلحة الاستعمارية، إلى تكليف الضباط العسكريين سنة 1831 بالتكفّل بعملية توثيق المعاملات العرفية بين الجزائريين والمعمّرين وهم غير مؤهلين لهذه الوظيفة شريطة أن تحرّر العقود باللغتين العربية والفرنسية متقابلتان. وتميّزت هذه المعاملات بنفور الجزائريين منها رغم استمرار هذه العقود إلى أن تمّ اعتماد التوثيق الفرنسي بالجزائر، على إثر قرار الغرفة الوطنية الفرنسية بتاريخ 09 ماي 1842 الذي ينصّ على عدم شرعية عمل هؤلاء الضباط الذين لا علاقة لهم بممارسة مهنة التوثيق. مما جعل وزارة الحربية التي كانت الجزائر تتبعها آنذاك، تستند على الأمرية الملكية الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 1842 فدعت إلى تطبيق منظومة التوثيق الفرنسية بالجزائر طبقا لقانون فانتوز. وقد بدأ العمل به رسميا بالجزائر في الفاتح من سنة 1843، باستثناء بلاد القبائل التي بقي قضاة الشرع فيها يواصلون مهامهم بما فيها معالجة مسألة الأرض وفق الشرع والعرف المحلي كما نص على ذلك مرسوم 31 ديسمبر 1859. وأكّده مرسوم 29 أوت 1874 الذي نصّ على مواصلة قضاة الشرع ببلاد القبائل "ممارسة وظيفة التوثيق بين المسلمين مثلهم مثل الموثقين الفرنسيين". وأكّده كذلك مرسوم 17 أفريل 1889. وكذلك الأمر بالنسبة لوادي ميزاب.[2]

1 - بشير بلمهدي علي، "السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية تجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960، مرجع سابق. ص 214.

2 - ملاخسو، "نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830 – 1962"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960، مرجع سابق ، ص 31، 32.

وخدمة لأهداف الحملة المتمثلة في السيطرة والاستحواذ على أراضي الجزائريين بسطا للاستيطان، أعطت الإدارة الفرنسية الحق لنفسها في مصادرة أملاك الجزائريين الثائرين ضد الاحتلال الفرنسي، المدافعين عن أنفسهم، ودينهم، وأموالهم ومنها أراضيهم، فنصّ مرسوم 1832 على مصادرة أراضي القبائل الثائرة.[1]

ولتحقيق العلمنة بفصل الجزائريين عن دينهم الإسلامية وحضارتهم العربية الإسلامية، واستكمالا لمصادرة الأراضي من الجزائريين وتسليمها للمعمرين تحقيقا لأهداف الحملة عملت إدارة الاحتلال على تجفيف مصادر الدخل بالنسبة للزوايا ورجال الدين، وابعادهم عن التأثير في المجتمع، دحضا لأي امكانية لقيام الثورات، أو ممارسة التعليم بين الجزائريين (وهو تعليم مرتبط بالهوية والخصائص الحضارية للجزائر) أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم 01 أكتوبر 1844 الذي يقضي بمصادرة أراضي الزوايا، وأراضي البور والرعي سواء ما كان منها تابعا للقبائل أو للبدو الرّحّل. وقد نتج عن ذلك مصادرة أكثر من 200 ألف هكتار من الأراضي القريبة من المدن المستحدثة حيث يستقر المعمرين لاتخاذها ضيعات لهم.[2] ويمكننا أن نعتبر أن هذا المرسوم هو أول نص قانوني ينظم مسألة الملكية العقارية في الجزائر ويسوّي الوضعيات المتعلقة بالمعاملات العقارية منذ سنة 1830.[3]

وحين تأكدّت الإدارة الفرنسية أن الجزائريين يمتلكون أراضيهم بطريقة وراثية دون سندات ملكية أصدر المقتصد المدني قرارا بتاريخ 01 مارس 1833 يأمر فيه "كل الملاك والحائزين والتنظيمات الدينية بإيداع سندات التي يملكون بموجبها الأراضي لدى مديرية

1- بن داود، مرجع سابق، ص 52.

2 - Djilali Sari, Op. Cit, p 11.

3- رشيد فارح، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960، ص 98.

الدومين ضمن أجل محدد، على أن تخضع هذه السندات للتحقيق من طرف لجنة أنشاها نفس القرار الذي أمر أيضا بأن كل الملاّك الذين لا يقدمون سندات الملكية تضم أراضيهم إلى أملاك الدولة باعتبارها دون مالك"[1]، وكذا صارت العمل على مصادرة أراضي الجزائريين باسم القانون.[2] ورغم أن هذا القرار ألغي في 26 جويلية 1834 حين اكتفت الإدارة بمنح الحق لمصلحة الدومين بتقديم طلب سندات الملكية كلما رأت ضرورة لذلك، إلا أنها فتحت تقريرا بتاريخ 21 جويلية 1846 للتأكّد من صحة السندات التي بحوزة الجزائريين وعلى من يدّعي تملّك الأرض عليه أن يقدّم الدليل وهو تعجيز للجزائريين مما انتهى بمصادرة أراضي كثيرة وإلحاقها بمصلحة الدومين.

كما أصدرت الإدارة الفرنسية في 26 أفريل 1851 قانونا " يقضي بتنظيم عملية تمليك الأراضي للأوربيين "[3]. فيما أصدرت قانونا آخر شهير وهو قانون 16 جوان 1851: ويقضي بمصادرة أراضي القبائل وبالتفريق بين مصالح الأوربيين ومصالح المسلمين مما سمح بالنهب ومصادرة أملاك الجزائريين.[4]

1- نفسه، ص 96، 97.

2 - René Gallissot, **l'Economie de l'Afrique du Nord**, 4 eme éd, 1978, PUF, P 27.

3- محمد مجاود، "الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراض في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن التاسع عشر"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960، مرجع سابق. ص 179.

4 - بن داود، مرجع سابق، ص 52.

القرار المشيخي سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863:

يعتبر قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 المتعلق بإنشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية في أراضي الجزائريين، وكذا قانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 المتعلّق بالأحوال الشخصية للجزائريين أي تجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية مع تنازلهم عن أحوالهم الشخصية أي خصائصهم الإسلامية. هما أبشع القوانين التي أصدرتها فرنسا في حق الجزائريين على الإطلاق. وكان من أبرز منظريه توماس أوربان، الذي نجده هنا من أهم المؤثرين في محتوى الموسوعة. وهو الذي دعا إلى إعداد قانون خاص بالأهالي يضبط لهم الحقوق والواجبات ويضعهم في الدرجة الثانية مقارنة بالمعمرين.

ودوما تحقيقا لفصل المجتمع الجزائري عن هويته وعن أعرافه وتقاليده الشرقية العربية والإسلامية أصدرت فرنسا بالجزائر قانون 22 أفريل 1863، هو واحد من أبرز تلك القوانين الهامة التي جاءت لتعالج قضايا الجزائريين، والتي ضربت فيها فرنسا كل ما كان مألوفا عند الجزائريين من قوانين شرعية تنظم الملكيّة، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الأرض ملكا للدولة (العثمانية) عن طريق المسؤولين أو قبائل المخزن وممن هم في خدمة السلطة العثمانية أو وقفا أو ملكا جماعيا تتخلله بعض الملكيات الفردية القليلة وفق أحكام الشريعة الإسلامية وكان صاحبها حرّا يستغلها كيف شاء ومتى وفيما شاء، عملت فرنسا على فرنسة كل شيء معتقدة " أن التحكّم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمّرين الأوربيين".[1] فسيطرت فرنسا على الأرض تحت حجج لا تقنعها إلا هي أو من والاها، من مثل أنها هي وريثة العثمانيين (الأتراك) فلها الحق في السيطرة على أملاك البايلك كما لها الحق أيضا في

---

1 - عمار بوحوش. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.** دار الغرب الإسلامي.لبنان.ط1. 1997، ص136.

السيطرة على أملاك الوقف حتى لا تتحوّل إلى دعامة للجهاد، أما الأملاك الجماعية فاستعملت لها حجة معاقبة الثّوّار على معاداتهم للتواجد الفرنسي بالجزائر".[1]

ولا يستخلص من كتابات أوربان الشيء الكثير عن علاقته بصدور مرسوم 22 أفريل 1863 وإنما يستنتج ذلك من خلال وظائفه ومن خلاله اعترافه بدوره في اعداد قانون سيناتوس كونسيلت لسنة 1865، وكذلك للتطابق شبه الكلّي بين مضمون المرسوم وبين ما كان يدعو إليه، حيث أن أوربان لم يكن يحبّذ استعمال القوة في بسط السيطرة على أراضي الجزائريين، ولم يكن راضيا بسياسة المحتشدات التي جاء بها راندون. وكان يدعو لبقاء الجزائريين على أراضيهم لفلحها مع الاستفادة من الطرق الزراعية الحديثة التي يَعْلمها المعمرون، داعيا في الوقت نفسه إلى تأسيس الملكية الفردية وإلى تحطيم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري القائمة على القبيلة والعرش واستبدالها بالدواوير تمهيدا، لبناء مجتمع جزائري على الطريقة الفرنسية بحيث تحلّ البلدية (التي تخلف الدّوار) محل القبيلة والعرش.

عالج قانون سيناتوس كونسيلت في شقّه الاقتصادي قضية الملكية عند الأهالي بحذر كبير ولم يكن ثابت المواقف بادئ الأمر إذ أنه صرّح بأن "الملكية شيء مقدّس لدى الأهالي" وأن الأرض بالنسبة للأهالي هويّة أكثر منها قضية مادّيّة، وأن الملكية لا تخرج عن إحدى الثلاثة أوجه فإما فردية أو جماعية أو حق تمتّع (بايلك) وهي بذلك غير قابلة للمصادرة. كما أبدى منظروه وعلى رأسهم أوربان ونابليون الثالث اهتماما بليغا بالمعتقد الإسلامي فيما يخص ملكية الأرض فاعتبر الخليفة حاكما باسم الله ومادام أن الأرض لله فإن الحاكم المسلم حرّ في التّصرّف في ملكيتها، حسبه دائما. ومن هنا استدلّوا على أحقية الدولة العثمانية في ملكية البايلك وأن من حق فرنسا (الحاكم الجديد) أن يمتلك الأرض فحوّلت بذلك أراضي البايلك إلى مصلحة الدومين، وأن: " السيطرة على

1 - سعد الله. الحركة... ج1 ق2. مرجع سابق. ص 26 – 28.

الأراضي حق طبيعي للحاكم الذي اتّجه لجمع الأراضي العمومية".[1] وكذلك الدعوة إلى: "... استحداث الملكية الفردية ".[2] أي داخل الملكية الجماعية تيسيرا لنقلها إلى مصلحة الدومين للتّصرّف فيها كما تشاء كما مرّ بنا.

وباعتبار أيضا تأثير أفكار أوربان على سياسة الإمبراطور نابليون الثالث، فباستطاعتنا أن نقول إذا إن الرّاجح لدينا هو أن أوربان هو المهندس الرّئيسي لمرسوم 22 أفريل 1863 إذا علمنا أن أهم ما جاء به هو:

1- الاعتراف بأراضي البايلك.

2- تحديد أراضي العرش ورسم حدودها.

3- إنشاء الدواوير تمهيدا لإعلان البلديات ذات الطابع الفرنسي كبديل عن العرش.

4- إنشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية والاعتراف بها.

أما أهداف المرسوم فيمكن حصرها فيما يلي:

1-" تسهيل مراقبة الجزائريين بأن تكون الإدارة الاستعمارية حاضرة في أصغر خلاياهم (الدّوّار)".

2-" تفكيك المجتمع والتحكّم في إحدى الخلايا الأساسية فيه (العرش) تمهيدا للسيطرة، وقطع الجذور والأنساب والأصول تمهيدا لإنشاء الحالة المدنية".[3]

كما كانت هناك قوانين أخرى عالجت مصادرة الأراضي بالجزائر ومنها:

1- قانون وارني: 26 جويلية 1873: القاضي بتأسيس الملكية العقارية وحفظها.

2- قانون 28 أفريل 1887: وهو قانون مكمل لقانون وارني وداعي إلى ضرورة التمسّك بالملكية الفردية.

---

1 - Urbain, L’Algérie pour les Algériens, Op. cit, p 94.

2 - Ibid, p 35.

3 - سعد الله. الحركة... ج1 ق2 . المرجع السابق. ص 36 – 37.

3- مرسوما 1886 و 1889: تقليص مهمة القاضي المسلم وفتح المجال لسيطرة القانون الفرنسي لتحويل صلاحياقم إلى الموثقين الفرنسيين.[1]

2- في العمل على احتواء الفلاح الجزائري:

لم يكتف الفرنسيون بالمناداة بالتجفيف والاستصلاح وهد الجبال فحسب، وإنما اهتموا أيضا بعملية كانت هي غاية الخطورة والمتمثلة في محاولة الزج بالفلاح الجزائري ليكون معولا في يد الآلة الاستعمارية، من خلال تعليمه بعض تقنيات الزراعة الحديثة حتى يسهل اندماجه بالفرنسيين تحت مشروع التشارك الذي كان السانسيمونيون ينادون به. وهو التيار الغالب بالجزائر آنذاك.

ومن تلك الاهتمامات نذكر دعوة الحكومة الاستعمارية إلى تشجيع الأهالي على ضرورة تحسين الإنتاجية لأنها تعود في نهاية المطاف إلى الأهالي. وهي مغالطة كبرى لأن المحاصيل كانت تعود إلى المعمرين وإلى الإدارة الاستعمارية، بينما كان الجزائري قابعا تحت الضرائب الباهضة المفروضة عليه وعلى محاصيله وحتى ممتلكاته وحيواناته ومواشيه وهي التي كانت معروفة بالضريبة العربية.

ومنذ القرن الثامن عشر، كانت فرنسا على قناعة راسخة على أن الأرض الجزائرية أرض غنية بثرواتها الغذائية منذ عهد الاحتلال الروماني لها لاسيما في إنتاج الحبوب والزيتون. فسارعت إدارة الاحتلال، خدمة لخزينتها ومكانتها الاقتصادية بين الدول من خلال المشاركة في المعارض الدولية، إلى تحسين الناحية الزراعية بالجزائر سواء من حيث الوسائل أو من حيث تطوير آليات الفلاحة لدى الفرد الجزائري. كما عملت على توجيه الاقتصاد الجزائري بما يخدم الاقتصاد الفرنسي وخزينة باريس، من خلال ادخال محاصيل

1- ملاخسو، المرجع السابق، ص 33 – 39.

حديثة مثل زراعة القطن والتبغ،[1] معتبرين ذلك من أهم آليات نجاح التأثير الفرنسي بالجزائر للرفع من مستوى إنتاج المحاصيل وكذا من أجل توظيف الفرد الجزائري في خدمة الأهداف الفرنسية الاستعمارية في إطار المهمة التي كانت تصفها بالحضارية[2].

أدت هذه النشاطات الفلاحية الفرنسية بالجزائر إلى خدمة الخزينة الفرنسية حيث أصبحت الجزائر من الدول المصدرة للحبوب لكن عائدات ذلك إلى خزينة باريس طبعا. وكان التصدير إلى مرسيليا التي استقبلت، من الجزائر، سنة 1851 حمولة 60.604 ألف هل كانت من القمح الصلب قبل أن تتضاعف 09 مرات خلال المواسم الفلاحية الأربعة الموالية حين قدّرت الصادرات الجزائرية التي وصلت إلى مرسيليا بـــ 547.520 ألف هل من القمح الصلب سنة 1855 الشيء الذي جعل فرنسا تعترف بأن الجزائر بوّأتها احتلال المرتبة الأولى عالميا بقيمة صادرات بلغت 20.471.296 مليون فرنك فرنسي خلال السنة نفسها لا سيما بعد الاستثمارات الخاصة بالمعمرين في هذا المجال على عهد الإمبراطورية الثانية إذ أنه :"... من 1852 إلى 1859 تحصّلت 51 شركة على تنازلات ليصل العدد بذلك إلى 50 ألف هـــ من الأراضي والغابات، ومن بين أهم المستفيدين نذكر (الشركة السويسرية) بـــ 12350 هـــ متنازل لها عنها بين 1860 و 1877، كما تحصلت شركة (الشركة الجزائرية) على 100هـــ و(الشركة الفرنسية الجزائرية) على مناطق نفوذ قدرها 24 ألف هـــ".[3]

---

[1] - Urbain, L'Algérie pour les Algériens, Op. cit, p 64.

[2] J. MIRANTE. **La France et les œuvres Indigènes en Algérie**. In Cahiers du Centenaire de l'Algérie, Alger, 1930.

[3] - رضا حوحو. **مشروع السكة الحديدية الفرنسية بالجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830 - 1914)**. رسالة ماجستير. قسم التاريخ بجامعة قسنطينة. 2005. ص 26.

3- الاستثمار في زراعة محصولي التبغ والقطن:

في إطار توجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة خزينة باريس، وفي إطار القضاء على هوية الجزائر العربية الإسلامية، اهتمت الحكومة الفرنسية بالجزائر بمحصولي التبغ والقطن، ودعمتها بشدة. فقد أصبحت زراعة التبغ، رفقة المحاصيل التجارية الأخرى كالكروم والقطن هي الزراعة الرئيسية التي عوّضت زراعة القمح بالجزائر. لأن الفلاح الأوربي أصبح يستثمر فائدته في مشاريع جديدة، ويقترض باستمرار من أجل أن يربح أكثر، إذ أن المال المتداول ليس ماله، بل هو يقترضه من البنك".[1] في إشارة إلى ارتباط الاقتصاد الاستعماري بالبنك. ونشير هنا إلى أن زراعة التبغ لم تكن زراعة جديدة بالجزائر. لأن زراعتها تعود إلى العهد العثماني[2] حتى ولو كانت قليلة على نطاق ضيق بسهول القالة وعنابة ومتيجة. فقد كتب أورבان وهو من أهم المؤثرين في انجاز الموسوعة وفي سير الحكومة الفرنسية على عهد نابليون الثالث:" لقد عملنا (الحكومة الفرنسية بالجزائر) على التمكين لزراعة التبغ والاهتمام بها".[3] فاهتمت الحكومة الفرنسية بزراعة التبغ ومكنت لزراعته وقد كلفت السيد هاردي الذي كان متخصصا في زراعة القطن بمصر بدعم من محمد علي بتحسين زراعة محصولي التبغ والقطن بالجزائر.[4]

وبناء على ذلك نشطت زراعة التبغ بعد أن اهتمت بها الحكومة الفرنسية بداية من 1843 وفي ذلك جاء تصريح وزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 ينص على

[1] - آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 168، 169.

[2] - سعيدوني. دراسات... . مرجع سابق. ص 213 وما بعدها. وكذلك السجل. 1847. مصدر سابق. ص 208.

3 - Urbain, l'Algérie pour les Algériens; Op. Cit, P 82.
4 - Tableau 1847, Op. Cit, p 208.

:" إن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيدة من التبغ بشرط استغلال التربة والمناخ". فكان ذلك إيذانا بميلاد عهد جديد لبعث زراعة التبغ بالجزائر المحتلة.[1]

ومن أجل تدجين الفلاح الجزائري، و ضمان السيولة النقدية للخزينة الفرنسية بباريس، تدخلت الحكومة العامة بالجزائر ومنعت المعمرين من استغلال الفلاحين الجزائريين، وحددت أسعار التبغ بقرار من وزارة المالية مؤرخ في 01 أكتوبر 1844 على النحو التالي:

النوعية الجيدة (الأولى) : 130 ف للقنطار الواحد.

النوعية الثانية : 110 ف للقنطار الواحد.

النوعية الثالثة : 90 ف للقنطار الواحد.

كما دعمت الفلاحين من خلال شراء محاصيلهم من طرف تجار التبغ. ولدينا في سنة 1857 نموذج لذلك حيث ارتفع عدد المنتجين إلى 3279 منتجا جزائريا ومعمّرا حصدوا محصولا قدّر بـــ 3.430.149 مليون كلغ من مساحات إجمالية قدّرت بـــ 3749 هـــ، دون احتساب كل ما استهلك بالمكان و965.441 كلغ تم شراؤها مباشرة من قبل التجار من أجل تصديرها إلى كل من تونس والمغرب الأقصى.[2]

وفي ضوء ذلك أصبحت الإنتاجية في تحسّن على الشكل التالي:

1843 : 800 كلغ وخاصة من ضواحي بوزريعة.

1844 : 21534 كلغ تم شراؤها كلّيّة.

1845 : أنتج المعمرون 60.727.70 كلغ بِيع منها 51.902 كلغ.

---

1 -Ibid, p 208.

2 _Rébourt, Op. Cit, p 75.

وأنتج الأهالي 37.110.36 كلغ بِيع منها 33.288 كلغ.

أي تم بيع 85.190 كلغ من مجموع الإنتاج المقدّر بـــ 97.838.06 كلغ. أما المنتوج الباقي فقد تكفّلت الإدارة بشرائه، كما اشترت في السنة الموالية (1846) 200.000 كلغ.[1]

كما كانت زراعة القطن هي الأخرى من المحاصيل التي شجعتها الإدارة الاستعمارية بالجزائر، خدمة لأهداف الحملة المذكورة. فبعثتها من جديد بعد أن كادت تضمحل رغم أن وجودها بالجزائر يعود إلى العصور الوسطى.[2] فدعت الحكومة العامة إلى ضرورة الاهتمام بها، منذ بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر إثر صدور قرار سنة 1853 الذي اعتبر القطن منتوجا سياسيا وصناعيا واستعماريا.[3] وهو ما أكدته أيضا مشاريع القوانين التي صدرت من بعد مثل قرار 1859 الذي وصف القطن بكونه " المادة الرئيسية الأولى للتصنيع". وبدأت وزارة الجزائر والمستعمرات في اعداد مشاريع القوانين.[4] من أجل الاعتماد على فلاحة تجارية تخدم الاقتصاد الفرنسي وتجعل من الجزائر مصدر ضخ للخزينة الفرنسية بباريس، وتجعل من أراضيها أراضي خصبة منتجة لفائدة المعمرين من أجل ضمان استقرارهم بالجزائر إلى الأبد.[5] وأضحى المنتوج الجزائري منتوجا عالميا

---

[1] _ Tableau 1847, Op. Cit, p 209. 210.

[2] - يشير سعد الله إلى أن كتب الرحلة تشير إلى ذلك. يراجع: سعد الله. الحركة... .ج1 ق2. المرجع السابق.ص 67

[3] _ Ministère de l’Algérie et des Colonies, **Rapport au conseil supérieur de l’Algérie et des colonies sur la culture du cotonnier en Algérie**, au point de vie politique, industriel et de colonisation, 21 Septembre 1859, P 72. ANOM : BA 2 X 104.

[4] _ Ibid, p 72.

[5] _ Ministere de l’Algérie et des Colonies**, Rapport au conseil supérieur de l’Algérie et des colonies sur un projet de décret et un projet d’arrêté réglementaire relatif aux encouragements a donner a la culture du cotonnier en Algérie**, 14 Mars 1860, P 01, 02 . ANOM : BA 2 X 104.

خاصة بعد أن خصصت له فرنسا خبراء يتابعون زراعته في الأقاليم الثلاثة في الجزائر ووهران وسكيكدة.[1] وأعدت له ميزانية وتشريعات تضبط انتاجه وتوزيعه.[2] من أجل جعل الجزائر من بين أهم الدول المنتجة للقطن في العالم، وأصبحت فرنسا تعتمده كصادر حيوي يوجّه إلى مختلف دول العالم، وبصفة خاصّة، إلى لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية،[3]

4- في مجال توفير الثروة المائية:

من التأثيرات الفلاحية الفرنسية التي جعلتها إدارة الاحتلال على رأس اهتماماها بالجزائر، والتي كانت تهدف إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي ولم تكون في يوم من الأيام لخدمة الجزائريين ولا الاقتصاد الجزائري، نذكر، اهتمام الإدارة الفرنسية بتوفير الماء من أجل انجاح مختلف النشاطات الفلاحية ومعالجة مشكلة الجفاف، وتدعيم المنشآت الصناعية. وقد جاء في اهتمامات الحكومة الفرنسية:"... اهتمينا بالرّي خاصة وأن الشبكة الهيدروغرافية بالجزائر تجف سنويا، ولذا بنينا السدود على الأنهار الرئيسية الكبرى... وأقمنا قنوات الري خاصة لما يتعلّق الأمر بالأراضي الجافة مثلما فعلنا في سان دونيس (Saint-Denis) بسيق بمقاطعة وهران بطاقة ضخ فائقة تقدّر بملايين الأمتار المكعبة". وقد أعلن توماس أوربان ضرورة اهتمام الحكومة بشق السدود والقنوات واعتماد أسلوب الري وحفر الآبار الارتوازية. بل ويستشفّ من كتاباته أنه كان عنصرا فاعلا في تلك السياسة حيث قال :" وفي الجنوب حفرنا الآبار الارتوازية إذ أن الأرض

---

[1] _ Rapport 1859, Op . Cit, P 70.
[2] _ Rapport 1860, Op. Cit, P 05.
[3] - ريبور. المصدر السابق. ص 75. وكانت الولايات المتحدة قد اشترت لويزيانا من فرنسا سنة 1803.

هناك غنية فعلا بالثروة المائية حيث تضخ حاليا (1861) آلاف الأمتار المكعبة خلال الدقيقة الواحدة كتلك المتواجدة بوادي ريغ".[1]

وفي إطار اخضاع الجزائر والهيمنة على مختلف ثرواتها، عمل الفرنسيون على استكشاف الصحراء الجزائرية، واكتشفوا بها طبقة هامة من المياه الجوفية بالجزائر تنحدر من الواجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي وتتجه نحو بسكرة إلى غاية وادي ريغ، فقررت أن تستغلها بواسطة الآبار الارتوازية التي انطلقت أشغالها في 09 جوان 1855 وبعد 39 يوما من الحفر تم الوصول إلى الطبقة الجوفية على عمق 60 مترا، وبالتالي كان إيذانا بحفر أول بئر بالمنطقة بطاقة ضخ قدرت بـــ 4000م^3 يوميا بمنطقة تامرنة (Tamerna) بوادي ريغ وسرعان ما وصلت طاقة ضخّها إلى 6480م^3 يوميا، أي بمعدل 4500 لتر/ الدقيقة. وهي طاقة ضخ كبيرة جدا.

وقد سعت إدارة الاحتلال إلى توظيف هذه الشبكة المائية في تسهيل احتلال المنطقة التي كانت تحت ضربات الحملات منذ ما يقارب الخمس سنوات، مما جعلها ترفع من وتيرة التنقيب عن الماء لتظهر أمام الرأي العام المحلي في صفة ناشر الحضارة وخادم الإنسانية، فحفرت بئرا ثانية سمّتها "عين العافية" ربما تفاؤلا لعل العافية تحل ويسود الأمن والاستقرار بالمنطقة فتصبح آمنة مطمئنة لفرنسا أو أنه اسم مشتق من المكان الذي وُجدت فيه العين. وقد صرّحت فرنسا بأن طاقة هذه البئر الأخيرة تجاوزت طاقة ضخ بئر غرونال (Grenelle) بباريس. كما حفرت آبارا أخرى نذكر منها واحدة بالقصور بالحضنة بطاقة ضخ 3336 ل/د وأخرى بسيدي سليمان سمّتها " عين الحياة" بطاقة ضخ 4000 ل/د.[2]

---

[1] Urbain, l'Algérie pour les Algérien, Op. Cit, p 113

[2] - Ibid, p 35, 36.

وفي المجموع يمكن أن نشير إلى إحصائيات 08 جوان 1865 التي تصرح فرنسا من خلالها أنها وصلت إلى تحقيق مبتغاها كما وكيفا وغاية من وراء حفر الآبار. تلك الإحصائيات التي تشير إلى مايلي:

47 بئرا ارتوازية تم حفرها بكل من بسكرة وتقرت بمجمل طاقة 87.132 م^3/يوميا، و24 بئرا تقليدية تم حفرها بواحات تقرت بطاقة إجمالية قدرت ب 4.994 م^3/يوميا، وأربعة أخرى إلى الجنوب منها تضخ 338 م^3 يوميا، و16 بئرا قديمة موروثة عن العهد الروماني بسهول الحضنة تضخ ما مقداره 8.239 م^3. أي أن مجموع الآبار قد بلغ سنة 1865 واحدا وتسعين (91) بئرا بإقليم قسنطينة توفّر يوميا 100 ألف م^3.[1]

[1]- Le Moniteur Universel, N 149, 05 eme Année, 22 Juin 1865, p 01, 02.

5- تأسيس الشركة السويسرية: (La Compagnie Genevoise)

جاء تأسيس الشركة السويسرية في إطار التأثيرات الفرنسية الاقتصادية بالجزائر، بغية السيطرة على أراضي الفلاحين من جهة وخدمة الاقتصاد الفرنسي من جهة ثانية، وتحقيق الربح السريع للمعمرين واستقرارهم على الضيعات الفلاحية من جهة ثالثة، لأن أراضي الشركة وعائدات منتوجها ينتهي إلى أيدي المعمرين مما يؤدي بهم إلى الحرص عن منتوجهم.

تأسست الشركة السويسرية في 26 أفريل 1853 برئاسة السيد سوتّير دو بورغار (Sautter de Beauregard)، و استفادت بقرار حكومي من 20229 هكتار بضواحي سطيف. على أن تتكفل في ظرف 10 سنوات ببناء 10 قرى استيطانية للعنصر السويسري، بحيث تستفيد كل قرية من 1200 هكتار. فيما تستغل الشركة المساحة المتبقية والمقدرة بـــ 8000 هكتار استغلالا مباشرا.

استفادت الشركة السويسرية من المساحة المذكورة على شطرين، كان الشطر الأول منها بفعل المرسوم الملكي المؤرخ في 26 أفريل 1853 وبفعل القرار الملكي المؤرخ في 24 أفريل 1858. فيما كانت الاستفادة الثانية مقدرة بـــ 229 هكتارا، استفادت منها الشركة بأمر من الأمير نابليون الذي كلف وزارة الجزائر والمستعمرات بتاريخ 30 ديسمبر 1858 .بمنح هذه المساحة للشركة السويسرية. وقد استفادت منه الشركة رسميا بتاريخ 07 جانفي 1859. فأصبح بذلك مجموع مساحة استثمارات الشركة السويسرية هو 20229 هكتارا.[1]

[1] - Conseil d'Administration de la Compagnie genevoise, **Colonie de Sétif**, 19 eme Rapport, Mars 1870, Imprimerie Ramboz et Schuchardt, 1870. p02

ويفيدنا تقرير الشركة السويسرية لشهر مارس 1870، بأن المجلس الإداري للشركة إلى غاية 31 ديسمبر 1869 إنما كان كالآتي:

الرئيس: سوتّير دو بورغار (Sautter de Beauregard): منذ 1853 (تاريخ تأسيس الشركة).

نائب الرئيس: دي بون أميديي (Du Pan Amédée) منذ 1857.

الأعضاء الإداريون:

أوترون أمي (Autran Amy) منذ 1860.

بوسّي أرثير (Bossi Arthur) منذ 1861.

شوفي مارك (Chauvet Marc) منذ 1866.

كرامر لويس (Cramer Louis) منذ 1858.

ديكري ألكسندر (Decrue Alexendre) منذ 1862.

لو كوانت أدريان (Le Cointe Adrien) 1863.

روشات جول (Rochette Jules) 1864.

صوري- أوديي لويس (Soret-Odier Louis) منذ 1858.

أنشأت الشركة السويسرية 05 قرى فلاحيه استثمارية، وهي عين أرنات التي ضمت 400 معمرا سويسريا، و أوريسية، وعين مسعود، ومهوان، وبوجيرا، فقد ضمت مجتمعة 222 معمرا. أي بمجموع 622 نسمة إلى غاية سنة 1862. لكن الملاحظ على هؤلاء هو عدم استقرارهم على أراضي الشركة، حيث نقرأ في تقرير نائب عامل منطقة سطيف

سنة 1862 قوله:" لقد ساد الفراغ الأوربي في دائرة الشركة التي لم تستغل شيئا بنفسها".[1] وربما هذا ما تبرره الأرقام التي عثرنا عليها، فوجدنا أن عدد المعمرين على أرض الشركة في نهاية سنة 1869، كان مقدرا بـــ 428 نسمة، فيما كان قد قدّر مع نهاية السنة التي قبلها (31 ديسمبر 1868) بـــ 353 نسمة أي بزيادة سنوية قدرها 75 نسمة. وهذا يعني أن نسبة النمو الديمغرافي كانت مقدرة بـــ 21 % سنة 1869 و 14 % سنة 1868. مع الإشارة إلى أن سنين القحط والأزمات والأمراض والأوبئة كانت على أشدها. ما يجعلنا نقول أن إدارة الشركة كانت مؤيدة لفكرة تشجيع النسل بحثا عن التمكين للمعمرين. أما الجزائريون المقيمون على أرض الشركة فكان عددهم في 31 ديسمبر 1868 2373 نسمة فيما وصل مع نهاية 1869 إلى 2917 نسمة. أي بزيادة سنوية قدرت بـــ 544 نسمة وبنسبة نمو ديمغرافي تقدر بـــ 18,6 %.[2]

وإذا كان الأستاذ عباد يذكر تأسيس الشركة السويسرية لخمسة قرى فلاحية استثمارية فإن تقرير الشركة المذكور يفيدنا بأن منطقة استثمار الشركة السويسرية بسطيف كانت تضم 18 قرية استثمارية فلاحيه تجمع المعمرين والجزائريين. ولكننا لا ندري الآن هل هي كلها من تأسيس الشركة السويسرية، أم كان بعضها مراكز سكنية للجزائريين قبل تاريخ تأسيس الشركة.[3]

والجدول التالي يوضح لنا هذه القرى الفلاحية وعدد السكان الجزائريين والمعمرين المقيمين على المساحة الاستثمارية للشركة خلال سنة 1869:[4]

---

[1] - عباد، مرجع سابق، ص 15.

2 - Conseil, Op.cit, p 04, 06.

[3]- مصطفى عبيد، **جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة سطيف خلال القرن التاسع عشر**، مداخلة ألقيت خلال الملتقى الوطني بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف 2، سطيف: تاريخ وحضارة، 24، 25 جانفي 2012، ص 9 وما بعدها.

4 - Ibid, p 05 , 06.

القرية الفلاحية	عدد السكان الجزائريين	عدد السكان الأوربيين
1- قرية ماهون	73	100
2- ضيعة ماهون	94	22
3- أوريسية	175	78
4- مسعود	40	18
5- عين تريك	83	15
6- الأورية وقويسمي	215 + 337 على الترتيب	13
7- الحاسي	129	11
8- عين المالح	136	06
9- الحرملاية	46	05
10- الباز	276	14
11- زيري و أوغرينة	463	01
12- المالحة	368	03
13- البحيرة	21	71
14- عين أرنات	13	57
15- ميدوار	102	/////////

16- محاضر	66	/////////
17- عين موسى	143	/////////
18- عين رقادة	136	/////////

وصل تخوف المعمرين إلى حد المطالبة بحماية ممتلكاتهم التي كانوا قد صادروها من الجزائريين، وفي ذلك تعبير على عدم هدوء واستكانة الجزائريين تحت السياسة الاستعمارية، وعدم رضاهم بما كانت تصادره عنوة من ممتلكاتهم . ويمكن الإشارة إلى هذا التخوف من خلال الإشارة إلى الحادثة التالية:" خلال 01 جوان الجاري (1890) حدث هجوم مسلح على طريق برج بوعريريج – المسيلة، على بعد 06 كلم من مقر بلدية برج بوعريريج، على رعاة غنم للسيد أوبن (Aubin) وهي قطعان ماشية تتجاوز الـــ 800 رأس. ومع أنه في كل قضية يتم إيقاف بين 100 إلى 200 شخص إلا أن قضاة هذه الانتفاضات يحكمون عليهم بالقوانين المتعلقة بالجميع"[1]

ورغم الإجراءات العقابية التي كان معمول بها في إطار قانون الأهالي، والتي كممت أفواه الجزائريين، وصادرت منهم أملاكهم وثرواتهم وجعلتهم أقنانا وخمّاسين عند المعمرين، ورغم الضرائب الباهظة التي كانت تفرض عنهم، إلا أن هؤلاء المزارعين ظلوا يطمعون في المزيد من العقوبات، إذ استهجنوا تطبيق القوانين العامة على الجزائريين، في إشارة إلى رفضهم موقف الحاكم العام الذي كان يرى ضرورة عرض فكرة تأسيس المحاكم الرادعة على اللجان المختصة في البرلمان الفرنسي من أجل مناقشة إمكانية العمل

[1] - Ibid, p 06.

بها من عدمه.[1] وللإشارة فإن مجموع الضريبة التي دفعها الجزائريون خلال سنة 1876 دون احتساب الضرائب المهنية أو الجمركية... قد وصل إلى 9.439.072 فرنك فرنسي، أي بمعدل 12.48 فرنك عن كل جزائري. كما وصلت التقديرات إلى أن الجزائريين يدفعون 50 إلى 80 مرة أضعاف ما يدفعه المواطن في كل دول العالم.[2]

ورغم هذه العقوبات والضرائب المشار إليها، إلا أن الجمعية الفلاحية لمزارعي سطيف أشارت إلى أن المعمرين اضطروا إلى التزام الصمت أمام لغة التصفية الجسدية التي طالت كل من يدلي بشهادته ضد المعتدين، مستشهدين بحادثة السيد ريكو الذي كان مقيما بضواحي برج بوعريريج قد صفاه المعتدون جسديا بسبب شهادته على ما قاموا به. ولذا طالبوا بتحديد ضريبة 20 ألف فرنك فرنسي على كل معتد قاتل، تدفع إلى أهل الضحية كفدية. مقترحين – من أجل الحد من العدوان – العمل بمبدإ المسؤولية الجماعية. فكان بذلك دورهم كبير في تأسيس المحاكم الرادعة التي قامت بناء على دعوات المعمرين هذه، وعملت بمبدإ العمل بالمسؤولية الجماعية.

---

[1] - شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919**، ج2، ترجمة، م. حاج مسعود و ع بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 74 وما بعدها.

[2] - نفسه، ص ص 447 ، 477.

6- المواصلات في خدمة الاقتصاد الفرنسي بالجزائر:

لم تكن السلطة العثمانية بالجزائر مهتمة بشق طرق المواصلات باعتبار أن وسائل النقل كانت معروفة آنذاك، متمثلة في الجياد والعير والحمير والبغال، ومع دخول الفرنسيين وباعتبار امتلاكهم للتكنولوجيا المتاحة آنذاك وامتلاكهم للسيارات والعربات و... فقد سارعوا إلى شق طرق المواصلات ليس خدمة للجزائريين كما قد يتصور، ولكن من أجل تسهيل حركة سير جيش الاحتلال -الذي كان يبيد الجزائريين- بالدرجة الأولى، وإحداث الفارق بينه وبين المجاهدين في صفوف المقاومة المسلحة التي كانت تفتقد كلية لمثل تلك العربات المتحركة. أو كما سمت الإدارة الفرنسية ذلك بكون:"وسائل النقل بالجزائر وإلى غاية 1840 كانت قليلة جدا وبسيطة. إن متطلبات اقرار الأمن، وفتح قنوات اتصال جديدة، وتطوير طرق التبادل التجاري، واستحداث القرى للمعمرين القادمين سواء للاستقرار بالمدن او بالأرياف، يتطلب منا توفير عتاد نقل في المستوى".[1]

ومن أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية عموما والمحددة في الفقرة السابقة خصوصا، عملت الإدارة الفرنسية فعلا على استحداث شبكة نقل مهمة جدا بالجزائر انطلاقا من العاصمة، ولذا فقد سجلت الوثائق الفرنسية أن عتاد وسائل النقل بمدينة الجزائر وضواحيها وبصفتها المدينة الأهم لانطلاق أعمال الاستيطان والاحتلال والاستعمار قد تضاعف ثلاث مرات في فترة وجيزة جدا هي الفترة الممتدة بين 1842 و 1843 مما يدل على الأهمية التي توليها الإدارة الاستعمارية لقطاع المواصلات في خدمة مشروعها الاستعماري بالجزائر.

وتعترف لنا الإدارة الفرنسية أنها لم تفعل شيئا لصالح الأهالي في مجال وسائل النقل، وتضرب مثلا بإقليمي الشرق والغرب، اللذين كانت فيهما وسائل النقل شبه منعدمة

---

1 . Tableau 1845, Op, Cit, P 283.

خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ولم تشرع فيها إلا بعد ذلك، فيما يخدم المصلحة الاستعمارية من أشغال عمومية عسكرية، وشق الطرق وفق ما يحدث التأثير الاستعماري في صرح المجتمع الجزائري ونسقه الاجتماعي.[1]

وعملا على تحقيق هذه الأهداف الاستعمارية وعلى رأسها الاخضاع والسيطرة على الاقتصاد وتوظيفه لخدمة خزينة باريس، استقدمت الإدارة الفرنسية عددا من المركبات حتى صار واقع حظيرة وسائل النقل بمدينة الجزائر وضواحيها (الجزائر، الدويرة، بوفاريك، البليدة، القليعة، شرشال) مع نهاية سنة 1843 كمايلي:

179 سيارة عمومية منها 176 مخصصة لمدينة الجزائر.

1074 عربة مختلفة الأحجام (كبيرة وصغيرة).

495 طُنْبُر معها حيوانات لجرها وفق ما سأذكره:

2794 دابة لجرّ العربات مخصصة للأوربيين.

282 دابة جرّ العربات مخصصة للأهالي.

1692 دابة لحمل الأثقال مخصصة للأوربيين.

392 دابة حمل الأثقال مخصصة للأهالي.

أما في مجال التجارة بالجزائر، فواضح أن اهتمام الفرنسيين بها كان مستمدا من طبيعة الاحتلال الاستيطاني، على عكس التواجد الفرنسي بمصر الذي لم يتجاوز السنتين. وبالتالي اهتم الفرنسيون بالمواصلات لربط التجارة الجزائرية والاقتصاد الجزائري بصفة عامة بما يخدم مصلحة فرنسا. سواء كان ذلك على مستوى التجارة الداخلية أو

1 - Ibid, p 283.

الخارجية. وقد كان قادة التيار السانسيموني بالجزائر هم الرواد في التنظير والتخطيط الاستعماري بالجزائر مثلما رأينا، فكانوا وراء فتح خطوط المواصلات بكل من فرنسا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا وروسيا والجزائر أيضا.[1] وتمثل أول مظهر من مظاهر شق طرق التجارة والمواصلات بالجزائر في إنشاء طرق السكك الحديدية وإقامة الجسور.[2] ويعود ذلك إلى اقتراح الحاكم العام راندون، الذي كنّا قد رأينا تأثّره بأفكار أوربان، والقاضي بإنشاء شبكة للسكك الحديدية بالجزائر من خلال قرار 08 أفريل 1857.[3] لتكون الأداة الفعّالة لتنشيط الإنتاج والتسويق وخدمة الاقتصاد. وبناء على ذلك جعلتها إدارة الاحتلال مشروعا مهما في بسط الاحتلال وصار لها هذا الدور رسميا بعد سنة 1870.[4]

كان صدور قانون 20 جوان 1860 هو الحل لذلك النزاع القائم بين شركات السكك الحديدية الراغبة في الاستثمار بالجزائر، والذي انتهى لصالح شركة السكك الحديدية الجزائرية لنيل مشروع إنجاز الخطوط الثلاثة الأولى. وكان ذلك بتاريخ 11 جويلية 1860، وهذه الخطوط هي:

- خط الجزائر – البليدة : مدة الإنجاز سنة واحدة.
- خط سكيكدة – قسنطينة : مدة الإنجاز 04 سنوات.
- خط وهران – سيق مع وجود فرع للميناء : حدّدت مدة الانتهاء من إنجازه قبل حلول سنة 1863.[5]

---

[1]-Emérit, Op. cit, p 11.

2-Urbain, L'Algérie pour les algériens, Op. Cit, p 82.

[3]- للاطّلاع على نص هذا القرار يرجى الاطّلاع على: حوحو. مرجع سابق. ص 61.

[4] - Urbain, L'Algérie pour les algériens, Op. Cit, p 168, 169.

[5] - المرجع نفسه. ص 81. صادق قانون 20 جوان 1860 على إنجاز خطوط السكة الحديدية الفرنسية الثلاثة بالجزائر وهي: قسنطينة – سكيكدة، الجزائر – البليدة، وهران – سيق. أما الشركات الكبرى التي كانت متنازعة حول الاستئثار بنيل امتيازات إنجاز خطوط السكة الحديدية فكانت أربعة وهي:1- شركة السكة الحديدية بالجزائر. 2- شركة شارل لا فيت "Charles Laffite". 3- شركة مير "Mires". 4- شركة

وكانت محطة آغا بالعاصمة هي أول ما تم انجازه من مشروع السكك الحديدية بالجزائر، ودشنت رسميا في 15 أوت 1862، من طرف إسماعيل أوربان، في نفس تاريخ تدشين خط الجزائر البليدة من طرفه أيضا باعتبار محطة آغا هي نقطة الانطلاق بين الجزائر والبليدة. وهو الخط المتّجه نحو وهران في محاولة لربط الساحل الجزائري. والذي أصبح في الخدمة بتاريخ 08 سبتمبر من السنة نفسها. " وفي بضعة أشهر وصلت السّكة إلى بوفاريك (من الجزائر) على طول 36 كلم مع 04 جسور كبرى و 35 جسرا صغيرا و 26 قناة".[1]

كانت السكك الحديدية مظهرا هاما من مظاهر التأثير الفرنسي بالجزائر، فقد ساهمت في تحويل الإنتاج الزراعي والصناعي من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الدّاخلية قبل نقلها إلى الأسواق الخارجية، وفق ما خططت له إدارة الاحتلال. حيث أوضحت إحصائيات 1862 – 1868 أن العائدات التجارية للسكك الحديدية قد بلغت 10 آلاف عن كل 01 كلم، ومع 1870 كانت إدارة الاحتلال قد أنجزت 395 كلم موزّعة على الأقاليم الثلاثة وتربط الساحل الجزائري ببعضه.[2] ولعل في ذلك تمهيدا لتنفيذ احتلال كل من تونس الذي تم سنة 1881 والمغرب الأقصى الذي كان سنة 1912.

و لم تكتف إدارة الاحتلال ببقاء السكة الحديدية في خدمة الاقتصاد بل أضافت لها دورا موازيا ألا وهو إخضاع الجزائريين لسلطة الاحتلال، فسمح لها ذلك بتجاوز الكثير من الصّعاب والمعوّقات التي كانت تلاقيها إن هي أرادت غزو كثير من المناطق، ووضعت في أيدي المعمرين أيضا وسيلة هامة لتسويق محاصيلهم الفلاحية في أسرع وقت وبأقل

باكستون وميّي " Paxton"و " Maillet" التي أنجزت سكة حديد السويس – القاهرة بمصر. المرجع نفسه. 79 – 81.

[1] - Urbain, L’Algérie pour les Algériens, Op. Cit, p 82.

2 - Cordier, Op. Cit, p 241.

التكاليف وذلك ما جعل الجزائريين يرغبون عن استغلال القطار في حياتهم اليومية وفي نقل منتجاتهم أيضا، وربما كان ذلك نوعا من المقاطعة العفوية التي تكشف عن نقمة شعبية تجاه أساليب الخداع الاستعماري، ولم يلجوا باب استعمالها إلا بعد 1878 بعد ألفة معها قاربت العشرين عاما أو بعد قناعة قد تكون ترسّخت فيهم تفيد باستغلال هذه الوسيلة لربح الوقت واختصار المسافات بدلا من تعاملهم معها على أنها وسيلة للغزو وتذويب المجتمع.

أما الطرق البرية فاهتمت بها الإدارة الفرنسية هي الأخرى، بل وقبل اهتمامها بمشروع السكة الحديدية، وذلك لدورها في التمكين للاحتلال، فقد أزالت ما يعترض الطريق من الغابات وهدّت الجبال وأقامت الجسور على الأودية من أجل فتح شبكة الطّرقات التي تعدّدت أنواعها بين طرق وطنية وأخرى جهوية ولائية وأخرى بلدية. والملاحظ أن الفترة الممتدة بين 1830 و 1845 شهدت فتح 05 طرق وطنية هي :

*- طريق الجزائر – الأغواط.

*- طريق الجزائر – وهران.

*- طريق الجزائر – قسنطينة.

*- طريق المرسى الكبير – تلمسان.

*- طريق ستورا – بسكرة.[1]

أما مستوى تقدّم الأعمال بها وببعض الطرق الأخرى فكان سنة 1845 على الشكل التالي:

---

[1] - Farid Farrahi et Ahcèn sid ahmed. **Répertoire du fonds voirie et vicinalité (conserves aux archives d'Alger. 1843 – 1965)**, Mémoire de Licence, Alger, 1988. P 05.

*- طريق الجزائر – الأغواط : انتهت به الأشغال إلى غاية جسر الشّفّة.

*- طريق الجزائر – قسنطينة : تقدمت الأشغال به ببطء حيث لم ينجز منه سوى 17 كلم.

*- طريق الجزائر – سور الغزلان : إنجاز 12 كلم فقط بداية من العاصمة.

*- طريق الجزائر – البليدة عن طريق الدويرة : تم إنجاز 30 كلم بداية من العاصمة.

*- طريق البليدة – الأطلس : تم فتح 09 كلم فقط.

أما سنة 1868 فتوضّح لنا الإحصائيات تطوّر أشغال فتح الطرق على النحو التالي:

*- طريق العاصمة – الأغواط : تم إنجازه إلى غاية بوغار (بولاية المدية حاليا).

*- طريق الجزائر – قسنطينة : تم إنجاز 55 كلم.

*- طريق الجزائر – سور الغزلان : تم إنجاز 37 كلم.

*- طريق الجزائر – دلّس : تم إنجاز 75 كلم.

*- طريق البليدة – القليعة : تم إنجاز 20 كلم.[1]

والملاحظة التي يمكن الخروج بها هي عزم السلطات الاستعمارية على استغلال الساحل الجزائري وتوفير مختلف وسائل الراحة به بما في ذلك التنقل للمعمرين تشجيعا لهم على القدوم إلى الجزائر خاصة في هذه المرحلة الأولى، مع الاتجاه نحو السيطرة على المناطق الداخلية من خلال فتح طريق بوغار وسور الغزلان...

---

1 - Franc julien. **La Colonisation de la mitidja**. T4. librairie ancienne horone champion. Paris. 1930. P 628.

خاتمة الفصل:

لم يكن الاقتصاد الجزائري على الوضعية نفسها مع الاقتصاد المصري، الذي كان محطما تحت حكم المماليك، بل كان أحسن حال منه، من خلال المنتجات الفلاحية ونوعيتها.

إلا أنه ومع دخول الفرنسيين أرض الجزائر سنة 1830، سارعوا إلى خدمة أهداف الحملة الاستعمارية وأولها العمل على فصل الشعب الجزائري عن أعرافه، وتقاليده العربية الإسلامية. من خلال احداث الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية للقضاء على روح الجماعة من جهة، ولتحقيق هدف آخر من أهداف الحملة، وهو تسهيل نقل ملكية الأرض من الفلاح الجزائري إلى المعمّر بعد تسهيل مصادرتها منه (لأنها صارت ملكية فردية وليست ملكية جماعية) بعد أن يلتحق بالمقاومة الشعبية، أو بعد عجزه عن تسديد الضرائب، أو التباطؤ في اثبات وثائق الملكية.

كما سارعت الإدارة الاستعمارية أيضا إلى استصلاح الأراضي خدمة لبقاء المعمرين على أرض الجزائر، بعد أن يتم القضاء على مختلف الأمراض والأوبئة التي كانت تشهدها متيجة بفعل مياه المستنقعات، أو من أجل الوصول إلى جودة تلك الأراضي والتوسيع في مساحاتها من خلال تجفيف المستنقعات وهد الجبال...

ومن جهة أخرى، عملت الإدارة الاستعمارية على توجيه الاقتصاد الجزائري إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي وربطه به، وجعله اقتصادا تجاريا لا معاشيا. فاستحوذت على تجارة الحبوب، وصدّرت القمح الجزائري إلى أسواقها، وشاركت به في المعارض الدولية ليجعلها في الصف الأول عالميا. كما أدخلت تجارة القطن والتبغ واستثمرت فيهما بشكل كبير خدمة لخزينة باريس. مستخدمة في ذلك المواصلات، سواء عن طريق النقل البحري

إلى سواحل مرسيليا، أو عن طريق السكة الحديدية داخل الأراضي الجزائرية، التي استخدمتها الإدارة الفرنسية خدمة لأهدافها الاستعمارية منذ سنة 1857.

الخاتمـــــة

تعتبر تجربة نابليون بونابرت العلمية أثناء حملته على مصر تجربة فريدة من نوعها جمع فيها بين طموحاته الشخصية المتمثلة في الروح الإمبراطورية التي تميز به مؤسس الجمهورية الفرنسية الأولى، وبين ما اكتسبه من رغبة علمية تساعد فرنسا على بسط سيطرتها على العالم الحديث. عالم ما بعد النهضة الأوربية الحديثة، المنفتح على التنافس الاستعماري الذي يعتبر العلم والثروات أساس هام جدا لتحقيقه. وهي الرغبة العلمية التي اكتسبها من خلال تجارب سان سيمون في البحر المتوسط، وبنما، والمكسيك. حين حاول فتح قنوات، وشق طرق تجارية بحرية، لمزيد من قوة الاقتصاد الفرنسي.

عمل علماء جيش الحملة على تحقيق الأهداف التي سار من أجلها نابليون نحو مصر، وهي محاولة التأثير في المصريين لربطهم بالحضارة الفرنسية، وتغريبهم، وطمس معالم الحضارة الشرقية -بكل خصوصياتها- والقضاء على ملامحها فيهم. وقد حاول علماء الحملة استغلال تفوقهم العلمي والتقني، للتأثير في عقل الإنسان المصري. ومن أجل تحقيق هذه التأثيرات الاستعمارية عمل علماء الحملة على دراسة تاريخ مصر القديم، والحضارات المتعاقبة عليها عبر العصور، منذ الأسر الفرعونية خمسة وعشرين قرنا قبل الميلاد، وإلى غاية دخول الفرنسيين. معرّجين على ابراز ملامح الحياة المصرية على مختلف المجالات في السياسة والاقتصاد، كما في الاجتماع والثقافة... ومحاولين ربطها في الوقت نفسه بالفرعونية والرومانيبة والمسيحية من أجل تحقيق الفكرة الاستعمارية الهادفة إلى فصل مصر عن تاريخها العربي والإسلامي وتمهيدا لتقبل فكرة الاحتلال في أوساط المصريين بعد أن يقنعهم علماء الحملة، انطلاقا من الدراسات الموجهة لخدمة أغراض الحملة وأهمها الكشف عن الآثار المصرية القديمة دون الكشف عن الآثار الإسلامية، فيحاولوا اقناع المصريين بأن مصر فرعونية ومسيحية، وليست عربية إسلامية. وهذا ما كانت فرنسا تسعى إلى تحقيقه. لأنها لو نجحت في تحقيقه لتمكنت من البقاء في مصر بسهولة، بعد أن يندمج الإنسان المصري في الفرنسة ويؤمن بها طريقا وهوية له.

ولعل أهم انجاز لهم من أجل تحقيق هذا الهدف هو بناؤهم الصرح العلمي المتمثل في المجمع العلمي المصري، الذي اختص في دراسة كل ما تعلق بتاريخ مصر منذ ما قبل التاريخ. كما درسوا آثار مصر، وفككوا الكتابة الهيروغليفية من خلال دراسات شامبليون الذي أنجز أكبر انجاز علمي آنذاك كشف عن تاريخ مصر ودورها في الحضارة الإنسانية.

و لم يكن هذا هو الانجاز الوحيد الذي حاول من خلاله علماء الحملة ممارسة تأثيراتهم التغريبية في مصر، بل تركوا آثارا كثيرة كان لها الانعكاس الكبير على الحياة المصرية، مست جميع الأصعدة حتى قيل إن الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 كانت هي أساس دخول مصر إلى النهضة والتطور وأساس دخولها إلى العصر الحديث. ونحن لا نبالغ إذا قلنا أن الفرنسيين استثمروا في ضعف المماليك وأظهروا أنفسهم للعالم في ثوب ناشري الحضارة والعلم والتمدن، وحاولوا بذلك اخفاء حقيقتهم الاستعمارية التي كان علماؤهم يعملون على تحقيقها، لا في مصر فحسب، وإنما في العالم الشرقي كله. وقد عبّر عنها قائد التيار السانسيموني أونفونتان حين قال:" علينا بتوحيد العالمين، وربط العالم الشرقي بالغربي في صورة أن يكون الغرب فاعلا والشرق مفعولا به".

ومن أبرز التأثيرات الفرنسية في مصر تلك التي مست التعليم وكانت هي أبرز التأثيرات على الإطلاق لما للتعليم من تأثير مباشر على الناحية الذهنية للشعوب والدول، فصارت مصر فرنسية المنهج، وتفتحت على الحضارة الغربية وسارع حكامها وأبرزهم هنا محمد علي، والخديوي سعيد، إلى ارسال البعثات العلمية إلى الدول الأوربية وفرنسا على الخصوص. فتكون بها أبناء القصر العيني المعدّين قبلا لأن يكون إطارات الأمة المصرية وقادتها. تكوينا تفوق على التكوين الأزهري السابق الذي كانت برامجه بعيدة عن امكانية تحقيق النهضة التقنية الحديثة. فكان أبرز طلبة البعثات رفاعة الطهطاوي صاحب الإبريز وعلي المبارك صاحب الخطط. فكانوا بديلا عن الجبرتي وعن ابن إياس وأضرابهم ممن تكونوا تكوينا أزهريا سرعان ما أعلن عجزه على لسان هؤلاء أمام أبناء البعثات الأوربية.

ولم يكن القضاء بالبعيد عن التأثير الفرنسي حيث أصبح القانون المصري مستمد كله من القانون الفرنسي. وصارت المنتديات والمؤتمرات تعقد في باريس وفي الدول الأوربية لدراسة القضايا الإسلامية والتشريع الإسلامي وأحكامه فيها. وأقبل الفرنسيون على ترجمة الكتب العربية والإسلامية على مختلف فروع وتخصصات المعرفة فكانت ترجمات الأوربيين من أمثال بيرون ودوسلان. ومجلات العالم الإسلامي، والمجلة الإفريقية، والمجلة الأسيوية، من أبرز منابر الترجمة واكتشاف الحضارة الشرقية.

ما قلناه عن مصر ينطبق تماما عن الجزائر، من خلال اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر العلمي، وموسوعتها المتمثلة في موضوع الدراسة، وهي موسوعة استكشاف الجزائر العلمي. حيث تناولت في مجلداتها التسعة والثلاثين تاريخ الجزائر عبر العصور، منذ القديم وحتى دخول الفرنسيين. كما تناولت أغلب مجالات الحياة الجزائرية بالدراسة. وكانت لها تأثيرات استعمارية وتغريبية خطيرة، فبالإضافة إلى ترجمة الكتب ونشرها كمؤلفات أو بالمجلات المذكورة آنفا، أسس علماء فرنسا وعسكريوها بالجزائر الجمعية التاريخية، ومجلتها المجلة الإفريقية، أي المجلة الجزائرية. لأن إفريقيا آنذاك كانت تعني بالنسبة للفرنسيين الجزائر. وقد نصت عن ذلك بصفة مباشرة وصريحة معتبرة المجلة الإفريقية هي مكتبة تاريخ الجزائر عبر العصور. داعية إلى خدمة ذلك بجد وباجتهاد كبيرين. وذلك ليس حبا في الجزائر ولا في الجزائريين، وإنما لأن الفرنسيين حاولوا أن ينشروا فكرة أساسية لتحقيق الاحتلال وهي محاولة اقناع الجزائريين بأن الجزائر رومانية مسيحية وليست عربية إسلامية. وذلك بتوجيه الدراسات التاريخية والأثرية بالاهتمام بتاريخ الجزائري القديم ونشره، مع اهمال تاريخ الجزائر منذ الفتح الإسلامية وما ترتب عنه من آثار إسلامية، أهملها هي الأخرى علماء فرنسا. الذين كان شغلهم الشاغل خدمة أهداف جيش الاحتلال وتسهيل مهمته لإخضاع السكان الجزائريين والقضاء على روح المقاومة والجهاد فيها.

ومن التأثيرات التي أحدثتها الفرنسيون بالجزائر تأثيرات استعمارية خطرة مست التعليم و القضاء حيث فرنسوهما، من أجل خلق أمة مسلمة علمانية على النموذج الفرنسي تكون المساجد فيه مؤسسات إدارية، ويكون الأئمة فيه موظفون لدى الإدارة، كما تكون قوانينه وتشريعاته مستمدة من القانون الفرنسي. ولذا لم تترك للجزائريين إلا قوانين الأحوال الشخصية وقد نازعتهم فيه أيضا بمحاولات دمج الجزائريين داخل المجتمع الفرنسي ليفسدوا عليهم دينهم. كما أصبحت المؤسسات القضائية مؤسسات جديدة على الجزائريين حيث لم تكن موجودة على العهد العثماني. كم كانت أحكامها، كما أشرنا أيضا، بعيدة كل البعد عن الشرع الإسلامي إلا فيما تعلق بالأحوال الشخصية كما ذكرنا.

كما اهتمت اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائري العلمي بدراسة الآثار المتواجدة بالجزائر، والتنقيب عن رومانيتها للاستدلال بها أمام التاريخ وأمام الشعب الجزائري لإقناعه بأصوله الرومانية وأيديولوجيته الغربية حتى تسهل عملية الفرنسة والتغريب.... ولذا درست عن طريق دولامار وبيربروجر على الخصوص كل الآثار الرومانية المتواجدة بالجزائر تقريبا. وقلنا الرومانية لأن الموسوعة اهتمت بها لأنها مسيحية ولأنها رومانية... ولم تهتم بالآثار الإسلامية التي أنجزها المسلمون بالجزائر منذ الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري وإلى دخول الفرنسيين في القرن الثالث عشر الهجري. أي أن الموسوعة أرادت مخادعة الجزائريين بمسيحيتهم الماضية من أجل العودة إليها واعتناقها متناسين أن الجزائر كانت مسيحية حين كان لا دين إلا المسيحية، وقد كانت وثنية قبل ذلك، ثم صارت مسلمة لما ظهر الدين الإسلامي، أي أن سكان الجزائر قد اعتنقوا الديانات السماوية عبر العصور، فكلما ظهر دين سماوي وجاءهم النذير كلما اعتنقوه طائعين.

في الموسوعتين آراء كثيرة وتأثيرات جد خطرة جاءت بها الإدارة الفرنسية بعد أن رسمت أسس سيرها ومنهجها انطلاقا من المعلومات والملاحظات التي سجلتها على البلدين في الموسوعتين.

الفهـــــارس

استثنينا من هذا الفهرس الأسماء المتداولة بكثرة في هذه المذكرة مثل نابليون بونابرت، محمد علي ....

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

أولا: الأرشيف

1- *ANOM : BA 2 X 104, Ministere de l'Algérie et des Colonies****, Rapport au conseil supérieur de l'Algérie et des colonies sur un projet de décret et un projet d'arrêté réglementaire relatif aux encouragements a donner a la culture du cotonnier en Algérie****, 14 Mars 1860, P 01, 02 .*
2- *ANOM : BA 2 X 104. .Ministère de l'Algérie et des Colonies,* ***Rapport au conseil supérieur de l'Algérie et des colonies sur la culture du cotonnier en Algérie****, au point de vie politique, industriel et de colonisation, 21 Septembre 1859.*
3- *ANOM : BA 9 X 116. GGA,* ***Commission de la protection de la propriété indigène****, Alger, 1899,*
4- *ANOM, GGA, B F 80, 7 X 16.*
5- *Conseil d'Administration de la Compagnie genevoise,* ***Colonie de Sétif****, 19 eme Rapport, Mars 1870, Imprimerie Ramboz et Schuchardt, 1870.*
6- *GGA, Colonisation agricole. B. A. 7 X 17.*

ثانيا: المخطوطات

1- أبو راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة في 165 ورقة (21.8 x 15.6 سم) بكل ورقة 22 سطرا. تحت رقم: 1632، 1633.

ثالثا: المصادر العربية:

1- ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج2، مطبعة بولاق، 1886.
2- ابن الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1107 – 1117 هـ / 1695 – 1705 م**، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

3- أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان**، بمكتبة الدكتور أبو العيد دودو، الكتاب السابع، ط 01، دار الأمة، الجزائر، 2008.

4- أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق، أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

5- ألبير سوبول، **تاريخ الثورة الفرنسية من الباستيل إلى الجيروند**، ترجمة جورج كوسي.

6- ب، س، جيرار، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الزراعة**، ج 04، الصناعات والحرف، التجارة، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

7- بيير سيمون جيرار، **موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج1، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)، بوصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج 4، دار الكتب، 1978.

8- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب وتقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006.

9- خيرالدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحمية.

10- رفاعة الطهطاوي، **السياسة والوطنية والتربية، بالأعمال الكاملة**، ج 02، ، دراسة وتحقيق، محمد عمارة، دار الشروق، مصر، 2010.

11- رفاعة الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز، أو الديوان النفيس بإيوان باريس**، دار موفم للنشر، 1991.

12- رفاعة الطهطاوي، **في الدين واللغة والأدب بالأعمال الكاملة**،ج 05، دراسة وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، مصر، 2010.

13- روبير سوليه، مصر: **ولع فرنسي**، ترجمة لطيف فرج، هيئة الكتاب المصري، مصر، 1999.

14- سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، ترجمة أبي العيد دودو، دار الأمة، ط1، 2008.

15- شارل بروسلار، **كتابات شواهد وقبور سلاطين وأمراء بني زيان الملتقطة من روضاتهم الملكية بمدينة تلمسان**، تر. تق. الرزقي شرقي، م. و. ف. م. الجزائر، 2011.

16- صامويل برنار، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر**، ج 03، الموازين والنقود، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

17- عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

18- عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، ط 05، دار المعارف، مصر، 1989.

19- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2007.

20- علماء الحملة الفرنسية، **الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين**، ج 09، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

21- علماء الحملة الفرنسية، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر**، ج 05، النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

22- علماء الحملة الفرنسية، **دراسات عن المدن والأقاليم المصرية**، ج 03، وصف مصر، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

23- علماء الحملة الفرنسية، **مدينة القاهرة، الخطوط العربية على عمائر القاهرة، وسيرة احمد بن ظولون**، تر. تح. زهير الشايب، منى زهير الشايب (بعد وفاة أبيها زهير)، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

24- علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 01، **المصريون المحدثون** ، تر. زهير الشايب، 1992.

25- علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 02، **العرب في ريف مصر وصحراواتها**، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

26- علماء جيش الحملة، **الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين**، مج 07، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

27- علي بن محمد اللخمي الإشبيلي، **تاريخ غزوة السلطان سليم مع قانصوه الغوري، ويليه الدّر المصان في سيرة المظفر سليم خان**، تحقيق وتعليق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004.

28- فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي**، ترجمة أبي العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، ط01، 2008.

29- محمد صالح بن العنتري، **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتحقيق يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2009.

30- نقولا الترك، **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام**، تحقيق وتقديم ياسين سويد، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1، 1990.

31- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر**، تعريب تعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

رابعا المصادر الفرنسية:

1- *A. Delamare, **Archéologie**, in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, 1840 – 1845, Imprimerie nationale, Paris, 1850.*

2- *A. GAUDIN, **Nouveaux documents sur la conquête d'Alger** (par les français), Paris, 1864.*

3- *A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, **Les coutumes kabyles, Organisation politique et administration, pouvoir judiciaire**, BERTI éditions, Alger, 1930.*

4- *Adrien Berbrogger, **Voyage dans le sud de l'Algérie et des états Barbaresques de l'Ouest et de l'Est par El- Aiachi Moula- Ahmed**, 1846. 09 Vol dans l'Exploration.*

5- *Aime, **Physique générale**, 02 Vols, 1845, 1846.*

6- *Alfred NETTEMENT **,** **Histoire de la conquête d'Alger**, librairie jacques LECOFFRE, Paris, Lyon, 1867.*

7- *C, GREGOIRE, **Essai historique sur l'état de l'agriculture en Europe au seizième siècle**, Paris, SD.*

8- *C. S. SONNINI, **Voyage dans la haute et basse Egypte**, T3, Paris, SD.*

9- *Carette E., **Etude des routes suivies par les arabes dans la partie méridionale**, in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, Vol 01.*

10- *Deshayes, **Histoire naturelle des reptiles et des mollusque**, 02 Vols, 1844.*

11- *Duc HARCOURT, **L'Egypte et l'Egyptiens** , Paris, 1893.*

12- *Durieu de Maisonneuve, **Flore de l'Algérie**, 03 Vols, 1846 – 1868.*

13- *E . Grébaut, **Le Musée Egyptien, Recueil de monuments et de notices sur les fouilles d'Egypte**, Publier par Maspero, T 02, Le Caire 1907.*

14- *E . Grébaut,* ***Le Musée Egyptien, Recueil de monuments et de notices sur les fouilles d'Egypte****, Publier par Maspero, T 02, Le Caire 1907.*

15- *E. AMELINEAU ,* ***Résumé de l'histoire de l'Egypte****, Paris, 1894.*

16- *E. Carette ,* ***Etude des routes suivies par les arabes dans la partie méridionale****, 02 Vols.in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, Imprimerie nationale, Paris, 1844.*

17- *E. Carette* ***, Etudes sur la Kabilie proprement dite****, 02 Vols, l'un en 1847 et le deuxième en 1848.*

18- *E. Carette ,* ***Recherches sur l'Origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique Septentrional et particulièrement de l'Algérie****. in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, 1844.*

19- *E. CARETTE,* ***Etudes sur la Kabilie****, Imprimerie nationale, Paris, 1848.*

20- *E. Carette.* ***Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie mérodionale****, in l'Exploration Scientifique de l'Algérie, 1844.*

21- *Enfantin, Colonisation de l'Algérie, Brnard, Paris, 1843.*

22- *F. Le Play,* ***Mémoire sur la fabrication et le commerce des fers a acier dans le nord de l'Europe****, Paris, 1846.*

23- *Franc julien.* ***La Colonisation de la mitidja****. T4. librairie ancienne horone champion. Paris. 1930.*

24- *George Voisin (Thomas Urbain),* ***l'Algérie pour les Algériens****, Michel Lévy frères, Paris, 1861.*

25- *Guichnot,* ***Histoire naturelle des reptiles et des poissons*** *, 02 Vols, 1850.*

26- *Henri Homon,* ***Missions Archéologiques Françaises en Orient****, T 02, Paris, 1852.*

27- *Ibn Abi Dinar,* ***Histoire de l'Afrique****, Traduction de l'arabe, 1845.*

28- *Institut Egyptien, **Statuts**, juin 1884, S.D.L.*

29- *J. J. AMPERT, **Voyage en Egypte et en Nubie**, Paris, 1868,*

30- *J. M. Bourget. **L'Algérie jusqu'à la pénétration saharienne**. In Cahiers du Centenaire de l'Algérie.*

31- *J. MIRANTE. **La France et les œuvres Indigènes en Algérie**, In Cahiers du Centenaire de l'Algérie. Alger, 1930.*

32- *J. Yarlet, **Les Céréales d'Algérie**, Imprimerie photograveur. 1900 .*

33- *Jean François Champollion¸, **Monument de l'Egypte et de la Nubi**e, vol 01, Paris, France, 1835.*

34- *Jean Maspero, **Rapport de service des antiquités, 1911**, imprimerie national, le Caire, Egypte, 1912.*

35- *Jean Maspero, **Rapport de service des antiquités, 1912**, imprimerie national, le Caire, Egypte, 1912.*

36- *Khalil Ibn Ishak Ibn Jaquob, **Précis de Jurisprudence musulmane**. 06 Vols (de vol 11 au vol 15 dans l'Exploration) 1848 – 1854.*

37- *Locas, **Histoire naturelle des animeaux articulés**, 1844, 04 Vols.*

38- *Locas, **Histoire naturelle des mammifères**, 1844. et **Histoire naturelle des oiseaux**, 02 Vols, 1867. Et aussi **Atlas des reptiles et des poissons**, **des oiseaux des mammifères.***

39- *Louis REYBAUD, **l'Industrie en Europe**, Paris, 1856.*

40- *Louis Rinn, **Régime pénal de l'Indigénat en Algérie, Les Commissions disciplinaires**, Alger, 1885, P 96.*

41- *M. Champollion le jeune, **Lettres relatives au musée royal égyptien de Turin**, Paris, France, 1826.*

42- *M. Champollion le jeune, **Lettres relatives au musée royal égyptien de Turin**, Paris, France, 1826.*

43- *M. D'ANVILLE ,**Mémoires sur l'Egypte ancienne et moderne**, paris, 1766.*

44- *M. G, Tableau 1845.*

45- *M. G, Tableau de la situation des établissements français dans Algérie, 1846,*

46- *M. G. Tableau 1839,*

47- *Membres du Conseil Enfantin, Œuvres de Saint-simon et d'Enfantin, 1ere Vol, E. Dertu, Paris, 1865.*

48- *P.S. GIRARD, **Mémoire sur l'agriculture , l'Industrie et le commerce de l'Egypte**, Paris, 1822.*

49- *Pellissier de Reynaud, **Mémoires Historiques et Géographiques sur l'Algérie**, in 1844. et **Annales Algériennes**, 03 Vols, Paris, 1854.*

50- *Péllissier, **Mémoires Historiques et Géographiques sur l'Algérie**.*

51- *Perier, **De l'Hygiène en Algérie**, 1847.*

52- *Pinson de Ménerville, **Dictionnaire de la législation Algérienne,** T 02, **(1830 - 1872)**.*

53- *Venture de Paradis, **Alger au 18 eme siècle**, édité par E. Fagnon, Alger, 1898.*

خامسا: المراجع العربية:

1- إبراهيم بحاز بكير، **القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (96 – 296 هـ / 715 – 909 م)**، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، ط2، 2006.

2- أبو القاسم سعد الله. **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير**، 1830 – 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.

3- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

4- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج** 01، 1500 – 1830، دار البصائر، ط 06، 2009، الجزائر.

5- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 03، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009.

6- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 03، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009.

7- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 04، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009.

8- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 07، 1830 – 1954، دار البصائر، الجزائر، ط 06، 2009.

9- أبو القاسم سعد الله، **رحلات جزائرية**، الكتاب الثالث :مجموع رحلات، "رحلة الأغواطي"، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2011.

10- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال،** دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

11- آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919**، ج 01، تر. م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

12- أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.

13- احميدة عميراوي. **أبحاث في الفكر والتاريخ (الجزائر وفلسطين)**.دار الهدى.عين مليلة. الجزائر 2003.

14- احميدة عميراوي، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط 2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

15- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519 – 1830 م**، دار الكتاب العربي، 2009.

16- إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، السعودية. 1995.

17- إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط 1، 1997.

18- إسماعيل العربي، **الدراسات العربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

19- إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا 1863 – 1879** ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013.

20- إلياس طنوس الحويّك، **تاريخ نابليون الأول**، مج 1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1981.

21- أمين مصطفى عبد الله، **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، ط 1، القاهرة، 1951.

22- إيفون تورين، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830 – 1880**، ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

23- البيومي إسماعيل الشربيني، **مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)**، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

24- جلال يحيى، **أوربا في العصور الحديثة، عصر الفجر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1981.

25- حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، مطبعة حجازي، القاهرة، مصر.

26- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي** (دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 1981.

27- رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

28- زينب عبد العزيز، **مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيين**، دار كمبيوتر ستار، مصر، 1998.

29- سعيد عبد الفتاح عاشور، **المجتمع المصري في عصر السلاطين المماليك**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1962.

30- سعيدوني، ورقات جزائرية،

31- سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000.

32- سيّد عبد الله علي حسين، **المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي**، دراسة وتحقيق محمد أحمد سرّاج وآخرون، مج 01، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 01، 2001.

33- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 01، الغزو وبدايات الاحتلال 1827 – 1871، دار الأمة، 2013.

34- شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919**، ج2، ترجمة، م. حاج مسعود و ع بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

35- شارل روبير أجيرون، **المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الكولونيالية**، تر، تق، تع، محمد العربي ولد خليفة، ط 02، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.

36- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 02، 1871- 1954، دار الأمة، الجزائر، 2013.

37- شوقي الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط 2، الرياض، السعودية.

38- عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون** بمدينة الجزائر 1700 – 1830، منشورات الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2012.

39- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837 – 1939**، ج 01، دار هومة، الجزائر، ط 02، 2011.

40- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مطبعة جامعة عين شمس، 1974.

41- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.

42- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **نظام الالتزام في الصعيد المصري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

43- عبد الرزاق إبراهيم عيسى، **تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517 – 1798** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998.

44- عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية العالمية إلى الحرب الباردة، ج2**، 1815 – 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

45- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

46- علي الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، دار المعارف، القاهرة، 1952.

47- عماد بدر الدين أبو غازي، **تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، مصر، 2000.

48- عمار بوحوش. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.** دار الغرب الإسلامي.لبنان.ط1. 1997.

49- عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، مكتبة مدبولي، ط 02، 1996، القاهرة، مصر.

50- عمر طوسون، **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد**، مطبعة صلاح الدين بالإسكندرية، مصر.

51- فريد حاجي، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر. المنطلق – السيرورة – المآل 1837 - 1937**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

52- فيليب لوكا، جون كلود فاتان.

53- قاسم عبده قاسم، **النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، دار المعارف، مصر، ط1، 1978.

54- قاسم عبدو قاسم، **أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1978.

55- قاسم عبدو قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1994.

56- كريم الشاذلي، فتوح الشاذلي، **استقلالية النظام القضائي المصري، الواقع والمأمول**، الشبكة الأوربية- المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، الدانمارك، 2010.

57- اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (لليونسكو)، **تاريخ إفريقيا العام**، مج 4، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، 1988.

58- مجدي عبد الرشيد بحر، **القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك 1250 – 1517م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999.

59- محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون (الجزائر الفتاة)، مراسلات وتقارير 1837 – 1918**، ترجمة محمد المعراجي و عمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013.

60- محفوظ قداش و جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830 _ 1962**، ترجمة خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.

61- محمد الطيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في اواخر العهد العثماني**، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

62- محمد الهادي الحسني، **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة**، عالم الأفكار، 2006 .

63- محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الشرق، ط 2، 1979، بيروت، لبنان.

64- محمد سعد زغلول سالم، **نظام الدولة (الباب الثالث والعشرون: نظام الصناعة)** 20 نوفمبر 1983.

65- محمد صادق الرافعي، **عصر محمد علي**، دار المعارف، ط 05، مصر، 1989.

66- محمد صالح منسي، **مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي لسبس**، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، مصر، 1971.

67- محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926.

68- محمود باشا محمد، **الاستيلاء على مدينة الجزائر**، أو (ذريعة المروحة)، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005.

69- مصطفى التواتي وآخرون، **أثر الثورة الفرنسية في فكر النهضة**، دار العربية (محمد علي الحامي) للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1991.

70- مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 – 1870**، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

71- المعهد العربي للتخطيط، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، س 7، ع 73، ماي 2008، الكويت، 2008.

72- نبيل السيد الطوخي، **صعيد مصر على عهد الحملة الفرنسية 1798 – 1801**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1998.

73- نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، جامعة بنها، مصر.

74- وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

75- وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ، ط1، 1995.

76- وناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 2000.

سادسا: المراجع الفرنسية:

1- *C. BONTEMS,* ***Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance****, C.U.J.A.S. Paris. 1976.*

2- *C. COLLOT,* ***Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 – 1962****, C.N.R.S, O.P.U, 1987.*

3- *C. de la Jonquière,* ***Expédition de l'Egypte, 1798 _ 1801****, T 02, Paris, France, SD.*

4- *Djilali Sari,* ***La Dépossession des fellahs 1830 – 1962****, ENAG, Alger, 2010.*

5- *Lemnouar Merouche,* ***Recherches sur l'Algérie à l'époque Ottomane 1520 _ 1830****, T 01, Monnaies, prix et revenus, EDIF, 2000.*

6- *MONIQUE Dondin-Payre,* ***La Commission d'Exploration Scientifique d'Algérie****, Paris, 1995.*

7- *Nabila OULEBSIR,* ***Les Usages du Patrimoine-monuments, musées et politique coloniale en Algérie 1830 – 1930****, Maison des sciences de l'homme, Paris.*

8- *Patrice Bret,* ***L'Egypte au temps de l'Expédition de Bonapart 1798 – 1801****, Hachette, Paris, 1998.*

9- *René Gallissot,* ***l'Economie de l'Afrique du Nord****, 4 eme éd, PUF, 1978.*

سابعا: الأطروحات الجامعية العربية:

1- رضا حوحو. **مشروع السكة الحديدية الفرنسية بالجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830 - 1914)**. رسالة ماجستير. قسم التاريخ بجامعة قسنطينة. 2005.

2- علي بن حراث، **السياسة المائية الفرنسية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، بوزريعة، جامعة الجزائر، 2010.

3- كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850 – 1951**، مذكرة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008.

ثامنا: المذكرات الجامعية بالفرنسية:

1- *Farid Farrahi et Ahcèn sid ahmed.* ***Répertoire du fonds voirie et vicinalité (conserves aux archives d'Alger. 1843 – 1965),*** *Mémoire licence , Université d'Alger.*

تاسعا: المقالات باللغة العربية:

1- جريدة الهلال المصرية، "المجمع العلمي المصري". 1950، بـــ: وثائق مكتبة الإسكندرية.

2- اسراء محمد عبد ربه، الكتابة المقدسة "الهيروغليفية" المجلة الإلكترونية كان التاريخية .

3- بانكوك، "مذكرة مقدمة إلى وزير الداخلية السيد سيمون بخصوص إعادة طبع كتاب وصف مصر"، بوصف مصر، مج 01، المصريون المحدثون، صندوق التنمية الثقافية، مصر، ط 03، 1992.

4- بشير بلمهدي علي، "السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية تجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960.

5- جراتيان لوبير، "دراسة موجزة عن الجزء الغربي من ولاية البحيرة والذي كان يعرف قديما باسم إقليم المريوطية. (جولة في إقليم المريوطية)"، موسوعة وصف مصر، مج 02.

6- الحاج أحمد أفندي، " سقوط مدينة الجزائر برواية شاهد عيان"، "، بـــ محمد الهادي الحسني، **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة**، عالم الأفكار، 2006.

7- حضري دليلة وبغداوي جميلة، "ضرورة استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية"، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية يومي 05، 06 ماي 2009، بالمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009.

8- رشيد فارح، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960.

9- رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830 – 1892"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 04، جانفي 2009.

10- سيمون بفايفر، "نزول الفرنسيين إلى البر وانتصارهم"، بـــ "، بـــ محمد الهادي الحسني، **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة**، عالم الأفكار، 2006.

11- شابرول دي فولفيك، "لمحة عامة عم الطقس وعن السكان وعن عادات وتقاليد المصريين"، بوصف مصر، مج 01.

12- عزيز خانكي، "العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية"، مجلة المحاماة (النسخة الرقمية)، 1931، مصر.

13- علي مهران هشام، "اللغة الهيروغليفية المصرية القديمة"، بوثائق مكتبة الإسكندرية.

14- غيتو، "الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين"، ج 08، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر، 1992.

15- فورييه، "مصر والحملة الفرنسية: مقدمة تاريخية". بوصف مصر، ج 01، تر. زهير الشايب، دار الشايب للنشر، مصر.

16- فورييه، مصر والحملة الفرنسية. مقدمة تاريخية ، بوصف مصر، مج 01.

17- قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات استيراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر" .بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 05.

18- مارسيل، "حول الكتابات الكوفية المجموعة من مصر، وحول الخطوط الأخرى المستخدمة في العمائر العربية"، مج 10، .بموسوعة وصف مصر.

19- محمد كامل أمين حلس، "بحث في التشريع والقضاء التجاريين"، مجلة المحاماة (النسخة الرقمية)، ع 06، 1940، مصر.

20- محمد مجاود، "الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراض في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن التاسع عشر"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960.

21- مصطفى عبيد، "القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة عصور الجديدة، مختبر تاريخ الجزائر، وهران، ع 11، 12، فيفري 2014.

22- مصطفى عبيد، "أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1839 – 1841م"، .بمجلة الآداب والحضارة الإسلامية، ع 15، جوان 2013.

23- مصطفى عبيد، "النظام الأمني بالجزائر خلال العهد العثماني"، ورقة أعدت للمشاركة في الملتقى الدولي لمكافحة الجريمة والأمن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، يومي 04، 05 ديسمبر 2013. مداخلة مقبولة ضمن أعمال الملتقى لكن تعذرت عليّ المشاركة.

24- مصطفى عبيد، "جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة سطيف خلال القرن التاسع عشر"، مداخلة ألقيت خلال الملتقى الوطني بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف 2، سطيف: تاريخ وحضارة، 24، 25 جانفي 2012.

25- ملاخسو، "نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830 – 1962"، بأعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960.

26- نصر الدين بن داود، "مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية"، بـــ أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1960.

27- هـــ. لي، "تقرير حول الغزو الفرنسي للجزائر"، بـــ محمد الهادي الحسني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، 2006.

تاسعا: النشريات والمجلات والمقالات الأجنبية:

أولا النشريات:

1- *SGAPO, BTAA, Juillet 1882, Oran.*
2- *Société Archéologique de la province de Constantine, (S. A. P. C)* ***Recueil des notices et des mémoires (R. N. M) de la S. A. P. C****, 02 eme série, 01 Vol, 1867, Alger, Paris, 1867.*
3- *Société Archéologique de la province de Constantine, (S. A. P. C)* ***Recueil des notices et des mémoires (R. N. M) de la S. A. P. C****, 1863 , Alger, Paris, 1863.*
4- *Société Géographie et d'Archéologie d'Oran, (S. G. A. O) Observations Somaires sur les tracés de chemins de fer transsaharien par l'Est ou l'Ouest de l'Algérie, Présentées par M. Bourlier, Oran, 1890.*

ثانيا: المقالات:

1- *A. Berbrugger , " Tombeau en marbre ", in **R. A**. N 02, 1857.*

2- *A. Berbrugger , "Livret de la Bibliothèque et du Musée d'Alger", in **R**. **A**, 04, 1860.*

3- *A. Berbrugger , "Ruines du vieil Arzeu", in **R. A**. N 02, 1857.*

4- *A. Berbrugger, "Antiquité de cercle de Tenes", in **R. A**. N 02, Année 1857*

5- *A. Berbrugger, "Archéologie des environs d'Icosium (Alger", in **R. A**. N 05, Année 1861.*

6- *A. Berbrugger, "Exploration de tombeau de la chrétienne", in **R. A**. N 10, Année 1866.*

7- *A. Berbrugger, "Inventaire des inscriptions romaines actuellement à Miliana", in **R. A**. N 09, Année 1865.*

8- *A. Berbrugger, "Remarque sur les inscriptions d'Auzia", in **R. A**. N 07, Année 1863.*

9- *A. Berbrugger, "Tombeau de la chrétienne", in **R.A**. N 11, Année 1867.*

10- *A. Berbrugger, Epigraphie d'Auzia (Aumal), in **R. A**. N 07, 11, Année 1863, 1867.*

11- *A. Chatelier, "Politiques musulmanes coloniales", in R. M. M, T 12, Septembre 1910.*

12- *A. Poulle, "Ruines de Bichelga (Zabi)", in **R.A**. N 05, Année 1861.*

13- *Albert DEVOULX , " Epigraphie indigène du musée archéologique d'Alger", in **R.A**. N 16, 17, Année 1872, 1873.*

14- *Albert DEVOULX , "Alger, Etude archéologique et topographique sur cette ville " in **R. A**. N 19 – 21, Année 1875 – 1877.*

15- Albert DEVOULX , "<u>Les Edifices religieux de l'ancien Alger</u>", *In* ***R. A***. *N 06 - 14, Anneé 1862 – 1872.*

16- Albert DEVOULX , <u>"Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger"</u>, *in* ***R. A***. *N 04, 05 Année 1860, 1861.*

17- Albert DEVOULX , "<u>Tombeau de Sidi Ahmed belhacen El-Ghomari</u>" *in RA, N 03, 1858.*

18- Ch. Brosselard , <u>"Inscriptions arabes de Tlemcen</u>", *in R. A. N 04 – 06, Année 1860 – 1862.*

19- Masqueray, <u>"Les ruines de Thamgad"</u>, *in* ***R. A***. *N 20, Année, 1876.*

20- Masqueray, <u>"Seriana, Le Bellezma, Negaous, Tobna, Tolga, Rapport archéologique</u>" *in* ***R.A.*** *N 21, Année 1877.*

21- Masqueray," <u>Ruines anciennes de Khenchela (Mascula)</u>", *in* ***R.A***. *N 23, Année 1879.*

22- Muriel Mirak Weissbach, <u>"Jean François Champollion And the True Story of Egypt</u>", *in* **The 21 Century Review**, *Winter 1999 – 2000.*

ثالثا: المجلات:

1- ***R. A***, *N 03, Année 1858.*
2- ***R. A***. *N 04 – 06, Année 1860 – 1862.*
3- ***R. A***. *N 04, 05 Année 1860, 1861.*
4- *R. A. N 06 - 14, Anneé 1862 – 1872.*
5- ***R. A***. *N 07, 11, Année 1863, 1867.*
6- ***R. A***. *N 19 – 21, Année 1875 – 1877.*
7- ***R. A***. *N 20, Année, 1876.*
8- ***R.A***. *N 05, Année 1861.*
9- ***R.A***. *N 16, 17, Année 1872, 1873.*
10- ***R.A.*** *N 21, Année 1877.*
11- ***R.A***. *N 23, Année 1879.*
12- ***R M M***, *T 12, Septembre 1910.*
13- ***SGAPO***, ***BTAA***, *Juillet 1882, Oran.*

14- ***SAPC** (Société Archéologique de la province de Constantine), **Recueil des notices et des mémoires (R N M) de la S. A. P. C**, 02 eme série, 01 Vol, 1867, Alger, Paris, 1867.*

15- *S A P C, **Recueil des notices et des mémoires (R. N. M) de la S. A. P. C**, 1863 , Alger, Paris, 1863.*

16- *S G A O Observations Somaires sur les tracés de chemins de fer transsaharien par l'Est ou l'Ouest de l'Algérie, Présentées par M. Bourlier, Oran, 1890.*

17- ***Moniteur Universel**, N 149, 05 eme Année, 22 Juin 1865.*

18- ***The 21 Century Review**, Winter 1999 – 2000.*

المواقع الإلكترونية:

1- *www.modernegypt.bibalex.org*

2- *www.modernegypt.bibalex.org*

3- *www.napoleon.org*

.

فهرس المحتويات: